الرقم التسلسلي: .....

جامعة سعيدة – الدكتور مولاي الطاهر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة

مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه الطور الثالث

التخصص : علوم تجارية
الفرع : مالية وتجارة دولية

من طرف :

جيلالي مصطفى

عنوان الأطروحة:

أثر التجارة البينية على الاقتصاد الوطني في ظل الاتفاقيات التجارية دراسة حالة الجزائر 2000- 2020

أطروحة مناقشة بتاريخ **2023/03/21** أمام لجنة المناقشة المشكلة من :

الرقم	اللقب و الإسم	الرتبة	المؤسسة	الصفة
01	نزعي عز الدين	أستاذ ت.ع	جامعة سعيدة – د مولاي الطاهر	رئيسا
02	هاشمي طيب	أستاذ ت.ع	جامعة سعيدة – د مولاي الطاهر	مشرفا
03	زقاي دياب	أستاذ ت.ع	جامعة سعيدة – د مولاي الطاهر	مشرفا مساعدا
04	شعيب بغداد	أستاذ ت.ع	جامعة تلمسان – أبي بكر بلقايد	ممتحنا
05	قنوني الحبيب	أستاذ ت.ع	جامعة معسكر– مصطفى اسطمبولي	ممتحنا
06	مهدي عمر	أستاذ ت.ع	جامعة سعيدة _ د مولاي الطاهر	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين ثم أما بعد:

الحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية برسالتي هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله عز وجل مهداة إلى من قال فيهما الحق تعالى: ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا ﴾

إلى كل أفراد العائلة الكريمة

إلى كل زملائي سواء في مشواري الدراسي أو غيره كل باسمه

إلى كل من ساندني من قريب أو من بعيد

والشكر موصول إلى كل معلم أفادنا من أولى المراحل الدراسية إلى هذه اللحظة

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن ندعو الله عز وجل أن يرزقنا السداد والرشاد وأن يصلح ولاة أمورنا

فهرس المحتويات:

فهرس المحتويات.	I
قائمة الجداول.	V
قائمة الأشكال.	VI
مقدمة عامة.	أ
الفصل الأول : عموميات حول التجارة.	1
المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية.	3
المطلب الأول : مفهوم التجارة الخارجية.	3
المطلب الثاني : التصنيف التجاري.	8
المطلب الثالث :السياسات التجارية.	12
المبحث الثاني : التوجهات الفكرية للتجارة الدولية.	18
المطلب الأول :التجارة الدولية في الفكر الكلاسيكي.	18
المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية.	25
المطلب الثالث : النظريات الحديثة للتجارة.	30

المبحث الثالث : التجارة الخارجية في الجزائر.	35
المطلب الأول : تطور سياسات التجارة الخارجية في الجزائر.	35
المطلب الثاني : الجهود المبذولة لتحرير التجارة الخارجية في الجزائر.	40
المطلب الثالث : الإصلاحات التجارية بعد 2008.	44
الفصل الثاني : الاتفاقيات التجارية.	51
المبحث الأول : عموميات حول الاتفاقيات التجارية.	53
المطلب الأول : ماهية الاتفاقيات التجارية.	53
المطلب الثاني : آثار الاتفاقيات التجارية الإقليمية.	56
المطلب الثالث : اتفاقيات تحرير التجارة وقواعد تنظيمها.	61
المبحث الثاني : ماهية التكامل الاقتصادي ومستويات الاتفاقيات التجارية.	68
المطلب الأول : الإطار التعريفي للتكامل الاقتصادي.	68
المطلب الثاني : مجالات التكامل الاقتصادي ومستويات الاتفاقيات.	76
المطلب الثالث : أبعاد ودوافع التكامل الاقتصادي.	84
المبحث الثالث : الاتجاهات الجديدة للاتفاقيات التجارية.	88
المطلب الأول : ماهية الإقليمية الجديدة ودوافعها.	88
المطلب الثاني : أشكال و اتجاهات الإقليمية الجديدة و مستوياتها.	93
المطلب الثالث : الإقليمية الجديدية و التكامل الاقتصادي.	97
الفصل الثالث : الشراكة الأورو جزائرية وأثرها على الاقتصاد الوطني.	106

المبحث الأول : اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية.	108
المطلب الأول :الإطار التاريخي للعلاقات الأورو جزائرية ودوافعها.	108
المطلب الثاني :المحاور الاقتصادية لاتفاقية الشراكة الاورو جزائرية.	115
المطلب الثالث : الجوانب غير الاقتصادية لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.	123
المطلب الرابع :الإصلاحات الاقتصادية المرافقة للشراكة الأورو جزائرية.	132
المبحث الثاني :تقدير التدفقات التجارية الجزائرية في ظل اتفاقية الشراكة.	137
المطلب الأول : مدخل إلى الاقتصاد القياسي.	138
المطلب الثاني : تقدير نموذج الجاذبية للتدفقات التجارية مع اهم الشركاء الأوروبيين.	142
المبحث الثالث :أثر التدفقات التجارية البينية على الاقتصاد الوطني في ظل اتفاقية الشراكة.	153
المطلب الأول : توصيف نموذج شعاع الانحدار الذاتي.	153
المطلب الثاني : بناء نموذج متجه الانحدار الذاتي.أول خطوة لبناء النموذج هي دراسة استقرارية المتغيرات و الجدول التالي يوضح ذلك.	160
الخاتمة.	169
قائمة المراجع والمصادر باللغة العربية.	174
الملاحق.	188
الملخص.	211

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	نفقات الإنتاج للقماش والقمح بمصر و الو.م.أ	19
02	تكلفة إنتاج النبيذ والنسيج في البرتغال وانجلترا	21
03	تكلفة إنتاج القمح والقطن في الجزائر وتونس	24
04	خطة دمج قطاع المنتوجات والملابس في اتفاقية الجات 1994	63
05	مقارنة بين صيغتي الإقليمية الجديدة و التكامل التقليدي	100
06	مساعدات الاتحاد الأوروبي للجزائر وفقا للبروتوكولات الأربعة للفترة 1978-1996	109
07	نموذج الانحدار التجميعي بالنسبة للصادرات	147
08	اختبار الأثر الثابت بالنسبة للصادرات	148
09	اختبار الأثر العشوائي بالنسبة للصادرات	149
10	نموذج الانحدار التجميعي بالنسبة للواردات	150
11	اختبار الأثر الثابت بالنسبة للواردات	151
12	اختبار الأثر العشوائي بالنسبة للواردات	152
13	اختبار معدل التضخم vif للارتباط الخطي المتداخل	153
14	استقرارية السلاسل وفق اختبار ADF و PP	160
15	تحديد فترات الإبطاء المثلى	161
16	تقدير النموذج بالنسبة ل GDP و EXP	162
17	تقدير النموذج بالنسبة ل IMP ، ER و DO	163
18	استقرارية النموذج	164
19	اختبار السببية حسب جرانجر	165
20	اختبار التوزيع الطبيعي Jarque Bera	166
21	تحليل تجزئة التباين لمتغيرات الدراسة	167

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	التمثيل البياني لنظرية هاكشر –اولين	27
02	الأسعار النسبية قبل التجارة الدولية	28
03	الإنتاج والتصدير طبقا لنموذج الفجوة التكنولولوجية	31
04	مسار دورة حياة المنتج	32
05	مستويات الاتفاقيات التجارية	78
06	حالة خلق التجارة	81
07	حالة تحويل التجارة	89
08	علاقة الاقتصاد القياسي بالنظرية الاقتصادية و الرياضية و الإحصائية	139

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

لقد شهدت التجارة الخارجية في القرن 20تطورات جذرية و ذلك راجع إلى المحطات التي مر بها الاقتصاد العالمي، و هذا ما أجبر الأمم على السعي إلى تحقيق ما يسمى بالانفتاح الاقتصادي و التحول نحو اقتصاد السوق و انتشار التكتلات الاقتصادية و الاتفاقيات التجارية بمختلف إشكالها، حيث أحصت منظمة التجارة العالمية بتاريخ 2013/01/15 أكثر من 546 اتفاقية تجارية إقليمية من بينها 354 اتفاقية دخلت حيز التنفيذ .

ولقد صارت هذه الأخيرة ضرورة تفرضها الأحداث و التطورات الدولية ،خاصة إذا تعلق الأمر بالدول التي لها مقومات تاريخية و ثقافية و اقتصادية و اجتماعية مشتركة ،إضافة إلى كونها الملاذ الأخير لمختلف بلدان العالم و السبيل الوحيد لدفع عجلة التنمية ورقي الاقتصاديات الوطنية لاسيما البلدان النامية ،و تأخذ الاتفاقيات التجارية عدة أشكال أو مستويات و ذلك حسب مدى انفتاح الاقتصاد ،و من بين الأشكال الأكثر انتشارا الاتفاقيات متعددة الأطراف ،حيث لا تأخذ هذه الأخيرة المقومات الاقتصادية و الاجتماعية و التاريخية و حتى الجغرافية بعين الاعتبار ،و يمكن لمختلف بلدان العالم أن تنظم إلى هذه الاتفاقيات ،و يأخذ أثر الاتفاقيات التجارية على التجارة الخارجية شكلين وهما الأثر الاستاتيكي و الذي يتمثل في خلق أو تحويل التجارة والأثر الديناميكي و الذي يمس بقية القطاعات سواء الاقتصادية أو غيرها.

والجزائر كغيرها من البلدان تسعى إلى تطوير و ترقية اقتصادها و نقله إلى العالمية و الانفتاح و هذا ما جعلها تلجأ إلى توقيع عدة اتفاقيات و على رأسها اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية و التي تم توقيعها رسميا بتاريخ 22افريل 2002 باسبانيا ،و لقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ الفعلي بتاريخ 2005/09/01، و لقد تناولت هذه الاتفاقية كافة المجالات الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية ،و من أهم ما جاءت به في مجال التجارة البينية هو الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على مدى 12سنة و ذلك بهدف إقامة منطقة تبادل حر.

وحتى يتمكن الاقتصاد الوطني من مجاراة اقتصاديات العالم الخارجي في ظل الانفتاح الذي تولده الاتفاقيات التجارية قامت الحكومة الجزائرية بإصلاحات اقتصادية جذرية مست مختلف القطاعات خاصة القطاع التجاري و الضريبي.

وبناء على سبق و بغية توضيح أثر الاتفاقيات التجارية على التجارة البينية و دراسة أثر هذه الأخيرة على الاقتصاد الوطني في ظل الاتفاقيات التجارية ،نطرح الإشكالية الرئيسية التالية :

كيف تؤثر اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية على تدفقات التجارة البينية في الجزائر ؟ و ما طبيعة أثر هذه الأخيرة على الاقتصاد الوطني ؟

و للإحاطة بحيثيات الدراسة أكثر نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما أثر الاتفاقيات التجارية على تدفقات التجارة بين الدول الأعضاء ؟

- ما مضمون اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية و ما هي دوافعها؟
- ما هي العوامل المؤثرة على عملية تدفقات المبادلات التجارية بين الجزائر و أعضاء الاتفاقية ؟
- كيف نقيم تجربة الجزائر في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي؟و هل يجب مراجعة اتفاقية الشراكة أم أنه الخيار الأنجح ؟

وقصد الوصول إلى إجابة على الإشكالية الرئيسية و ما تلاها من أسئلة فرعية ،قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

- تؤثر الاتفاقيات التجارية على تدفقات المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء تأثيرا ديناميكيا و ذلك بخلق التجارية أو بتحويلها .
- شملت اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية كافة المجالات الاقتصادية و غير الاقتصادية ، و ذلك بغية تحقيق جملة من الأهداف أهمها خلق منطقة تبادل حر ،إضافة إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية و فتح أسواق جديدة أمام المتعاملين الاقتصاديين من الدول الأعضاء ،و كذا التعاون بين أعضاء الاتفاقية في مختلف المجالات
- هناك بعض العوامل و المتغيرات تؤثر ايجابيا على تدفقات التبادل التجاري بين الجزائر و أعضاء اتفاقية الشراكة ،و هي المتغيرات المفسرة و التي تتمثل في الناتج الحلي الإجمالي للجزائر و الدول عينة الدراسة و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول الشريكة و عدد السكان و اللغة ...الخ، في حين هناك عوامل أخرى تؤثر سلبا مثل المسافة و الماضي الاستعماري .
- الشراكة خيار استراتيجي للجزائر مكنها من تحقيق أهدافها المسطرة و لو بشكل نسبي ،إلا أن هذه الاتفاقية تبقى امتدادا لتبعية الجزائر للاتحاد الأوروبي و هيمنتها على السوق الجزائرية .

أهداف الدراسة :

الهدف من هذه الدراسة هو الوصول إلى جملة من النقاط أهمها ما يلي :

- تقديم مفاهيم عامة عن تطور نظرية التجارة الخارجية و مواقف الفكر الاقتصادي من تحرير التجارة .
- عرض وصفي لماهية الاتفاقيات التجارية و أشكالها و أثرها على التدفقات التجارية .
- التعريف باتفاقية الشراكة الأورو جزائرية و المجالات التي تضمنتها .
- الوقوف على أثر اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية على تدفقات التجارة البينية في الجزائر و مدى جاذبية الجزائر للتدفقات التجارية .
- تسليط الضوء على طبيعة الأثر بين الاقتصاد الوطني و التجارة البينية في ظل اتفاقية الشراكة .
- دوافع كل من الجزائر و دول الاتحاد الأوروبي وراء عقد اتفاقية الشراكة .

حدود الشراكة :

امتدت فترة الدراسة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2020 ،و تميزت هذه الفترة في كونها في الأصل تنقسم إلى مرحلتين و هما مرحلة ما قبل دخول اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية حيز التنفيذ و مرحلة دخول الاتفاقية حيز التنفيذ الفعلي و التي تمتد من سنة 2005 إلى سنة 2020.

أما بالنسبة للحدود المكانية للدراسة فقد شملت الجزائر وبعض دول الاتحاد الأوروبي و التي تتربع على هرم المبادلات التجارية مع الجزائر و هي ألمانيا ، فرنسا ، اسبانيا و ايطاليا ،و تم أخذ هذه الدول كعينة كونها من أعضاء اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، فيما يخص الموضوعية فقد تم التطرق في دراستنا إلى أثر اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية على التدفقات البينية للجزائر خلال فترة الدراسة ،إضافة إلى تسليط الضوء على طبيعة الأثر بين المبادلات التجارية والاقتصاد الوطني في ظل اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية .

منهج و أدوات الدراسة :

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لتغطية الجانب النظري لكل من التجارة الخارجية و أثرها و كذا اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية و مضمونها ،بالإضافة إلى تتبع أسلوب التحليل الإحصائي القياسي لقياس أثر التجارة البينية على الاقتصاد الوطني في إطار نموذج الجاذبية و نموذج متجه الانحدار الذاتي ،و ذلك بالاستعانة ببرنامج stata 15.

تقييمات الدراسة :

لقد قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول ،حيث تناولنا في الفصل الأول ماهية التجارة الخارجية و السياسة التجارية و ماهية أدوات السياسة التجارية ثم عرجنا على واقع السياسة التجارية في الجزائر و لأهم المراحل التي مرت بها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا .

ثم تطرقنا في الفصل الثاني إلى الاتفاقيات التجارية و أشكالها و أثرها على التدفقات التجارية و المشاكل التي واجهتها ،ثم انتقلنا لسرد ماهية التكامل الاقتصادي لكونه الوجه الثاني لعملة واحدة ،لننتقل بعد ذلك إلى الفصل الثالث والذي تناولنا فيها اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية و تطورها التاريخي، و أهم ما تضمنته هذه اتفاقية الشراكة ثم قمنا بدراسة أثر هذه الاتفاقية على التدفقات التجارية البينية في الجزائر بالاعتماد على نموذج الجاذبية ،و بعدها حاولنا إبراز طبيعة أثر المبادلات التجارية في ظل اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية معتمدين في ذلك على نموذج متجه الانحدار الذاتي.

الدراسات السابقة

1. كريم خديم 2013-2014 تحليل أداء التجارة العربية البينية وفق نموذج الجاذبية (دراسة حالة دول شمال إفريقيا) مذكرة ماجستير ،هدفت هذه الدراسة إلى تقديم مفاهيم عامة عن تطور نظرية التجارة الدولية و موقف الفكر الاقتصادي من تحرير التجارة و عرض أهم الاتفاقيات التي أبرمتها الدول العربية في سبيل تنمية

التبادل التجاري البيني إضافة إلى عرض إمكانيات التكامل الاقتصادي العربي من خلال تحديد المعوقات و المقومات و دراسة أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية للدول العربية و تحديد نمط تجارتها الخارجية و محاولة تشخيص أداء التجارة العربية و بالأخص دول شمال إفريقيا وفق نموذج قياسي بهدف استنباط المتغيرات التي تحول دون الرفع و زيادة التبادل البيني بين هذه الدول .

اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي في تحليل الوقائع الاقتصادية و المنهج التحليلي من خلال التطرق إلى تحليل نتائج و بيانات نموذج الجاذبية الذي تم الاستعانة به في هذه الدراسة و قد تم التوصل إلى جملة من النتائج مفادها أن الدول العربية تعاني من خلل كبير في هيكلها الإنتاجي يجعلها غير قادرة على المنافسة الفعلية في الأسواق الفعلية ،إلا أن تعدد الاتفاقيات بأنواعها من شانه أن ينعكس بالإيجاب على التجارة العربية البنية شريطة مضاعفة المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء ،كما أوضح النموذج المستخدم أن انضمام دول شمال إفريقيا إلى اتفاق متعدد الإطراف يؤثر إيجابا على حجم التجارة فيها .

ولقد اقترح الباحث عدة توصيات أهمها ما يلي :

- يجب على الدول النامية التركيز على مسالة البحث عن التكتل ذا المحتوى المناسب من حيث السياسة التجارية المتبعة و المغانم التي تستفيد منها اثر انضمامها له.
- العمل على الاستفادة من التجارب الرائدة في مجال التكتل مثل الاتحاد الأوروبي .
- الانتباه إلى خاصية التنويع في عملية التصدير في حالة الدول العربية عامة و دول شمال إفريقيا خاصة
- التكتلات هي الملاذ الأخير لتنمية الاقتصاد بالنسبة للدول النامية.

2. بن هدي أمال .2012-2013 الاتفاقيات التجارية الإقليمية على ضوء قواعد منظمة التجارة العالمية ، مذكرة ماجستير، هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على العلاقة بين الاتفاقيات الإقليمية و منظمة التجارة العالمية و التداخلات التي بينهما ،و لقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي من خلال التطرق إلى مفاهيم كل من الاتفاقيات التجارية الإقليمية و منظمة التجارة العالمية ،مستعينة بأدوات تحليل الاقتصاد الكلي خلصت الدراسة إلى عدة نقاط أهمها ما يلي :

- اهتمام الدول بالاتفاقيات التجارية الإقليمية بهدف خلق التجارة و تحريرها .
- تركز الدول في تشكيلها لاتفاقيات تجارية إقليمية على المادة 24 منGATT لتجنب تعارض هذه الأخيرة مع الاتفاقيات الإقليمية .
- الاتفاقيات التجارية الإقليمية تتيح فرصا للدول في تعزيز نشاطها التجاري و التبادل الخارجي . جاءت الدراسة بعدة توصيات أهمها.
- يسعى البلدان عند توقيع الاتفاقيات إلى التركيز على المادة 24من GATT.
- لتجنب التداخل بين الاتفاقيات الإقليمية و منظمة التجارة العالمية ..

- العمل ترسيخ مبدأ سيادة النظام المتعدد الأطراف حتى تكون له القوة لإلغاء الاتفاقيات التي تخل بمبادئه.
- على الدول الضعيفة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لأنهاء ضرورية لمواجهة تحديات التكتلات الاقتصادية .

المقالات :

1.ستي حميد –البشير عبد الكريم .2016-تحليل التجارة الخارجية للجزائر مع بعض الدول الأوروبية باستخدام نموذج الجاذبية :هدفت هذه الورقة البحثية إلى تناول أهم قطاع يتعامل مع العالم الخارجي ألا و هو التجارة الخارجية، و محاولة قياس حجم التدفقات التجارية بين الدول و التنبؤ بآفاقها و الوقوف على العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية خلال الفترة 2000-2014.

- تم استخدام ضمن هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي في جزء من الدراسة وفي الجزء الآخر تم استخدام المنهج القياسي لتطبيق نموذج الجاذبية على التجارة الخارجية للجزائر . خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج تمثلت في ما يلي .
- هناك علاقة طردية بين التجارية الخارجية بشقيها و حجم الاقتصاد لعينة الدراسة .
- هناك تأثير معنوي ايجابي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر و أهم شركائها على حجم التجارة الخارجية للجزائر .
- هناك علاقة طردية بين عدد السكان و حجم المبادلات التجارية لكل من الجزائر و شركائها .
- هناك علاقة عكسية بين المسافة الجغرافية و حجم المبادلات التجارية للجزائر و شركائها .
- هناك تأثير معنوي ايجابي لكل من الحدود المشتركة ،الواجهة البحرية ،اللغة الرسمية المشتركة على حجم المبادلات التجارية بين الجزائر و عينة الدول المدروسة تبعا للنتائج المتوصل إليها تم إقتراح بعض التوصيات و تمثلت فيما يلي.
- بما أن المتغيرات المستقلة أظهرت معنوية اقتصادية و إحصائية فإنها تعتبر العوامل المنشطة للتجارة ما عدا متغير المسافة .
- بما أن متغير المسافة الذي يعبر عن تكاليف النقل اظهر إشارة سالبة فهو معيق للمبادلات التجارية .
- إعادة تقدير الجاذبية مع مختلف الدول التي لها علاقة بها للتجارة الخارجية .

2.محمد أمين صحبي ،2020 ،مستقبل اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية بين العوائق القانونية و الأفق الاقتصادية: هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على الإجراءات و الإصلاحات القانونية التي سنتها الجزائر لمواكبة اتفاقية الشراكة، و العوائق التي تواجها و الآثار التي تترتب عنها على الاقتصاد الجزائري.

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصف التحليلي في الوقوف على مضمون اتفاق الشراكة ودافعها و آفاقها المستقبلية و كذا العوائق التي تواجهها ،تم التواصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- حتى تنجح اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي على كل الأعضاء تلبية المصالح و الطموحات المشروعة لكلا الجانبين .
- اهتمام الجزائر بالطاقات المتجددة و التي تعتبر وسيلة أساسية لتحقيق التنمية وتساهم في تنويع الاقتصاد
- تشجيع الاستثمارات التي تمنحها اتفاقية الشراكة بهدف تنويع الاقتصاد ،بناء على النتائج السابقة تم الخروج بالتوصيات التالية .
- إعادة النظر في السياسات الاقتصادية الحالية في الجزائر و هذا للاعتماد الشبه كلي على قطاع المحروقات في الصادرات .
- تشجيع القطاع الخاص و جعله أكثر تنافسية و مبادرة في الاقتصاد الوطني .
- إصلاح الجهاز المصرفي و تشجيع البنوك لتقديم خدمات مصرفية تتميز بالسرعة في التنفيذ .
- تبني إستراتيجية فعالة في المجال الصناعي بهدف التنويع الاقتصادي .
- تطوير قطاع الطاقة المتجددة من خلال تشجيع الاستثمار فيها .

3.ناصر بوبقرة . شيفالي بن يونس 2021 .التجارة الخارجية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي في ظل اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية: تكتسي أهداف البحث أهمية بالغة بالنسبة لمختلف اقتصاديات الدول النامية قصد التعرف على واقع تحرير التجارة الخارجية في الجزائر ،مع التطرق إلى معرفة واقع و حجم المبادلات التجارية بين الجزائر و دول الاتحاد الأوروبي ،و كذا تحليل العلاقات التجارية و الاقتصادية من خلال التوزيع الجغرافي للصادرات و الواردات بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي.

أما بالنسبة للمنهج المستخدم في هذه الدراسة فتم الاعتماد على المنهج الاستنباطي باستخدام أداتي الوصف و التحليل وهذا من خلال دراسة واقع التجارة الخارجية في الجزائر ،و كذا تقييم التدفقات التجارية الخارجية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي في ظل اتفاقية الشراكة .

خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج تمثلت فيما يلي:

- اقتصر اتفاق الشراكة على المبادلات التجارية بين الطرفين على حساب المجالات الأخرى ،مما سمح بزيادة الواردات الأوروبية إلى الجزائر .
- حرية التجارة الخارجية تتطلب نجاعة المؤسسات الاقتصادية، و أن تكون مؤهلة للمنافسة الخارجية .

- السياسة التجارة في الجزائر تواجه تحديات ضعف الهيكل الإنتاجي و المحلي و مدى متطلبات تحقيق أهداف الشراكة .

و على أساس النتائج المتوصل إليها تم اقتراح ما يلي .

- ضرورة استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية .
- تمكين أخصائيين في الجودة لتمكين المؤسسات من الحصول على شهادات مطابقة للمواصفات الدولية.
- الاهتمام بالقطاعات التي تمتلك فيها الجزائر مزايا تنافسية .
- الاهتمام بمراكز البحث العلمي و الجامعات و المعاهد.

الدراسات السابقة الأجنبية :

1. Hur Jung 2012. Do free Trade Agreements Increase Economic Growth of the Member Countries :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى وصف تأثيرات التجارة الحرة على النمو الاقتصادي تجريبيا و التركيز على أنظمة اتفاقية التجارة الحرة الثنائية ،و تقديم أدلة تشير إلى أن نموذج الانحدار الخطي المطبق على مثل هذه الدراسات من مشاكل الاختيار غير العشوائي و التسمية الخاطئة ،و لقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على منهجين و هما المنهج الوصفي في الوقوف على الإطار النظري لاتفاقيات التجارة الحرة و تحليل الدراسات السابقة و المنهج القياسي لدراسة المنهج القياسي لدراسة أثر اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية على النمو الاقتصادي من خلال الاستعانة بتحليلي المطابقة اللامعلمية .

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج تمثلت فيما يلي:

- اتفاقيات التجارة الحرة لا تمارس أي أثار ذات دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي خلال الفترة من واحد إلى 10سنوات بعد الإطلاق.
- اتجاه تصاعدي في الفجوة بين معدلات النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين الدول الأعضاء ،وهذا يدل على أن بعض الدول تتمتع بتأثير ايجابي لاتفاقية التجارة الحرة على النمو الاقتصادي حساب دول أخرى . بناء على النتائج السابقة تم الخروج بالتوصيات التالية .
- يجب على صانعي السياسات التجارة أن لا يعتبروا اتفاقيات التجارة الحرة كإستراتيجية تضمن النمو الاقتصادي السريع .
- يجب توخي الحذر في تصميم اتفاقيات التجارة الحرة من أجل ضمان الآثار الايجابية لاتفاقية التجارة الحرة .
- التحقيق في التفسير الذي من شأنه أن يجيب على نتائج الدراسة باستخدام مقياس مناسب لنقل التكنولوجيا أو تحويل التجارة .

2. ABE Kazutomo. 2007. Assessing the Economic Impact of free Trade Agreements: a Computable Equilibrium Model Approach:

نهج نموذج التوازن القابل للحساب ،الهدف من هذه الدراسة الوقوف على تأثير الاتفاقيات على الرفاهية الوطنية و الإنتاج و التجارة ، و أثر تحرير التجارة على النمو الاقتصادي ،أثر تخفيض التعريفة الجمركية على الاقتصاد ،وقد اعتمد الباحث على النموذج الوصفي التحليلي من خلال التطرق إلى الاتفاقيات التجارية و أثارها على الرفاهية الوطني ،كما استخدم المنهج القياسي لدراسة أثر تحرير التجارة على النمو الاقتصادي ،و قد خرجت الدراسة بعدة نتائج أهمها .

- تحقق اتفاقية التجارة الحرة في اليابان فوائد صغيرة فقط .
- تحقيق مكاسب اجتماعية أكبر بكثير من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية مع ASEAN10 .
- تحقق اتفاقية التجارة الحرة الإقليمية مكاسب الرفاهية لجميع الأعضاء.
- تؤدي الترتيبات التفضيلية بما في ذلك الاتفاقيات التجارية إلى تحويل التجارة و خاصة إلى البلدان غير الأعضاء .
- يفترض النموذج المعتمد في هذه الورقة البحثية عوائد قياسية ثابتة ،و لكن في الواقع قد يكون الجزء الأكبر من الآثار المترتبة على تحرير التجارة ناتجا عن مزايا الحجم و اقتصاد التكتل ، و لقد جاءت الدراسة بعدة توصيات أهمها .
- يجب على اليابان المضي قدما في توسيع شركائها في اتفاقية التجارة الحرة .
- يجب على اليابان أن تسعى إلى تشكيل شبكات اتفاقيات التجارة الحرة لجعلها إقليمية .
- يجب استكشاف النموذج لتقييم الآثار السابقة على النمو الواجب في المستقبل .
- يجب تحسين النموذج لتغطية التأثيرات من الناحية النظرية و التجريبية .

3. Mohamed .P Jones .N Robert.2015. Regional Trade Agreements and Developing Countries Trade Performance: Evidence From Algeria and European Union Association Agreement:

أدلة من الجزائر و اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، كان الغرض من هذه الدراسة هو تقديم أدلة تجريبية من اتفاقية التجارة الحرة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي حول تأثيرات اتفاقية التجارة الحرة على التجارة الخارجية و الرفاهية الاقتصادية للبلدان النامية،و لقد اعتمد الباحثون في هذه الدراسة على المنهج الإحصائي التحليلي لإجراء تقييم الآثار المحتملة و الفعلية للاتفاقية، و تم الاستعانة بعدد من طرق التقييم ،و تم التوصل إلى النتائج التالية .

- الاتحاد الأوروبي كان اكبر شريك للجزائر قبل اتفاقية الشراكة .

- من المتوقع أن تزيد اتفاقية الشراكة إلى زيادة التجارة داخل المنطقة .
- أثرت الاتفاقية بشكل ايجابي على التجارة الجزائرية و أدت إلى خلق التجارة في معظم القطاعات .
- على الرغم من زيادة الرفاهية الاقتصادية بعد تنفيذ الاتفاقية إلا أنها لا تزال سلبية خاصة في الجزائر .
- هناك تأثير ايجابي على التدفقات التجارية في الجزائر إلا أنه غير كاف لتغطية الاختلال بين صادراتها وورداتها .
- الاتفاقية لم تحقق الهدف الذي حددته الحكومة الجزائرية . بناء على هذه النتائج قدم الباحثون عدة اقتراحات تمثلت فيما يلي .
- يجب توفير بيئة مناسبة للصادرات كما يجب أن تكون الشركات مؤهلة وجاهزة .
- يجب أن يغير المديرون تركيزهم إلى الأسواق الخارجية.
- ينبغي على الحكومة التوجه إلى الصادرات غير الهيدروكربونية.

4. M.Ncube .Z Brixiove . Q Meng .2015. Can Intra-Regional Trade Act As A Globalshock Absorber In Africa?:

إفريقيا،تبحث هذه الورقة البحثية في الدور الذي يمكن أن تلعبه التجارة داخل المنطقة و فيما بين البلدان الإفريقية في تفسير هذه الاختلافات في التحركات المشتركة للإنتاج و في حماية البلدان الإفريقية من صدمات الناتج العالمية.

تم اعتماد المنهج القياسي التحليلي لدراسة تأثير صدمات المخرجات العالمية على المجموعات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للناقلات الهيكلية، و قد تم التوصل إلى النتائج التالية .

- بسبب العلاقات التجارية العميقة داخل المجموعة الاقتصادية الإقليمية أو مع إفريقيا أظهرت مجموعة شرق إفريقيا مرونة أكبر في مواجهة صدمات الإنتاج الناجمة عن الأزمة المالية العالمية .
- يظهر مثال بلدان جنوب إفريقيا وجنوب الصحراء الصغيرة أن التركيز التجاري المفرط على واحد أو اثنين من الشركاء التجاريين المعرضين لصدمات خارجية كبيرة يؤدي إلى ضعف كبير .
- البلدان تستفيد من تنويع صادراتها في الاقتصاديات سريعة النمو لتقليل تعرضها لصدمات الإنتاج العالمية بناء على الناتج المتوصل إليها تم اقتراح التوصيات التالية .
- البحث في العلاقات بين التكامل الإقليمي و التجارة البينية من ناحية و تعزيز العلاقات التجارية متعددة الأطراف من ناحية أخرى .
- العمل على تحسين البنية التحتية الإقليمية و الحد من الروتين على الحدود و تحسين بيئة الأعمال من شأنه تسهيل التجارة بشكل عام .
- دراسة الحواجز المحددة أمام التجارة الإقليمية عبر مناطق إفريقيا .

5. H .Rico .2017. The Effect Of Free Trade Agreements On International Trade : An Empirical Analysis For Developed And Developing Countries 2017 :

كان الهدف من هذه الدراسة الوقوف على مدى تأثير الدخول في اتفاقيات التجارة الحرة و ماذا كان هذا التأثير يختلف بين البلدان النامية و البلدان المتقدمة خاصة على التدفقات التجارية ،حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال التطرق إلى اتفاقيات التجارة الحرة و تحليلها ،و على المنهج القياسي لدراسة أثر اتفاقيات التجارة الحرة على التدفقات التجارية الحرة الثنائية بالاستعانة بنموذج الجاذبية ، و قد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- اتفاقيات التجارة الحرة مفيدة بشكل عام للرفاهية الكاملة بسبب زيادة التجارة .
- اتفاقيات التجارة الحرة لها أثر ايجابي على التدفقات التجارية .
- أثر الاتفاقيات التجارية على التجارة يزداد كلما كانت الدول متقدمة .
- التدفقات التجارية تزداد بالنسبة للبلدان المصدرة أكثر من البلدان المستوردة .

بناء على هذا تم اقتراح ما يلي:

- دمج النطاقات المختلفة لمحتوى اتفاقية التجارة الحرة في المعادلة من شأنه أن يعطي نتائج أكثر قوة.

الفصل الأول

عموميات حول التجارة

تمهيد:

تعتبر التجارة الخارجية القطاع الوحيد العابر للحدود و الذي يتم فيه التعامل مع العالم الخارجي ،و قد شهد هذا القطاع تطورات كبيرة و هذا في ظل ما يسمى بالعولمة و ما ينجر عنها من انفتاح اقتصادي و تحرير للتجارة ،إلا أن هذه الأخيرة قد شهدت تفاوت في التدفقات التجارية بين مختلف مناطق العالم ،وهذا ما جعل الاقتصاديين يطورون جهازا تحليليا متطورا مبني على النظريات التجارية لفحص مجموعة البيانات الأكثر ثراء من أجل اكتشاف الأنماط المنهجية للتدفقات التجارية ،و على الرغم من أن لدينا اليوم إجابات أفضل عن الأسئلة التي تطرح بخصوص تدفقات التجارة الخارجية ،فإن الهيكل المتطور للتجارة العالمية يجعلنا نحاول التعرف على التجارة الخارجية أكثر ،و ما هي أدوات السياسة التجارية ؟و قد تم تقديم موجز عن التصنيفات الإحصائية للتجارة الخارجية ،و كذا التطور الفكري لها عبر العصور .

إن قطاع التجارة الخارجية في الجزائر يعتبر العصب المحرك للنمو الاقتصادي ،و قد عرف تطورا كبيرا منذ الاستقلال حيث مر بعدة مراحل بغية تحرير التجارة و الولوج إلى الأسواق الخارجية و من أجل تحقيق ذلك شهدت الجزائر جملة من الإصلاحات في ذات القطاع ،حيث كانت حصة الأسد من هذه الأخيرة قد مست السياسة التجارية و أدواتها ،سنحاول التطرق إلى كل هذه العناصر و غيرها في الفصل و ذلك بغية الإحاطة بماهية التجارة الخارجية.

المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية.

تعتبر التجارة الدولية الركيزة الأساسية المشكلة للعلاقات الدولية في حلقة عالمية موحدة ، ولقد ظهرت منذ العصور الأولى ، ولعل الثورة الصناعية التي حدثت في بريطانيا منتصف القرن 18من أهم المحطات التي مرت بها التجارة الدولية وتعتبر الانطلاقة الأساسية لها ، أما في يومنا هذا فان تطور التجارة الدولية يرتكز على تطور كافة نواحي الحياة مثل التقدم التكنولوجي و السياسات المالية والنقدية و الظهور الإقليمية الجديدة ...الخ [1].

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية.

تعتبر التجارة الخارجية بمثابة عجلة الدفع للنمو الاقتصادي للبلدان ، لذا يجب على كافة دول العالم إعطاء أولوية قصوى لها ، ومن خلال هذا المطلب سنحاول التطرق إلى مفهوم التجارة الخارجية وأسباب قيامها وعلاقتها بالتخصص الدولي والهدف من قيامها .

1. **تعريف التجارة الخارجية:** تعددت صيغ تعريف التجارة الخارجية من باحث لأخر بناء على هدف دراستها ومن أهم التعاريف نذكر مايلي :

عرفت التجارة الخارجية بأنها "عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات و القوانين و الأنظمة التي تعقد بين الدول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لإطراف التجارة"[2] وبشكل عام تعتبر التجارة الخارجية المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاث والمتمثلة في انتقال كل من السلع و الخدمات ورؤوس الأموال وتنشأ بين أفراد أو بلدان أو منظمات تختلف من حيث الإقامة السياسية وتتضمن صفقات التبادل التجاري مايلي :[3]

تبادل السلع المادية: تشمل كل من السلع الإنتاجية و الاستهلاكية و المواد الأولية والنصف مصنعة .

تبادل الخدمات:تشمل الخدمات مثل التأمين ، الشحن,النقل ، السياحة .

تبادل النقود: يقصد بها حركة رؤوس الأموال لغرض الاستثمار . [4]

2. **أسباب قيام التجارة الدولية:**

إن الحجم الأكبر من التبادل التجاري الدولي يتم بين الدول الصناعية العظمى وذلك لأن دخل معظم سكان

---

[1] حسام . علي داوود و آخرون .اقتصاديات التجارة الخارجية ،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة , عمان 2002 ص 9.

[2] عطاء الله علي الزبون ،التجارة الخارجية ، دار اليازوني للنشر و التوزيع ، عمان 2015.

[3] جمال . جويدان الجميل ، التجارة الدولية ، مركز الكتاب الأكاديمي ،عمان 2006 ص 11.

[4] موسى . سعيد مطر و آخرون ، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان 2001 ص13-14.

هذه البلدان يسمح لهم بشراء كميات كبيرة من السلع و على ضوء هذا يمكننا حوصلة أهم أسباب قيام التبادل التجاري الدولي فيما يلي :

- عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- وجود فائض في الإنتاج.
- الحصول على أرباح.
- رفع مستوى المعيشة.
- تفاوت التكاليف والأسعار المحلية الخاصة بعوامل الإنتاج.
- اختلاف مستوى التكنولوجيا .
- اختلاف عناصر الإنتاج. [1]

3. الاختلاف بين التجارة الداخلية والخارجية:

يشير مصطلح التجارة الإقليمية إلى المبادلات التجارية بين أقاليم داخل الدولة أطلق عليها "أولين Ollin Bertip"اسم التجارة المحلية أما بالنسبة للتجارة الدولية فهي تتمثل في التبادل الذي ينشأ بين دولتين فأكثر ، ولقد ثار النقاش بين رواد الاقتصاد عن الفرق بين التجارة الدولية و المحلية ، حيث اعتقد الاقتصاديون الكلاسيك أن هناك اختلافات جوهرية محددة بين المفهومين ، أما بالنسبة إلى الاقتصاديين المحدثين أمثال أولين فقد رفضوا هذه الفكرة حيث ارتأوا أن الفرق بين التجارة الدولية الإقليمية عبارة عن اختلافات في الدرجة وليس في النوع و فيما يلي سنعرض وجهتي النظر التقليدية والحديثة .

1.3. عدم حركية عوامل الإنتاج:

لقد خصص الاقتصاديون الكلاسيك نظرية مستقلة للتجارة الدولية وهذا راجع إلى اعتقادهم بان عوامل الإنتاج تتميز بحرية وحركية تامة في الانتقال داخل الإقليم على عكس الحركية على المستوى الدولي ،وهذا راجع إلى الاختلافات في اللغات و المهارات الوظيفية ...الخ.

وهناك أيضا قيود قانونية إضافة إلى ارتفاع نفقات النقل المفروضة من طرف الدولة على حركية رؤوس الأموال على المستوى الدولي فضلا عن الصعوبات والمشاكل كانعدام الاستقرار السياسي[2].

2.3. اختلاف النقود:

حيث لكل دولة عملتها النقدية الخاصة التي يتم تسوية كافة المبادلات الداخلية فان التجارة الدولية بديهيا تستلزم استخدام عملات نقدية مختلفة وهذا من أهم العوامل التي تميز بين التجارة الدولية و التجارة المحلية ،إلا أن هذه الأخيرة لا تعني إتمام مبادلات تجارية دولية بمنتهى السهولة وذلك راجع إلى الاختلافات النسبية بين

---

[1] اضاءات ، معهد الدراسات المصرفية ، التجارة الخارجية ، السلسلة 8، العدد 12، الكويت، 2016 ص2.

[2] أحمد مندور ، مقدمة في الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية ، 1930 ، لبنان ، ص 9 10 .

قيم العملاء إضافة إلى التغير المستمر في أسعار الصرف ،وذلك لأن سعر الصرف لا يتسم بالثبات و يتعرض للتغير المستمر وهذا يؤدي إلى وضع قيود كبيرة على التجارة الدولية .[1]

3.3. انفصال الأسواق:

الأنواع المختلفة من القيود التي تضعها الدول على تجارتها الخارجية تسبب انفصال أسواق الدول عن بعضها البعض، وإضافة إلى ذلك فإن هناك عوامل أخرى من شأنها فصل الأسواق الدولية أيضا مثل: صعوبة المواصلات والاتصالات و اختلاف الأذواق و اللغة و العادات والتقاليد ، وعلى الرغم من التقدم والتطور الكبير في وسائل المواصلات والاتصالات الدولية والإشهار والإعلان على المستوى الدولي قد أدى إلى تخفيف انفصال الأسواق إلا أن العادات والتقاليد لازالت لها كلمتها بهذا الصدد حيث مازالت تؤثر على ظاهرة انفصال السواق. [2]

4.3. اختلاف الوحدات السياسية بين الدول:

تنشأ العلاقات التجارية الداخلية بين متعاملين تضمهم حدود سياسية واحدة وبالتالي يخضعون لقانون موحد ونظم تجارية موحدة ،على عكس التجارة الدولية التي تقوم بين متعاملين ينظمون لدول مختلفة لكل منها قوانين ونظمها الخاصة.

إن الفرد العادي في ممارسته النشاط التجاري محليا لا يخضع لقوانين محددة تضعها الدولة وفي حالة ما إذا أراد التعامل مع أفراد ينتمون إلى دول أخرى فإنه يتوجب عليه القيام بترتيبات قانونية و التي لا يحتاج إليها في معاملاته الداخلية وهذا من شأنه جعل التبادل الخارجي ذا طبيعة تختلف على التبادل الداخلي،ولا يقتصر الأمر على القوانين و القواعد التي تضعها الحكومة، بل يشمل أيضا مجموعة من النظم والعادات والقواعد التي تعود أفراد المجتمع الواحد على إتباعها وممارستها عبر قرون طويلة وهذا ما جعلها مثل القواعد والنصوص القانونية ويطلق عليها اسم "العرف"وعادة ما يكون هذا الأخير مستمدا من واقع البيئة المحلية وبالتالي يختلف من مجتمع إلى أخر .[3]

5.3. تنوع السياسات الوطنية والنزعات القومية:

إذا كان انتماء الأفراد إلى وحدات سياسية مختلفة، وما يتضمنه ذلك من قواعد ونظم متباينة يعتبر عامل من عوامل التفرقة بين التجارة الداخلية والخارجية فإن شعورهم بالانتماء والولاء لهذه الوحدات يعتبر عامل أخر يعمق هذه التفرقة حيث لكل دولة أهداف إقليمية تسعى إلى تحقيقها وعلى رأس هذه الأهداف الرفاهية الاقتصادية لمواطنيها دون غيرهم حيث أنها تعامل مواطنيها بمساواة على عكس معاملة الأجانب، كما أن المواطنين يكونون حريصين على النظر بعين الاعتبار للمصالح القومية بدافع الولاء

---

[1] عبد الرحمان سيدي أحمد ، الاقتصاديات الدولية ، الدار الجامعية ، 2001 ، مصر ، ص 12 . 13 . 14 .

[2] محمود يونس ، اقتصاديات دولية ، الدار الجامعية ، 2007 ، مصر ، ص 21 .

[3] عادل أحمد حشيش ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الدار الجامعية للنشر ، لبنان ، ص 9 .

لذا فإن الحكومات لا تعطي لعوامل الربح و الخسارة الناتجة عن التجارة المحلية نفس الأهمية التي تعيرها للتجارة الخارجية، وذلك لأن هذه الأخيرة لها تأثير على المركز الاقتصادي للمجتمع.

كذلك ترى أن الأفراد من جانبهم يكونون أكثر حرصا على إتباع سياسة حكومتهم و يكون ذلك بدافع الولاء وبناء على هذا فإن النزعات القومية تعتبر من العناصر التي تلعب دورا هاما في دراسة العلاقة الاقتصادية الدولية.[1]

4. التجارة الدولية والتخصص:

من الحقائق المسلم بها في يومنا هذا أنه مهما اختلفت النظم السياسية في بلدان العالم فإن أي دولة لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن، وذلك لأن الدولة لا يمكنها إنتاج كل احتياجاتها بسبب ظروف اقتصادية وجغرافية، ومهما سعت أي دولة لتحقيق هذه السياسة فإنها لا تستطيع العيش في عزلة عن باقي الدول الأخرى، وهذا ما أدى إلى إجبار كل دولة على التخصص في إنتاج سلع معينة تكون مؤهلة لإنتاجها من ناحية الظروف الطبيعية والاقتصادية ومن ثم مبادلتها بسلع أخرى تعجز عن إنتاجها بسبب الظروف أو الكلفة وبالتالي ظهور ما يسمى بالتجارة الخارجية.

ولقد قام الرواد الاقتصاديون بأبحاث كثيرة في هذه الظاهرة وعلى رأسهم أدم سميث الذي أوجد نظرية تتمحور حول التخصص في العمل ومزايا الأخذ بها، حيث أوضح أن الفرد إذا تخصص في عمل معين فإن هذا يزيد من كفاءته وجودة السلعة، وبناء على هذا فإنه حتما سيقوم بمبادلة جزء من إنتاجه بجزء من إنتاج غيره، لتلبية حاجاته و التخصص الدولي يقوم على نفس المبدأ ومن أسباب التخصص الدولي مايلي:[2]

1.4. المناخ:

يؤثر المناخ على هيكل التخصص الدولي وذلك بسبب تأثيره على تكاليف الإنتاج بصفة عامة وعلى نفقات الإنتاج الخاصة بالقطاع الزراعي بصفة خاصة، فالحرارة ومتوسط كمية الأمطار والرطوبة تختلف من دولة إلى أخرى وبالتالي تؤثر تأثيرا ملحوظا في الإنتاج الزراعي والذي يتوقف بدوره على هذه العوامل، أي أن كل دولة لديها إنتاج زراعي خاص بها.

وعلى الرغم من الأهمية البالغة التي يمثلها المناخ في قيام التخصص الدولي وبالأخص في القطاع الزراعي إلا أن هذا العامل بدأت تقل مفعوليته مع الوقت وذلك راجع إلى التطور التكنولوجي الكبير، حيث أصبح من الممكن إنتاج منتجات زراعية مختلفة من خلال إنتاج مزارع ذات مناخ مصطنع لتتلاءم والظروف المطلوبة للإنتاج.[3]

---

[1] عادل أحمد حشيش ، مرجع سبق ذكره ، ص 10 .

[2] محمود يونس ، مرجع سبق ذكره ، ص 12 ، 13 .

[3] عادل أحمد حشيش ، مرجع سبق ذكره ، ص 21

2.4. التفاوت في المواد الطبيعية:

هناك اختلاف شاسع وكبير بين مختلف دول العالم من حيث الثروات الطبيعية كالأراضي الزراعية و المعادن كالحديد و النحاس وكذلك الطاقة مثل البترول و الغاز.

لذا فإن كل دولة يختلف إنتاجها حسب الثروات الطبيعية التي تمتلكها فمثلا إذا كانت الدولة تتمتع بأراضي خصبة شاسعة فبالتأكيد سيكون لديها إنتاج زراعي وفير مثل كندا واستراليا وكذلك الوضع بالنسبة للدول التي تمتلك مناجم للفحم والحديد و النحاس أو مصادر طاقوية مثل البترول بالنسبة للكويت و المملكة العربية السعودية و غيرها وهكذا يختلف التخصص من دولة إلى أخرى حسب تفاوت الموارد الطبيعية ويتم التبادل على أساس هذا التخصص.

3.4. التفاوت في القوة البشرية:

يختلف معدل النمو السكاني من بلد لآخر، حيث تجد أن بعض الدول تتميز بكثافة سكانية عالية و بالأخص في الدول المتخلفة وبالتالي توفر اليد العاملة وهذا يؤثر على نوعية النشاط مما يؤدي إلى التوجه إلى إنتاج سلع سهلة الصنع.

أما بالنسبة للدول ذات الكثافة السكانية المنخفضة و بالذات الدول المتطورة فإنها تتجه إلى الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية مثل الو.م.ا و ألمانيا وانجلترا و التي تسودها ظاهرة قلة اليد العاملة .

4.4. التفاوت في حجم رؤوس الأموال:

من أهم العوامل التي تؤدي إلى التفاوت في الإنتاج بين الدول نجد رأس المال، حيث أننا نجد الدول ذات رأس المال الضخم ذات تطور ونمو صناعي، أي تتخصص في إنتاج السلع ذات الكثافة الرأسمالية إضافة إلى هذا يمكن للدول التي لها رؤوس أموال مرتفعة الاستثمار في دول أخرى وفي مشاريع متعددة ومختلفة.

أما فيما يخص الدول المتخلفة اقتصاديا فهي تعاني من الندرة النسبية لرأس المال وهذا ما يؤثر على التقدم الصناعي و الدخل القومي وهذا يجبرها على التخصص في صناعات بسيطة ذات كثافة عالية، إلا انه مؤخرا أصبح من الممكن معالجة ندرة رأس المال وذلك عن طريق الاستثمارات الأجنبية. [1]

5.4. تكاليف النقل:

بما أن تكاليف النقل تضاف إلى تكلفة إنتاج السلعة وبالتالي إلى سعر السلعة، فإنها تؤثر على مدى اتساع سوق هذه السلعة، لذا نرى الكثير من الدول تركز صناعاتها بالقرب من الموانئ و المطارات و السكك وذلك بهدف توسيع حجم تجارتها و التوجه إلى التبادل التجاري الخارجي و استغلال ميزة انخفاض تكاليف النقل لتحقيق أفضلية نسبية للدولة في إنتاج و تبادل هذه السلع .[2]

---

[1] عادل أحمد حشيش ، مرجع سبق ذكره ، ص 21 ، 22.

[2] محمد أحمد السريتي ،اقتصاديات التجارة الخارجية ، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع ، ط1، الإسكندرية ص 14 ، 15.

6.4. توافر التكنولوجيا:

يقصد بذلك إن البلدان السباقة في استخدام التكنولوجيا الجديدة تسيطر على الأسواق دائما و ذلك بإنتاج و تطوير سلع جديدة و بالتالي تصبح السوق في حالة احتكار القلة إلى غاية أن يتم تقليد هذه السلعة مثل: ألمانيا ،الو.م.ا، بريطانيا, كما أن هذه السلعة المستحدثة و المطورة تشكل عماد التبادل التجاري الدولي لهذه الدول [1] .

7.4. الاختلاف في الأسواق :

إن العامل الرئيسي لقيام التجارة الدولية هو اختلاف الأسعار بين السلع المحلية و المستوردة ، حيث أن المستهلك يسعى إلى إشباع حاجاته من السلع بأقل تكلفة ممكنة و البائع يسعى إلى تحقيق أعلى ربح من بيع السلع سواء محلية أو مستوردة، و الفرق بين سعر سلعة في بلد التصدير وبلد الاستيراد يشكل عامل أساسي لقيام تبادل تجاري دولي بينهما.[2]

5.أهمية التجارة الخارجية :

بغض النظر عن التطور الاقتصادي الذي بلغته البلدان إلا أنها لا تزال مجبرة على التعامل مع غيرها من الدول وذلك لعدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي لكل السلع محليا أضف إلى ذلك الفائض الذي تحققه هذه البلدان، أي أن التبادل التجاري له أهمية كبيرة و دور فعال في دفع عجلة النمو لبلدان العالم ، و عموما فان أهمية التبادل التجاري تتمثل فيما يلي:

- تنمية وزيادة رؤوس الأموال.
- زيادة رصيد البلدان من العملاء الأجنبية الرئيسية مما يعزز قدرة الدولة على توفير السيولة النقدية.
- تطوير و تنمية مختلف الأنشطة الاقتصادية .
- تأمين احتياجات الدولة من متطلبات التنمية الاقتصادية .
- تعتبر التجارة الدولية قطاع حيوي فهي تربط بين الدول عن طريق أسواق جديدة و تزيد من مستوى الرفاهية في هذه الدول.[3]

المطلب الثاني : التصنيف التجاري .

تعتبر التصنيفات الإحصائية ذات أهمية كبيرة بسبب الاستخدامات المتنوعة في مختلف الأنشطة كونها لغة العالم، وذلك لأنها تمثل لغة التواصل بين الدول في مجال الإحصاء و لمختلف الأنشطة مثل التجارة ، الأنشطة الديموغرافية ..الخ ، و على ضوء هذا عملت العديد من الدول والمنظمات على تطبيق هذه التصنيفات وتحديثها

---

[1] محمود يونس ، مرجع سابق، ص 14 ، 15.

[2] محمد دياب ، التجارة الدولية عصر العولمة ، الجزء الأول ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،2001 ص16، 17 .

[3] رنان مختار ، التجارة الدولية و دورها في النمو الاقتصادي ، منشورات الحياة، ط1، الجزائر، 2009 ص1 .

باستمرار .[1]

1. التصنيف التجاري:

يقصد به جمع البيانات و تنظيمها ونشرها في مجالات الإحصاء، أي تقديم مفهوم موحد بلغة الإحصاء لوصف مختلف الظواهر مثل : الصادرات، الواردات، النفقات ...الخ، وتستخدم من طرف البلدان والمنظمات العالمية .[2]

2. سياسات التصنيف التجاري:

يقصد بها السياسات المتبعة في التصنيف الإحصائي لمختلف الأنشطة وتنقسم إلى ما يلي:

1.2. سياسات التصنيف الوطنية:

تعتبر من مسؤوليات الحكومة المحلية و الهيئات الوطنية للإحصائيات و التي تقوم بتحديد التصنيف الإحصائي الوطني و تطويره من أجل الاستخدام الداخلي، ووكالة الإحصاء المحلية هي الوصي على الإحصائيات الوطنية.

2.2. سياسات التصنيف الدولية:

يتم إعداد هذا التصنيف من طرف المنظمات الدولية لضمان التطبيق الصحيح للاتفاقيات الدولية وتوحيد المعلومات الوطنية و الدولية، و تعتبر التصنيفات الإحصائية الدولية SCSانتيجة الاتفاقيات الدولية المنعقدة بين السلطات الوطنية المسئولة عن الإحصاء في بلدان مختلفة.[3]

3. نماذج التصنيف التجاري :

هناك ثلاثة أشكال من التصنيف و هي :

1.3. التصنيف المرجعي Reference Classification :

يحظى هذا التصنيف بأوسع قبول من خلال الاتفاقيات الدولية، فضلا عن أنه معتمد و مصادق كنموذج عالمي مثل: النظام المنسق NSأو تطبيق التجارة الدولية SITC وما إلى دلك.

2.3. التصنيف المشتق Classification Derived:

يتم اشتقاق هذا التصنيف من التصنيف الأساسي أو المرجعي وذلك من خلال إعادة توزيع أو تجميع بعض أجزاء التصنيف المرجعي حسب الفئات الاقتصادية BEC المشتقة من SITC.

---

[1] حسان خضر، التصنيف التجاري ، المعهد العربي للتخطيط ، مجلة جسر التنمية ، العدد ، 52 الكويت، 2006، ص 2

[2] United Nations ,Statistics Division Department Economic and Social Affairs , Statistics Division at a Glance ,2015 p45.

[3] Eivind Hoffmann ,Mary Chamie , Standard Statistical Classification , Basic Principles , Statistical Commission Thirtieth Season , New York 1999 p 2 , 3.

3.3. التصنيف ذات الصلة Rotate Classification:

يهدف إلى تحقيق غرض أو خدمة معينة مثل نظام تصنيف الصناعة في أمريكا الشمالية NAICs المرتبط بالمعيار الصناعي الدولي الموحد ISIC.

4. مبادئ التصنيفات :

يتم تطوير أو مراجعة التصنيفات الإحصائية على أساس الممارسات المعمول بها أي على أساس مجموعة من المبادئ وتتمثل فيمايلي :

- يجب تحديد الأهداف و الأولويات الإحصائية التي يجب خدمتها بوضوح.
- يجب تحديد الجهة المسئولة عن إعداد و صيانة التصنيف و تحديد صلاحياتها و مسؤولياتها.
- السماح للخبراء الفنيين مستخدمي و منتجي الإحصاءات المساهمة في العملية.
- شفافية التعريفات الوصفية.
- هناك حاجة إلى تعليمات بشأن الاستخدام الفعال للتصنيفات لجمع و تبويب البيانات .
- يعتبر التوجيه و التدريب أمرا ضروريا في عملية التطوير لتصنيف جديد أو منقح. [1]

5. التصنيفات التجارية لأغراض متعددة: يندرج تحت هذا الصنف مجموعة من التصنيفات الجزئية وهي كالتالي:

1.5. تصنيف التجارة الدولية القياسية SITC :

لقد ظهر هذا التصنيف أول مرة عام 1948حيث أوصت لجنة TICAL لعصبة الأمم المتحدة بإعداد قائمة السلع لإحصاءات التجارة الدولية و ذلك بالتعاون مع الحكومات و الخبراء من عصبة الأمم المتحدة، ثم أعدت الأمانة العامة للعصبة طبعة 1950من التصنيف التجاري (SITC)و يهدف هذا التصنيف إلى تجميع إحصاءات التجارة الدولية لجمع السلع و تعزيز إمكانية المقارنة بين الدول[2] .

2.5. التصنيف حسب الفئات الاقتصادية الواسعةBroad Economic Categories :

تم وضع نسخة من هذا التصنيف أساسا لاستخدامها في تلخيص بيانات التجارة الدولية بواسطة فئات اقتصادية كبيرة من السلع و معالجة البيانات المجمعة ولقد مر هذا التصنيف بعدة تعديلات و هي كالتالي:

- المراجعة الأولى عام 1976.
- تنقيح التصنيف عام 1986.
- التعديل الثالث عام 1989.
- المراجعة الرابعة عام 2002. [3]

---

[1] . Eivind Hoffmann , Mary Chamie op ,Cit, p3.

[2] Sates , United Nation Publication .NO-51-17-1.Statistical Papers –NO 10/Rev 1-1951 , SALES , N -51-17-1.

[3] United Nation Publication , International Merchandise Trade Statistics ,Statistical Papers 2010 , Series M , No 52 ,p 35.

3.5.التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية Industrial Classification International Standard :

يساعد هذا التصنيف على جمع البيانات وعرضها و تحليلها في مستويات تفصيلية للاقتصاد و بطريقة قابلة للمقارنة و ذلك من خلال شكل هرمي من 4مستويات، و لقد استخدم هذا التصنيف على الصعيد الدولي

4.5. النظام المنسق لوصف السلع Harmonized System (HS) :

تبنى هذا التصنيف مجلس التعاون الجمركي عام 1983 ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ عام 1988 و يحتوي على 5052 عنوانا فرعيا و 1221 عنوانا رئيسيا مقسمة إلى 97 فصل و 21 قسما و يهدف في تحديد صنف البضاعة و إيجاد رمز النظام المنسق لها لتحديد قيمة الرسوم المفروضة عليها و تطبيق قواعد المنشأ و غيرها.[1]

5.5. التصنيف المركزي للمنتجات Central Product Classification (CPC) :

ينقسم هذا التصنيف إلى 10فصول و الفصول من 0 إلى 4 استنادا إلى النظام المنسق و الجمع بين رموزه في فئات للمنتجات ،الفصول من 5 إلى 9 تعنى بمنتجات الخدمات .

6.5. تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض Classification Of Individual consumption According to Purpose:

هو جزء من نظام الحسابات القومية عام 1993 و يستخدم في ثلاث محاور إحصائية و هي :

- إنفاق الأسرة و استهلاكها وميزانيتها.
- مؤشرات أسعار المستهلك.
- برنامج المقارنات الدولية للناتج المحلي الإجمالي .

وينقسم هذا التصنيف من حيث الفرص إلى :

- الأقسام من 1الى 12 :الإنفاق الاستهلاكي للفرد الواحد للأسر .
- القسم 13 : نفقات الاستهلاك الفردي للمؤسسات غير الربحية للأسر .
- القسم 15: نفقات الاستهلاك للفرد من الحكومة العامة.

7.5. تصنيف وظائف الحكومة Classification of the Functions of Governmen:

تم تطوير هذا التصنيف من طرف منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و يهدف هذا التصنيف إلى تبويب بيانات الإنفاق الحكومي حسب نظام متطلبات الحسابات القومية ، وتنقسم كل مجموعة إلى عدة أقسام حسب الغرض و المستوى[2].

.

---

[1] Economic and Social Council ,Officit Records ,1993 ,Supplement No .6(EL 1993/26) Parag -162.

[2] UNESCO . International Standard Classification of Education COM/ST/ISCED,Paris 1976.

6.نظام الحسابات القومية System Of National Account (SNA):

يتألف هذا النظام من مجموعة متماسكة ومتناسقة من حسابات الاقتصاد الكلي و الميزانيات، و الجداول التي تستند إلى مجموعة من مفاهيم قواعد التصنيف و المحاسبة المتفق عليها دوليا .

و على ضوء هذا فإن هذا النظام يوفر إطارا محاسبيا شاملا يتم من خلاله تجميع البيانات و تبويبها لأغراض التحليل الاقتصادي و اتخاذ القرارات، ولقد شهد هذا النظام عدة تحديثات أبرزها : SNA1968, SNA1953 , SNA1993 و SNA2008.

1.6. هيكل نظام الحسابات القومية SNA:

يتكون هذا النظام من عدد من الحسابات المتكاملة بقيادة حسابات النظام المركزي و التي تشمل :

1.1.6. الحسابات الجارية: تتكون من حسابات الإنتاج و حسابات توزيع استخدام الدخل الدولية.

2.1.6. حسابات تراكم رأس المال: تتضمن الحساب المالي، حساب التغيرات في حجم الأصول حسابات إعادة التقييم و المكاسب و الخسائر في حساب الاستحواذ الحقيقي و المحايد.

3.1.6. حسابات الميزانية : إدراج الميزانية العمومية الافتتاحية و التغيرات في الميزانية النهائية .

4.1.6. حسابات العالم الخارجي : يتم تسجيل هذه الحسابات على أنها حسابات توحد الاقتصاد ككل و الحسابات القطاعية التفصيلية، تقدم مع مصفوفة موحدة و متكاملة لتظهر المعاملات والمالية الناشئة عن الأنشطة الاقتصادية.[1]

المطلب الثالث :السياسات التجارية .

أصبحت الدول في يومنا هذا أكثر انفتاحا على التجارة الدولية من أي وقت مضى في تاريخها، حيث صار التبادل التجاري الدولي لا يقتصر على حجم السلع و الخدمات المتبادلة في حد ذاتها فقط بل أصبح يولي أهمية كبيرة إلى الخدمات المالية عبر الحدود إضافة إلى الثورة الرقمية التي شهدها العالم و هذا ما أدى إلى ظهور ما يسمى بسياسة التجارة الخارجية وهناك عدة تعار يف لهذه الأخيرة ونذكر منها :[2]

- مجموعة من الإجراءات تنتهجها الدولة في نطاق علاقتها التجارية مع الدول الأخرى بهدف تحقيق أهداف معينة .
- مجموعة من الوسائل تلجأ إليها الدول للتدخل في مبادلاتها التجارية الخارجية لتحقيق أهداف معينة.
- مختلف الأدوات التي تتخذها الدولة بهدف ضبط العلاقات الاقتصادية الخارجية مثل التعريفة الجمركية.

1.تصنيفات سياسة التجارة الخارجية:

إن التجارة الخارجية ترتكز على متغيرين أساسيين وهما الصادرات و الواردات، وبالتالي فإن أي إجراء أو

---

[1] Hamdi Ali Ibrahim , OP Cit p 12

[2] Ardreas Dur,International Trade:Commercial Policy and Trade Negotiations,University Salzburg .AUSTRALIA . 2015 , P 15.

سياسة تنتهج من طرف البلدان تكون منصبة و مركزة على هذين المتغيرين، وبالتالي فإن الإجراءات أو السياسات المنتهجة إما أن تكون بهدف تحرير التجارة وهذا ما نراه غالبا في الدول النامية أو بهدف حماية التجارة أي محاولة تخفيف الواردات إلى أقصى حد ممكن، من خلال ما سبق نميز بين سياستين للتجارة الخارجية .

1.1. سياسة حرية التجارة:

لقد أولت بلدان العالم أهمية كبيرة لسياسة تحرير التجارة و اعتبارها من أهم أدوات السياسة لدمج أنشطة الأفراد في التنمية وفتح الأسواق العالمية أمامهم وتحسين سبل عيشهم، وهذه السياسة عموما تقوم على عدم تدخل الحكومة في التجارة بين الدول[1]، وتستند هذه السياسة على مجموعة من الحجج منها .

- إضافة إلى تحقيق النمو الاقتصادي فإن تحرير التجارة يساهم في نشر الأمن عن طريق الاتفاقيات و التكتلات .
- زيادة القدرة الشرائية بسبب المنافسة الخارجية.
- تحقيق الرفاهية الاقتصادية للبلد.
- تخفيف معدلات البطالة.
- تحقيق الاكتفاء .
- التخصص في الإنتاج.[2]

2.1. سياسة حماية التجارة .

يقصد بها السياسات التي تنتهجها الحكومة بهدف مساعدة الشركات المحلية في صناعة معينة وذلك عن طريق رفع أسعار المنتجات الأجنبية و تخفيض تكلفة المنتجات المحلية وذلك بالاعتماد مجموعة من الإجراءات و القواعد مثل :

- ضرائب التعريفة الجمركية على الواردات .
- تسقيف الحصص على كمية المنتجات المباعة في الأسواق المحلية .
- العقبات التنظيمية التي توضع في طريق المنتجات المستوردة مثل :
- تصنيفات المنتجات و قوائم المعايير .
- الإعفاءات و الإعانات الممنوحة للمنتجين المحليين .
- ضوابط العملة للحد من الوصول إلى العملات الأجنبية .

وترتكز هذه السياسة على مجموعة من الحجج منها :

---

[1] Sanjaya Acharya ,Trade Liberalization Palgrave Dictionary of Emerging and Transition Economics ,The Edition 2015 ,p394 .

[2] محمد صفوان قابل ، تحرير التجارة الخارجية بين التأييد و المعارضة ، دار الحكمة للنشر ، مصر سنة 2002 ، ص 58

- الدفاع الوطني و العجز التجاري و العمالة .
- حماية الصناعات الناشئة .[1]
- كون بعض الصناعات مؤهلة لتكون حاسمة للأمن القومي مثل الكيماويات و المعادن .

2.أدوات السياسة التجارية.

على الرغم من الاعتراف بان تحرير التجارة يعود بالإيجاب على الاقتصاد بصفة عامة، إلا أن هناك من يتضرر بسبب هذه السياسة و هذا ما أشارت إليه قاعدة Stolpher –Samuel son وعلى ضوء هذا فإن هناك سبب رئيسي لانتهاج سياسة حماية التجارة في بعض البلدان و لتحقيق ذلك يجب على البلد المعني اللجوء إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات يطلق عليها اسم "أدوات السياسة التجارية "[2] ، وتتمل في ما يلي:

1.2. أدوات السياسة الحمائية للتجارة الخارجية:

تتمثل في مجموعة من الإجراءات تلجأ إليها الحكومة بهدف حماية التجارة المحلية من المنافسة وتشمل هذه الإجراءات مايلي :

1.1.2. التعريفات الجمركية : يمكن تصنيف التعريفات الجمركية على النحو التالي:

1.1.1.2.تعريفات نوعية أو محدودة : و هي التي تفرض كرسم ثابت لكل وحدة مثال: تعريفة محددة بقيمة 10 $ لكل دراجة مستوردة .

2.1.1.2.تعريفات قيمية وهي التي تفرض على أساس نسبة من البضائع المستوردة مثال : تولد تعريفة قيمية بنسبة 20% من قيمة البضائع المستوردة إذا كانت قيمة الدراجة 100 $فإن قيمة التعريفة تحسب كالتالي : 100(20%)=20$

3.1.1.2.الرسوم المركبة: هي مزيج بين التعريفة القيمية و التعريفية المحددة .[3]

2.1.2. الإعانات و الحوافز الأخرى :

إن أكثر الأسئلة الحساسة في الساحة التجارية لأي بلد هي مدى دعم المنتجين المحليين من طرف الحكومة، أي إذا كانت التنمية مدفوعة بالسوق أو موجهة من طرف الدولة، و بينما توجد حجة قوية على الحكومة لمساعدة الصناعات المحلية خاصة الناشئة منها .

هناك أيضا مخاوف تثار حول تدخل الدول المفرط مما يعود بالسبب على الاقتصاد الوطني و قد ينحدر الوضع إلى الفساد، و حتى بالنسبة للدول التي تفضل سياسة عدم التدخل في نهج التنمية الاقتصادية تجد مجالا لبرامج التحفيز مثل جمهورية الدومينيكان، ومع ذلك يجب الحذر من الانعكاسات التي قد تنتج عن الإعانات و التي تتعلق بتأثير الميزانية التي قد تكون لها حوافز ، و هذا فيما يخص الميزانية الضيقة لكل البلدان

---

[1] Suhail Abboushi ,Trade Protectionism :Reasons and Outcomes Competitiveness Review An International Business Journal , 2016 p 387.

[2] مجدي محمود ، يسرى عدلي ، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، مصر ، ص 213.

[3] Iordanis Petsas ,The Instruments of Trade Policy ,International Economics : Theory and Policy , Edition 6 ,p5,6.

و خاصة البلدان الفقيرة، وأي برنامج يتضمن اعتماد من الأموال أو إعفاء من الضرائب (داخلية أو خارجية) بحاجة إلى توخي الحذر، و تصدير الإعانات على وجه الخصوص تثير مخاوف بشأن الأسهم .

3.1.2. مكافحة الإغراق و التجارة الأخرى (قوانين الانتصاف):

توفر قوانين الانتصاف التجاري وسيلة أخرى لتنظيم التجارة على الحدود، أهمها قانون مكافحة الإغراق و الذي تستخدمه الدول النامية لحماية تجارتها المحلية و أسواقها و ذلك بفرض رسوم على الحدود.[1]

4.1.2. الأدوات الكمية :من أهم هذه الأدوات مايلي:

نظام الحصص:يتمثل في وضع الدولة تسقيف للكمية المستوردة من سلعة معينة خلال فترة معينة.

الحظر : يقصد به عزوف دولة ما عن التعامل مع الأسواق الدولية ويكون على أساس الصادرات و الواردات أو كليهما و بأخذ شكلين كلي و جزئي .

تراخيص الاستيراد :يتمثل في وضع تراخيص من طرف الجهة الإدارية المتخصصة للبلد المعني على سلع معينة أي لا تستورد بدون ترخيص.

5.1.2. الأدوات التجارية: تتمثل في المعاهدات بين البلدان و تأخذ الأشكال التالية :

1.5.1.2 المعاهدات التجارية:هي اتفاق بين دولتين بغرض تنظيم عام للعلاقات بينهما وتكون طويلة الأجل.

2.5.1.2.الاتفاقية التجارية:هي اتفاق قصير الأجل بين دولتين و تشمل قوائم السلع المتبادلة و المزايا الممنوعة بخصوصها

3.5.1.2.اتفاقية الدفع : تكون عادة تابعة للاتفاقية التجارية وهي تختص بتسوية الحقوق و الالتزامات المالية الناتجة عن التبادل التجاري بين بلدين.[2]

- **قياس أثر سياسة حماية التجارة:**

إن سياسة حماية التجارة تنحصر في فرعين من الإجراءات و هي التعريفات الجمركية و إجراءات غير جمركية و بناء على هذا فإن قياس أثر سياسة حماية التجارة يرتكز على هذه الإجراءات و يتمثل هذا الأثر فيما يلي :[3]

1.أثر التعريفات الجمركية:

إن فرض ضرائب على الواردات يؤدي إلى رفع سعر السلع المستوردة و بالتالي زيادة الإنتاج الوطني و تخفيض الواردات أي المنتجين المحليين، إلا أن لهذا الأثر سلبيات و هي رفع أسعار المنتجات المحلية و بالتالي استنزاف ثروة المستهلكين و انتشار الاحتكار.

---

[1] United Nations Conference on Trade and Development ,Trade Policy Framework for Countries .2018 ,p29-31.

[2] نيفين حسين شمت ، التنافسية الدولية و تأثيرها على التجارة العربية و العالمية ، دار التعليم الجامعي ، مصر 2010 ص 85.

[3] Merve Demir , Ayce Sepli ,The Effects of Protectionist Policies on International Trade ,International Journal of Social Sciences Turkey , 2017 , Volume 3 ,Issues 2 ,p142-147.

2. التدبير غير الجمركية :

من بين التدابير والإجراءات التي تتخذها الحكومة لحماية التجارة المحلية مايلي :

- **حصص الاستيراد:**

تعكس حصص الاستيراد حدود كمية البضائع التي يمكن استيرادها إلى بلد ما، و هي تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة بواسطة المعروض المحلي و هذا يعني نفس الأثر الذي تحدثه التعريفات الجمركية و بالتالي يمكن فحص الحصص كمكافئ للتعريفات و رغم ذلك إلا إن منظمة GATT تفضل استخدام التعريفات الجمركية .

- **حظر الاستيراد:**

هو آخر خيار لتقييم الواردات، و حسب هذا الإجراء فإن منع السلع من الدخول لأي سبب كان يؤثر سلبا على إيرادات الدولة من تحصيل التعريفات الجمركية.

- **ضوابط العملة الأجنبية :**

إن الضوابط التي تفرض على سعر الصرف تؤثر على الصرف الأجنبي أي أنها تؤثر على ما تملكه الدولة من العملات الأجنبية، حيث أنه في حالة سياسة التقويم يكون الأثر سلبي و في حالة تدخل الدولة بكون الأثر ايجابي .

- **الإغراق:**

في ممارسات الإغراق تحدد الصناعات المصدرة أسعارا أقل بكثير للأجانب مقارنة بالسعر المحلي وبالتالي فإن الحكومات تقوم برفع الضرائب على الاستيراد لمكافحة سياسة الإغراق.

- **دعم صناعات السوق المحلية :**

إن دعم الصناعات المحلية يؤدي إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية و ذلك عن طريق توجيه الإعانات نحو القطاعات والمناطق التي لها أولوية في التنمية ، كما تؤدي هذه الإعانات أيضا إلى زيادة الإنتاجية.[1]

2.2. أدوات سياسة حرية التجارة الخارجية:

تنتهج معظم البلدان في يومنا هذا سياسة التحرير التجاري بهدف تلبية متطلبات الحكومة من السلع و الخدمات و الرقي بالاقتصاد الوطني وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات تسعى إلى إزالة القيود و الحواجز التي تقف في وجه حركة التجارة الدولية ويمكننا حصر أدوات سياسة حرية التجارة فيما يلي :

1.2.2. التكامل الاقتصادي:

يقصد به اتحاد مجموعة من البلدان و على أساس اتفاقيات تهدف إلى تحويل أو خلق تجارة جديدة مثل

[1] Merve Demir , Ayce Sepli , op cit , p 148 ,149 .

الاتحاد الأوروبي، بلدان الشرق الأوسط و بلدان شمال إفريقيا .[1]

2.2.2. التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية :

إن إنشاء منظمة التجارة العالمية يهدف بالدرجة الأولى إلى إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف من شأنه تحرير التجارة و ذلك من خلال تطبيق مبدأ التخفيض المتوالي للرسوم الجمركي، أي أنه على البلدان الأعضاء عقد اتفاقيات للمعاملة فيما بينهما لتخفيض التعريفات الجمركية و يختلف التخفيض من سلعة إلى أخرى .

3.2.2. تحديد التعامل في الصرف الأجنبي :

إن تخفيض أي بلد لقيمة العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية له أثر على التجارة الخارجية و بالتالي يجب تقويم سعر الصرف أي أن سعر الصرف يجب أن يتحدد وفق الطلب و العرض في السوق الأجنبية لمنع أي دولة من احتكار التعامل في النقد الأجنبي .[2]

- **قياس أثر تحرير التجارة:**

ينتج عن انتهاج سياسة الانفتاح التجاري جملة من التغيرات التي من شأنها التأثير على متغيرات الاقتصاد الوطني وسنحاول إيجاز أهم القطاعات التي تتأثر بسياسة تحرير التجارة:

1.تحرير التجارة و النمو الاقتصادي:

تتلاقى النظرية الاقتصادية و تحليل الحقائق في الاعتراف بأثر تحرير التجارة في تحفيز النمو و دورهما كوسيلة رئيسية للتقدم و استغلال وفرات الحجم و تعزيز المنافسة .

و لقد اعتمد النمو الاقتصادي الديناميكي إستراتيجية إصلاح متماسكة تجمع بين توسيع انفتاح التجارة مع تسريع استقرار الاقتصاد الكلي و تنمية المنحنى السوقي للمؤسسات .

2. تحرير التجارة و تدفقاتها :

إن المؤشر الأكثر انتشارا في قياس انجازات تحرير التجارة هو الانفتاح التجاري، كما يظهر تأثير تحرير التجارة على التدفقات التجارية في انتقال الاقتصاد أي التوجه نحو شركاء جدد و هيكل مختلف من الناتج المحلي الإجمالي و الصادرات .

3. تحرير التجارة و تكاليف التعديل :

إن اخطر التكاليف المرتبطة بانتقال و تحرير التجارة هي التكاليف الاجتماعية التي تنعكس كمؤشرات مختلفة للفقر أو يتم قياسها بواسطة مستوى البطالة، و هذا ما يجبر البلدان التي يمر اقتصادها بحالة انتقالية على تحسين الحكومة العامة و الخاصة، و عادة ما يؤثر تحرير التجارة على تدهور الميزان التجاري و المشاكل

---

[1] احمد الكواز ، التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي الإقليمي، مجلة جسر التنمية ،المعهد العربي للتخطيط ،العدد 81 ، الكويت سنة 2008، ص 8، 9.

[2] خليل الشحماني ،منظمة التجارة العالمية و الدول النامية ، دار النفائس ، لبنان سنة 2003 ، ص122 .

المالية الناجمة عن انكماش ضرائب التجارة الخارجية ذات الصلة بإيرادات الميزانية.[1]

المبحث الثاني:التوجهات الفكرية للتجارة الدولية.

نظرا للدور الهام والفعال الذي يلعبه التبادل التجاري الخارجي في الساحة الاقتصادية الدولية فإن العديد من المفكرين والرواد الاقتصاديين أمثال آدم سميث ودافيد ريكارو وجون ستيفان وغيرهم قد أعطوا اهتماما كبيرا له وقاموا بالبحث في أسباب قيام التجارة البينية والمكاسب التي تحققها الدول التي تتبنى هذا المنهج، على ضوء هذا سنحاول أن نتطرق من خلال هذا المبحث إلى أهم التطورات التي شهدتها نظرية التجارة الدولية وذلك من خلال النقاط التالية:

المطلب الأول: التجارة الدولية في الفكر الكلاسيكي.

إن أول تفسير علمي لأسباب قيام التجارة الخارجية يعود إلى المدرسة الكلاسيكية التي كانت تهدف إلى تحرير التجارة الدولية وتوضيح الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلالها على الصعيد الدولي، ولقد حاول رواد هذه المدرسة تفسير ثلاث نقاط أساسية وهي:[2]

- تحديد ماهية السلعة التي تدخل في التجارة الخارجية
- تحديد نسب التبادل بين تلك السلع التي تستقر في التجارة الدولية.
- كيفية تحقيق التوازن في العلاقات الاقتصادية.

ويرتكز الفكر الكلاسيكي على أربع نظريات وهي كالآتي :

1. نظريات التكاليف المطلقة لأدم سميث:

يعتبر آدم سميث مؤسس المدرسة الكلاسيكية و ذلك عام 1776 في كتابه الشهير "البحث في طبيعة و أسباب ثروة الأمم"الذي انتقد فيه أنصار المدرسة التجارية و عالج موضوع التجارة الدولية.

1.1. الفكرة العامة للنظرية: ترتكز

الفكرة العامة لنظرية التكاليف المطلقة لأدم سميث في كون أن ثروات الدول تقاس بإنتاجها من السلع و الخدمات، كما أن التجارة الدولية تمكن هذه الدول من تصدير الفائض و استيراد سلع تعجز عن إنتاجها ،و بالتالي فإن الدولة التي تتخصص في إنتاج سلعة معينة سيكون لها الأفضلية من ناحية منافسة الأسعار ، كما تدعو نظرية التكاليف المطلقة إلى وجوب حرية التجارة الدولية.

2.1. الافتراضات التي تقوم عليها النظرية:

تقوم هذه النظرية على مجموعة من الأسس وهي كالتالي:

- التجارة الدولية تسمح بتصدير الفائض و استيراد المنتجات التي يزيد عليها الطلب محليا.

---

[1] Bojana Todorovic ,Key Issues in Multiple Trade Linearization of Economics in Transition -Ministry of Economy and Regional Development of the Republic of Serbia , p3-5.

[2] محمد دياب ، التجارة الدولية في عصر العولمة ، دار المنهل اللبناني، ط1 ، ص 141-145

- التجارة الدولية تدعم النمو.
- التجارة الدولية تطور الإنتاج الوطني و تخفض التكاليف و تعمل على التحكم في أسعار البيع الخاصة بالسلع الإنتاجية و الاستهلاكية .
- تعمل التجارة الخارجية على تشجيع الادخار أي زيادة المخزون من رأس المال.
- التجارة الدولية تشجع التخصص و تقسيم العمل و الذي يؤدي إلى زيادة إنتاجية اليد العاملة نتيجة اكتسابها الخبرات الكافية.[1]

3.1. التفسير العملي للنظرية:

حتى يتضح لنا كيفية قيام التبادل الدولي على أساس نظرية الميزة المطلقة سنأخذ مثال عن التبادل التجاري لدولتين و لتكن مصر و الو، م، أ، ولنفترض أن كل واحدة منهما تنتج قبل قيام التجارة الدولية بينهما سلعتين و هما : القمح و القماش و الجدول التالي يوضح لنا نفقات الإنتاج و المقدرة بالساعات. [2]

الجدول رقم (01):نفقات الإنتاج للقماش والقمح بمصر و ال ،م،أ

السلعة / البلد	القماش	القمح
الولايات المتحدة الأمريكية	60 سا ،ع	50 سا ،ع
مصر	40 سا ،ع	60 سا ،ع

المصدر :عادل أحمد حشيش . مجدي شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي،منشورات الحلي الحقوقية ، لبنان ،عام 2003 ص14 .

نلاحظ من خلال الجدول أن مصر تنتج وحدة واحدة من القماش بتكلفة 40سا،ع مقابل إنتاج وحدة واحدة من القمح بتكلفة 60سا،ع ، في حين أن الو.م.أ تنتج القماش بتكلفة 60سا،ع للوحدة مقابل إنتاج القمح بتكلفة 50سا،ع للوحدة و بالتالي فإنه من الأجدر بمصر أن توجه مواردها لإنتاج القماش وتبادل بالقمع الذي تنتجه الو.م.ا.و نفس الشيء بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية يستحسن بها أن توجه كل مواردها لإنتاج القمح و مبادلته بالقماش .

[1] سامي عفيفي حات، التجارة الدولية بين التنظير و التنظيم ، الدار المصرية اللبنانية ، ط2 ، لبنان سنة 1993 ،ص80.

[2] عادل احمد حشيش . مجدي شهاب ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، منشورات الحلي الحقوقية ، لبنان عام 2003 ، ص 71.

وعليه فإن اختلاف النفقات المطلقة عند آدم سميث يشكل أساس للتخصص و تقسيم العمل و حسب رأيه فإن هذا الاختلاف هو سبب قيام التجارة الدولية ، و لكن ماذا لو كان أحد البلدين ينتج كلتا السلعتين بتكلفة أقل من البلد الآخر،في هذه الحالة ليس ثمة فرصة لقيام التجارة لأنه لا يمكن للبلد الآخر أن يستورد كلتا السلعتين من البلد الأول دون تصدير أي سلعة ،ولم يخطر ببال آدم سميث أنه حتى وإن تفوق أحد الطرفين تفوقا مطلقا في إنتاج كلتا السلطتين فهذا لا يعني بالضرورة تفنيد الدافع إلى التجارة أي أنه حتى وإن كان بلد يتفوق على بلد آخر تفوقا مطلقا فإن الأمر يتوقف على اختلاف النفقات المطلقة و هذا ما أضافه دافيد ريكاردو[1]

4.1. الانتقادات الموجهة لنظرية التكاليف المطلقة:

لقد تعرضت نظرية آدم سميث لمجموعة من الانتقادات أهمها:

- حصر التبادل بين دولتين فقط في حين المسألة أكثر اتساعا و تعقيدا .
- هناك بعض الدول التي لا تتمتع بالتفوق المطلق في إنتاج أي سلعة و بالتالي لا يمكنها تصدير أي سلعة و عليه العجز عن استيراد السلعة المطلوبة محليا.
- تعتبر نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث فيما يخص التجارة الدولية و أسباب قيامها كامتداد لنظريته في التجارة الداخلية في حين أنه هناك اختلاف شاسع بينهما.

على ضوء هذه الانتقادات و النواقص التي شابت نظرية آدم سميث في التجارة الدولية وضع دافيد ريكاردو الأسس لنظريته في التجارة الدولية و التي تقوم على أساس التفوق النسبي في إنتاج السلع و التخصص.[2]

2. نظرية النفقات النسبية لدافيد ريكاردو :

لقد قام الباحث الانجليزي دافيد ريكاردو بنشر كتابه "الاقتصاد السياسي و الضرائب عام1817وقام بتقديم قانون النفقات النسبية فيه و الذي يعد من أهم القوانين الاقتصادية في عصرنا و الذي يعتبر كتطوير و تعديل لأفكار آدم سميث و يطلق عليه أيضا اسم نظرية المنافع المقارنة أو المزايا النسبية ".[3]

1.2. الفكرة العامة للنظرية:

تقوم هذه النظرية في ظل حرية التجارة على كون أن كل بلد يتخصص في إنتاج السلع ذات النفقات النسبية الأقل التي يتميز بها عن بلدان أخرى، و يقوم بمبادلتها بسلع أخرى تنتجها بلدان أخرى بنفقات نسبية أقل مقارنة به و يلعب عامل التكنولوجيا دورا فعالا و رئيسيا في هذا النموذج ، و ذلك لأن هذا النموذج يرتكز على النفقات النسبية كما سبق و أن أشرنا و هذه الأخيرة بدورها ترتكز على مبدأ تكلفة العمل و كما نعلم فإن التطور التكنولوجي يخفض من تكاليف العمل و يوفر الوقت .[4]

---

[1] عادل احمد حشيش ، مرجع سبق ذكره ، ص72.

[2] محمد دياب ، مرجع سبق ذكره ، ص 96،97.

[3] Andrew Harison et Autres ,Business International et Mondialisation ,Traduit par Semeon fongane ,1ere Edition deboeck , France 2004 p 278.

[4] احمد الكواز ، مرجع سبق ذكره ، ص3 ، 4 .

2.2. الافتراضات التي تقوم عليها النظرية :

ترتكز نظرية التكاليف النسبية على مجموعة من النقاط و هي كالتالي :

- تجارة حرة مع و جود منافسة تامة في الأسواق.
- حرية تنتقل عناصر الإنتاج داخل الدولة.
- اختلاف نوع التكنولوجيا بين الدول .
- محددات التبادل هي عناصر عينية.
- ضمان العمالة الكاملة لمختلف عناصر الإنتاج. [1]

3.2 التفسير العملي للنظرية

يمكن توضيح هذه النظرية من خلال المثال التالي: نفترض وجود دولتين هما انجلترا و البرتغال، تنتجان النبيذ و النسيج و التكلفة مقدرة بساعات العمل كما يوضح لجدول التالي:

الجدول رقم (02) :تكلفة إنتاج النبيذ والنسيج في البرتغال وانجلترا.

السلعة / البلد	النبيذ	النسيج
البرتغال	80 سا ،ع	90 سا ،ع
انجلترا	120سا ،ع	100 سا ،ع

SOURCE: Yves Crozet et Autre – les grandes questions de l'économie internationale édition 2, NTHAN , Paris2001 , p 12.

حسب نظرية ريكاردو فإن البرتغال تنتج السلطتين بتكلفة مطلقة أقل مما هو عليه الحال في إنجلترا، كما أن التكلفة النسبية للنبيذ أقل من التكلفة النسبية للنسيج في البرتغال أما بالنسبة لانجلترا فإن التكلفة النسبية للنسيج أقل من التكلفة النسبية للنبيذ ، وبالتالي فإن حسب رأي ريكاردو و فإنه على البرتغال التخصص في إنتاج النبيذ و مبادلته بالنسيج الذي تتخصص فيه إنجلترا.

لنفترض أنه هناك تبادل تجاري بين البلدين ،و تخصصت البرتغال في إنتاج النبيذ و تصديره و تخصصت انجلترا في النسيج و تصديره، في هذه الحالة فإنه البرتغال ستبادل وحدة من النبيذ بتكلفة 80سا،ع بوحدة من النسيج كانت ستكلفها 90سا،ع لو أنتجتها محليا و بذلك فإنها تربح 10سا،ع ، أما انجلترا فكانت ستبادل وحدة من النسيج تكلفتها 100سا،ع بوحدة من النبيذ تكلفتها 120سا،ع لو أنتجتها محليا، و بالتالي ستربح 20سا،ع و سنحاول توضيح ذلك أكثر فيما يلي :

[1] رشاد العصار و آخرون – التجارة الخارجية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان 2000 ، ص28.

الطريقة الأولى: مقارنة التكلفة النسبية للسلعتين بين الدولتين :

البرتغال: $\text{ت . إ . النبيذ} \Big/ \text{ت . إ . النسيج} = {}^{80}/_{90} = 0.89$

أي أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من النسيج تعادل إنتاج ما يعادل 0.89 من تكلفة النبيذ .

انجلترا: $\text{ت . إ . النبيذ} \Big/ \text{ت . إ . النسيج} = {}^{120}/_{100} = 1.2$

أي أن تكلفة إنتاج وحدة واحدة من النسيج تعادل 1.2 من تكلفة إنتاج النبيذ وبناء على ما سبق فإنه من مصلحة البرتغال أن تتخصص في النبيذ وبالطريقة نفسها يمكننا توضيح مصلحة انجلترا التخصص في النسيج.

انجلترا: $\text{ت . إ . النسيج} \Big/ \text{ت . إ . النبيذ} = {}^{100}/_{120} = 0.83$

البرتغال: $\text{ت . إ . النسيج} \Big/ \text{ت . إ . النبيذ} = {}^{90}/_{80} = 1.12$

وبالتالي فإنه من مصلحة انجلترا التخصص في إنتاج النسيج.

الطريقة الثانية: مقارنة التكلفة النسبية لإحدى السلعتين في كل من الدولتين مع التكلفة النسبية لإنتاج السلعة الأخرى فيها، وتسمى طريقة التباين الجغرافي ،وفي مايلي التكلفة النسبية لإنتاج النسيج في الدولتين :

$$\text{ت . ن . إ . النسيج} = \text{ت . ن . إ . النسيج للبرتغال} \Big/ \text{ت . ن . إ . النسيج لانجلترا} = {}^{90}/_{100} = 0.9$$

التكلفة النسبية لإنتاج النبيذ في الدولتين:

$$\text{ت . ن . إ . النبيذ} = \text{ت . ن . إ . النبيذ للبرتغال} \Big/ \text{ت . ن . إ . البيذ لانجلترا} = {}^{80}/_{120} = 0.67$$

بما أن $0.9 > 0.67$ فإن من مصلحة البرتغال أن تتخصص في إنتاج النبيذ بالطريقة نفسها يمكننا التوضيح أنه من مصلحة إنجلترا التخصص في إنتاج النسيج

ت.إ.النسيج = 90\100 = 1.11 < ت. إ .النبيذ = 120\80=1.5

4.2. الانتقادات التي تعرضت لها النظرية:

لقد تم اعتماد هذه النظرية كأساس للتجارة الدولية لمدة طويلة ثم بدأت الانتقادات توجه إليه غداة الحرب العالمية الأولى ومن أهم الانتقادات التي وجهت إليها:

- الاعتماد على كمية العمل في تحديد تكلفة السلعة وإهمال بقية عناصر الإنتاج.
- عدم أخذ مصاريف النقل والتعريفة الجمركية مع العلم أنهما تحسبان ضمن تكلفة الإنتاج، فإذا كانت هذه التكاليف مرتفعة فستلغى ميزة التكلفة النسبية ويتم الامتناع عن الاستيراد بسبب ارتفاع الأسعار.
- النظرية تفترض أن الموارد في حالة استغلال كامل وبالتالي الاقتصاد في حالة توازن، إلا أن هذا غير واقعي، لأن كينز أثبت أن التوازن في بلد ما يمكن أن يكون دون مستوى التوظيف الكامل. [1]

3. نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل:

لقد تم بناء هذه النظرية على أساس أنها تكمل نظرية النفقات النسبية لدايفيد ريكاردو، حيث قام بتأليف كتابه"مبادئ الاقتصاد السياسي"عام1848 والذي أولى فيه أهمية كبيرة إلى موضوع القيم الدولية أو بعبارة أخرى النسب التي يتم عليها أساسها مبادلة السلع، ولقد لعب دورا فعالا في تحليل قانون النفقات النسبية وعلاقته مع نظرية القيم الدولية، وقد أوضح أيضا أن الطلب هو الذي يحدد نقطه استقرار معدل التبادل الدولي .[2]

ولقد افترض ستيوارت وجود حجم معين من العمل المستخدم في كل بلد من الأطراف المتبادل لإنتاج السلع، على عكس دايفيد ريكاردو فهو لم يركز على النفقات النسبية لعنصر العمل بل ركز على الكفاءة النسبية للعمل.

1.3. الافتراضات التي تقوم عليها النظرية: من أهم الفرضيات التي تقوم عليها النظرية ما يلي:

- عند قيام التبادل التجاري بين دولتين فإن الطلب لكل من البلدين على السلعة التي ينتجها الطرف الثاني يكون متساويا.
- معدلات التبادل تتحدد حسب حجم الطلب للبلدين، ومرونة هذا الطلب، كما أن المصلحة أو الفائدة من هذا التبادل تتحد وفق هذين العاملين أيضا.
- تكاليف النقل يكون لها أثر مزدوج على البلدين كما أنها تساهم في حث الدول على التخصص. [3]

2.3. التفسير العملي للنظرية: لنفرض أن هناك تبادل تجاري بين الجزائر وتونس في سلعتي القمح والقطن والجدول التالي يوضح تكاليف الإنتاج.

---

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار ،الاقتصاد الدولي ، نظريات و سياسات ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان، 2007 ص97.

[2] سامي خليل ، الاقتصاد الدولي ، نظرية التجارة الدولية ، الجزء الأول ، دار النهضة العربية ،القاهرة ،مصر، ،ص70.

[3] محمد دياب ، مرجع سبق ذكره ، ص106-107.

الجدول رقم (03) : تكلفة إنتاج القمح والقطن في الجزائر وتونس.

السلعة / البلد	الجزائر	تونس
وحدة القمح	15 سا ،ع	20 سا ،ع
وحدة القطن	10 سا ،ع	10 سا ،ع

المصدر : من إعداد الباحث للتوضيح

ت . القمح / ت . القطن = 15/10 = 1.5 : ت . ن . للقمح في الجزائر

ت . القمح / ت . القطن = 20/10 = 2 : ت . ن . للقمح في تونس

من خلال ما سبق يتضح لنا أن تكلفة وحدة قمح تساوي 1.5 تكلفة وحدة قطن في الجزائر أما في تونس فإن تكلفة وحدة قمح تعادل تكلفة وحدتين قطن و على ضوء هذا فإن معدل التبادل يكون محصورا بين 1.5 و2 وكلما اتجه إلى إحدى النسبتين كلما كان البلد المعني بها ذا فائدة أكبر.

لنفرض أن معدل التبادل الدولي بين الجزائر وتونس قد حدد كالتالي:

وحدة من القطن 1.6 مقابل وحدة من القمح، أي أن الجزائر تقوم بتصدير وحدة واحدة من القمح مقابل 1.6 وحدة من القطن وإذا قامت بتصدير 1مليون من القمح فستبادله ب 1.6مليون من القطن، لنقل أن الجزائر قامت بتخفيض كمية الطلب على القطن إلى1.2مليون وبالتالي ستقوم أيضا بتخفيض كمية العرض من القمح إلى 0.75 مليون وهذه الكمية لا تكفي تونس لتغطية طلبها على القمح، مما يجبرها على عرض شروط أفضل للمبادلة التجارية مع الجزائر وبالتالي فإن الفائدة تعود على الجزائر.

من خلال ما سبق وحسب ستيوارت فإن معدل التبادل يتحدد على أساس عاملين هما:

- حجم الطلب والعرض للبلدين
- مرونة العرض والطلب على السلع للبلدين

3.3. الانتقادات التي تعرضت لها النظرية :

كغيرها من النظريات تعرضت هذه النظرية إلى مجموعة من الانتقادات ومن أهمها:

- افتراض تكافؤ أطراف التبادل، لأنه إذا كانت الأطراف المتبادلة غير متكافئة فمن المحتمل أن لا يكون للطلب تأثيرا يذكر.
- شرطية التكافؤ بين حجم الصادرات والواردات للبلدين يعتبر قيدا على نظرية القيم الدولية، فماذا لو كان التبادل من طرف واحد؟ .

- عدم صحة التفرقة بين العوامل المحددة لأسعار السلع من جانبي الطلب والعرض، حيث أن نظام التوازن الشامل يوضح لنا أن العرض و الطلب يحددان مع وفي نفس الوقت الكميات والأسعار السائدة.

4. نظرية التوازن التلقائي لدايفيد هيوم :

يرى دايفيد هيوم في نظريته للتوازن التلقائي من خلال دراسة العلاقة بين كمية المعادن الثمينة في بلد ما ومستويات الأسعار فيه ومقارنتها بالأسعار في العالم الخارجي أن هناك علاقة طردية بين كمية المعدن الثمين في البلد و الأسعار السائدة فيه، وبالتالي تكون هذه الدولة مجبرة على زيادة وارداتها ونقص صادراتها مما يؤدي إلى حدوث عجز في الميزان التجاري.كتقييم للنظرية الكلاسيكية يمكن أن نقول عنها أنها تقوم على مجموعة من الافتراضات أو القناعات وأهمها مايلي:

- ثبات كمية عناصر الإنتاج وتعادل جودتها أو نوعيتها بين البلدان التي قامت بينها تجارة دولية، وتوظيفها توظيفا كاملا وعدم انتقالها دوليا.
- تشابه تقنيات الإنتاج وتوفرها بسهولة لجميع البلدان، وثبات أدوات المستهلكين واستقلالها عن تأثير المنتجين، مع إمكانية انتشار الكفاءة في اليد العاملة وبالتالي تعم الفائدة على جميع الدول.
- إمكانية تنقل عناصر الإنتاج بين الأنشطة الإنتاجية المختلفة داخل الدولة الواحدة، وسيادة المنافسة التامة و عدم وجود مخاطر تحيط بالنشاط الاقتصادية.
- عدم تدخل الدولة في العلاقات الاقتصادية الكلية مع سعي المنتجين إلى تعظيم أرباحهم وتقليل تكاليفهم ومن ثم تتحدد الأسعار الدولية وفقا لقوى العرض والطلب.
- توازن التجارة الدولية بين البلدان في أي زمان ومكان، وسهولة قدرة البلدان للتكيف وفق التحركات الأسعار الدولية.
- تعود عوائد التجارة الخارجية بالرفاهية على المواطنين.[1]

المطلب الثاني:النظرية النيوكلاسيكية.

إن النقائص التي شابت النظريات الكلاسيكية كانت السبب الرئيسي لتوجه مجموعة من الباحثين إلى بناء نظريات ونماذج للتجارة الدولية مصححة ومعدلة للنظريات الكلاسيكية ولقد أطلق على هذه النظريات بالجيل الثاني للنظرية الكلاسيكية أو النظرية النيوكلاسكية ومن أهم رواد هذه الفكر هاكشر وتلميذه أولين ساموبلسن وغيرهم ومن أهم الخصائص التي تميز هذه المدرسة كونها نادت بضرورة رفع القيود المفروضة على النظريات الكلاسيكية وتعديلها، وسنحاول في ما يلي أن نعرج على أهم النظريات النيوكلاسكية و الأفكار التي بنيت عليها.

[1] احمد الكواز، التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي ، مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، العدد 73، عام 2008 ص3.

1. نظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج (هكشير – أولين):

يعود الفضل لمحاولة الباحث السويدي HECKCHER وتلميذه B.OHLIN لتفسير وتعديل الاختلالات التي شابت نظرية المزايا النسبية ولقد ظهرت أفكار هكشر أول مرة عام 1919في مجلة سويدية ثم طورها أولين وبنى تحليله على هذه الأفكار عام1933 حيث أولى أهمية كبيرة إلى أن الاختلاف في عوامل الإنتاج بين الدول عامل رئيسي لقيام التجارة الدولية و لقد بنيت هذه النظرية على سؤالين هما:

- لماذا تختلف النفقات النسبية بين الدول ؟
- ما هو تأثير التجارة الدولية على عوائد عناصر الإنتاج المستخدمة في الدول أطراف التبادل ؟

هذه الأسئلة قد أهملتها النظريات الكلاسيكية مما أدى إلى ظهور جيل جديد من النظريات الكلاسيكية .[1]

1.1. الافتراضات التي تقوم عليها نظرية هكشر _ أولين: يمكن إيجاز فروض هذه النظرية في النقاط التالية:

- دوال الإنتاج متشابهة دوليا مما يستبعد دور البحوث و التطوير.
- المنافسة الكاملة و الطابع الساكن للدراسة .
- صعوبة انتقال عوامل الإنتاج دوليا .
- عدم وجود نفقات النقل دوليا .

2.1. الفكرة الجوهرية لنظرية الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج: تتمحور هذه النظرية حول فكرة تخصص كل بلد في إنتاج و تصدير السلع التي تحتاج عناصر إنتاج متوفرة محليا بكثرة، أي عنصر الإنتاج الذي يتميز بانخفاض السعر نسبيا وتستورد السلع التي تتميز بالندرة النسبية من حيث عناصر الإنتاج وبالتالي ارتفاع السعر محليا.

3.1. قياس الوفرة النسبية في نظرية هكشر_أولين: يوجد طريقتان للجانب العملي لهذه النظرية:

الطريقة الأولى:جانب عرض عوامل الإنتاج

ليكن :

$$\text{طريقة الوفرة المادية} = \frac{\text{الكمية المتاحة من رأس المال}}{\text{الكمية المتاحة من العمل}}$$

لنفترض أنه يوجد دولتين(x) و (y) وأن الدولة (x) تتمتع بوفرة نسبية من عنصر العمل و الدولة (y) تتمتع بالوفرة النسبية لعنصر رأس المال.

وعليه فإن: العمل / رأس المال =y > العمل /رأس المال = x .

$$\text{الإسعار النسبية لعوامل الإنتاج} = \frac{\text{أسعار الفائدة}}{\text{أجر العمال}}$$

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار ، مرجع سبق ذكره ، ص 130 ، 132 .

الطريقة الثانية:طريقة الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج:

الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج =أسعار الفائدة -أجر العمال.

ليكن لدينا الدولتين (y) و(x) حيث أن الدولة (x) تتمتع بوفرة نسبية في العمل، والدولة (y) تتمتع بوفرة نسبية في رأس المال.

وعليه فإن: نسبة (أجر العمل /أسعار الفائدة) =y > نسبة(أجر العمل / أسعار الفائدة) =x

4.1. تفسير نظرية هكشر – أولين :

وحتى تتضح لنا فكرة نظرية هكشر و أولين فلنلاحظ الشكل التالي:

الشكل رقم (01) :التمثيل البياني لنظرية هكشر – أولين.

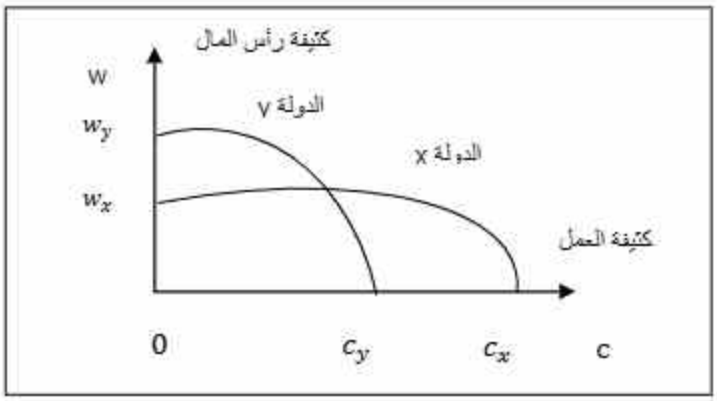

المصدر : علي عبد الفتاح أبو شرار ،الاقتصاد الدولي ، نظريات و سياسات ، دار المسير للنشر والتوزيع و الطباعة ، عمان، 2007 ص131.

من الشكل نلاحظ بأن الدولة (x) تتمتع بوفرة نسبة في عنصر الإنتاج و انخفاض نسبي في الأجور إذا ما قورنت بالدولة (y)التي تتميز بارتفاع نسبي في الأجور وانخفاض العمالة وبالتالي فإن الدولة (x) تستطيع إنتاج قدر كبير من السلعة (c) كما يوضح الشكل ، أي أنه يمتد أفقيا أكثر من منحنى الدولة (y).

5.1. الأسعار النسبية قبل قيام التجارة: للتعرف على الأسعار النسبية المحلية قبل قيام التجارة في ظل تماثل ظروف الطلب في الدولتين فلنتابع الشكل التالي:

الشكل رقم(02) : الأسعار النسبية قبل قيام التجارة الدولية

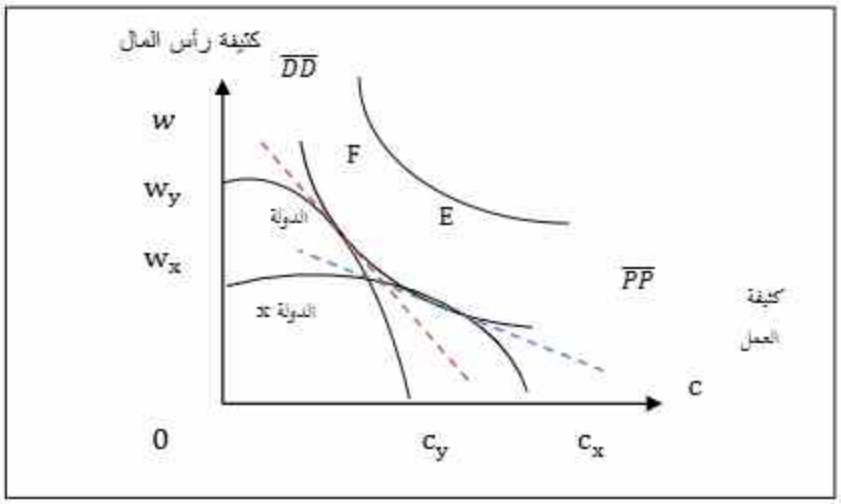

المصدر : علي عبد الفتاح أبو شرار ،الاقتصاد الدولي ، نظريات و سياسات ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان، 2007 عمان، ص132.

من خلال الشكل نلاحظ أن الدولة (x) تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل والنقطة (E) هي نقطة التوازن وتحدد بتماس منحنى إمكانيات الإنتاج مع أعلى نقطة من منحنى السواء، في حين يظهر أن معدل التبادل الداخلي($\overline{PP}$) يعكس الانخفاض النسبي لأسعار السلعة (C) كنتيجة النسبي لمعدل الأجور.

بالنسبة للدولة (Y) فإن النقطة (F) تمثل وضع التوازن في الإنتاج بالاستهلاك في الدولة (Y) وعندما يتحدد المعدل الداخلي ($\overline{DD}$) الذي يظهر انخفاض السعر النسبي للسلعة (W) نتيجة انخفاض سعر الفائدة النسبي، وعلى ضوء ما سبق نستنتج أن هناك إمكانية لقيام تبادل تجاري بين الدولتين حيث الدولة (X) تصدر السلعة (C)مقابل الحصول على السلعة (W) من الدولة (Y)

5.1. الانتقادات الموجهة لنظرية هكشر – أولين:

رغم التقدم الكبير الذي حققته هذه النظرية إلا أنها تعرضت لمجموعة من الانتقادات كغيرها من النظريات ومن أهم هذه الانتقادات:

- تشابه دوال الإنتاج للسلع بين مختلف الدول مما يستبعد العامل التكنولوجي.
- نظرية الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج تقوم على كون التبادل التجاري في ظل المنافسة الكاملة.
- استبعاد نفقات النقل الدولية.
- عدم قدرة انتقال عوامل الإنتاج بين الدول.[1]

[1] عبد الفتاح أبو شرار ، مرجع سبق ذكره، ص130، 132 .

2. نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج لبول ساموليسن:

لقد جاءت هذه نظرية عام 1948 كتفسير لنظرية هكشر وأولين، ومن هذا المنطلق توضح لنا هذه النظرية العلاقة بين سعر السلعة وأجر عنصر الإنتاج أي إذا ارتفع سعر السلعة يرتفع أجر العنصر الإنتاجي المستعمل بكثافة في إنتاجها، وحسب هذه النظرية فإن قيام تبادل تجاري خارجي يؤدي إلى تعادل الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج المتجانسة بين أطراف التبادل، بعبارة أخرى إذا كانت هناك تجارة دولية حرة فإن الفوارق بين أسعار السلع تتقلص وبالتالي تتعادل أسعار عوامل الإنتاج الموظفة في إنتاجها، ومن أهم الفروض التي بنيت عليها مايلي:

- حركية عوامل الإنتاج تكون ضمن حدود البلد.
- وجود منافسة كاملة وحرية انتقال السلع أي عدم وجود رسوم جمركية.

وحسب هذه النظرية فإن البلد يتخصص في السلعة ذات الوفرة النسبية لعنصر الإنتاج ومبادلتها بالسلعة التي لا يتوفر عنصر الإنتاج المستعمل فيها في البلد.[1]

3. نظرية لغز ليونتيف:

قام الاقتصادي ليونتيف عام 1954باختبار تجريبي لنظرية هكشر_أولين وذلك بتحليل عناصر الإنتاج المكون للمبادلات الدولية الأمريكية عام 1947والتأكد من توافق صادرات واردات البلد مع ما جاءت به النظرية وهذا على أساس كون الو.م. أ. تتمتع بوفرة في رأس المال، أي حسب نظرية هكشر_أولين فإن الو.م.أ. تصدر السلع كثيفة رأس المال وتستورد السلع كثيفة العمل، إلا أنه لاحظ تناقض في الميزان التجاري للو. م.أ مع ما جاء في نظرية هكشر وأولين [2]

وعلى ضوء هذا توصل ليونتيف إلى أن عناصر الإنتاج لا تكفي لتفسير التجارة الدولية وأنه هناك عناصر أخرى وهي:

- نوعية عوامل الإنتاج حيث تتميز صادرات. الو. م. أ بكثافة عنصر العمل الماهر، حيث وقف ليونتيف على حقيقة مفادها رأس المال البشري هو أساس التفرقة بين العامل الأمريكي وغيره.
- استيراد الو .م.أ لبعض السلع بسبب ندرة بعض الموارد الطبيعية كالمطاط.
- تحيز الطلب أي استهلاك السلع كثيفة رأس المال مما يضطرها إلى تصدير سلع كثيفة العمل.
- هيكل الحماية أي مجموعة التدابير الجمركية وغير الجمركية التي يتم استخدامها للتأثير على حجم ونمط التجارة الخارجية، وبالتالي تؤثر على حرية التجارة .[3]

---

[1] محمد دياب ، سبق ذكره ، ص 120.

[2] مورد خاي كريانين، الاقتصاد الدولي ، مدخل السياسات ، ترجمة محمد إبراهيم منصور و علي مسعود عطية ، دار المريخ ، الرياض 2006 ص75،76.

[3] محمود يونس ، أساسيات التجارة الدولية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ن مصر ، ص72.

المطلب الثالث: النظريات الحديثة للتجارة الخارجية

لقد تعرض الباحث الاقتصادي في الفترة ما بعد الكلاسيك والنيوكلاسيك إلى عوامل لم تتطرف لها المدارس السابقة وذلك بهدف إعطاء تحليل وتفسير أقرب للعناصر التي تتحكم في التبادل التجاري، الدولي ومن أهم العوامل التي تم التطرق إليها:الطلب، التطور التكنولوجي ، اليد العاملة المؤهلة، وهذا ما سنتناوله في النقاط التالية.

1. نظرية ليندر للتجارة الدولية1961:

يعتبر الباحث السويدي ستيفان ليندر STAFIAN LINDER من الباحثين الأوائل الذين أبرزوا دور الطلب في تفسير التجارة الدولية و ذلك في نظريته تشابه الطلب و التي تقوم على افتراضين وهما:

- احتمال تصدير بلد لسلعة ما يزداد مع توافر الأسواق المحلية للسلعة.
- مجموعة السلع المتوفرة في الأسواق المحلية تعتمد على معدل دخل الفرد .

ولقد أشار ليندر إلى نقطة مهمة أهملها كل من الكلاسيك والنيوكلاسيك وهو كون التجارة الدولية لا تقوم بين دول متجانسة وافتراض ذلك يعتبر خطأ لأنه هناك دول نامية ودول متقدمة وأن درجة التخصيص في هذه الدول تختلف، كما أنه فرق بين نوعين من سلع المنتجات الأولية والسلع الصناعية ، فالنسبة للمنتجات الأولية فهو لا يختلف مع نظرية هكشر _ أولين أما فيما يخص السلع الصناعية، فيرى أنه هناك عوامل أخرى تحدد الصادرات والواردات، وعلى رأسها عامل المخاطرة بسبب المعرفة غير الكاملة عن الأسواق الخارجية مما يجبر البلد على التوجه إلى الأسواق المحلية. و هناك عامل آخر و هو الذي بنبت عليه نظرية ليندر ألا و هو الطلب المحلي على السلعة و الذي يعتبر حسب رأي ليندر أنه العامل الأساسي لاحتمال أن تكون السلع موجهة إلى التصدير .[1]

2. نموذج فجوة التكنولوجيا :

يعتبر بوسنر POSNER مؤسس هذه النظرية وذلك عام 1961 حيث لاحظ وجود تجارة دولية بين بلدان يتشابهون من حيث الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج ،و هذا يتناقض تماما مع نظرية هكشر_ أولين ،و العامل الرئيسي في قيام هذا التبادل هو تقديم سلع جديدة وخطوات إنتاج جديدة ،مما يعطي للمنشأة المخترعة ميزة احتكارية مؤقتة ولقد أشار بوسنر في تفسيره لنموذج الفجوة التكنولوجية إلى مصطلحين هما:[2]

1.2.فجوة الطلب:

تشير إلى الفجوة الزمنية بين تاريخ تقديم الابتكار لأول مرة و اللحظة التي يتعرف فيها المنتجون في الدول الأخرى على حاجتهم للاستجابة مع التغيرات الحادثة ،ويتحقق ذلك عند بداية البلد المبتكر بتصدير هذه السلعة

---

[1] Christian Aubia ,Philip Norel-Economie Internationale :Faits , Théorie et Politique -Education du Seuil Paris ,2000p62.

[2] Bernand Guillocgon ,Annie Kwaeeki ,Economie International: Commerce et Macro économie Dundo , 5em Edition p 62.

إلى دول أخرى ،و هنا يشعر المنتجون في هذه الدول بوجود منافسة .

2.2. فجوة التقليد:

تشير إلى الفترة التي تفصل بين إنتاج السلعة المبتكرة لأول مرة و إنتاج الدول الأخرى لها (الإنتاج المقلد)، وعند هذه النقطة تبدأ صادرات البلد المبتكر بالتراجع ويحل محلها الإنتاج المحلي المقلد ، و يختلف المدى الزمني للفجوتين حيث تكون فجوة التقليد أطول من فجوة الطلب و الفترة التي بين الفجوتين تسمى الفجوة التكنولوجية و الشكل التالي يوضح لنا ذلك .

الشكل رقم (03) :الإنتاج و التصدير طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية .

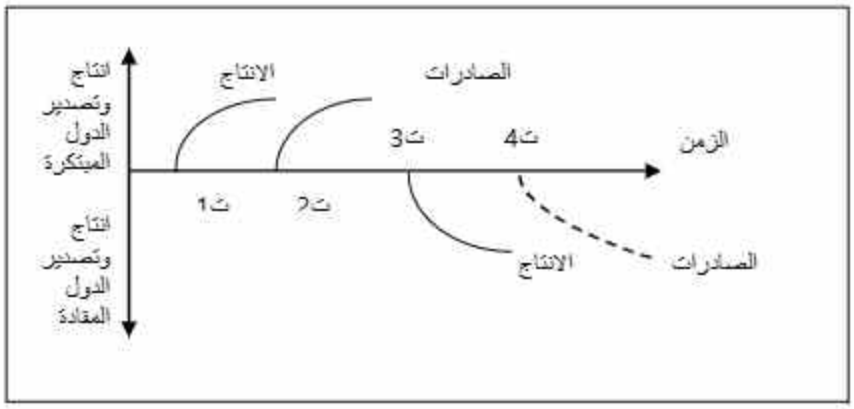

المصدر :سامي عفيفي، حاتم التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، ص 221

من خلال الشكل يمكننا القول أن الفترة ت1و ت2هي فجوة الطلب و الفترة ت1و ت3 هي فجوة التقليد و الفرق بينهما أي الفترة ت2 و ت3 هي الفجوة التكنولوجية و الفترة ت3 و ت4 تعني تصدير المنتوج لبلد أخر أقل تكنولوجيا من البلد الثاني أي البلد المقلد.

3.نظرية دورة حياة المنتج :

تعتبر هذه النظرية أكثر تعميما و امتدادا للفجوة التكنولوجية وتم تقديمها من طرف Vernon فرنون عام1966 ،و تعتمد هذه النظرية على أسباب الابتكار و ذلك بالاعتماد على دور المنتوج الجديد و دورة حياته في قيام التجارة الدولية[1] ، ولقد قسم فرنون هذه النظرية إلى أربعة مراحل وهي :

1.3. مرحلة الانطلاق: تمييز هذه المرحلة بإنتاج كميات محدودة من المنتج المبتكر و بتكاليف مرتفعة وذلك راجع لتطلب إنتاجه إلى يد عاملة عالية المهارة بسبب الكثافة التكنولوجية مما يجعل سعر المنتج مرتفع و الطلب عليه محدود وبالتالي فإن تصديره إلى الخارج محدود جدا.

[1] حسام علي داوود و آخرون ن، اقتصاديات التجارة الخارجية ، دار المسيرة ، عمان ، ط 01 ص 218.

2.3. مرحلة النمو: في هذه المرحلة يبدأ الطلب على المنتوج بالارتفاع بسبب انخفاض التكاليف ويبدأ حجم الإنتاج بالتزايد و بالتالي التوجه إلى التصدير مما يجعل البلد المصدر محتكر مؤقتا للتكنولوجيا وهذا يجعل الميزان التجاري للدول المنافسة في حالة عجز.

3.3. مرحلة النضج: في هذه المرحلة يكون المنتوج منمطا و التكنولوجيا عادية مما يجعل المنافسة سعرية ومن أهم خصائص هذه المرحلة مايلي :

- اختفاء العديد من السلع في الأسواق بسبب ظهور سلع جديدة و أكثر منافسة .
- استقرار الأساليب و الوسائل الفنية للإنتاج.
- زيادة درجة نمطية الإنتاج تؤدي إلى انخفاض مخاطر الإنتاج و التسويق .
- زيادة المرونة السعرية للطلب .[1]

4.3. مرحلة الانحدار: تتميز هذه المرحلة بكون المنتوج أكثر نمطية و التكنولوجيا متاحة لكل الشركات بحيث تصير الدول النامية مصدرة لهذا المنتوج بسبب انخفاض تكاليف الإنتاج فيها، والشكل التالي يوضح مسار دورة حياة المنتج.

الشكل رقم (04): مسار دورة حياة المنتج

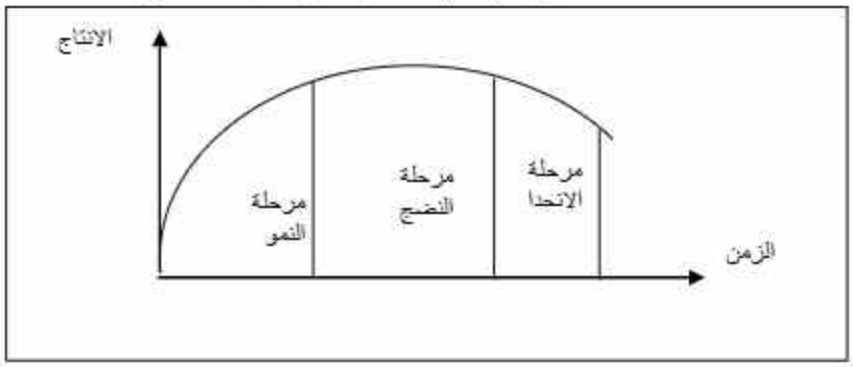

المصدر:سامي عفيفي،حلتم ، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم ،الدار المصرية، القاهرة ، مصر ص 221

4. نظرية رأس المال البشري لفيندلي و كيرز كوفيسكي:

لقد جاءت هذه النظرية كأول محاولة لتفسير لغز ليونتيف ومفاد هذه النظرية هو أن رأس المال البشري هو نتيجة الاستثمار في تدريب اليد العاملة و بالتالي زيادة مردودية الإنتاج و عليه فإن البلد الذي يتمتع برأس المال المستثمر في التدريب أو كما يسمى برأس المال التربوي سيكون لديه يد عاملة مؤهلة وبالتالي تصدير سلع

[1] Emmanuel Nyahoho Pierre - Paul Proulux , Le Commerce International Théorie - Politiques et Perspective , Presse d'université du Québec Québec 2006,p146-147.

كثيفة من حيث العمالة.[1]

5. اقتصاديات الحجم و التجارة الدولية :

ترتكز هذه النظرية على علاقة تتمثل في انه كلما زاد حجم الإنتاج بالنسبة لبعض السلع كلما انخفضت تكلفة إنتاج الوحدة ،وتعتبر هذه النظرية كتطوير لنظرية هكشر_أولين وذلك بإدخال وفرات الإنتاج كأحد العناصر الأساسية للمزايا النسبية المكتسبة وتنقسم اقتصاديات الحجم إلى قسمين هما:[2]

1.5.اقتصاديات الحجم الداخلية :

يقصد بها وفرات الحجم الناتجة عن توسع المؤسسة وانخفاض تكلفة إنتاجها وهذا يمكنها من القضاء على المنافسة التامة وبالتالي تنتج حالة احتكار القلة لهذه السلعة ،و يتمحور التحليل في هذه الحالة على وجود سوق متشابهة في دولتين ،وعدم وجود تبادل دولي مما يؤدي إلى تعظيم الربح الاحتكاري لكل بلد و ينتج عنه توازن في الأسعار و الكميات المنتجة ، و عند قيام تبادل تجاري دولي فإن هذا يؤدي إلى ظهور سوق دولي ثنائي الاحتكار ، وبالاعتماد على فرضية تجزئة الأسواق يتشكل لنا تبادل متقاطع للسلعة .

2.5.اقتصاديات الحجم الخارجية:

نعنى بها التوسع الكلي للقطاع الذي تنتمي إليه المنشأة مما يؤدي إلى تكلفة الإنتاج ، ويمكننا تحليل التبادل التجاري حسب اقتصاديات الحجم الخارجية بتفسير إمكانية قيام تبادل دولي بين طرفين متجانسين من حيث خصائص الإنتاج للسلعتين ، بحيث يستطيع كل طرف تحقيق مكاسب و ذلك بالتخصص في إحدى السلع وتصديرها للطرف الآخر .[3]

6. نظرية التبادل اللامتكافئ :

لقد ظهرت هذه النظرية في الخمسينيات و طورها ايمانويل Emanuel في السبعينيات و ارتكزت هذه النظرية على كون عنصر المال قابل للانتقال دوليا وأن طبيعة التبادل بين الدول النامية والمتقدمة غير متكافئ ، وقد ميز بين شكلين للتبادل التجاري .

- تساوي رأس المال وتباين الأجور في الدولتين ، مما يؤدي إلى تحويل فائض القيمة إلى الدول المتقدمة عن طريق معدلات التبادل من الدول النامية وهذا ما يسميه ايمانويل بالتبادل اللامتكافئ .
- تساوي الأجور و معدلات فائض القيمة واختلاف رأس المال في الدولتين يؤدي إلى ارتفاع المنتجات بالنسبة للدول المتقدمة الناتج عن حجم ساعات العمل إذا ما قورنت بالدول النامية.[4]

---

[1] جمال الدين العويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية ، دار هومة للطباعة و النشر ، الجزائر سنة 2000 ، ص 33.

[2] Michel Rainelli –La Nouvelle Théorie du Commerce International , La Découverte – 3 édition -2003 ,p27.

[3] Christian Aubin ،Philip Norel ,op .cit , p. 62

[4] محمد دياب ، مرجع سبق ذكره ، ص 136،137.

7. نظرية مهارة العمالة و التخصص(كيسينج)

حسب رأي كيسينج فإن العمالة ليست عنصرا وحيدا و متجانسا من بين عناصر الإنتاج وإنما تختلف حسب قدرات ومواهب ومهارات وتخصص العامل.

8. نموذج الجاذبية :

يحظى هذا النموذج بأهمية كبيرة في أدبيات الاقتصاد الدولي ، و حسب هذا النموذج فإن المسافة الفاصلة بين الدول و الأحجام الاقتصادية لها تتحكم في تدفقات التجارة و حسب هذا النموذج في التدفق التجاري يحسب وفق المعادلة التالية :

$$X_{ij} = c\frac{y_i y_j}{d_{ij}}$$

حيث:

y_j و y_i: الناتج المحلي الإجمالي للدولتين .

X_{ij}: التدفق التجاري من أحد البلدين.

i و j : الدولتين المتبادلتين تجاريا .

C : ثابت.

d_{ij} :المسافة بين البلدين .

وبصياغة هذه المعادلة بشكل خطي من خلال توظيف اللوغاريتم)(Log نحصل على المعادلة التالية :

$$log\, x_{ij} = b_0 + b_1\, log\, y_i + b_2\, log\, y_j + b_3\, log\, d_{ij} + \varepsilon_{ij}$$

$$b_1 \text{ و } b_2 > 0\ ,\ 0 > b_3$$

b_0 : ثابت

ε_{ij}: حدود الخطأ .

من خلال هذه المعادلة نلاحظ أن المتغير التابع أي تدفقات التجارة تتحدد بالاعتماد على 3متغييرات مستقلة و تتمثل في لوغاريتم حجم الاقتصاد بالنسبة للدولة المصدرة و لوغاريتم حجم اقتصاد الدولة المستوردة و لوغاريتم المسافة بينهما ،ويمكن استخدام b_3،b_1،b_2 كمقياس لمرونة التدفقات التجارية ،حيث تزيد تدفقات التجارة ب b_1% إذا زاد حجم اقتصاد البلد(i) ب 1% وتتقلص التجارة في البلدين إذا زادت المسافة بينهما ب1%. [1]

9. معدل التبادل التجاري الدولي :

يقصد به حجم و مرونة طلب كل دولة على سلع الدول الأخرى أطلق عليه جون ستيوارد John Steward اسم الطلب التبادلي أي ثمن كل صادرات وواردات البلد و نتميز في معدل التبادل مايلي :

---

[1] Ben Sheperd ,Introduction to gravity ،Art Net Building Work Shop for Trade Research behind The Borders Gravity modeling 2008p29

1.9.معدل التبادل الصافي : يعبر عن النسبة بين أسعار الصادرات و أسعار الواردات و يعتبر الأكثر استعمالا في التجارة الدولية و يعبر عنه بالعلاقة التالية: $N = {}^{p_x}/_{p_m}$

حيث:

p_x :أسعار الصادرات .

p_m : أسعار الواردات

إذا كان:

$N<1$:المعدل في صالح البلد.

$N>1$: المعدل في غير صلح البلد

$N=1$:لا يوجد تغير نسبي في أسعار الصادرات و الواردات .

2.9.معدل التبادل الإجمالي :

يعبر النسبة بين الرقم القياسي لكل من حجم الصادرات و حجم الواردات ويعبر عنه بالصيغة التالية :

$$G = {}^{Q_m}/_{Q_x}$$

حيث :

Q_x: لرقم القياسي للصادرات .

Q_m: الرقم القياسي للواردات .

G :كلما ارتفع كلما كان في صالح البلد.

3.9.معدل التبادل الحقيقي المزدوج :

يعبر عن معدل التبادل الدولي الصافي مصححا بالتغيرات في الإنتاجية في كل من الصادرات و الواردات ويحسب بالعلاقة التالية :

$$S = {}^{Z_X}/_{Z_M}\ (N_X)$$

حيث :

N_X: معدل التبادل الصافي الدولي.

Z_X : الرقم القياسي للصادرات.

Z_M: الرقم القياسي للواردات.

المبحث الثالث :التجارة الخارجية في الجزائر .

شهدت الساحة الاقتصادية عموما والساحة التجارية خصوصا تغيرات كبيرة منذ الاستقلال ال يومنا هذا ، ولقد مرت بعدة تطورات ومراحل بغية الوصول إلى تحرير التجارة الخارجية وبناء على هذا سنحاول التطرق إلى أهم المراحل التي مرت بها التجارة الخارجية في النقاط التالية .

المطلب الأول : تطور سياسات التجارة الخارجية في الجزائر.

من خلال الاطلاع على المسيرة التنموية للجزائر نجد أنها مرت بعدة مراحل فيما يخص جانب التجارة الخارجية وذلك بهدف الارتقاء بها لمستوى أعلى، ولقد تمثلت هذه المراحل في محاولة فرض الرقابة على التجارة الخارجية كمرحلة أولى ثم تلتها مرحلة ثانية و تمثلت في احتكار التجارة الخارجية وفي الأخيرة مرحلة تحرير التجارة و التي لا زالت الدولة إلى يومنا هذا تسعى لتحقيقها أكثر .

1.مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية 1962- 1969 :

بعد أخذ الجزائر استقلالها من الاستعمار الفرنسي الذي ترك الاقتصاد الوطني محطما سعت جاهدة إلى إنعاش الاقتصاد الوطني وذلك بفرض رقابة على التجارة الخارجية ومحاولة السيطرة على الاقتصاد الوطني وإخراجه من التبعية للقوى الاستعمارية ،و لتحقيق ذلك اتخذت الحكومة جملة من الإجراءات منها:

1.1. الرقابة على الصرف :

يقصد بها وضع مجموعة من القيود التي من شأنها تنظيم تعاملات العملات الأجنبية و تقليص الطلب عليها و لقد عرفت الجزائر خلال هذه المرحلة استقرار في سعر الصرف ، و الذي اعتبر كعامل ايجابي و مساعد للاقتصاد الوطني الذي كان يمر بفترة تميزت بتنمية كثيفة تتطلب استثمارات كبيرة ،[1] و من أبرز ما ميز هذه المرحلة هو وضع معدل وحيد للصرف للتحكم في التقلبات النقدية للسوق الدولية .

2.1.الرسوم الجمركية :

نظرا للعلاقة الكبيرة التي تربط بين الرسومات الجمركية و التجارة البينية فإن الحكومة قامت باستحداث معدلات جديدة في هذا المجال و تنويع تشكيلتها و ذلك بهدف حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية و تشجيع الاقتصاد الصناعي أكثر.[2]

3.1.نظام الحصص :

قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء تجمعات مهيمنة للشراء و فرض نظام الحصص بهدف الرقابة على التجارة الخارجية، ولقد تم تطبيق هذا الإجراء بموجب المرسوم رقم 88/63الصادر في 16ماي1963 و المتعلق بوضع حد عام لحصص الاستيراد و تم الشروع في تنظيم مواد هذا المرسوم رسميا في جوان 1964 ، ويتضح لنا من خلال مواده أنه هناك ثلاث معايير للتحكم في قطاع الواردات الجزائرية و هي :

- المنع أو الحظر الجزئي أو الكلي لسلعة ما إذا كانت تشكل خطر على المصلحة العامة أو صحة المجتمع.
- حرية الاستيراد للمنتجات في حدود القوائم و الأطر المسجلة في القانون العام للاستيراد .

---

[1] صالح تومي. عيسى شقبقب ، النمذجة القياسية للتجارة الخارجية في الجزائر 1970 ،2002، مجلة الباحث ،جامعة ورقلة ،العدد 04 ،2006 ص 32.

[2] Benissad Hocine -Algérie restructuration et reformes économique 1979-1993 - OPU .1994.P.176.

- تطبيق نظام الحصص على المنتجات الاستهلاكية سواء النهائية أو الوسطية .

لقد هدفت إجراءات نظام الحصص إلى التحقيق مجموعة من الهداف و تمثلت في :

- الحد من الواردات الكمالية .
- الاقتصاد في العملة الصعبة .
- إعادة هيكلة و توجيه الواردات حسب إمكانيات التصدير للمنطقة.
- المحافظة على الاحتياطي من الصرف الأجنبي بهدف تعديل الميزان التجاري .

4.1. التجمعات المهيمنة للشراء :

إضافة إلى نظام الحصص قامت الحكومة باستحداث هيئات مراقبة تمثلت في التجمعات المهيمنة للشراء Les Groups Professional d`achat، و التي تظم ممثلين عن الدولة بالإضافة إلى المستوردين الخواص برأس مال موزع بين الدولة و الخواص ،كما تقوم هذه التجمعات بتحضير برامج استيراد سنوية للمنتجات حسب اختصاص كل تجمع و تشتمل هذه التجمعات على خمسة فروع من أنشطة الاقتصاد الوطني :

- استيراد منتجات الخشب و مشتقاته .
- استيراد منتجات النسيج الصناعي و القطن .
- استيراد منتجات الحليب و مشتقاته .
- استيراد المنتجات النسيجية الأخرى
- استيراد الجلود ومشتقاتها .

و بهدف السير الحسن لهذه التجمعات أخضعت السلطات هذه التجمعات لرقابة على المستوى الإداري من خلال الممثلين الدائمين للوزارة الوصية ، و من جهة أخرى على المستوى المالي عن طريق تعيين عون محاسب مكلف من طرف الوزارة الوصية بكل تجمع .[1]

2.مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1970- 1989 :

تميزت هذه المرحلة بالاحتكار الفعلي للتجارة الخارجية من طرف الدولة بهدف تحقيق رقابة صارمة عليها، خاصة قطاع الواردات ،و ذلك عن طريق إسناد هذه المهمة للمؤسسات العمومية عام 1971 وذلك بعد حل التجمعات المهيمنة للشراء في إطار المخطط الرباعي الأول (1970 – 1973)،[2] وحتى يتم تنظيم قطاع التجارة استخدمت الدولة عناصر أساسية لإجراء هذا الاحتكار و تمثلت في :

---

[1] زاهي محمد الأمين – أثر الإصلاحات الاقتصادية على التجارة الخارجية الجزائرية وانضمامها الى OMC ، 1974 – 2007 –رسالة ماجستر ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2009،ص 39.

[2] زايد مراد – دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق ، حالة الجزائر – أطروحة دكتوراه ، جامعة يوسف بن خدة ،2006 ، ص 152 .

1.2.تنظيم الاحتكار :

لقد شهدت الفترة الممتدة ما بين (1970- 1973) تعميم احتكار الدولة للتجارة الخارجية بصفة عامة و الواردات بصفة خاصة، و ذلك بهدف الوصول إلى صناعة قوية وترقية قطاع الصادرات، إلا أنه يعاب على هذه الطريقة غياب تنظيم عام يأتي بنصوص تشريعية تحدد الشروط العامة المتعلقة بالعمليات على الواردات المحققة من طرف المؤسسات المستفيدة من الاحتكار ، مما خلق عدة مشاكل تمثلت في :

- غياب برمجة محكمة للواردات مما أدى إلى انقطاع في التموين و بالتالي تشكيل مخزون لتفادي الندرة المحتملة لبعض السلع في السوق الداخلية .
- ظهور مشاكل بين المؤسسات المحتكرة .
- ارتفاع التكاليف نتيجة عملية التوزيع .[1]

إن هذا الاستيراد الذي أوكل القيام به للمؤسسات العمومية تم تصنيف محتوياته إلى قائمة تفرعت إلى جزأين:

- **القائمة ا** :تخص المنتجات التي تمارس المؤسسة العمومية احتكار ا فعليا عليها بصفة الاحتكار العملي.
- **القائمة ب** : تظم المنتجات التي تحتكرها المؤسسة مع إمكانية استيرادها من قبل المستوردين العموميين، شريطة أن توجه هذه المنتجات لاحتياجاتها الداخلية فقط.[2]

لقد كان الهدف من هذا الاحتكار تنظيم التجارة الخارجية إلا أن السلبيات التي نتجت قد أثقلت كاهل مؤسسات الدولة ، مما أجبر الحكومة على إنشاء نظام اخر يسمى "نظام التراخيص الإجمالية للاستيراد".

2.2.التراخيص الإجمالية للاستيراد (AGI) :

تم إقتراح البرنامج الكلي للاستيراد بموجب الأمر رقم 12/74 المؤرخ في 30 جانفي 1974 و المتعلق بشروط استيراد السلع من طرف لجنة وزارية مشتركة تعده مسبقا و تحدده الحكومة و ينشر قبل 09/15 من كل سنة،[3] و حسب هذا النظام يتم إخضاع قطاع الواردات إلى ثلاثة أصناف و هي:

- سلع تخضع لنظام الحصص .
- سلع محررة للاستيراد .
- سلع تخضع لنظام التراخيص الإجمالية للاستيراد و التي تسلم سنويا .

و لقد تم إلغاء عمليات احتكار الصادرات من قبل المؤسسات العمومية بناء على هذا النظام ما عدا بعض المنتجات المعدة من قبل وزارة التجارة و الوزارة الوصية، ولقد كان هذا التحرير قد عاد بالإيجاب على المنتجات الوطنية و المنتجات المعاد تصديرها بعد تصنيعها، إلا أن هذا التحرير النسبي اتسم ببعض الحدود مثل :

---

[1] زايد مراد ، مرجع سبق ذكره ، ص 152 .

[2] بن البار امحمد ، دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي ، حالة الجزائر ،1970 – 2009 ،مذكرة ماجستر ، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، سنة2012 ، ص41.

[3] Benissad Hocine – la reforme économique en Algérie – éédition 2 , OPU , Algérie , 1991 , p 80 .

- بعض المنتجات تكون مفيدة بحصة أو ممنوعة من التصدير .[1]

-المنتجات القابلة للتصدير تكون بترخيص من وزارة التجارة حسب الأمر 13/74 و تأخذ هذه الأخيرة عدة أشكال :

1.2.2. التراخيص الإجمالية الاحتكارية للاستيراد :

هذا النوع من التراخيص موجه للمؤسسات الاحتكارية التي لها حق استيراد السلع سواء الاستهلاكية أو التصنيعية لإتباع متطلبات الاقتصاد الوطني و إتباع حاجيات المواطنين .

2.2.2. التراخيص الإجمالية للاستيراد الخاصة بالنشاط :

توجه هذه التراخيص للمؤسسات غير المحتكرة لتموين عملياتها الإنتاجية فقط، ولا يمكنها تحويل المواد المستوردة إلى السوق بهدف بيعها .

3.2.2 التراخيص الإجمالية للاستيراد الخاصة بالأهداف المخططة :

تمنح هذه التراخيص للمؤسسات العمومية غير المحتكرة لنمو في عملياتها الاستثمارية المخططة و تعطي السلع الأساسية الخاصة بذلك، ولا يمكنها بيع المواد المستوردة .[2]

إن الأشكال السابقة الذكر خاصة بالمؤسسات العمومية فقط ،أما التراخيص الخاصة بالمؤسسات الخاصة فهي نادرة و محدودة و تظهر في شكلين هما:

- الحصول المباشر على تراخيص إجمالية للاستيراد، و تكون من حق المؤسسات الخاصة الصغيرة و المتوسطة.
- الحصول على تأشيرة الاحتكار .

وعموما فإن التراخيص الإجمالية الممنوحة تخضع لرقابة من طرف وزارة التجارة وتأخذ هذه الرقابة ثلاثة صور هي :

- تقوم المؤسسة بإعداد ملف عن حالة و سير عملياتها وفق أجال و أشكال تحددها وزارة التجارة .
- تقوم البنوك بإعلام وزارة التجارة عن عمليات الاستيراد التي تمت من قبل المؤسسات التي حصلت على تراخيص.
- تقوم مصالح الجمارك بإعلام وزارة التجارة عن عمليات الاستيراد .

نظرا للسلبيات التي شابت هذه المرحلة اضطرت السلطات العليا إلى اتخاذ إجراءات جديدة لتفادي كل الانحرافات المتوقع حدوثها، و تبلورت هذه الإجراءات في تأميم الدولة لقطاع التجارة الخارجية بموجب قانون

---

[1] Nachida Bouzidi , le nono pole de l'etet sur le commerce extéterieure : l'expérience Algérienne –thése de doctorat en sciences économiques , univ d'Alger , 1983 , p 161.

[2] Nachida Bouzidi , OP CIT , P 181 - 183 .

02/78 عام 1978 .[1]

3.تعزيز احتكار الدولة للتجارة الخارجية :

نظرا للنقائص التي شابت نشاط التجارة الخارجية في المرحلة السابقة لجأت الدولة إلى تأميم هذا القطاع لتحقيق عدة أهداف أهمها :

- حماية الاقتصاد الوطني.
- تنويع العلاقات مع الخارج.
- تقوية قدرة التفاوض مع الأطراف الخارجية .
- ضمان شروط حسنة للتحويل .
- إعداد المتعاملين الوطنيين للتصدير .
- مراقبة حركة رؤوس الأموال .[2]

و لقد دعمت الحكومة هذا القانون بتعليمة جديدة عام 1986 حول طبيعة احتكار الدولة للتجارة الخارجية و ترتكز هذه التعليمة على جملة من المبادئ تتمثل في :

- قبل اللجوء إلى الاستيراد يجب الأخذ بعين الاعتبار الطاقات الإنتاجية الوطنية في تلبية الحاجات المحلية.
- تتم الصفقات مع الأجانب على أساس الأولوية و بشروط مدعمة بعقود تجارية .
- عمليات الاستيراد على الحساب يجب أن تكون بشروط تفصيلية .

أما فيما يخص قطاع إن الصادرات فإن مادته الأولى 02/78 تنص على أن الدولة هي التي تتحكم في تصدير السلع و الخدمات بكل إشكالها أي أن عملية التصدير تكون من طرف الدولة فقط ولا يحق للخواص إبرام أي عقدة مع الخارج دون الدولة .

ونظرا للأزمة التي شهدها الاقتصاد الوطني سنة 1986 قامت الحكومة بتبني سياسة جديدة بغية زيادة إيراداتها خارج قطاع المحروقات الذي كان منهارا حينها و تمثلت هذه السياسة في رفع معدل الرسم الجمركي ليصل إلى 120% و ارتفاع عدد المعدلات من 5 معدلات إلى 19 معدل .[3]

وبذلك تكون الجزائر قد عرفت لقرابة عقدين احتكار لقطاع التجارة من قبل الدولة سواء الرقابة أو الاحتكار،و ذلك بهدف حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية و تنمية قطاع التجارة خاصة و الاقتصاد الوطني

---

[1] رقاني زينب ، علاقة الواردات بنمو الناتج الداخلي الخام دراسة قياسية حالة الجزائر 1970 – 2011 ، مذكرة ماجستر ، جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، ص24 – 25.

[2] جاري فاتح ، الاصلاحات الاقتصادية وأثرها على التجارة الخارجية ، رسالة ماجستر ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير سنة 2002 ، ص 88.

[3] كبير سمية، سياسة التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية ، دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير سنة 2008، ص 186 – 187.

عامة.[1]

المطلب الثاني :الجهود المبذولة لتحرير التجارة الخارجية .

لقد سخرت الجزائر كافة الإمكانيات و الجهود المتاحة في سبيل تحقيق هدف أساسي ألا وهو تحرير التجارة الخارجية من كل القيود والتوجه نحو النظام العالمي الجديد .

1. مرحلة تحرير التجارة بعد 1989 -1999 :

بعد موافقة الحكومة الجزائرية على برنامج الإصلاحات الذي اقترحه صندوق النقد الدولي في إطار بنود اتفاقية الاستعداد الائتماني (Stand-By)، صار من الضروري تغيير النظام السائد في قطاع التجارة الخارجية و التوجه إلى التحرير التام للتجارة الخارجية و عدم تدخل الحكومة في هذا القطاع و إعطاء فرصة للخواص و ترقية الاستثمار ,خاصة الاستثمار الأجنبي ،و محاولة الخروج من التبعية النفطية .[2]

و لقد تم عقد مجموعة من الاتفاقيات بين الجزائر و صندوق النقد الدولي و تمثلت في:

1.1. الاتفاق الائتماني الأول 1989:

لقد تعهدت الجزائر في هذا الاتفاق بتنفيذ كل البرامج المتفق عليها مقابل الحصول على أقساط مرتفعة في إطار اتفاق التثبيت قدرت ب DTS 155.7 ثم تلاها قسط أخر قدر ب160 مليون دولار أمريكي، ولقد حققت هذه الأقساط نتائج ايجابية في بعض القطاعات مثل: قطاع الصناعة % 6 و قطاع المحروقات 8.5% و تحقيقات فائض في الميزان التجاري وصل إلى 1620 مليون دولار .

2.1.الاتفاق الائتماني الثاني جوان 1991 :

مدة هذا الاتفاق كانت 10 أشهر وتحصلت فيه الجزائر على 400مليون دولار مقسمة على أربعة أقساط ثلاثية إلا أنها لم تتحصل على القسط الأخير بسبب الانحرافات المسجلة، و لقد تم الاتفاق على إصلاح النظام الجمركي و تقليص الدولة في النشاط الاقتصادي و ترقية النمو و لقد تعرض هذا الاتفاق إلى انتقادات كثيرة و تم فرض جملة من القيود من طرف صندوق النقد الدولي .

3.1. الاتفاق الائتماني الثالث ابريل 1994 :

لقد شهدت الحكومة أزمة مالية داخلية و خارجية و ارتفاع المديونية ما أجبر الجزائر على اللجوء إلى صندوق النقد الدولي مرة أخرى وصياغة برنامج شامل للتصحيح، مما أدى إلى إعادة جدولة الديون الخارجية مع الالتزام بتنفيذ برنامج استقرار في إطار الاستعداد الائتماني مدته سنة بداية من عام 1994، و بهدف

---

[1] بيبي يوسف ، الثابت والمتغير في إصلاح سياسة التجارة الخارجية في الجزائر ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة ، العدد 16 ، جامعة الجزائر 2001 ، ص 50.

[2] أولاد زاوي عبد الرحمان. حريش ناجي ، سيايات تحرير التجارة الخارجية كمدخل لتنويع صادرات الدول المغاربية ، دراسة مقارنة بين تونس والجزائر ، مجلة الباحث ، جامعة سكيكدة ، العدد 07 ، سنة 2017 ص 95.

الإصلاح عموما أي :

- رفع معدل النمو الاقتصادي و تخفيض البطالة.
- محاولة مقاربة معدلات التضخم الوطنية مع نظيرتها في الدول الأجنبية.
- خفض التكاليف الانتقالية للتصحيح الهيكلي على القطاعات الأكثر تضررا .
- استعادة قوة ميزان المدفوعات .[1]

4.1. الاتفاق الائتماني الرابع 1995- 1998:

بعد التقارير الايجابية عن مدى تطبيق الجزائر البنود الاتفاق الائتماني 1994 قدم صندوق النقد الدولي قرض أخر للجزائر قدر ب 1169.38 مليون وحدة حقوق و لقد هدف هذا الاتفاق إلى الخروج من التبعية لقطاع المحروقات و توفير ادخار داخلي لتمويل الاستثمارات الضرورية و تخفيف على الميزانية وإعادة هيكلة التعريفة الجمركية و رفع الحضر على الواردات و بالتالي صارت التجارة الخارجية أكثر انفتاحا و حرية.

2.إصلاحات التجارة الخارجية في الجزائر بعد سنة 2000:

لقد شهدت الساحة الاقتصادية في الجزائر بعد سنة 2000 عدة إصلاحات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، و لقد تغيرت هذه الإصلاحات مع تغير الوقت إلا أن الهدف الجوهري و المتمثل في تحسين الوضع الاقتصادي لم يتغير، و باعتبار إن القطاع التجاري هو العصب المسير و المحرك للاقتصاد فسنركز على أهم الإصلاحات التي شهدتها التجارة الخارجية في الجزائر خاصة بعد مرحلة للتحرير التجاري .[2]

1.2.إصلاحات 2000-2007(الجيل الثاني من الإصلاحات) :

لقد قامت الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2000-2007 بإصلاحات واسعة بهدف تحديث الاقتصاد الوطني، ولقد سميت هذه الإصلاحات بالجيل الثاني من الإصلاحات حيث سعت التغيرات المؤسساتية إلى إدخال الجزائر في الاقتصاد العالمي بالكامل، وذلك كتكملة للمرحلة الأولية لتحرير السوق سنة 1995م ولقد بلغت ذروتها بإصدار الأمر رقم 01-03 المؤرخ سنة 2001 ،والذي استحدث جملة من التحفيزات أمام الاستثمار الأجنبي في الجزائر ولقد سعت الحكومة لفهم أفضل لهذه الإصلاحات و كيف يمكن التأثير على الاستثمار داخل الجزائر ،كما أنه غير وجهة نظر الجزائر إلى التجارة الخارجية مما أدى إلى تغير السياسة التجارية الخارجية المتبعة و التوجه نحو التكتلات الاقتصادية مع ضمان جملة من الشروط للمتعاملين على حد سواء و تمثلت هذه الأخيرة في :

---

[1] بوزيدة حميد ، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح 1992 – 2004 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، الجزائر، سنة 2006 ص 132.

[2] مناصري يحي. مكيدة علي ، دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التوجهات الحديثة للتجارة الدولية، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلة 6. العدد 1 ، سنة 2020 ص 835.

- القدرة على إنشاء كيان تجاري تحكمه القوانين الجزائرية.
- الدخول في شراكة مع طرف أو أكثر أو كيانات قانونية تحكمها التشريعات الجزائرية.
- خوصصة نشاط عام قائم جزئيا أو كليا .
- حق المشاركة في حصة من رأس مال شركة قائمة.[1]

ولقد تمت إزالة القيود المفروضة على رؤوس الأموال الخاصة بالمستثمرين الأجانب، إلا أنها قامت بتسقيف المخاطر بالنسبة للاستثمارات الأجنبية في ديسمبر 2008.

إضافة إلى ما حدث فقد أحدث المرسوم 01-03 تغييرات عديدة في قانون الضرائب و الحوافز الموجهة للمستثمرين الأجانب و تحقيق القيود.

1.1.2. الحوافز الضريبية :

خلال الفترة 2000-2007 تبنت الجزائر عدة إعفاءات ضريبية للمستثمرين الأجانب وذلك شريطة أن يعلن المستثمرين عن نيتهم في الاستثمار مع ANDI وتقديم طلب المزايا المالية إلى هذه الأخيرة، و تتغير المزايا المالية حسب الفائدة التي تعود على الاقتصاد الوطني و على العموم تصنف إلى قسمين :

1.1.1.2.الفئة الأولى :

تعرف باسم النظام العام و تتمتع التعاملات التي تنطوي تحت هذا الصنف بما يلي :

- الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة TVA.
- الإعفاء من الرسوم الجمركية على بعض المعدات المستوردة .
- الإعفاء من ضرائب التحويل على المعاملات العقارية .[2]

2.1.1.2.الفئة الثانية :

تسمى بالنظام الخاص و تعنى بالمناطق الجغرافية المراد تنميتها، ولقد شهدت الجزائر خلال هذه المرحلة أول منطقة تجارة حرة بجيجل معفيات من الرسوم الجمركية، و كانت تنوي الحكومة تطويرها إلى منطقة تصدير جاذبة للصناعات الخفيفة من الخارج، إلا أن هذه المنطقة فشلت في تحقيق الجاذبية و عليه لجأت الدولة إلى مرسوم 03-02في جويلية 2003 و الذي يهدف إلى إنشاء مناطق تجارية حرة خالية من التعريفة الجمركية ولقد تم التخطيط لخمس مناطق و هي الغزوات ، مستغانم ،عنابة، سكيكدة و كذلك تمنراست إلا أن هذا المرسوم فشل و تم إلغاؤه .[3]

2.2.إصلاحات 2008-2009:

لقد شملت هذه الفترة جملة من الإصلاحات في مجالي التجارة الخارجية و الاستثمارات الأجنبية و من أهم

---

[1] Omar T, Mohammadi – International Trade and Investment in Algeria :An Over View – Michigan State Journal of International Low , Vol 18 : 3 ,2010 p379-380.

[2] Ordinance 06-08 .established in 15/07/2006

[3] Christianser Hans ,MENA ,OECD Investment Programme ,Incentives and Free Zone in the MENA Region ,p37.

النقاط التي تم التركيز عليها بخصوص قطاع التجارة ما يلي:

1.2.2. الجزائر و نظام التجارة الدولية :

مع تطور القوانين المحلية الداعمة للتجارة الخارجية و التوجه نحو التكامل الاقتصادي قامت الدولة باتخاذ خطوات من شانها ضمان استقلالية السوق المحلي، و قد تمثلت هذه الإجراءات في جملة من الاتفاقيات الدوليةk تعود هذه الاتفاقيات بالإيجاب على المستثمرين الأجانب بشكل كبير و من بين أهم الهيئات التي تم الاتفاق معها ما يلي :[1]

2.2.2. منظمة التجارة العالمية :

لقد سعت الجزائر إلى الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية منذ عام 1987م مع التركيز على إصلاح النظام الجمركي و تحرير التجارة، و لقد كانت المفاوضات المركزة إلى الوصول إلى الأسواق السلعية و الخدمية، و في عام 2008م سلطت المنظمة الضوء على الهيمنة التشريعية الجزائرية .

ولقد مرت الجزائر بتحديث جملة من التشريعات مثل الحواجز التقنية أمام التجارة TBT، الصحة و الصحة النباتية SPS، الملكية الفكرية TRIPSمكافحة الإغراق ، الضمانات و التدابير التعريفية ...الخ.

و حسب مجموعة العمل الخاصة بالمنظمة العالمية للتجارة فإن القوانين بحاجة إلى تعديل خاصة تلك التي تنظم الشركات المملوكة للدولة، أسعار المحروقات، نظام الضرائب و دعم الصادرات و ذلك بهدف التوجه إلى التكامل الاقتصادي أكثر .

3.2.2. الدولة الأكثر رعاية ضد نظام الافضليات المعمم:

الجزائر كدولة نامية تتمتع بنفس الفوائد التي منحها نظام التفضيلات المعمم G.P.S للدول النامية بهدف تعزيز التجارة الدولية، و كذلك يسمح هذا النظام بتقديم معاملة مخفضة للإعفاء من الرسوم الجمركية للواردات من البلدان النامية، و هذا ما جعل الجزائر في البداية قادرة على المشاركة في النظام المحرر للتجارة الدولية حماية الصناعة المحلية في نفس الوقت .

ولقد أقامت الجزائر علاقات نظام GSP مع الولايات المتحدة و أوروبا على حد سواء، إلا أنه هناك إشكال في هذا الانضمام و هو ما إذا كان سيعود على الجزائر بفوائد .

لطالما فشلت الجزائر في هذه العلاقات خاصة مع الولايات المتحدة و هذا ما جعل الشركات الجزائرية تعيد النظر في نظام التفضيلات مع الولايات المتحدة و تم التوصل إلى :

- الصادرات الجزائرية يجب أن تكون مدرجة في قائمة التعريفة الأمريكية المؤهلة لنظام الأفضليات المعمم.
- يجب أن يكون التصدير مباشرة من الجزائر إلى الولايات المتحدة أو تمر بدول أخرى بموجب بوليصة شحن.
- يجب أن تتوافق المنتجات المصدرة مع قاعدة القيمة المضافة 35%.

[1] KPMG Algeria .Guide to Investing in Algeria 2009p63

المطلب الثالث :الإصلاحات بعد 2008:

سنركز في هذا العنصر على القواعد و التشريعات التي اتخذتها الجزائر بخصوص قطاع التجارة الخارجية ولقد مست هذه التشريعات ثلاثة عناصر أساسية و هي:

1. النظام القانوني للواردات و الصادرات : تم التركيز في هذا القطاع على مجموعة من التدابير و التي سنحاول إيجازها فيمايلي :

1.1. تدابير الرقابة على الاستيراد و التصدير:

لقد تم تقديم إجراء رئيسي للحكومة بموجب القانون رقم 15-1527 المؤرخ في 2015/07/15 المعدل و المكمل للأمر 03-04 المؤرخ في 2003 و ذلك بشأن القواعد العامة المطبقة على قطاع التجارة الخارجية ، و بالخصوص نظام التراخيص و التي تم تحديد شروطها و طرق تطبيقها من خلال المرسوم رقم 15-306 المؤرخ ب 2015/12/06 و تم إدخال تدابير تقييدية على استيراد بعض السلع في نفس السياق، إلا أن المرسوم التنفيذي رقم 19-12 المؤرخ ب 2019/01/24 باستحداث قائمة جديدة للسلع المستوردة، إضافة إلى هذا فإن قانون المالية التكميلي لسنة 2018 جاء بتجديد لمعدلات الرسوم الخاصة بالبضائع المستوردة الموجهة للاستهلاك النهائي و قد بلغت هذه المعدلات 30%و 20% و لقد تم تحديد هذه السلع في المرسوم 19-12 السالف الذكر .

1.1.1. مبررات تقييد حرية الحركة للبضائع :

في حالة حرية حركة البضائع يبقى مبدأ و مقاييس القيود الكمية و النوعية و ذلك راجع لجملة من المبررات حسب المادة 06 مكرر من القانون .

- الحفاظ على الموارد المستنفدة مع تطبيق هذه القيود على الإنتاج أو الاستهلاك . [1]
- إمداد صناعة المعالجة الوطنية بكميات أساسية من المواد المنتجة محليا وفقا لما ورد في الاتفاقيات التي الجزائر طرف فيها .
- تنفيذ التدابير الضرورية لاقتناء أو توزيع المنتجات في حالة النقص .
- حماية الأرصدة المالية الخارجية و توازن السوق.

2.1.1. نظام ترخيص الاستيراد العام و التصدير :

يمكن إصدار تراخيص استيراد أو تصدير للمنتجات، و التراخيص هي مطلب إداري يتطلب كشرط تقديم مستندات التخليص الجمركي للبضائع بالإضافة إلى تلك المستندات المطلوبة للأغراض الجمركية، و بجدر الإشارة إلى أنه أي انحراف في خواص المنتج من كمية أو وزن أو قيمة يحدد انحرافا أيضا في الترخيص، كما يجب أن تتوافق المنتجات مع المواصفات المتعلقة بالجودة وفقا للأنظمة المعمول بها و ذلك حسب ما جاء في

[1] KPMG .Guide Investing in Algeria .2019.p82-83.

الأوامر التالية :

- الأمر 09-03 المؤرخ في 2019 يتعلق بحماية المستهلك من الاحتيال .
- الأمر 13-378 سنة 2013 يتعلق بتحديد الشروط و الأحكام .
- الأمر 16-04 عام 2016 و المتعلق بالتقييس .

2.1.تدابير الدفاع التجاري :

و هي مجموعة من الإجراءات تتخذها الدولة بهدف حماية الإنتاج المحلي و تتمثل فيما يلي :

2.1.1.تدابير الحماية :

تطبق هذه الإجراءات في حالة المنتجات المستوردة بكميات كبيرة و التي تهدد المنتج المحلي و المنافسين المحليين و تأخذ هذه التدابير شكل القيود الكمية أو زيادة الرسوم الجمركية، و لا يمكن تطبيق هذه التدابير دون تحقيق من الهيئة المختصة، و لقد صدر هذا المرسوم عام 2007 و الغرض منه تحديد شروط و إجراءات تنظيم التحقيق في تطبيق تدابير الحماية .

2.2.1. الرسوم التعويضية :

يفرض بموجب هذا رسم تعويضي لإعادة التوازن إلى أي دعم ممنوح سواء لإنتاج أو استيراد أو تصدير يؤثر على الإنتاج المحلي و هذه الرسوم تستوفى مثلها مثل المسائل الجمركية و تطبق هذه الرسوم بناء على تحقيق من طرف وزارة التجارة الوطنية. [1]

3.2.1.مكافحة الإغراق :

تفرض رسوم على كل منتج يستورد بأسعار أقل من سعره العادي أو سعر السلع المحلية المشابهة، حيث يشكل الفرق بين السعر العادي و سعر التصدير هامش الإغراق، ولا يتم التحقيق في هذا الشأن إلا إذا قررت السلطة ذلك و يكون عادة بناء على درجة التأييد أو المعارضة لطلب الشروع في التحقيق الذي أعرب عنه المنتجون المحليون، و أحيانا يكون من طرف سلطة التحقيق بهدف مكافحة الأغراض دون الحاجة إلى الطلب المنتجين .

2.التزامات الشركات التجارية:

طبقا للمرسوم رقم 05-458 المؤرخ في 2005/11/30 المعدل و المتمم 32 يجب على الشركات التجارية المستوردة الالتزام بشكل خاص بما يلي :

- أن تكون مزودة بالبنية التحتية المناسبة للتخزين و التوزيع .
- استخدام وسائل مناسبة لخصوصيات أنشطتهم .
- اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحقق من خواص المنتج المستورد وفقا للقانون و اللوائح الحالية .

و يشترط أيضا على أن تكون الشركات التجارية المعنية صادرة عن مصالح وزارة التجارة أو وزارات ذات

[1] KMPG , 2009 , OP CIT ,P 84,85

صلة، بالإضافة إلى ذلك وفقا للوائح الرقابة على الصرف فإن البنوك و الوسطاء المعتمدون ملزمون بضمان الانتظام بما يلي:

- الشروط التعاقدية .
- القواعد و الأعراف الدولية .
- احترام الأحكام التشريعية في عمليات التجارة الخارجية للسلع.[1]

3.القواعد المعمول بها في المسائل الجمركية :

نظرا لكون المسائل الجمركية تلعب دورا كبيرا في قطاع التجارة الخارجية سنحاول التطرق إلى حيثيات الأنظمة الجمركية من خلال النقاط التالية :

1.3. عرض عام للأنظمة الجمركية :

بما أن الجزائر حاليا تنتهج سياسة تحرير التجارة فإن معظم المنتجات مجانية للاستيراد و ذلك وفق شروط قانون الجمارك 17-04 المؤرخ عام 2017/02/16، و على العموم فقد انخفض مستوى الحماية من حيث التعريفات و تم تأكيد هذا منذ دخول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عام 2005 و كذلك الانضمام إلى المنطقة العربية الحرة الكبرى GZALE عام 2009.

إضافة إلى قانون الجمارك هناك المرسوم رقم 13-85 المؤرخ 2013/02/16 الذي يحدد إجراءات مراقبة الواردات المعفاة من الرسوم الجمركية في إطار اتفاقيات التجارة الحرة، و التي تنص على أن طلب الإعفاء من الرسوم الجمركية تم صياغته على الشكل التالي:"أي شخص طبيعي أو اعتباري يمارس نشاطا إنتاجيا و/أو تجاري، وفقا للأنظمة المعمول بها، يجب قبل أي عملية استيراد صياغة طلب للإعفاء من الرسوم الجمركية ."

كما يجدر بنا الإشارة إلى أن القانون الإضافي المؤقت DAP قد جاء لإعادة التوازن إلى الآثار المترتبة في المالية العامة عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية و إلغاء القيمة الإدارية و الضريبة الإضافية المحددة .

2.3.إجراءات التحصيل الجمركي : تمر هذه العملية بأربعة مراحل هي :

- القيادة.
- التخليص الجمركي.
- إنشاء البيان التفصيلي و مراقبته و التحقق منه .
- التصفية ودفع الرسوم و الضرائب.

ولقد تم الإشارة إلى إجراءات التخليص الجمركي المبسطة في المرسوم 13-321 عام 2013 في شكل بيانات تقديرية مبسطة.[2]

---

[1] المرسوم المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 13-141، المؤرخ سنة 2013 ، بشأن مزاولة الأنشطة.

[2] المرسوم التنفيذي 13-321. المؤرخ ب 26 سبتمبر 2013

1.2.3. المخلصون الجمركيون المعتمدون :

بموجب شروط قانون الجمارك، جميع المشغلين فيما يتعلق بالجمارك و بغض النظر عن مجال النشاط، يخضع لإجراءات الولاية، و يسمح التفويض للمشغل بما يلي :

- تحديد مكتب الجمارك الذي يصرح للموكل بالتصرف من أجله .
- تعيين الممثل بالاسم .
- ذكر الصلاحيات المفوضة لممثله.

2.2.3..المستندات الداعمة :

- وثائق الامتثال للشروط التنظيمية للوصول إلى التجارة الخارجية .
- المستندات المتعلقة بمراقبة الصرف.
- الوثائق المتعلقة بمراقبة التجارة الخارجية .

3.2.3. قيمة الجمارك :

البيانات المركزية الثلاثة لأي بيان جمركي و هي الأنواع و القيمة و الأصل .

- تحديد بلد منشأ السلعة أمر ضروري من أجل :
- حساب مقدار الرسوم المطبقة .
- معرفة الإجراءات المتعلقة بالرقابة على التجارة الخارجية.
- تجميع إحصاءات التجارة الخارجية .
- تطبيق لوائح محددة عند الضرورة .

ولقد تم إنشاء نظام للتصريح عن العناصر المتعلقة بالقيمة الجمركية في الجزائر لتسهيل العملية.

3.3. الإجراءات الجمركية :

يشكل البيان الجمركي الفعل الذي يتم بموجبه تكليف الإجراء الجمركي وفقا للتشريعات المعمول بها، و يشمل هذا الإجراء فئتين:

- نظم الجمارك الاقتصادية.
- إجراءات جمركية نهائية.[1]

نظم الجمارك الاقتصادية : تسمح بتخزين أو معالجة أو استخدام أو نقل البضائع المتعلقة بالرسوم الجمركية و مختلف الضرائب مثل:

- نقل البضائع عن طريق الملاحة الساحلية .
- العبور الجمركي.

[1] المادة 75 مكرر من القانون رقم 17-04 المؤرخ ب 2017/02/16 بشأن رمز جمركي .

- مستودعات الجمارك.
- إعادة الشحن.

إجراءات جمركية نهائية : تسمح بالإفراج عن البضائع للتداول في المنطقة الجمركية أو الخروج منها مثل:

- الإفراج عن الاستهلاك .
- إعادة التصدير.
- إعادة الاستيراد.

1.3.3. أنظمة المستودعات :

يتم تخزين المعدات في ثلاث أنواع من المستودعات و ذلك حسب خصائص و تتمثل هذه المستودعات فيما يلي:

- مستودع عام.
- مستودع خاص.
- مستودع صناعي .

ويعود قرار الموافقة على المستودعات السابقة إلى المدير، وذلك لدعم ملف تنظيمي بتكليف من رئيس التفتيش و المدير الإقليمي للجمارك المختصة إقليميا .

2.3.3. نظام الإدخال المؤقت :

يختص هذا النظام بالمشغلين غير المقيمين والذين تم تأسيس شركاتهم خارج الوطن حيث يتم دمجهم في مجموعات، [1]و يسمح هذا النظام بتسهيل التجارة الدولية و كذلك يساعد على استخدام أو نقل معدات الإنتاج، و يخضع هذا النظام لترخيص مسبق من خدمات الجمارك و تكون هذه الأخيرة مسؤولة عن تحديد معدل الرسوم و مدة النظام .[2]

4.3. تدابير لحماية حقوق الملكية :

يقصد بها الإجراءات التي تتخذها مصلحة الجمارك ضد السلع أو البضائع المقلدة، حيث يمنع استيرادها و تصديرها وفي حالة السلع المعترف بها على أنها مقلدة تتكفل مصلحة الجمارك بتدميرها.[3]

---

[1] المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 17-353 المؤرخ ب 2017/12/7 .

[2] المادة 25 من قانون المالية سنة 2013 .

[3] KPMG , 2009 , op cit ,p 91

الخلاصة:

من خلال ماتناولناه في هذا الفصل اتضح أن التجارة هي الوريد الأساسي لمختلف بلدان العام كون هذه الأخيرة هي همزة الوصل بين الداخل والخارج بالنسبة لمختلف اقتصاديات العالم، وأن أي دوله مهما بلغ تطورها فإنها غير قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي وهذا راجع للتباين في عدة عناصر مثل عوامل الإنتاج ، المناخ، التكنولوجيا ...الخ، وهذا ماجعل مختلف البلدان تسعى إلى تحرير التجارة عن طريق التكاملات والاتفاقيات و كذاك الأساليب الكمية مثل إلغاء أو تخفيض التعريفة الجمركية على السلع المعنية وهنا يأتي دور التصنيف التجاري الذي يعتبر لغة العالم في التجارة الخارجية.

يعتبر قطاع التجارة في الجزائر قطاعا أساسيا وله دور حيوي في الاقتصاد الوطني، وعلى ضوء هذا أولت الحكومة أهمية كبيرة له خاصة كونه مصدر رئيسي لتصريف الفائض من الإنتاج المحلي أو لإشباع متطلبات السوق المحلية، حيث قامت بإصلاحات جذرية وعميقة منذ الاستقلال بغية جعل التجارة الوطنية أكثر تحريرا وتنافسية على الصعيد العالمي، ولمواكبة العولمة والتطورات التي شهدتها الساحة العالمية في هذا القطاع ، إلا أن هذا لا يزال غير كافي وذلك لهشاشة الاقتصاد الوطني وافتقاده للبنية التحتية وضعفه من حيث التنافسية خاصة في الأسواق العالمية وهذا ما يجعل السلع الوطنية غير مرغوبة وبالتالي فإن الجزائر بلد مستورد أكثر مما هو مصدر.

الفصل الثاني

الاتفاقيات التجارية

تمهيد:

نظرا للتطورات الكبيرة التي تمر بها الساحة التجارية العالمية و لتطوير هيكلها و عجز البعض عن المنافسة و الولوج إلى العالم، ظهر ما يسمى بالاتفاقيات التجارية و التي صارت تعتبر من طرف مختلف بلدان العالم الملاذ الأخير لجعل تجارتها أكثر تنافسية و تحرير أو خلق تجارة جديدة .

بناء على ما سبق سنحاول التطرق في هذا الفصل إلى التعريف بالاتفاقيات التجارية و تصميمها و أثارها على التدفقات التجارية و أشكالها و كذا إلى التكامل الاقتصادي و الذي يعتبر الوجه الثاني لنفس العملة، كما سنتطرق إلى أهم القضايا التي ركزت عليها الاتفاقيات التجارية مثل قواعد المنشأ و الملكية الفكرية و ما انجر عنها، كما أننا سنحاول أن نعرج على أهم النقاط التي تعتبر محل خلاف بين الاتفاقيات التجارية و منظمة التجارة العالمية WTO وأثرها على التدفقات التجارية العالمية .

المبحث الأول :عموميات حول الاتفاقيات التجارية.

في السنوات الأخيرة كانت هناك زيادة ملحوظة في عدد الاتفاقيات بين البلدان المتجاورة بهدف إزالة الحواجز التجارية المتبادلة ،و تشكيل كتل إقليمية ،كما انه يجب النظر إلى هذه التكتلات بناء على خلفية الاتجاه العام للتجارة الدولية في الماضي ،و لقد شهدت الساحة التجارية العالمية منذ ظهور اتفاقيات الجات و حتى يومنا هذا مشاريع و محاولات بارزة بهدف تشكيل تكتلات إقليمية مثل الاتحاد الأوروبي و دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ...الخ [1]

المطلب الأول:ماهية الاتفاقيات التجارية.

1. تعريف الاتفاقية :

1.1. لغة: هي معاهدة بين طرفين أو أكثر تضم بنود و قواعد حول موضوع ما و موقعة من الإطراف المعنية مثل اتفاقية تجارية ،اتفاقية ثقافية ،اتفاقية عسكرية ...الخ

2.1. الاتفاقية الدولية :

هي معاهدة بين دولتين أو أكثر حول موضوع ما مثل التجارة ،الاستثمار، حقوق الإنسان ...الخ

وتصنف الاتفاقيات الدولية بحسب شكلها و موضوعها و أطرافها ،فمن حيث الشكل إما أن تكون رسمية تتبع فيها إجراءات الإيداع و التصديق و التوقيع ،أو تكون بسيطة و يتم عقدها في تجاوز بعض الإجراءات .أما من حيث الموضوع فإما أن تكون عقدية مثل الاتفاقيات الثقافية بين دولتين ا وان تكون تشريعية أي تنظيم أمور موضوعية مثل اتفاقيات الأمم المتحدة عام 1945.

و فيها يخص تصنيفها من حيث الأطراف فإما أن تكون ثنائية أي تجمع دولتين فقط أو تكون متعددة الأطراف أي مفتوحة .

3.1. تعريف الاتفاقيات اصطلاحا:

يستعمل مصطلح الاتفاقيات التي تتناول نواحي فنية تنتج عن مؤثر فني مهني وهو عرف وتقليد دولي،و الاتفاقية عبارة عن اتفاق دولي اقل أهمية من المعادة ،على الرغم من أن بعض الوثائق الدولية لم تميز بينها،و هي تتناول بشكل خاص القضايا الخفية ،كالشؤون الاجتماعية و التجارية و البريدية أو القنصلية و غيرها ،أو تسوية نزاع بين الطرفين مع بين الحقوق و الامتيازات لكل منهما أو تتضمن مبادئ وقواعد دولية عامة و تتعهد الدول الموقعة باحترامها و رعايتها،[2] إن كلمة اتفاق Agreement يعني انه العلاقات الدولية تفاهم أو تعاقد دولي كتنظيم العلاقات بين الأطراف المعينة في مسالة ما أو مسائل محددة يترتب على تلك الأطراف

---

[1] JEFFREY. J , Free Trade Agreements ,Boon or Bane of the world trading? Institute for International economics p 4 , 5 .

[2] محمد يوسف ، القانون الدولي العام ، ط 03 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2007 ص 113.

التزامات و حقوق في ميادين السياسة و الاقتصاد و الثقافة و الشؤون الفكرية،وقد يتخذ الاتفاق طابعا سريا أو شفهيا أو صفة عابرة فيكون اتفاقا مؤقت أو طويل الأجل أو ثنائيا أو متعددا أو يكون محددا كان يكون اتفاقا تجاريا أو بحريا أو ثقافيا و غيرها ،و الاتفاق اقل شانا من المعاهدة و الاتفاقية ،و الاتفاق مصطلح قانوني لاتفاق بين دولتين أو أكثر على موضوع معين له صفة قانونية ملزمة ،و يأتي ترتيبه في الأهمية في الدرجة الثالثة بعد المعاهدة و الاتفاقية [1].

2.مواضيع ذات صلة بالاتفاقيات التجارية :

مع انتشار الاتفاقيات التجارية نشأت قضايا محددة و ذات أهمية كبيرة و تؤثر على التكتلات الإقليمية بشكل كبير و لعل من أهم هذه القضايا المنشأ و التكامل ما وراء التجارة أو ما يسمى بالتكامل العميق .

1.2. قواعد المنشأ و الاتفاقيات التجارية :

من المناقشات حول التحويلات التجارية و السياسات المتبعة بهذا الشأن ،يتضح لنا أن التقسيمات الأكثر سلبية لاتفاقيات التجارة الإقليمية هي بالنسبة للتعريفة الجمركية،و هناك بعض الأدلة على أن التعريفات الخارجية أعلى في حدات العمل مما كانت عليه في اتفاقيات التجارة الحرة ،و ذلك بهدف حماية التجارة المحلية للدول التي ليست من ضمن أطراف الاتفاقية .مما يتطلب موافقة الاتحاد الجمركي ،وقد يكون هذا التنسيق صعبا و يتطلب تعويض الأطراف غير الراضية بطرق أخرى .و بالتالي يجب اللجوء إلى ما يسمى بقواعد المنشأ إلا أن هذه الأخيرة و حسب معظم الاقتصاديين قد خلقت تشوهات و ذلك بسبب المعايير التفضيلية لكل منتج على حدا .و يرى فوسدن Vousden 1987 إن الأثار المرتبة عن قواعد المنشأ تترتب أيضا عن نوع المنافسة في قطاعي السلع الوسطية و النهائية مما يصعب تحديد تأثيرها و يظهر كل من جو و كريشنا Ju-Krishna سنة 2005 إن تأثيرها يعتمد أيضا على ما إذا كانت جميع الشركات أو جزء منها فقط تحاول تلبية قواعد المنشأ.[2]

ورغم كل هذه العواقب إلا أن الدول تقوم بتثبيت قواعد المنشأ بهدف منع السقوط نحو الحضيض في الرسوم الجمركية،و خاصة البلدان الصناعية لذا و باختصار قد يكون لقواعد المنشأ لأثر سلبي و تقليل الآثار الايجابية لاتفاقيات التجارة الحرة،إلا انه يستحيل سياسيا التخلص منه ،و لكن تبسيطه .على سبيل المثال سيكون من المرغوب الانتقال إلى نسبة مئوية واحدة ذات قيمة مضافة .

2.2. التكامل العميق و الاتفاقيات التجارية :

إن التكامل الاقتصادي الناتج عن الاتفاقيات التجارية له مكاسب أخرى و أعمق من تحقيق الأرباح فقط بغض النظر عن موضوع الاتفاق سواء كان حول التجارة في الخدمات أو السلع .و من بين هذه المكاسب

---

[1] لكحل عبد الحفيظ ، االحديث في شرح المصطلحات التاريخية ، دار الحديث للنشر والتوزيع ، 2004 ، ص 10 .

[2] CARPLINE Freund , EMANUEL Ornelas ,Régional Trade Agreements , The World Bank Development Reseach Group Trade and Integration Team , 2010 p 35 , 38 .

الرفاهية ،المكاسب السياسية ...الخ .إلا أن التكامل العميق عادة تكون ممكنة فقط في حالة التفضيلات المماثلة .كما انه يكون هناك مقايضة بين تكاليف و فوائد هذا التكامل أي انه هناك مقايضة بين الفوائد الاقتصادية ذات الحجم الأكبر و التي تشمل توفير الجمهور السلع و التامين و إعادة التوزيع ...الخ وزيادة تكاليف عدم التجانس داخل البلد و التي تتمثل في كون أن الجمهور لديه تفضيلات مختلفة مثل البيئة إعادة توزيع الدخل ...الخ .مما يجعل السياسات الوطنية اقل إرضاء لجزء كبير من السكان . في حين إن هذا لا يؤثر على التجارة السلعية و الخدمية ،و من هذا المنطق تمكننا القول إن هذا النوع من التكامل يكون في حالة التكاملات الصغير ة ،حيث يمكن للاتفاقيات الإقليمية تحقيق حل أوسط .لأنه يمكن للبلدان الأعضاء في الاتفاقيات الإقليمية جني بعض الفوائد الاقتصادية بدون التنازل عن الكثير من السيادة الوطنية ،و بالتالي تجنب بعض تكاليف عدم التجانس،وهذا ما لا يمكن تحقيقه في اتفاقيات الأطراف المتعددة لو هذا ما لحدث في الاتحاد الأوروبي في البداية حيث أن دول الاتحاد كانت مترددة في التنازل عن سيطرتها على مؤسساتها. وهذا أدى إلى نمو بطئ في الستينات،و على الرغم من المصاعب التي واجهت الاتحاد الأوروبي إلا انه يعتبر الأفضل و الأنجع على الإطلاق .[1]

3.2. الشراكة:

1.3.2. تعريف الشراكة لغويا :

يقصد بالشراكة لغة "اختلاف النصيبين بحيث لا يميز الواحد عن الأخر و هي مصدر الفعل شارك يشارك تشاركا،و معناه وقعت بينهما شراكة "،كما يعتبر مصطلح الشراكة مفهوما حديثا لم يظهر في القاموس إلا في سنة 1987 بالصيغة الآتية "نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين و الاجتماعيين.

2.3.2. التعريف الاصطلاحي للشراكة :

هو عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء و يتعلق بنشاط تكنولوجي ،إنتاجي ،صناعي ،خدماتي أو تجاري ،و على أساس ثابت و مشترك ولا يقتصر هذا التعاون فقط على المساهمة كل منه في رأسمال،وإنما أيضا المساهمة الفنية خاصة في عملية الإنتاج و استخدام براءات الاختراع و العلاقات التجارية ،و المساهمة كذلك في كافة العمليات ومراحل الإنتاج و التسويق ،الإنتاج و التسويق ،و يتقاسم الطرفين المنافع و الأرباح التي سوف تتحقق منها التعاون،و تعرف الشراكة كذلك بأنها تنطوي على عمليات إنتاجية و تسويقية تتم في دول أجنبية يكون احد أطرافها شركة دولية تمارس حق كافي في إدارة حق مشروع أو عملية إنتاجية بدون سيطرة كاملة عليه و هذا المفهوم ينطوي على نشاط الاقتصادي .تعرف الشراكة بأنها الأشخاص أو الدول ذوي مصالح مشتركة لانجاز مشروع معين تجارية،تجارية ،مالية ،تقنية أو تكنولوجية

[1] PRAVIN Krishna , Prefential Trade Agreements and The World Trade System: a Multilateralism View, National Bureau of Economic Research 2012 p 23 ,26 .

،أما عقد الشراكة هو التزام بين طرفين يتطلب حشد التعاون و التضامن في تحقيق مجمعات عامة و هو أسلوب يمكن اشتراك طرفين أو أكثر الكل حسب قدراته الحقيقية و الشراكة هي اتفاقية يلتزم بمقتضاها شخصان طبيعيان أو معنويان أو أكثر على مساهمة في مشروع مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال بهدف اقتسام الربح الذي ينتج عنها أو بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة كاحتكار السوق أو رفع مستوى المبيعات [1].

المطلب الثاني:آثار الاتفاقيات التجارية الإقليمية:

يسعى عدد كبير من بلدان العالم في يومنا هذا إلى التحرير الكلي للتجارة لتحقيق الازدهار و النمو الاقتصادي، و على الرغم من اتفاق كل دول العالم على أن مسار المفاوضات المتعددة الأطراف هي أفضل طريق لتحقيق الازدهار، إلا أن الاتفاقيات الإقليمية لا تزال وجهة الكثير من البلدان و هذا ما جعلها موضوعا لعدة دراسات و ذلك للبحث في الأسباب و النتائج لهذا النوع من الاتفاقيات كما أنها تثير جدلا كبيرا سواء على الصعيد الاقتصادي و ذلك فيما يخص حرية التجارة، أو على الصعيد القانوني لكونها تعارض أهم مبادئ التجارة العالمية، لذا سنوضح فيما يلي أثر الاتفاقيات الإقليمية على حدود التبادل في التجارة الخارجية ثم أثرها على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية .[2]

1. أثر الاتفاقيات التجارية الإقليمية على حدود التبادل في التجارة الخارجية:

نظرا لتوجه الكثير من الدول نحو الاتفاقيات الإقليمية في السنوات الأخيرة فإننا سنحاول توضيح أثر الاتفاقيات الإقليمية للتجارة على حدود التبادل التجاري و أثرها أيضا في كل من خلق و تحويل التجارة.

1.1. تطور الاتفاقيات التجارية الإقليمية نحو التبادل الخارجي :

يطلق على الاتفاقيات التجارية مصطلح الإقليمية أيضا و التي اتسمت في مرحلتها الأولى بالشكل الحمائي وهذا خلال الخمسينيات أثناء الحرب الباردة، ولقد بدأت هذه الموجة من الاتفاقيات التجارية بالانتشار بين الدول الأوروبية كاتفاقية ستوكهولم سنة 1959 و بعدها اتفاقية منطقة التبادل الحر بأمريكا اللاتينية عام 1960، واتفاقية ياوندي بين فرنسا و مستعمراتها عام 1963،[3] و تبعتها اتفاقيات تفضيلية انعقدت بين الدول في طريق النمو التي تحررت من دول أوروبا و كذلك دول أمريكا اللاتينية السائرة في طريق النمو .

---

[1] محمد صحبي أمين ، مستقبل اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية بين العوائق القانونية والافق الاقتصادية ، مجلة الحوار المتوسطي ، المجلد 11، العدد 01 مارس 2020 ، ص 321 ، 322.

[2] علاوي محمد لحسن،الإقليمية الجديدة المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الاقليمي2010.2009،العدد07 ص 107.

[2] Jean -Marc .SIROEN .Mondialisation .Protectionnisme et Libre Échangé :Accord Préférentiels régionalisme et multilatéralisme .P.29.

[3] Roger Blein ,Des Conventions de Yaoundé a' l'accord de Cotonou :Grain de sel .2007 n 39 P.04.

من أهم ما ميز هذه المرحلة هو أن هذه الاتفاقيات قد انعقدت بين دول من ذات الإقليم تتشابه من حيث الثقافة و الظروف الاقتصادية، و يعتقد نيكولاس NICOLAS أن هذا الشكل من الاتفاقيات يشكل عقبة في طريق العولمة، إلا أنه حدث العكس تماما حيث أن التكتلات الإقليمية لم تمنع الدول الأعضاء من التفاوض في إطار متعدد الأطراف و بشكل موازي للاتفاقيات التجارية الإقليمية .[1]

مع مرور الوقت تغيرت السياسة التجارية و هذا ابتداء من الثمانينات مما أدى إلى ظهور مرحلة ثانية من الاتفاقيات التجارية الإقليمية، وكانت البداية بعقد اتفاقية إقليمية بين كندا و الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1989 و اتفاقية الاتحاد الأوروبي عام 1992.[2]

ولقد اختلفت هذه المرحلة عن سابقاتها حيث انعقدت بين الدول المتقدمة و الدول في طريق النمو، و لقد انتهجت هذه الأخيرة تحرير التجارة الخارجية و بالتالي انعقاد اتفاقيات عابرة للقارات، و بناء على هذا أصبح مفهوم الاتفاقيات الإقليمية مرتكزا على التوجهات السياسية و الاقتصادية و محكوما من طرفها .

كما سمح الشكل الحديث من الاتفاقيات بعقد عدة اتفاقيات في وقت واحد و السعي لتحقيق التكامل الاقتصادي.

وخلاصة القول هو أن النظام المتعدد الأطراف يسمح بتشكيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية التي تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي خاصة بعد تطور الاتفاقيات الإقليمية من المرحلة الساكنة التي تعنى بالرفاه إلى مرحلة ديناميكية تعنى بآثار الاتفاقيات التجارية الإقليمية .[3]

2.1. الاتفاقيات التجارية بين خلق التجارة و تحويلها :

لقد أثير هذان المصطلحان لأول مرة عام 1950 من طرف JACOB VINER حيث حاول أن يجيب على السؤال التالي: لماذا انصب اتفاق كل من حرية التجارة و دعاة الحماية على أهمية الاتفاقية التجارية الإقليمية ؟ و قد توصل إلى أن سبب توجه دعاة حرية التجارة إلى هذا النوع من الاتفاقيات هو خلق التجارة إما بالنسبة لدعاة حماية التجارة فالسبب يعود إلى أن هذا النوع من الاتفاقيات يؤدي إلى تحويل التجارة،[4] و بناء على هذا ترى معظم الدول أن الأثر الايجابي للاتفاقيات في خلق التجارة هو الأنجع لكونها تحل مشكلة ضيق الأسواق و تشجع إقامة صناعات ذات حجم اقتصادي تتميز بانخفاض التكاليف الإنتاجية و زيادة المنافسة، إضافة إلى أن الدول الأعضاء في الاتفاقيات الإقليمية تكون التعريفة الجمركية بينهم منخفضة أو ملغاة كليا و بالتالي تدفق

---

[1] FRANCOISE ,NICOLAS ,A l'heure de la Mondialisation :Mondialisation et Intégration Régionale ,des dynamiques Complémentaire Cahiers Francai , DES 2003 ,N° 37 P 61.

[2] JOSEHA Laroch , Politique Internationale : les Intégrations et Récomposition Internationales , LGDJ 2000 ,P 237

[3] حسين مرهج العماش ،التكامل الاقتصادي العربي "الواقع والأفاق" ، مركز دراسات الوحدة العربية ،1998 ، ص 56-55.

[4] THI THU Phuong Tran ,les accords Régionoux dans le System de l'organisation Mondiale du Commerce , thése en Droit International Economique , Univ de PARIS 2007 , P 188.

سلع جديدة كانت محمية، و هذا يعتبر أثرا ايجابيا للاتفاقيات الإقليمية و يتضح ذلك من خلال ما يلي :

- عند استيراد سلع من شريك متخصص وذو كلفة إنتاجية أقل بدلا من إنتاجها محليا فإن الكفاءة الإنتاجية تتحسن .
- عندما يشتري المستهلك في البلدان الأعضاء السلع المستوردة بكلفة أقل فإن الكفاءة الاستهلاكية تتحسن.

وبناء على هذا تحدث الاتفاقيات التجارية الإقليمية أثر سلبي على الإنتاج المحلي عند التوجه إلى السلع المستوردة أو ما يسمى بتحويل التجارة، إلا أن هذا الأخير يؤثر سلبيا على التجارة القائمة على الميزة النسبية و الكفاءة الاقتصادية مما ينتج عنه :

- تحول الإنتاج إلى المنتجين غير الأكفاء.
- اضطرار المستهلك إلى اقتناء السلع المستوردة بتكلفة أعلى يؤثر سلبا على كفاءة الاستهلاك.

إن الكثير منا اليوم يخلط بين متى تكون الاتفاقية الإقليمية ذات أثر ايجابي و متى تكون ذات أثر سلبي أي متى نلجأ إلى التحويل و متى نلجأ إلى تعزيز أو خلق التجارة ؟ وعليه يمكننا القول أن الاتفاقيات التجارية تكون معززة للتجارة أكثر منها تحويلا لها في الحالات التالية:

- اللجوء إلى تحويل التجارة إذا كان الفرق في كلفة الإنتاج بين الدول الأطراف في الاتفاقية كبيرا .
- إذا كان الفرق في كلفة الإنتاج بين الدول الأعضاء قليلا نتوجه إلى تعزيز التجارة و تخفيض الاستيراد قدر الإمكان .
- إذا كانت التعريفة قبل الاتفاقية كبيرة نلجأ إلى تعزيز أو خلق التجارة .
- إذا كانت سرعة الاستجابة بين العرض و الطلب كبيرة بين الدول الأعضاء .
- إذا كانت التعريفة بين الدول الأعضاء منخفضة أو معدومة نلجأ أيضا إلى تعزيز التجارة .[1]

2.أثر الاتفاقيات التجارية على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:

نظرا للإقبال الكبير على الاتفاقيات الإقليمية بين مختلف الدول بغض النظر على العامل الجغرافي و عامل التطور، فإن النظام المتعدد الأطراف قد شهد جدلا كبيرا و بشكل عام يتمثل هذا الجدل في الدولة الأولى بالرعاية و في مدى التعارض بين الاتفاقيات التجارية الإقليمية و منظمة التجارة العالمية .

1.2.شروط الدولة الأولى بالرعاية :

لقد ظهر هذا المصطلح أول مرة في أواخر القرن 17 و صارت قاعدة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها، و لقد أستعمل هذا الشرط لأول مرة كتفضيل، و يرى HUDEC أن مبدأ الدولة الأولى بالرعاية كان يستعمل على

---

[1] المهند الملحم ، اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية "الخيارات والمعوقات والفرص بالنسبة لسوريا" ن المركز الوطني للسياسات الزراعية ، 2001 ، ص 6 ، 7 .

عكس ما هو عليه الآن، حيث كان يستعمل كمعاملة خاصة لأقاليم معينة مقابل أقاليم أخرى، و لم يستعمل بمفهومه المعاصر إلا في القرن 18 و بالتحديد منذ ميثاق كوبدن شوفالييه المنعقد في 1860/11/16 بين فرنسا و ايطاليا العظمى الذي كان يهدف إلى حماية الأسواق لكلا الدولتين من القوى الخارجية.[1]

في بعض الأحيان ترفض الدول تقديم أي امتياز دون الحصول على مقابل أكيد مما يؤدي إلى تعزيز مبدأ الحماية و على الرغم من هذا إلا أن شرط الدولة الأولى بالرعاية تم استعماله من طرف كثير من الدول في أواخر القرن 19 من خلال الاتفاقيات التجارية بين الدول، و عليه نصت المادة الأولى من GATT على أن "المعاملة العامة للدولة الأولى بالرعاية،: هي كل ميزة، تفضيل، امتياز، امتناع ممنوح من احد الإطراف المتعاقدة لمنتج أصلي أو باتجاه كل دولة أخرى ستكون في الحال و بدون شروط مفتوحة لباقي المنتوجات المشابهة الأصلية أو باتجاه إقليم كل من الأطراف المتعاقدة " و يتضح لنا من خلال هذا النص القانوني أن الإطار الذي وضعه GATT لشرط الدولة الأولى بالرعاية هو أكبر بكثير من مجال تطبيقها الفعلي، و من أهم وظائف شرط الدولة الأولى بالرعاية ما يلي:

1.1.2.وظيفة اقتصادية :

تقوم الدول بإدراج هذا الشرط في الاتفاقيات التي تبرمها، و هذا راجع لتخوفها من إمكانية معاملتها باستهتار و التقليل من شأنها في المنافسة الدولية، و يهدف هذا الشرط إلى تطوير و توسيع حرية التبادل على الصعيد الدولي و التخفيض من العوائق و التعريفات الجمركية،[2] مثال الدولة (A)وقعت اتفاقية مع الدولة (B)، أي أن السلع كل من الدولتين ستدخل إلى سوق الدولة الأخرى و بتعريفة جمركية مخفضة، ثم قامت الدولة (B) بإبرام اتفاقية مع دولة أخرى (C) و بتعريفة جمركية مخفضة أكثر مما ورد في الاتفاقية الأولى، ففي هذه الحالة ستستفيد الدولة (A) من هذه الاتفاقية تبعا لتطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية .

2.1.2. وظيفة قانونية :

تتجلى هذه الوظيفة أو الشرط في المساواة في المعاملة بين الدول، فمثلا إذا دولة ما من أعضاء الاتفاقية عاملة عضو أخر معاملة تفضيلية فيتوجب عليها معاملة كافة أعضاء الاتفاقية معاملة تفضيلية، وبناء على هذا فإن شرط الدولة الأولى بالرعاية يعتبر كأداة لتحقيق المساواة بين الدول الأعضاء، و بالتالي تحقيق الاستقرار في العلاقات الدولية، حيث تتمتع أي دولة عضو بالحماية من أي معاملة تمييزية بفضل شرط الدولة الأولى

---

[1] بن هدي امال ، الاتفاقيات التجارية الإقليمية على ضوء قواعد منظمة التجارة العالمية ، مذكرة ماجستر ، جامعة وهران ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ن الجزائر 2013 ، ص 53 ن 54.

[2] ROBERT .E. Hudec ,Cirumventing Democracy :The Political Morality of Trade Négociations – N . Y . U ,Journal of International Low and Politics 1993 , P 311.

بالرعاية .

على العموم فإن شرط الدولة الأولى بالرعاية قد اكتسب مكانة أساسية و مهمة في الساحة التجارية و السياسات المنتهجة في هذا المجال، كما أنه كان من مبادئ كل من منظمة التجارة العالمية و GATT على حد سواء، و أن هذا المبدأ لا يمكن المساس به إلا في حالة الاتفاقيات التجارية الإقليمية .[1]

2.2.تعارض الاتفاقيات التجارية الإقليمية مع مبادئ منظمة التجارة العالمية :

لقد أثار هذا الموضوع جدلا كبيرا في الساحة الاقتصادية، حيث أنه هماك من يرى أن مبادئ الاتفاقيات الإقليمية التجارية مكملة لمبادئ منظمة التجارة العالمية، في حين أنه هناك من يقول أن مبادئ الاتفاقيات التجارية الإقليمية تعارض مبادئ منظمة التجارة العالمية، و هذا راجع لكون أن الاتفاقيات التجارية الإقليمية ترتكز على قواعد تمس و تعارض أهم مبدأ من مبادئ منظمة التجارة العالمية ألا و هو مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، كما أن كل الدول ترغب في معاملة خاصة مع بعض الدول دون الأخرى، و قد وجدت ضالتها في الاتفاقيات التجارية الإقليمية، وهذا ما أدى إلى إقبال الدولة عليها، مما جعلها تشكل تهديدا على نظام تعدد الأطراف،[2] و من أهم القواعد التي جعلت الدول تقبل على الاتفاقيات الإقليمية هي: قواعد المنشأ، قواعد المنافسة، قواعد الاستثمار إلا أن هذه القواعد زادت من تعقيد الأمور بخصوص تحرير التجارة و ذلك لكثرتها و بناء على هذا فإن من أهم الانتقادات التي وجهت للاتفاقيات التجارية الإقليمية كانت بسبب قواعد المنشأ و التي ستكون موضع معاملة تفضيلية بين الدول الأعضاء في الاتفاقيات الإقليمية أو الثنائية، كما أن قواعد المنشأ تخضع لإجراءات و مفاوضات كثيرة من طرف منظمة التجارة العالمية و ذلك بهدف التسوية بين الدول النامية و المتقدمة في المعاملات التي تحدث بينها مما يؤدي إلى إضعاف النظام التجاري المتعدد الأطراف . [3]

وهناك انتقاد آخر موجه للاتفاقيات التجارية الإقليمية و خاصة الثنائية و هو بخصوص قواعد حماية الملكية الفكرية، حيث أن الالتزامات الواردة في الاتفاقيات التجارية الإقليمية تفوق الالتزامات التي توجد في مبادئ منظمة التجارة الدولية و قد تجلى هذا بوضوح في الاتحاد الأوروبي، و بناء على هذا حدث تضارب بين الاتفاقيات الإقليمية و النظام المتعدد الأطراف بهذا الخصوص، و من جهة أخرى يرى أنصار الاتفاقيات التجارية الإقليمية أن هذه الأخيرة تساعد النظام المتعدد الأطراف باعتبارها أساس لبناء العلاقات التجارية و السبيل للوصول إلى العولمة، كما أن الاتفاقيات الإقليمية تسمح بالوصول إلا أنها أصبحت غير ممكنة بالنسبة للنظام المتعدد الأطراف و هذا ما حدث بين الولايات المتحدة الأمريكية و المغرب عام 2004.

---

[1] بن هدي امال ن مرجع سبق ذكره ص 58 ، 59.

[2] HOUSSINE Boumellassa ,MARIA Priscila ,Accords Bélatéraux :Comment l'UE élargit ses horizons Commerciaux ? CEPII , 2008 N° 281 P 01.

[3] JEAN ,MARC . S ,la Régionalisation du Commerce Mondial :Régionalisme et Multilatéralisme Cahiers Français , 2000 ,N° 299 P 37.

وخلاصة القول أن الاتفاقيات التجارية الإقليمية هي أنجح و أنجع طريقة لتحرير التجارة رغم الانتقادات الموجهة لها سواء من الناحية الاقتصادية بسبب تحويلها للتجارة أو من الناحية القانونية بسبب معارضتها لمبادئ منظمة التجارة العالمية و على وجه الخصوص مبدأ الدولة الأولى بالرعاية .

المطلب الثالث:اتفاقيات تحرير التجارة و قواعد تنظيمها.

نظرا لتزايد توجه الدول نحو عقد الاتفاقيات التجارية بهدف تحرير التجارة، فإننا سنحاول التطرق إلى أبرز القضايا التي تنعقد بخصوصها الاتفاقيات التجارية، ونبرز أيضا قواعد تنظيم تحرير التبادل التجاري التي تم الاتفاق عليها من طرف منظمة التجارة العالمية بهدف تهيئة الساحة التجارية و إزالة كافة العوائق التي من شأنها أن تقف في طريق تحرير التجارة الدولية، واستبعاد التشوهات التي قد تشوبها.

1. اتفاقيات تحرير التجارة:

إذا نظرنا إلى القطاعات التي انعقدت بخصوصها الاتفاقيات التجارية فإننا نجد أنها تندرج تحت قطاعين رئيسيين من الاتفاقيات، وهما اتفاقيات خاصة بتحرير التجارة في السلع و أخرى خاصة بتحرير التبادل التجاري الخدمي.

1.1. اتفاقيات تحرير التجارة في السلع: تشمل اتفاقيات تحرير التجارة التي وردت في قطاع السلع ما يلي:

1.1.1.تحرير التجارة في السلع الزراعية:

لقد تم عقد عدة اتفاقيات في مجال الزراعة، وكانت كلها تركز على التزام الدول الأعضاء بتعهدات تم الاتفاق عليها وتشمل ما يلي:

2.1.1. تحسين النفاذ إلى الأسواق:

لقد تم التركيز في هذه النقطة على إلغاء القيود غير التعريفية وتخفيض وربط معدلات التعريفة الجمركية المفروضة على المنتجات الزراعية، وذلك بهدف مساعدتها على النفاذ إلى الأسواق الدولية.

3.1.1. تخفيض الدعم للمنتجات الزراعية:

يقصد بالدعم كافة الإعانات التي تقدمها الحكومات للقطاع الفلاحي، وقد تميزت الاتفاقيات بالمرونة في الالتزام بخصوص هذه النقطة وذلك من خلال قيمة الدعم للقطاع الفلاحي، حيث تلتزم الدول المتقدمة بتخفيض قيمة دعم الصادرات الزراعية بنسبة 20% على مدى 06 سنوات وبأقساط سنوية متساوية ابتداء من 1995/01/01 أما بالنسبة للدول النامية فإن التخفيض يقدر ب 13.3% على مدى 10 سنوات و بأقساط سنوية متساوية و ابتداء من نفس التاريخ،[1] وقد منحت الدول النامية معاملة تفضيلية في هذا القطاع تمثلت في

[1] مراد عبدات ، التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية وأمام تحديات التبادل الحر، دراسة حالة الجزائر ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادي والتجارية وعلو التسيير ، جامعة الجزائر 03 2014 ص 110.

عدم شمول التخفيض المذكور سابقا على الدعم الموجه إلى خفض تكاليف التسويق للصادرات الزراعية وشحنها داخليا و خارجيا، وكذلك الدعم الموجه لخدمات التفتيش والمراقبة و تطبيق المعايير الصحية، و في حالة ما إذا تحرير القطاع الزراعي فإن هذا يرجع على الدول النامية بجملة من الآثار أهمها:

- ارتفاع تكلفة الواردات من المنتجات الزراعية.
- ارتفاع معدلات التضخم.
- تأثر برامج التنمية الزراعية.
- انخفاض احتياطات النقد الأجنبي و الإيرادات العامة.

2.1. تحرير التجارة في المنتجات الصناعية: من أهم النقاط التي تم التوصل إليها من خلال الاتفاقيات الخاصة بتجارة السلع ما يلي:

1.2.1.بالنسبة للدول المتقدمة: توصل المتفاوضون إلى التدابير التالية:

- إعفاء بعض السلع الصناعية من الرسوم في الأسواق الدولية مثل: المنتجات الصيدلانية، مواد البناء، المعدات الطبية ....الخ، ورفع نسبة الواردات الصناعية المعفية التي تدخل أسواق الدول الصناعية من 20% إلى 44% من إجمالي وارداتها من المنتجات الصناعية.
- خفض متوسط التعريفة الجمركية المفروضة على السلع المصنعة بأكثر من الثلث أي من 6.3% إلى 3.8% خلال 05 سنوات وبأقساط سنوية و متساوية ابتداء من تاريخ 1995/01/01، و بما أن حضور الدول النامية في السلع الصناعية قليل جدا فإن الآثار المباشرة لتحرير التجارة في إطار الاتفاقيات التجارية يخدم الدول المتقدمة بالدرجة الأولى.

أما بخصوص تجارة النفط فقد كانت النتائج المتوصل غليها محتشمة وتمثلت في تخفيض التعريفة الجمركية على السلع البيتروكيماوية بنسبة تتراوح مابين 5.5%و6.5% ابتداء من تاريخ 1995/01/01، أما بالنسبة للمنتجات التي تقل تعريفتها عن 5.5% فتبقى على حالها.[1]

2.2.1.بالنسبة للدول النامية :

من أهم النتائج التي تم التوصل إليها بخصوص الدول النامية ما يلي:

- تخفيض القيود التعريفية المفروضة في الدول النامية بنسبة 28% .
- زيادة نسبة التعريفات المثبتة من 13% إلى 61% من إجمالي خطوط التعريفات المفروضة على السلع المصنعة المستوردة في نهاية فترة التنفيذ.

[1] عبد الستار سلمي، سياسات منظمة التجارة العالمية لتحرير التجارة الدولية في السلع واثرها على الاقتصاد المصري ن المركز الأكاديمي للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، مصر ط 01 ،2002 ،ص 36 ، 40.

3.1.تحرير التجارة في قطاع المنتجات و الملابس:

لقد كانت هذه الصناعات خاضعة لاتفاقيات خاصة تعرف باتفاقية الألياف المتعددة، أي أنها خاضعة لنظام الحصص الثنائية حتى جولة أوروجواي، حيث كان الهدف من المفاوضات هو تأمين إدماج قطاع المنتجات في الملابس في اتفاقيات الجات و التخلص من نظام الحصص، ولقد تم إلغاء القيود غير التعريفية تدريجيا و تخفيض التعريفة الجمركية ، [1]و الجدول التالي يبين ذلك .

الجدول رقم (04): خطة دمج قطاع المنتوجات و الملابس في اتفاقية الجات 1994.

المراحل	نسبة الدمج	المجموع	معدل نمو الحصص المتبقية
المرحلة الأولى 1995/01/01	%16	.	أعلى نسبة 16%من المعدل الأصلي
المرحلة الثانية 1998/01/01	نسبة إضافية قدرها 17%	%33	زيادة نسبة 25%
المرحلة الثالثة 2002/01/01	نسبة إضافية قدرها 18%	%51	زيادة نسبة 27%
المرحلة الرابعة 2005/01/01	النسبة المتبقية قدرها49%	%100	-

المصدر:عبد الباسط وفا ، النظرة الجمركية ، دار النهضة العربية ، 2000، ص 271.

2. اتفاقيات تحرير التجارة في الخدمات و حقوق الملكية الفكرية و إجراءات الاستثمار :لقد شملت هذه الاتفاقيات ثلاث قطاعات وهي قطاع الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار .

1.2.تحرير التجارة في الخدمات:

لقد كان موضوع تحرير تجارة الخدمات محل خلاف بين الو.م.أ من جهة و الدول النامية من جهة أخرى، حيث أن الدول النامية ترى أن تحرير التجارة في الخدمات يؤثر سلبا على استمرارية هذا القطاع، و تم الاتفاق في الأخير على حل وسط مفاده الفصل القانوني بين المفاوضون على الأمور التي تتعلق بتجارة السلع و الهيئة التي تفاوض على الأمور المتعلقة بتجارة الخدمات، وتم بذلك تحديث ثلاثة مبادئ أساسية و هي: مبدأ عدم التمييز ،مبدأ الشفافية ،مبدأ التحرير التدريجي، و يرتكز هذا الموضوع على ما يلي:

- تحديد المقصود بالتجارة في الخدمات فهي تأخذ شكل انتقال الخدمات ذاتها من دولة إلى دولة أخرى مثل

[1] عبد الباسط وفا ، النظم الجمركية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ن مصر ،2000 ،ص 267.

خدمات البنوك ، أو انتقال مستهلك الخدمة من بلد لآخر مثل السياحة، أو انتقال المشروع المؤدي للخدمة إلى البلد المستفيد مثل إنشاء شركات أجنبية أو وكالات ، أو انتقال مواطن لأداء الخدمة في دولة أخرى مثل الخبراء و المستشارين الأجانب في اختصاصات معينة.[1]

- تحديد الالتزامات و الضوابط اللازمة لتحرير تجارة الخدمات مثل شرط الدول الأولى بالرعاية، حيث يتعهد الأعضاء بنشر كل القوانين المرتبطة بهذا الاتفاق، كما تجيز الاتفاقية دخول أعضائها في اتفاق لإقامة تكامل تام لأسواق العمل بين الأطراف، و قد تضمن الاتفاق قطاعات خدمية كثيرة منها: النقل، السياحة، الاتصالات الخدمات المالية ...الخ .
- وضع قواعد مناسبة لتجارة الخدمات بين الأعضاء بعد تحديد الخدمات المتفق عليها .
- تعهد الأعضاء بعقد جولات أخرى بهدف تحقيق أعلى مستوى لتحرير تجارة الخدمات .
- هناك استثناءات يجب أخذها بعين الاعتبار لحماية الأخلاق العامة و البيئة و الأمن الوطني .[2]

2.2. اتفاقية الجوانب المتصلة بحقوق الملكية الفكرية TRIPS:

يقصد بالملكية الفكرية كل الجوانب التي تتعلق بالجانب الذهني و الفكري مثل الأعمال الفنية و الأدبية و الاختراعات، و تنحصر هذه الاتفاقية في ثمان مجالات وهي :حقوق المؤلف و الحقوق المتعلقة بها و العلامات التجارية، المؤشرات الجغرافية ،المعلومات السرية (الأسرار التجارية) النماذج الصناعية و مدة حمايتها 10سنوات، براءات الاختراع و مدة حمايتها 20 سنة، التصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة و مدة حمايتها 10سنوات، الإضافة النباتية و مدة حمايتها من 20الى 25 سنة،[3] ولقد كان الهدف الرئيسي من الاتفاق هو تطوير و حماية حقوق الملكية الفكرية و ذلك من خلال:

- تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية ومبدأ الدولة الأولى بالرعاية على حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة.
- ترتكز الاتفاقية على كون أن حماية حقوق الملكية الفكرية تساهم في تحفيز روح الابتكار التقني و تنمية القدرات التقنية الوطنية.
- تسمح الاتفاقية للأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لحماية الصحة العامة و الأمن الغذائي، و على العموم تعطي لها الحق في تنظيم الممارسات التي تقف في وجه المنافسة.

إن تطبيق اتفاقية TRIPS له أثر كبير على التجارة الدولية و تتجلى هذه الآثار فيما يلي :

- تخفيف حدة النزاعات ما بين الدول في مجال حقوق الملكية الفكرية.

---

[1] DOMINIQUE Pantz , Institution et Politiques Commerciales International, edition :Armand colin Paris 1998 , p 75.

[2] مراد عبدات ن مرجع سبق ذكره ص 114.

[3] عبد الناصر نزال العبادي ن منظمة التجارة العالمية واقتصاد الدول النامية ، الدار الجامعية ، القاهرة 1999 ، ص 79.

- تنفيذ الحماية و تطبيقها يؤثر إيجابا على تحرير التبادل التجاري الدولي و تشجيع الاستثمار الأجنبي.
- ضبط إنتاج السلع المقلدة و المتاجرة فيها.
- تشجيع المشروعات الأجنبية الكبرى على الدخول في مشاريع مشتركة .
- تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية في مجال البحث و التطوير.
- زيادة عدد براءات الاختراع المسجلة في البلدان النامية.

3.2. اتفاقية إجراءات للاستثمار المرتبطة بالتجارة TRIMS :

نظرا للأهمية الكبيرة للاستثمار الأجنبي في الاقتصاد العالمي فقد تم إعطاءه حصة الأسد في جولة أوروجواي،حيث تم الاتفاق على إجراءات الاستثمار و التي يرمز لها بTRIMS و يقصد بها الشروط التي تفرض من قبل البلدان على الاستثمار الأجنبي الذي يقام داخل نطاقها الجغرافي، و التي هي في واقع الأمر تشكل عائق أمام تحرير التجارة و هي منافية أيضا لمبادئ منظمة التجارة العالمية .[1]

ولقد تم الاتفاق في هذا المجال على أنه من حق المستثمر الأجنبي أن يقوم باستيراد كافة مستلزماته في العملية الإنتاجية، و يتمتع بالحرية التامة لتصدير هذه المنتجات دون تحديد حصص سوقية .

كما يلزم الاتفاق الأعضاء باحترام مبدأ الشفافية بخصوص إجراءات الاستثمار ، كما منحت الاتفاقية مدة سنتين بالنسبة للدول المتقدمة و خمس سنوات بالنسبة للدول النامية و سبع سنوات للدول الأقل نموا بخصوص إلغاء الإجراءات التقييدية للاستثمار .[2]

4.2. اتفاقيات أخرى :

إضافة إلى ما سبق ذكره فقد جاءت بعض الاتفاقيات لتنظيم أمور السياسية التجارية الدولية، حتى لا تتحول هذه الأمور إلى قيود غير تعريفية تقف في طريق التبادل التجاري الحر و تنقسم هذه الاتفاقيات إلى ثلاثة أقسام و هي:

القسم الأول: ضم اتفاقيتين حيث كانت الاتفاقية الأولى خاصة بالتدابير الصحية و الحد من الأخطار الناشئة عن الأمراض و الملوثات و السموم حيث نصت الاتفاقية على أنه يحق للدول الأعضاء اتخاذ كافة التدابير لحماية صحة الإنسان و الثياب شريطة أن تتوافق هذه التدابير مع أحكام هذا الاتفاق، و الاتفاق الثاني خاص بالحواجز الفنية المرتبطة بضمان جودة الواردات السلعية .

القسم الثاني: يضم ثلاث اتفاقيات تهدف إلى تقوية القواعد الخاصة بحماية الإنتاج الوطني من ممارسات

---

[1] عبد الناصر نزال العبادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 78.

[2] محمد حافظ الزهواني ، احمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، القاهرة 2004 ، ص 444.

التجارة المسببة للضرر و هي اتفاق مكافحة الإغراق، اتفاق الدعم و التدابير التعويضية و اتفاق الوقاية.

القسم الثالث: يضم أربع اتفاقيات تنظم المسائل التي تتعلق بانتقال الواردات السلعية بين الدول الأعضاء و هي اتفاقات التقسيم الجمركي، اتفاقات الفحص قبل الشحن، اتفاق قواعد المنشأ، و تراخيص الاستيراد.[1]

3. قواعد تنظيم التجارة الدولية:

تعتمد منظمة التجارة العالمية على عدة قواعد في إدارة عملها و المتمثل في تنظيم عمليات التجارة الدولية و تتمثل فيما يلي :

1.3.الإجراءات الوقائية :من أهم الإجراءات التي تم الاتفاق عليها في جولة أوروجواي ما يلي :

- إلغاء جميع الإجراءات التقييدية على مراحل خلال 04 سنوات بدءا من تاريخ العمل بأنظمة المنظمة .
- لا يمكن الأخذ بالإجراءات الوقائية إلا في حالة تسبب الواردات من سلعة معينة في إحداث ضرر كبير بالسلعة الوطنية للدولة المعنية .
- وتتمثل هذه الإجراءات الوقائية في الإجراءات السعرية كالتعريفات الجمركية و الرسوم أو الإجراءات الكمية مثل تحديد الحصص.[2]

2.3. مواجهة سياسة الإغراق :

نظرا للضرر الكبير الذي تعاني منه الدول الأعضاء جراء سياسة الإغراق، فقد تم محاولة إجراء تحسينات للحد من هذه السياسة، حيث جاء في جولة أوروجواي اتفاق حول إضافة بند جديد يقضي بتوقف الإجراءات المضادة للإغراق بعد خمس سنوات، كما نص الاتفاق على الوقف الفوري لأي تحقيق في حالة الإغراق إذا كان هامشه اقل من 2% من سعر تصدير المنتج أو كانت الكمية المستوردة من دولة معينة أقل من 03% من الواردات الكلية للمنتج .[3]

3.3. اتفاق الدعم و الرسوم التعويضية :

يعرف الدعم بأنه مساعدة مالية تقدمها الحكومة أو أي هيئة عامة يتحقق منها منفعة، و قد تأخذ هذه المساهمة شكل تحويل فعلي للأموال أو شكل تنازل عن إيراد من جانب الحكومة مثل الإعفاءات الضريبية، و يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها في جولة أروجواي فيما يلي :

- الاتفاق على حضر تقديم الدول الأعضاء في الجات.
- عدم السماح بمستويات الدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء في الجات أن يزيد عن مستويات قدمته لمنتجاتها

---

[1] مراد عبدات ، مرجع سبق ذكره ، ص 117 ، 118.

[2] مصطفى سلامة ، قواعد الجات ن المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ،1998 ، ص 112.

[3] سمير محمد عبد العزيز التجارة العالمية بين الجات ومنظمة التجارة العالمية مكتبة الاشعاع،الاسكندرية،2001 ص 189.

عام 1986، أعطت الاتفاقية مزايا تفضيلية للدول النامية التي يقل فيها نصيب الفرد من الناتج الإجمالي عن $1000 سنويا بحيث يسمح لهذه الدول أن تقدم دعما لصادراتها.

4.3. الاتفاقات المتعلقة بانتقال الواردات :

تغطي هذه الاتفاقات مختلف القواعد و الجوانب الإجرائية للتبادل التجاري الدولي في السلع مثل: اتفاق التقييم الجمركي، الفحص قبل الشحن، قواعد المنشأ، و التي يحق للدول المستوردة أن تتخذها لتحقيق أهداف مشروعة و نستعرض هذه الإجراءات فيما يلي :

1.4.3.اتفاق التقييم الجمركي:

يرتكز هذا الاتفاق على إجراءات التقسيم الجمركي للبضائع المستوردة أي تقييم السلع المستوردة لغرض فرض الضريبة الجمركية وفقا للثمن المدفوع،وتقيم السلع على أساس قيمة التعاقد على سلع مطابقة مصدرة إلى نفس الدولة، فإذا تعددت قيم السلع يأخذ بأقل القيم .

2.4.3.اتفاق الفحص قبل الشحن:

يتمثل في عملية الفحص قبل شحن السلعة، و يتناول ذلك السعر و الكمية و النوعية الخاصة بالسلع المستوردة ويساهم هذا الاتفاق في منع هروب رؤوس الأموال و القضاء على الغش التجاري، و مواجهة ظاهرة التهرب الضريبي، و لقد شمل هذا الاتفاق عدة التزامات منها:

- عدم التمييز بين الأطراف .
- تطبيق مبدأ الشفافية و ضمان حماية المعلومات السوقية .

3.4.3.الاتفاق حول قواعد المنشأ :

تتمثل قواعد المنشأ في القوانين و النظم و الأحكام الإدارية التي تفرضها الدولة المنشئة للسلعة شريطة أن تكون هذه القواعد تتعلق بالنظم التجارية التعاقدية أو المستقلة التي تؤدي إلى منح أفضليات تعريفية عبر ما ينتج من تطبيق اتفاقية الجات .

4.4.3.اتفاق تراخيص الاستيراد :

نظرا لكون تراخيص الاستيراد من الأدوات المشروعة لتنظيم التجارة الخارجية، فإن هذا الاتفاق يهدف إلى تبسيط هذه الإجراءات و الممارسات المرتبطة بها و الخاصة بالحصول على رخص الاستيراد شريطة ألا تهدف هذه الرخص إلى تقييد التجارة الدولية و حمايتها أو حماية المنتجين المحليين من المنافسة الأجنبية . [1]

[1] مراد عبدات ن مرجع سبق ذكره ص 120 ص 121.

المبحث الثاني :ماهية التكامل الاقتصادي ومستويات الاتفاقيات التجارية

لقد بدأت فكرة التكامل الاقتصادي بالظهور غداة الحرب العالمية الثانية و ذلك راجع إلى التغيرات التي شهدتها الساحة التجارية في ذلك الوقت و ما انجر عنها من إعادة توزيع الأدوار و المواقع النسبية للدول ,ونظرا للتقدم الاقتصادي الذي حققته الدول التي انتهجت التكامل الاقتصادي صار ضرورة تفرضها الظروف الاقتصادية الدولية ،خاصة في وقتها الحالي ، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث .

المطلب الأول : الإطار التعريفي للتكامل الاقتصادي.

لقدانتشر مصطلح التكامل الاقصادي في الساحة الاقتصادية مؤخر بشكل واسع، وبناء على هذا سنحاول اعطاء بعض التعاريف لهذا المصطلح ونذكر منها:

1. تعريف التكامل الاقتصادي:

لقد اختلفت التعاريف بالنسبة للتكامل الاقتصادي من مفكر إلى آخر وقبل أن نتطرق إلى هذه التعاريف يجب أن نعرج على التعريف اللغوي :

1.1. التعريف اللغوي للتكامل: يعود أصل هذه الكلمة إلى اللغة اللاتينيةIntegration و التي تعني تجميع الأشياء كي تصير كيانا واحدا، والتكامل الاقتصادي في اللغة يعني اتحاد مجموعة من الدول في المجال الاقتصادي وكأنها كيان واحد أو دولة واحدة [1]،إلا أنه هناك اختلاف بين الاقتصاديين على بيان المقصود بمصطلح التكامل الاقتصادي ،حيث هناك اتجاهين بهذا الخصوص و هما :

الاتجاه الأول: هو اتجاه ذا نظرة عامة عن التكامل حيث يرى أنه أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول دون المساس بسيادة أي طرف من الأعضاء.

الاتجاه الثاني : هذا التجارة أكثر تحديدا من الاتجاه الأول حيث يرى أن التكامل الاقتصادي هو عملية بناء و تطوير علاقات بين الدول تؤثر على سيادتها [2].

- **المفهوم الاصطلاحي للتكامل الاقتصادي :** لقد شهد مصطلح التكامل الاقتصادي تعاريف مختلفة نذكر منها :

- التكامل الاقتصادي هو عملية إدماج كافة القطاعات الاقتصادية المتكاملة و المتنافسة، حيث لا تقتصر عملية التكامل الاقتصادي على القطاعات المتكاملة فقط بل تشمل كذلك القطاعات الاقتصادية المتنافسة[3].

---

[1] محمود الإمام ، التكامل الاقتصادي بين النظرية و التطبيق ، معهد البحوث و الدراسات العربية ،القاهرة ، 2000 ص1.

[2] بيلا بلاسا ، ترجمة راشد البرادي ،نظرية التكامل الاقتصادي، دار النهضة العربية ،مصر، 1964 ص 10.

[3] سامي عفيفي حاتم ،التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم ، الطبعة 2،الدار المصرية اللبنانية ، مصر 1994ص279 .

- و حسب جان تنبرجين Jan Tinbergen فان التكامل الاقتصادي هو عملية تحوي جانبين ،جانب سلبي يقتضي إزالة التمييز وكافة الإجراءات التقييدية و إزالة التعريفات الجمركية وأنظمة الحصص و زيادة الحرية في المعاملات الاقتصادية ،وجانب ايجابي يقتضي تسوية التفاوت القائم في السياسات التجارية ووضع سياسات ومؤسسات جديدة تتمتع بصلاحيات الإجبار [1].
- في حين يرى الاقتصادي بيلا بلاساB.Blassa أن التكامل الاقتصادي هو حالة وعملية في آن واحد ، حيث ركز على مناقشة قطبية التمييز أو التدخل الحكومي و علاقتها بسياسة حرية التجارة الخارجية و من هذا المنطلق ، فبوصفه للتكامل الاقتصادي بعملية فذلك راجع للتدابير التي تهدف إلى إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية ، أما إذا نظرنا إليه كحالة فهو يتمثل في انعدام الحواجز و التفرقة بين الدول[2] .
- أما بالنسبة لماخلوب فهو يرى أن التكامل الاقتصادي التام ينطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص المتاحة التي ينتجها التقسيم الكفء للعمل .
- إلا أن الاقتصادي جونار ميردال J-Myrald لديه تعريف أكثر شمولية حيث يرى أن تحرير التجارة يحقق تساويا في أسعار الإنتاج من ناحية ، أو تحرير انتقالات عناصر الإنتاج من جهة أخرى ،

كلاهما معا[3].

هناك تعريف آخر أيضا للدكتور عبد الغني عماد الذي يعتبر التكامل الاقتصادي هو جمع ما ليس موحدا في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الإرادي بين الأطراف بهدف توحيد السياسات الاقتصادية بينهم لتحصيل منفعة مشتركة [4].

1. الأسس الفكرية للتكامل الاقتصادي:

لقد اختلفت التفاسير لمصطلح التكامل الاقتصادي من باحث إلى آخر ، فمنهم من يرى أن التكامل الاقتصادي يقتصر على التعاملات الاقتصادية فقطو منهم من يرى أن المجال الاجتماعي معني أيضا بالتكامل الاقتصادي، في حين اعتبره البعض أي تعامل بين الدول ينطوي تحت مصطلح التكامل الاقتصادي .

---

[1] عبد الغني عماد ،التكامل الاقتصادي و السوق العربية المشتركة .مجلة المستقبل العربية العدد 250ص65.

[2] داودي الطيب ،التكامل العربي الإسلامي ضرورة حضارية لمواجهة التكتلات الكبرى ، الندوة العالمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين و تفصيل الشراكة العربية الأوروبية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف 08،09، ماي 2004 ص2.

[3] Miroslavn .jovanovic and Richard lipsey ,International "limits and prospects"2nd edition ,London 1998p5.

[4] B,Blassa ,The theory of Economic Integration :An Introduction p174-175.

2.1. المدرسة الاتحادية:

من أهم رواد هذه المدرسة أميتاي ايتزيوني Amita Etzioni و الذي يرى أن الوحدة السياسية هي أهم ركيزة للتكامل الاقتصادي ،و التي من خلالها يمكن إقامة دولة إقليمية تتشارك فيها الفئات الاجتماعية و تتشابك من حيث المصالح و ذلك بهدف إقامة دولة اتحادية تأخذ شكل وحدة فدرالية ،بحيث تحتفظ كل دولة من الأعضاء بالسلطة التشريعية اللازمة شريطة ألا تتعارض مع ما يقره المجلس الأعلى للاتحاد ،وفرص النجاح تكون متاحة أمام هذا التحول في حالتين .

الحالة الأولى:أن تتولد فكرة أساسية لدى الفئات المعينة مفادها أن هذا الاتحاد الذي تم تأسيسه يحقق قدراعاليا من الرخاء و الرفاهية إذا ما تم مقارنته بما تحققه كل دولة على حدا.

الحالة الثانية:رفض الفئات الاجتماعية تسلط أي فئة تخدم مصالحها الخاصة على حساب مصالح الفئات الأخرى.

2.2. المدرسة التدريجية (التعاملية):

يرى أصحاب هذه المدرسة و على رأسهم كارل دويتش Karl Deutch ضرورة التدرج في التكامل بدا بالنواحي الأقل إشادة و العمل على تشجيع و تكثيف المعاملات بين الدول الأعضاء ،و يرى هذا الباحث التكامل الاقتصادي على أنه حالة ينمو بمقتضاها شعور بالولاء من طرف الدول الأعضاء و الارتباط بجماعة اكبر، و بالتالي القضاء على التعقيدات الحساسة التي تثير مخاوف الدول الأعضاء بشأن خسارة سيادتها أو ما تم تحقيقه في السابق .

3.2. المدرسة الوظيفية:

تتمتع هذه المدرسة بشهرة كبيرة و قد ظهرت بين الحربين العالميتين و تنقسم إلى:

1.3.2.المدرسة الوظيفية الأصلية :

لقد ظهرت هذه المدرسة الحربين العالميتين وذلك لعدة أسباب أهمها الحرب العالمية الأولى وكساد 1929-1933 وهذا ما دفع مجموعة من المفكرين الاقتصاديين إلى بلورة أفكارهم وأطلق عليها اسم الوظيفية ويقصد بها كل حالات الاندماج الجزئي سواء على المستوى الأعلى والأدنى ولقد استعمل هذا المصطلح من طرف الباحث الاقتصادي دايفيد ميتيراني David Mitirani في دراسته عام 1943 والتي يرى من خلالها افتقار البلدان من القدرة على الحفاظ على السلم وتحسين الرفاهية ،و هذا بسبب الحروب مما يستوجب إقامة مؤسسات دولية في مجالات مختلفة ومحايدة للمجال السياسي ،إضافة إلى هذا فإن التعقيدات المتنامية لأنظمة الحكومات أدت إلى ظهور أعمال غير حكومية ، وبالتالي حل المشاكل التقنية على المستوى الدولي وعليه تشكيل تكامل بين الدول .

2.3.2.المدرسة الوظيفية الجديدة:

إن الانتقادات التي وجهت إلى المدرسة الوظيفية الأصلية ،حفزت المفكرين الاقتصاديين و على رأسهم ارنست هاس E.Hass ،أميتاي ايتيزوني A.Etizioni وليندبرغ Lindberg على بلورة أفكار جديدة وتوجهات جديدة وقد سميت بالوظيفة الأصلية ،حيث يرى "هاس"أنه نظرا للمنافسة المحتدة بين فئات المجتمع سواء نخب القطاع العام أو القطاع الخاص وباعتبار هذه الأخيرة هي المشكلة للتكامل ،فإنه يتوجب عليها التفاهم و تجاوز الخلافات و التنسيق فيما بينها لتحقيق مصالحها ، وبالتالي تتجاوز حدود الدولة الواحدة و تتحول مختلف النخب بولائها و أهدافها و طموحاتها إلى مركز دولي جديد.

أما "ايتيزيوني "فيرى أن الطريقة الوحيدة لتحقيق التكامل هي الوحدة السياسية مع شرطية امتلاك سلطة تشريعية ،و لقد وضع أربع مراحل لنموذجه التكاملي وهي :

مرحلة ما قبل التوحيد: دفع النخب أو الفئات الخارجية لوحدات السياسية للاتحاد.

مرحلة الاتحاد : يتكون من خلال دراسة قوى الكامل .

مرحلة الاتحاد: من خلال دراسات قطاعات التكامل .

مرحلة انتماء عملية التكامل: وهي المرحلة التي تحقق الاتحاد في مختلف القطاعات .

- وحسب رأي "ليندبرغ" فإن التكامل يبدأ عند قناعة الدول بضرورة التحول إلى مركز جديد ،كما على

التكامل السياسي وتفويض حق اتخاذ القرارات إلى جهاز مركزي جديد ،وعلى العموم فإن هؤلاء الباحثون يتفقون على جملة من النقاط وهي :

- الشروع بالقطاعات الحيوية خاصة الاقتصادية و التي من شانها تحقيق الرفاهية للمجتمع .
- ضرورة إدراج جماعات المصالح و الأحزاب السياسية في العملية التكاملية ،ووضع مؤسسات إقليمية تتجاوز الوطنية لاتخاذ القرارات .
- الاعتماد على التكامل الإقليمي بدلا من الإطار الدولي الذي نادى به الوظيفيون.

3.شروط التكامل الاقتصادي:

معظم الاقتصاديين يرون أن التكامل الاقتصادي صار ضرورة لابد منها ولتحقيقه يجب توفير جملة من الشروط التي من أنها تسيير عملية التكامل الاقتصادي وتذييل العقبات والمشاكل التي قد تواجه العملية ومن بين هذه الشروط ما يلي:

1.3.الشروط الاقتصادية : هناك عدة شروط اقتصادية يجب تحقيقها حتى تكون عملية التكامل الاقتصادي أكثر مردودية و يمكن حصرها فيما يلي:

1.1.3. توفير البنية الملائمة: تعتبر البنية التحتية أساس الصناعة و التجارة و بالتالي التكامل الاقتصادي ، فهي تتيح انتقال وفرات الحجم و الوفرات الخارجية بما في ذلك عوامل الإنتاج و بالتالي تحقيق النمو الاقتصادي، و في حالة غياب البنية الأساسية مثل شبكات النقل و شبكات الاتصال، فإن هذا يؤثر سلبا على عملية التكامل الاقتصادي حيث يصعب من توسع التبادل التجاري داخل و بين الدول الأعضاء و خاصة الاستثمار الأجنبي و استغلال الموارد الإقليمية [1].

2.1.3. تقارب مستويات التنمية و الدخول: حتى يكون التكامل الاقتصادي مفيدا لكل الأعضاء وبشكل متقارب وعدم احتكار الفائدة لبعض الأطراف على حساب أطراف أخرى يجب أن تكون اقتصاديات الدول المتكاملة متقاربة من حيث مستويات التنمية و من حيث مستويات الدخل الفردي، و في حالة العكس فإن هذا لن يثمر إلا على مزيد من الفوارق ، فمثلا الاتحاد الأوروبي يشترط على الدول من أجل قبولها في الاتحاد أن يكون العجز في الموازنة لا يتجاوز 03 % من الناتج المحلي الخام ، و الدين العام لا يتجاوز 60 % من الناتج المحلي الخام [2].

3.1.3. ضرورة التدرج و الآلية: إن هذه العملية تتطلب وقت أطول و ذلك و ذلك لتعقيد اقتصاديات الدول و فترة تهيئتها و اندماجها في المنافسة تأخذ وقتا، إضافة إلى أن هناك حالات خاصة في التكامل الاقتصادي مثل قواعد المنشأ و نظام الحصص.

4.1.3. إحلال تعريفة جمركية موحدة محل التعريفات الجمركية لكل بلد: يعتبر شرطا أساسيا حيث يجب على الدول الأعضاء وضع تطبيق تعريفة موحدة على التبادل التجاري مع الخارج، و بافتراض أن التعريفات الجمركية مختلفة بين الأعضاء فإن البلدان الأعضاء ستقوم بإعادة تصدير الواردات الخارجية إلى البلدان الأعضاء ذات التعريفة الجمركية الأقل .

5.1.3. التحرير التدريجي لحركة الأشخاص :إن هذا الشرط يساعد على انتقال اليد العاملة ذات الخبرة و الكفاءة بين الدول الأعضاء التي تحتاج إلى عمالة و بالتالي تحقيق أثر ايجابي على الأعضاء و المساعدة على الحد من الفوارق في عوامل الإنتاج بين البلدان الأعضاء .

6.1.3. التنسيق في السياسات الإنتاجية :يعتبر هذا الشرط من الركائز الأساسية للتكامل الاقتصادي حيث يركز على تخصيص الدول الأعضاء في إنتاج السلع التي تتوافر على عوامل إنتاجها أي أن كل بلد يتخصص

---

[1] اكرام عبد الرحيم ، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي الطبعة 1ن مكتبة مدبولي،القاهرة ،2004ص 56.

[2] عبد المجيد قدي ، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2003ص56.

في السلع التي يكون مؤهلا فيها و يتمتع بتوافر عوامل إنتاجها و تكاليف نسبية أقل مقارنة بالبلدان الأخرى، مما يتيح للبلدان الأخرى استيراد هذه السلع بأقل تكلفة ممكنة مقارنة بإنتاجها محليا، و بالتالي إحداث تكامل في الهياكل الإنتاجية للدول المشتركة في الأجل الطويل.

التنسيق في السياسات التنفيذية: يقوم هذا الشرط على أساس تثبيت أسعار الصرف في البلدان الأعضاء أو تضييق مجال تقلب أسعار الصرف، إضافة إلى حرية تحويل العملات بين البلدان الأعضاء و ذلك لتجنب تقلب أسعار السلع التي تشكل مخاطرة بالنسبة للمستثمرين ، إضافة إلى الحد من معدلات التضخم[1].

8.1.3. تنسيق السياسات الضريبية و المالية: إن التنسيق الضريبي يساعد تحقيق المساواة في المعاملة الضريبية و تجنب الازدواج الضريبي، و على وجه الخصوص الضريبة على الدخل و الضريبة على أرباح الشركات، و ذلك لأنه يؤثر على حركة رؤوس الأموال و الاستثمارات، و بالتالي فإن الاستثمارات تتركز في البلدان الأعضاء التي تتميز بانخفاض الضرائب، و هذا يتنافى مع التنمية العادلة لبلدان التكامل، إضافة إلى الحد من إنشاء أسواق سوداء.

9.1.3. وجود العجز و الفائض: يعتبر سد العجز و التخلص من الفائض بين الدول الأعضاء أمر ليس بالهين و هذا راجع لضرورة وجود منافع لهذه البلدان تستبدلها مع بلدان أخرى داخل التكامل بغية التخلص من الفائض أو العكس.

2.3. الشروط السياسي :إن غياب الإدارة السياسية لدى الدول التي ترغب في تشكيل تكامل اقتصادي يعتبر من أكبر العوائق التي تواجه هذه العملية، لذا يجب على هذه البلدان أن تتفاوض فيما بينها و ذلك بهدف الارتباط بالتزامات تؤدي إلى خلق كيان اقتصادي موحد, و أن تضع حدود متفق عليها من طرف كل الدول الأعضاء وان تلتزم بها و تبذل الجهد لإنجاح هذه العملية[2] .

3.3. التقارب الجغرافي : يعتبر التقارب الجغرافي من الشروط الأساسية و ذلك لتشابه الثقافات و انخفاض تكاليف النقل و بالتالي تنمية المبادلات التجارية بشكل أسرع, إلا أن هذا الشرط لم يعد بالأهمية التي كان عليها سابقا و هذا راجع للتقدم التقني في مجال النقل و الاتصال و المعلومات .

4.3. شروط أخرى: بالرغم من أن الشروط الاقتصادية هي الغالبة في تهيئة الأرضية للتكامل الاقتصادي إلا أنها غير كافية تماما ، مما يستوجب توفر شروط أخرى من شأنها المساهمة في إرساء معالم التكامل الاقتصادي مثل توفر المقومات العقائدية و الدينية و اللغوية وتقارب العادات و التقاليد.

---

[1] عبد المنعم عفر . احمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1999، ص 231.

[2] اسماعيل العربي ، التكتل و الاندماج الاقتصادي بين الدول المتطورة ، الطبعة 2 ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ص43.

4.مزايا و تكاليف التكامل الاقتصادي:

إن للتكامل الاقتصادي جملة من النتائج أو الآثار على الدول الأعضاء، وتتمثل هذه النتائج في المزايا أو المشاكل التي يمكن أن تنجر عن عملية التكامل و هي كما يلي.

1.4. مزايا التكامل الاقتصادي: تتمثل مزايا التكامل الاقتصادي في النقاط التالية :

1.1.4.تقسيم العمل بين الدول المتكاملة :

من أهم المزايا التي تنتج عن التكامل الاقتصادي هو تقسيم العمل بين الدول الأعضاء على أساس التخصيص، أي كل دولة تنتج السلعة التي تتميز بتوافر نسبي لعوامل إنتاجها, و هذا يعود بالفائدة على المستهلك كونه يشتري سلعة جيدة بتكلفة قليلة، و على المنتجين نظرا لإلغاء الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء.

2.1.4. اتساع حجم السوق و إقامة المشاريع الإنتاجية الكبيرة :

ينتج عن التكامل الاقتصادي اتساع حجم السوق في البلدان الأعضاء، مما يحقق وفرات الإنتاج الكبير و التي تتمثل بالدرجة الأولى في الرفع من كفاءة الإنتاج للسلع و انخفاض تكاليفها، إضافة إلى إقامة صناعات جديدة ذات حجم كبير مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف إنتاجها و بالتالي سهولة تسويقها داخل سوق التكامل[1] .

3.1.4. تخفيف العبء على ميزات المدفوعات :

إن الدول الأعضاء عادة ما تتوجه إلى التبادل التجاري بينها على حساب القطاع الخارجي، و بالتالي تعوض الحاجة إلى طلب السلع الأجنبية بعملات أجنبية، و هذا يؤدي إلى تخفيف العبء على ميزان المدفوع لدى الدول الأعضاء [2].

4.1.4. ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي:

إن اتساع السوق داخل التكامل الاقتصادي يزيد من حجم الطلب و العرض هذا من جهة ، و من جهة أخرى فإن تقسيم العمل و التخصص فيه يؤدي إلى زيادة الحافز الاستثماري و بالتالي تهيئة الفرص أمام عامل رأس المال داخل الدول الأعضاء لتحقيق الوفرات الاقتصادية، إضافة إلى الاستخدام الأفقي لرأس المال الناتج عن ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج و الذي يزيد من تكامل الاستثمارات و المشاريع عن ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج و الذي يزيد من تكامل الاستثمارات و المشاريع الإنتاجية [3].

---

[1] مبروك نزيه عبد المقصود ،التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية ، دار رؤية للنشر ،الإسكندرية 2007 ص31.

[2] كامل بكري ،التكامل الاقتصادي ، المكتب العربي الحديث للطباعة و النشر ، الإسكندرية 1984 ص 48،49.

[3] J-F .Mittoin –F.Pequeral- les Unions Economiques régionales –Paris Armant colin -1999 p72.

5.1.4. زيادة القوة التفاوضية :

إن شرط المساواة بين الدول الأعضاء يمنحها القوة مما يجعلها قادرة على المساومة في المحافل السياسية و الاقتصادية لتحقيق مصالحها، إضافة إلى تحكم الدول الأعضاء في نسبة من التبادل التجاري الدولي مما يزيد من كفاءته، حيث تستطيع الدول الأعضاء الاستيراد بتكاليف أقل و التصدير إلى الخارج بأسعار مرتفعة و هذا بفضل انعدام المنافسة بينها[1] .

6.1.4. خلق فرص عمالة بين دول الأعضاء :

يساعد التكامل الاقتصادي على توفير اليد العاملة و الحد من معدلات البطالة التي تؤرق الاقتصاديات الوطنية، و هذا بفضل اتساع حجم السوق و تحفيز الاستثمارات التي تخلق فرص عمل في شتى الميادين إضافة إلى تأهيلها و زيادة كفاءتها عن طريق تقسيم وتخصيص العمل[2] .

7.1.4. تسريع عمليات التطوير و التحديث :

إن عملية التكامل الاقتصادي توفر الشروط التي من خلالها تتسارع عملية التطوير و التحديث، و ذلك

بتعاون الدول الأعضاء بغية تحقيق التقدم التقني و التكنولوجي في العملية الإنتاجية، إضافة إلى الأمن و الاستقرار الاقتصادي، و توفير الحماية لمواجهة النكسات و الأزمات الاقتصادية الخارجية و الداخلية[3].

2.4. تكاليف التكامل الاقتصادي: ينجر التكامل الاقتصادي جملة من التكاليف و المشاكل و من أهمها ما يلي:

- تنازل الدول الأعضاء من جزء من استقلاليتها، حيث يجب احترام قواعد معينة مثل توحيد التعريفة الجمركية.
- إن الاختلاف في درجة النمو داخل التكامل الاقتصادي و اختلاف المصالح يؤدي إلى اختلاف درجة الحماية الجمركية للمشاريع في البلدان الأعضاء، و هذا يعرضها للمنافسة الخارجية، و بناء على هذا لا يمكن التخلي عن الحماية الجمركية لبعض المشاريع .
- إن إلغاء الحواجز الجمركية أو تخفيضها يؤدي إلى انخفاض الإيرادات الجبائية و بالتالي الحد من القدرة التمويلية للدول الأعضاء[4] .

---

[1] ميروك نزيه عبد المقصود ، مرجع سبق ذكره ، ص 33

[2] كامل بكري ، الاقتصاد الدولي ، الدر الجامعية بيروت ، لبنان ، 1988ص304.

[3] بوكساني رشيد . دبيش احمد ، معوقات و مقومات التكامل الاقتصادي المغاربي ، الندوة العلمية الدولية حول :التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية و الأوروبية، جامعة سطيف، الجزائر، 8-9 ماي 2004-3.

[4] محمد عاشور ، التكامل الإقليمي في إفريقيا :الضرورات و المعوقات ، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ، القاهرة 2007 ، ص42.

- إن الاختلاف في نظم التعريفة الجمركية بين الدول الاعضاء والتباين في مستوياتها يصعب توحيدها داخل التكامل الإقتصادي ،وذلك راجع لرفض البلدان لتعريفة موحدة أقل من التعريفة التي تفرضها على الواردات الأجنبية أو التعريفة المعمول بها داخلها.

- إن الاختلاف في نظم التعريفة الجمركية بين الدول الأعضاء و التباين في مستوياتها يصعب توحيدها داخل التكامل الاقتصادي، و ذلك راجع لرفض البلدان لتعريفة موحدة أقل من التعريفة التي تفرضها على الواردات الأجنبية أو التعريفة المعمول بها داخلها.

المطلب الثاني: مجالات التكامل الاقتصادي و مستويات الاتفاقيات:

إن معظم دول العالم في يومنا هذا تدرك ضرورة عقد اتفاقيات تجارية و ذلك بسبب الفائدة التي تعود بها على الاقتصاديات الوطنية سواء كانت هذه الاتفاقيات قصيرة الأجل أو منشئة لتكامل اقتصادي، وعلى ضوء على هذا سنحاول التطرق إلى مجالات التكامل الاقتصادي ومراحله ومستويات الاتفاقيات التجارية.

1. مجال التكامل الاقتصادي:

إن مصطلح التكامل الاقتصادي غير واضح و ذلك لتجاوزه الاعتبارات الاقتصادية البحتة،و لمعرفته و فهمه فإنه من الضروري إجراء تحليل دلالي لهذا المصطلح و ذلك لتحديد أبعاده و نطاقاته من جهة و من جهة أخرى لتمييز أساليبه و طرقه و نماذجه و المصطلحات المشابهة له .

1.1. التكامل الاقتصادي و التعاون الاقتصادي:

الكثير منا يخلط بين المصطلحين، ومع ذلك فمن وجهة دلالية فإن التعاون رجعي على عكس التكامل كما أن التعاون ينفذ من طرف مؤسسات حكومية و التماثل يتجاوز الوطنية،أما من منظور تشغيلي فإن التعاون يكون طوعي بينها التكامل هو عمل موحد تسعى إليه سلطة أعلى،كما أن التكامل أوسع من التعاون إلا في حالة خاصة و هي في مجال العلاقات الدولية، حينها و فقط يمكن فهم التعاون كنهج مشترك من خلال تجميع الموارد و الجهود بغية تحقيق الأهداف المشتركة، و بذلك يكون أوسع من التكامل الاقتصادي.

2.1. التكامل الاقتصادي و التكامل السياسي:

في بعض الأحيان يتم الخلط بين مفاهيم التكامل الاقتصادي و التكامل السياسي و ذلك لتقاربهم من حيث الأطر و الأهداف و الآليات،و بناء على هذا سنحاول توضيح الفرق بينهما و إزالة الشبهة ،التكامل الاقتصادي يكون له إطار اقتصادي يهدف إلى تحرير التجارة بين الدول الأعضاء بهدف تحسين الكفاءة الشاملة و تطوير اقتصادياتها، أما التكامل السياسي فهو يدخل ضمن إطار إداري للسلطة،و يهدف إلى إقامة كيانات سياسية فعالة، و على ضوء هذا يمكننا القول:

- من أجل الأداء السليم، فإن أي تكامل اقتصادي يحتاج إلى نقل كلي أو جزئي لسيادة الدول إلى مؤسسة مجتمعية تتجاوز الوطنية، أي كيان اقتصادي سياسي أوسع.
- قد يكون التكامل السياسي هو الشكل الأخير للتكامل الاقتصادي و هذا ما كان يهدف إليه الاتحاد الأوروبي ألا و هو بناء دستور سياسي يدعم هذا التكامل، و أدبيات الاقتصاد عموما تميز بين ثلاثة هياكل حكومية ممكنة و هي الوحدوية و الفدرالية و الكونفدرالية .
- الهدف النهائي للتكامل الاقتصادي هو زيادة رفاهية المجتمعات وفق النزاعات الدولية[1].

3.1. التكامل الاقتصادي و التكامل المؤسسي:

هناك اختلاف بين التكامل في المجال الصناعي و التكامل في المجال الاقتصادي رغم كونهما من التكامل الاقتصادي فمفهوم التكامل في مجال الصناعي مرتبط بالشركات و الصناعات و هو يشير أيضا إلى تجمعات الأنشطة داخل نفس الشركة أو نفس المجموعة إضافة إلى هذا فهناك نوعان من التكامل الصناعي الأفقي و الرأسمالي،و هذا على عكس التكامل الاقتصادي الذي يرتبط بالإقليم، و على العموم فإن هذان المصطلحان لا يستبعد أحدهما الآخر فالتكامل الصناعي هو احد أوجه التكامل الاقتصادي[2] .

4.1. التكامل الاقتصادي الوطني و التكامل الاقتصادي الدولي:

في الواقع هناك مستويان للتكامل الاقتصادي و هي دون الوطني و فوق الوطني أو الدولي.

بالنسبة للتكامل دون الوطني فيكون داخل الحدود الوطنية، و يهدف إلى خلق و تحسين و زيادة الترابط بين مختلف القطاعات و الأنشطة الاقتصادية، وما يهمنا نحن هو التكامل الدولي لأنه يشمل مجموعة من الدول و هو يركز على توزيع الأرباح و التكاليف و رفاهية المجتمعات،كما يمكننا التمييز بين مستويين في التكامل الاقتصادي الدولي، و هو التكامل الإقليمي و الذي يركز على العامل الجغرافي و يكون نتيجة للاتفاقيات الإقليمية مثل التكامل المغاربي، و هناك مستوى آخر من التكامل يرتقي إلى العالمية و هو لا يأخذ العامل الجغرافي بعين الاعتبار نتيجة الاتفاقيات متعدد الأطراف[3] .

5.1.التكامل الاقتصادي الحقيقي و التكامل النقدي:

من المستحسن التفرقة بين التكامل الاقتصادي و التكامل النقدي, فعادة ما ينظر إلى هذا الأخير أنه نظير للتكامل الاقتصادي، ويمكن القيام به بشكل مستقل و دون الحاجة إلى تكامل اقتصادي، إلا أن هذا غير صحيح

---

[1] Giorgia Albertin ,Regionalism or Multilateralism ?Apolitical Economy choice ,IMF Working paper ,2008p7-9. Salih Kone ,Is Economic Integration between Developing Countries A singular Process ?-journal of Economic Integration JeI, P390,391.

[2] Sali Kone ,Is ECONOMIC Integration between Developing Countries A singular process ?,op,cit .p394-395.

[3] S,Khorana ,S.Mcguire and ,N,Perdilis ,Multilateral Agreements and Global governance of International Trade Regimes ,Atlantic Future ,Mexico 2014 p6.

و من الأفضل أن يستخدم التكامل النقدي كمكمل للتكامل الاقتصادي وذلك باعتباره أحد أشكال التكامل الاقتصادي، و يميز الأدب الاقتصادي بين أربعة أشكال من التكامل النقدي و هي :

- النقابات غير المنظمة لسعر الصرف .
- الاتحادات المهيكلة لسعر الصرف .
- الاتحادات النقدية المتكاملة .
- المناطق النقدية .

2. مستويات الاتفاقيات التجارية :

إن الهدف من عقد الاتفاقيات التجارية هو تحرير التجارة و التقليل من الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء،و تختلف الاتفاقيات حسب مستوى التكامل،و لقد تم تحديد خمسة مستويات للاتفاقيات،و عادة ما يتم التعامل مع هذه المستويات كنمط تسلسلي نحو تكامل أوثق و كذلك تصنيف أعمق .

الشكل رقم (05): مستويات الاتفاقيات التجارية.

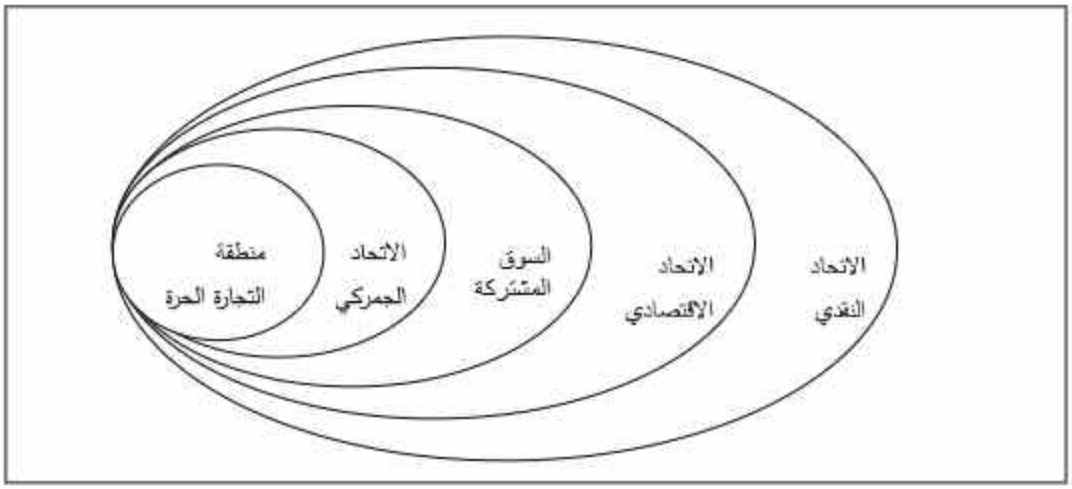

المصدر:أحمد الكواز، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، المعهد العربي للتخطيط، جسر التنمية، ص 9.

1.2. منطقة التجارة الحرة :

تشكل منطقة التجارة الحرة المرحلة الثانية من مراحل التكامل الاقتصادي حسب بالاسا،و يقوم هذا النوع من التكامل الاقتصادي على إزالة القيود الجمركية بين الدول الأعضاء و إبقائها اتجاه العالم الخارجي،و يتميز هذا الصنف من الاتفاقيات بكثرة انتشارها بين دول العالم بنسبة ما يقارب 84% من اتفاقيات التجارة للتكامل الاقتصادي،و بالتالي توقيع الدول لعدة اتفاقيات في نفس الوقت،و هذا ما أدى إلى ظهور بعض المشاكل بسبب التشابكات التي نتجت،و من أهم هذه القضايا قواعد المنشأ و التي سبق التحدث عنها سالفا،و بناء على هذا

حددت منظمة التجارة العالمية جملة من البنود بخصوص الاتفاقيات التجارية و تشمل المادة 24-25من اتفاقية جات عام 1994 و المادة 5 من الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات،و شرط التمكين عام 1979[1].

2.2. الاتحاد الجمركي Customs Union :

يعتبر الاتحاد الجمركي أعلى من مرحلة مناطق التجارة الحرة،فإضافة إلى القضاء على تمييز السلع بين الدول المشتركة في اتفاقيات منطقة التجارة الحرة،فهو يقوم بتوحيد التعريفة الجمركية اتجاه العالم الخارجي،أي أن الاتحاد الجمركي يعمل على تنظيم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بهدف توسيع السوق وبتعريفة جمركية موحدة مع العالم الخارجي لتفادي المشاكل التي واجهت اتفاقيات منطقة التجارة الحرة ،شريطة أن تكون التعريفة المقررة متفق عليها من طرف كل الأعضاء،و ينجر عن الاتحاد الجمركي جملة من الآثار و هي :

- حجم الاتحاد يؤثر إيجابا على الكفاءة الاقتصادية و بالتالي كفاءة استغلال الموارد .
- التنافسية بين الدول الأعضاء.
- العامل الجغرافي يؤثر إيجابا كل ما كانت المسافة بين الأعضاء قريبة،فهو يساعد على تخفيض تكاليف النقل [2].

3.2. السوق المشتركة Common Market :

إضافة إلى توحيد التعريفة الجمركية مع العالم الخارجي و حرية السلع التي تميز بها الاتحاد الجمركي فإن السوق المشتركة تقوم على خاصية جديدة وهي تحرير تبادل و انتقال عناصر الإنتاج و هذا يساعد على توظيف العمالة بكفاءة عالية ،و انتقال رؤوس المال و الاستثمارات من المناطق المتقدمة إلى المناطق المتخلفة اقتصاديا داخل أعضاء التكامل،إلا أنه يجب الإشارة إلى أثر سلبي جوهري في هذا النوع من التكامل، ألا و هو زيادة التفاوت في التقدم الاقتصادي و مستويات المعيشة بين الدول الأعضاء لصالح الدول المتقدة و هذا راجع إلى جذب الأقاليم المتقدمة لرأس المال و اليد العاملة بفضل إلغاء القيود .

لقد تحققت هذه الشروط لأول مرة في الاتحاد الأوروبي عام 1993 ،بعدما سبق هذا الإجراءات جملة من القرارات و تمثلت في رفع التعريفة الجمركية و تحديد سعر موحد على المنتجات الزراعية عام 1968 ثم تخفيض القيود على حركة العمالة و رأس المال لتزال التعريفة تماما عام1993 [3].

---

[1] احمد الكواز ، مناطق التجارة الحرة مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت 2010، ،العدد92، ص2،3.

[2] Kerry ,A-Chase –Trading blocs :states ,Firms ,and regions in the world Economy –the University of Michigan press –p7.8.

[3] نواف أبو شمالة ، التكامل الاقتصادي :آليات تعزيز التعاون الاقتصادي العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص14.

4.2. الاتحاد النقدي Monetary Union :

يرتقي التكامل في هذا المستوى إلى تنظيم و تنسيق السياسات النقدية والمصرفية بين الدول الأعضاء،حيث يتم توحيد وتثبيت سعر الصرف بين دول التكامل وإنشاء مؤسسة مالية تحرص على الموازنة والمحافظة على استقرار الصرف بين عملات الدول الأعضاء[1]،وكمثال على هذا الشكل عملة اليورو الخاصة بالاتحاد الأوروبي،وحسب ماخلوب فإن التكامل النقدي هو مجموعة من الترتيبات الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء [2].

5.2. الاتحاد الاقتصادي Complete Economic Integration :

هذا المستوى هو أقصى درجات الوحدة ،أي انه يهدف إلى توحيد السوق و السياسة التجارية و العملة و السياسة النقدية،و كذلك تنظيم و تنسيق التعريفة الجمركية وتوحيد السياسة المالية،إضافة إلى إنشاء سلطة عليا تنظم و تتخذ القرارات الملزمة للدول الأعضاء،و في ظل هذا التكامل فإنه يمكن تحقيق كافة المزايا الموجودة كتحقيق الكفاءة في استغلال الموارد و زيادة الدخول و تحقيق الرفاهية الاقتصادية للدول الأعضاء، وعادة ما يجمع هذا النوع من التكامل بين الاتحاد الاقتصادي و السياسي معا للبلدان الأعضاء،والتجربة الأوروبية خير مثال علىهذا التكامل[3].

إضافة إلى الأشكال السابقة هناك شكل أخر للاتفاقيات التجارية و هو:

6.2. اتفاقية التجارة التفصيلية Preferential Trade Agreement :

هو اتحاد يقوم بين مجموعة من الدول و يتم فيه فرض حواجز تجارية أقل على البضائع المنتجة من طرف الدول الأعضاء،مع مرونة كل عضو في مدى تخفيض التعريفة الجمركية،و للتجارة التفضيلية أثر كبير على التدفقات التجارية ،و يتمثل الأثر في خلق التجارة أو تحويلها،حيث يقوم خلق التجارة على إنشاء تجارة جديدة بين الأعضاء أما تحويلها فهو مبني على تحويل التجارة من المنتجين الأكثر كفاءة إلى المنتخبين الأقل كفاءة داخل التكامل[4] .

5.خلق و تحويل التجارة :

لقد قدم الباحث الاقتصادي فينر Vinerعام 1950 مفاهيم خلق و تحويل التجارة و لقد أصبح هذين المصطلحين منذ ذلك الوقت كتحليل لأثار الترتيبات التفضيلية رغم تغير مفهوم هذين المصطلحين في الوقت

---

[1] محمود يونس ،اقتصاديات دولية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006 ص145.

[2] F, Machlup .A history of thought on Economic Integration -Macmitan London -1977p190.

[3] نواف أبو شمالة، التكامل الاقتصادي ،آليات تعزيز التعاون الاقتصادي العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص15-16.

[4] Andreas Durs ,Manfred elereg-Introduction : The purpose design and effects of preferential trade Agreements - 2015p16-17.

الحالي،و لقد ركز فينر في تعريفه لإنشاد التجارة على الآثار الإنتاجية للاتحاد الجمركي،حيث يرى أن إنشاء التجارة هو إزاحة المنتوج المحلي من طريق الواردات،أما تحويل التجارة حسب رأيه فهو التحويل في مصدر الواردات من حيث غير الأعضاء الأرخص ثمنا إلى عضو الاتحاد الجمركي الأعلى تكلفة[1] .

أما في الوقت الحالي فإن تحويل التجارة يقصد به تحويل التجارة من المنتج الأكثر كفاءة خارج الأعضاء إلى المنتج الأقل كفاءة من الأعضاء,و خلق التجارة يقصد به أن التكامل يوجد فرص تجارية جديدة لا يمكن للبلد المنفرد أن يوجدها، وكنتيجة لذلك يظهر منتجون أكفاء مما يزيد من مستوى الرخاء الاقتصادي لدى مجتمعات التكامل[2].

1.3. حالة خلق التجارة :

يعتبر خلق التجارة كأثر إيجابي يتحقق عن التكاملات الاقتصادية و يتمثل في اعتماد الدولة العضو على استيراد سلعة معينة أكثر كفاءة و بأقل تكلفة و الاستغناء عن إنتاجها المحلي لهذه السلعة و يوضح الشكل التالي منحنيات العرض و الطلب.

الشكل رقم(06): حالة خلق التجارة.

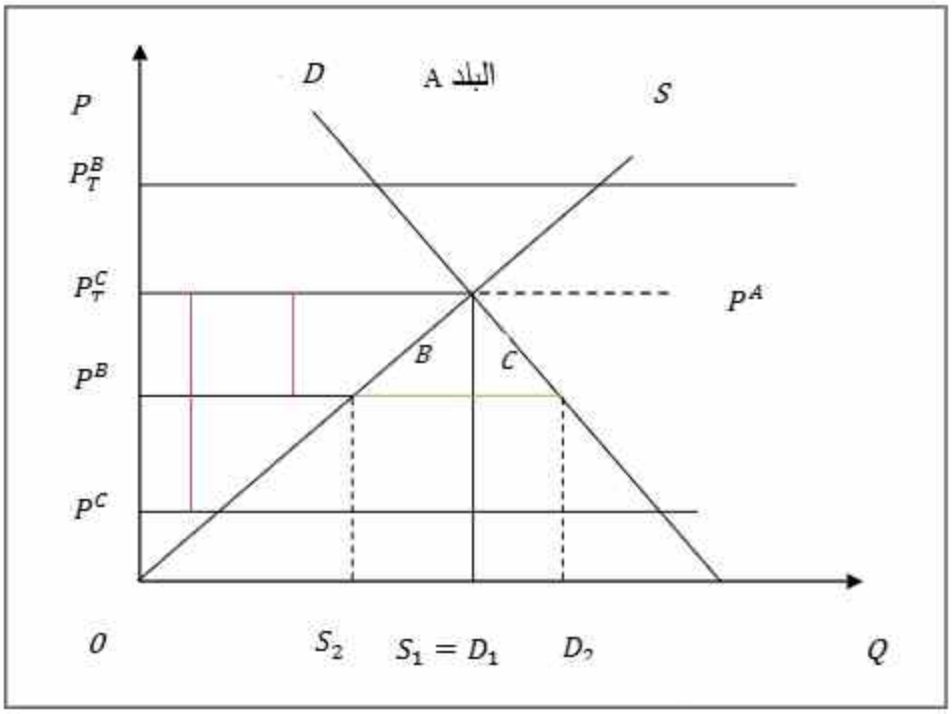

SOURSE : International Economics Fall 2011 p 4

[1] World Trade Report ,The Design of International Trade Agreements 2007p 138.

[2] احمد الكواز ، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، 2009 ، ص 11-12.

الشكل السابق يوضح منحنيات العرض و الطلب (D) و (S) للبلد (A) حيث (P^B) و (P^C)أسعار العرض المرتبطة بالتجارة الحرة للدولة (B)و(C) .

نلاحظ أن الدولة (C)قادرة على توفير عرض للمنتج بسعر أقل من الدولة (B)و عليه فإن هذه الأخيرة لابد أن تقوم بفرض تعريفة جمركية على الواردات من الدولة (C)و إلا ستتوسع وارداتها من هذه الأخيرة.

نفترض أن الدولة (A) لديها تعريفة مفروضة على الواردات من الدولتين (B) و (C) .

$$T^* = T^C = T^B$$

وبالتالي ارتفاع أسعار العرض المحلية إلى (P_T^B) و (P_T^C)،كما هو موضح في الشكل و تعكس الخطوط الحمراء حجم التعريفة .

$$T^* =. P_T^B - P^B = P_T^C - P^C$$

بما أن السعر في الدولة (A) أي (P^A) أقل من (P_T^B)و (P_T^C) فإنها ستكتفي بإنتاجها المحلي لهذه السلعة عند (S_1 ، $_1$).

لنفترض أن الدولتين (A) و (B) قد أقامتا منطقة تجارة حرة و بالتالي لا يوجد تعريفة جمركية على وارداتها من(B) في هذه الحالة : $T^B = 0$

إلا أن (^{C}) استمرت عند (*) و عليه فإن مستويات الأسعار في (B) و (C) تعادل الآن (P^B) و(P_T^C) ، وبما أن: (P^A) <(P^B) فإن (A) تقوم باستيراد المنتج من الدولة (B)، وعند سعر محلي أقل من (P^B) سترتفع الواردات إلى الخط الأخضر (D_2 ، S_2) [1].

2.3. تحويل التجارة:

يقصد به استبدال واردات ذات كفاءة عالية من دولة خارج الإتحاد بواردات ذات كفاءة منخفضة من داخل الإتحاد أو منطقة التجارية الحرة ، وتحويل التجارة يعبر عن الأثر السلبي للتكامل الاقتصادي على التجارة الخارجية و عادة ما يخفض الرفاه العام و أحيانا يحسنه والشكل التالي يوضح ذلك :

[1] أحمد الكواز ،التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي. مجلةجسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد 81، الكويت ،مارس ، 2009 ، ص 12 ،13.

الشكل رقم (07) : حالة تحويل التجارة

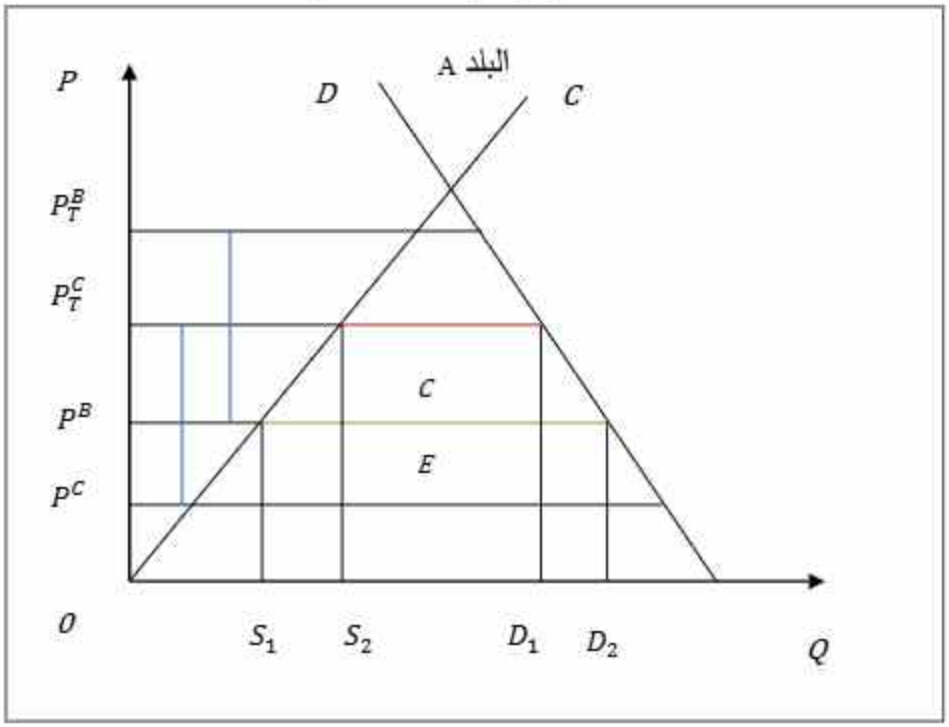

SOURSE : International Economics Fall 2011 p 8 ,9

يوضح الشكل السابق منحنيين هما العرض و الطلب للدولة(A)حيث (P^B) و (P^C) أسعار العرض المرتبطة بحرية التجارة من الدول(B) و (C).

نلاحظ أن أسعار العرض للدولة (C) أقل من أسعار العرض (P^A) في الدولة (B) و لابد أن يكون هناك تعريفة جمركية أو عوائق أخرى في الدولة (C) و إلا فإنها ستتوجه إلى الاستيراد الكلي من الدولة (C) .

نفترض أن الدولة (A) تفرض تعريفة جمركية على الواردات من الدولتين (B) و (C) وهي محددة كالتالي:

$= T^C = T^B T^*$

وبالتالي فإن أسعار (B) و (C) ترتفع إلى (P_T^B) و (P_T^C) وهذه التعريفة مشار إليها بالخط الأزرق في الشكل و هي موضحة كالتالي :

$= P_T^B - P^B = P_T^C - P^C T^*$

في ظل التعريفة الجمركية لطالما أسعار المنتج في الدولة(C)أقل من أسعار المنتج في الدولة (B) أي :

$P_T^B < P_T^C$ فإن الدولة (A)تتاجر مع الدولة(C).

يوضح الخط الأحمر أو المسافة (S_1 ، D_1)الواردات كما توضح المساحة ($C + E$) عوائد التعريفة الجمركية قبل الدخول في اتحاد منطقة التجارة الحرة، وتحسب العوائد الجمركية كالتالي :

معدل التعريفة * الكمية المستوردة = عوائد التعريفة الجمركية

لنفترض أن الدولتين (A) و (B) شكلتا منطقة تجارة حرة و بالتالي لا توجد تعريفة جمركية بينها، يترتب عن ذلك :

$$T^* = T^C = T^B = 0$$

تصير الأسعار المحلية في الدولتين (B) و (C) على التوالي (P^B) و (P_T^C)

فإن كان $P^B > P_T^C$ فإن الدولة (A) تستورد منتجاتها من الدولة (B) في ظل منطقة التجارة الحرة عند سعر محلي أقل من (P^B) فإن الواردات سترتفع إلى الخط الأخضر $(D_2 ، S_2)$طالما أن السعر في التجارة الحرة في الدولة (C) أقل من الدولة (B) يقال أنه تم تحويل التجارة من المنتج الأكثر كفاءة إلى المنتج الأقل كفاءة[1] .

المطلب الثالث :أبعاد و دوافع التكامل الاقتصادي .

نرى الكثير من دول العالم في يومنا قد توجهت إلى التكامل الاقتصادي وذلك لكونه الطريقة المثلى التي تمكن الدول من تحقيق أهدافها في كافة الجوانب و المجالات،كما إن للتكامل الاقتصادي أبعاد في كافة المجالات،و سنحاول في النقاط التالية التطرق إلى أبعاد و دوافع التكامل الاقتصادي .

1. أبعاد التكامل الاقتصادي :

التكامل الاقتصادي هو ظاهرة نظامية، بقدر ما هو ظاهرة سياسية و اجتماعية وثقافية و حتى تاريخية .

1.1.البعد السياسي:

بعيدا عن الهياكل المؤسسية و القانونية التي تتطلبها عملية التكامل الاقتصادي،فهو يساهم في الساحة السياسية على المستوى الو طني و الدولي،كما يمكن تحليل التكامل الاقتصادي كنتيجة للفاعلين السياسيين في الدول الأعضاء ،و على العموم فإن النماذج الاقتصادية قد سلطت الضوء على البعد السياسي لعملية التكامل الاقتصادي حيث قسم "جونسون " النماذج السياسية الاقتصادية إلى خمسة فئات و هي .

- المناهج من خلال وظائف تحديد التعريفات .
- الأساليب من خلال وظائف الضغط السياسي.
- مقاربات الناخب المتوسط.
- مناهج المساهمة في الحملات الانتخابية .
- مقاربات المساهمة للسياسات الاقتصادية[2].

---

[1] محمد احمدالسيريتي،اقتصاديات التجارة الخارجية: مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2009 ص 188 ، 189.

[2] Rodrik D.political Economy of trade policy . Handbook of International Economics ,1995-Elsevier . Vol 3 p.

وتساعد القوى السياسية المتاحة على تحديد الكتلة الاقتصادية داخل البلدان الأعضاء الحرة و في هذا السياق هناك العديد من الحجج لصالح التكامل الاقتصادي من جهة و توزيع القوى من جهة أخرى,و علاوة على ما سبق ، فإن البعد السياسي للتكامل الاقتصادي لا يقتصر على التأشيرات السياسية فقط بل ينبع من العمليات السياسية الوطنية و الإقليمية و العالمية[1] .

2.1. البعد الاجتماعي

إن عملية التكامل الاقتصادي كسياسة اقتصادية له تداعيات اجتماعية مهمة على المجتمعات الأعضاء إما مباشرة أو بطريقة غير مباشرة،و التكامل الاقتصادي الإقليمي له نهج وظيفي أو هيكلي لأنه يتطلب تحرير التبادل التجاري بين الدول الأعضاء مما يؤدي إلى تأثيرات على العمالة وتوزيع الدخل بين أعضاء التكامل هذا فيما يخص التأثيرات المباشرة،أما بالنسبة للآثار الاجتماعية غير المباشرة للتكامل الاقتصادي فتتمثل في الهيمنة الليبرالية على التدخل في عملية التكامل الاقتصادي،و هذا ما يؤدي إلى تراجع الاستخدام السياسي للسلطة،و بالتالي التأثير على عملية التكامل الاقتصادي[2] .

3.1. البعد الثقافي:

تظل الثقافة بمعناها الواسع عاملا هاما محددا لأي تكامل اقتصادي و ذلك لكونها شرط أساسي و عنصر و نتيجة ،حيث يمكن أن يكون التقارب أو المسافات اللغوية و الإدارية و السياسة العرقية أحد أسباب نجاح أو فشل عملية التكامل الاقتصادي،كما أن هذه الأخيرة تعتبر أيضا مصدر لخلق ثقافات جديدة تنشا بين الدول الأعضاء،و على العموم فإنه كلما زاد التقارب اللغوي و الثقافي كلما كان التكامل أعمق وخير مثال على ذلك الاتحاد الأوروبي .

4.1. البعد التاريخي:

إن التكامل الاقتصادي هو نتيجة للتطورات التاريخية سواء لدول العالم ككل أو لأعضاء التكامل,و من هذا المنطلق فإن التكامل الاقتصادي هو مجموعة التطورات التاريخية لكل المجالات الاقتصادية و الثقافية و الاجتماعية و السياسية ،حيث أنه كلما زادت قوة الروابط التاريخية بين أعضاء التكامل كلما كان التكامل أكثر عمقا و مرد ودية و تحقيقا لرفاهية المجتمعات الأعضاء [3].

2. دوافع التكامل الاقتصادية:

إن توجه البلدان إلى إقامة عملية تكامل اقتصادي يهدف إلى تحقيق المنافع التي تنجر عن التكامل

---

[1] Jean Coussy . Economie Politique des Intégrations Régionales : approche historique . Revue : mondes en dévêtement 2001 p21-22.

[2] Jean Louis ,A. L'Europe Sociale historique et état de lieux 1997 Etudes et recherches n3 p5,6,7.

[3] Salif Kone Is Economic Integration between Developing countries a singular process ?op.Cit –p 403.404.

الاقتصادي ،حيث تشكل هذه المنافع دافع أساسي للبلدان للانضمام إلى التكاملات الاقتصادية،و يختلف هذا الدافع باختلال مجال المنافع أو المزايا المحققة،ومن أهم هذه الدوافع ما يلي .

1.2. دوافع اقتصادية:

إن رغبة الدول في الانضمام إلى علاقات تكاملية مبني على دوافع و أهداف اقتصادية ترغب هذه البلدان في تحقيقها و تتمثل و تتمثل هذه الدوافع فيما يلي:

1.1.2. اتساع حجم السوق:

إن التكامل الاقتصادي يساعد على توسيع الأسواق و بالتالي استيعاب منتجات أكثر وقيام صناعات جديدة بناء على طلب الدول الأعضاء,و يساعد أيضا على تحقيق جملة من النتائج و تتمثل فيما يلي .

- السعي إلى تغطية الطلب المتزايد داخل أعضاء التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة و زيادة كفاءتها .
- تحقيق وفرات الحجم .
- يساعد على التخصص و تقسيم العمل .

2.1.2. زيادة التشغيل:

إن إقامة تكامل اقتصادي تساعد على فتح مجال أكبر و فرص أكثر للتشغيل خاصة بعد توسيع السوق، و هذا يساعد على الحد من البطالة و استيعاب فائض العمل في الدول الأعضاء[1].

3.1.2. زيادة معدل النمو الاقتصادي :

إن حرية التبادل التجاري وحرية انتقال عوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء و هذا يساعد على تغطية النقص في رؤوس الأموال و توفير اليد العاملة و بكفاءة عالية،و بالتالي تحقيق زيادة في الإنتاج و الإنتاجية و هذا ما يؤدي إلى تحقيق نمو في الناتج الخام و الدخل و الاقتصاد عموما .

4.1.2. زيادة قدرة الاقتصاد :

إن التكامل يساعد على إقامة و توسيع نشاطات إنتاجية خاصة الدول النامية، و ذلك لعجزها عن توسيع قاعدتها الإنتاجية وهي منفردة و ذلك لمحدودية سوقها ومواردها، و هذا ما يجعل الاستثمارات أقل مردودية و من ثم النمو. والإنتاج يرتكز على متغيرات خارجية ترتبط بمدى استطاعتها على توفير التموين و التمويل الخارجي و مدى جاهزية الدول الأخرى على جاهزية هذه المستلزمات .

5.1.2. تطوير القاعدة التكنولوجية:

يعتبر العامل التكنولوجي أحد أهم ركائز التنمية الاقتصادية و هذا ما جعل الدول المتقدمة تسعى إلى السيطرة

[1] إكرام عبد الرحيم ، مرجع سبق ذكره ، ص59،60.

على هذا العامل و استخدامه كأداة لاستنزاف موارد الدول النامية مقابل حصولها على هذا العنصر و هذا ما جعل البلدان التي تقفز إلى التقدم التقني تتوجه إلى إقامة تكاملات اقتصادية مع بلدان متقدمة و ذلك لأنها عملية التكامل تنتج قدرات أكبر تساعد على إقامة قاعدة تكنولوجيا ذاتيا[1].

6.1.2. تعزيز القدرة التفاوضية:

التكامل الاقتصادية يزيد من قوة و أهمية الدول الأعضاء خاصة في المجال الدولي، و هذا ما تعجز عنه معظم الدول و هي منفردة, حيث أن عملية التكامل تؤدي إلى كتلة اقتصادية موحدة ذات قوة اقتصادية قادرة على التفاوض مع العالم الخارجي[2] .

2.2. دوافع سياسية:

إن تحقيق المصالح السياسية يعتبر أحد أهم الدوافع لإقامة علاقات تكاملية و هذا راجع إلى العلاقات الوطيدة التي تربط كل من التكامل الاقتصادي و التكامل السياسي، و تختلف الدوافع السياسية من وراء التكامل الاقتصادي باختلاف الظروف، و من أهم هذه الدوافع ما يلي:

- تمكين الدول الأعضاء من الدفاع عن نفسها ضد قوى خارجية، مثل الاتحاد الأوروبي و تخوفه من الامتداد الشيوعي أو الاتحاد السفياتي سابقا[3].
- تخفيف التوترات السياسية بين الدول الأعضاء، و ذلك عن طريق التكامل و ما ينجر عنه من تشابكات بين الأعضاء و بالتالي زيادة الثقة بينها.
- السعي إلى تحقيق تكتل سياسي عن طريق التكامل الاقتصادي[4] .

3.2. دوافع اجتماعية:

إضافة إلى الدوافع التي سبق ذكرها هناك دوافع اجتماعية و يمكن حصرها فيما يلي:

- نظرا لارتفاع معدلات البطالة في الدول النامية فإن هذه الأخيرة تسعى إلى إقامة تكاملات اقتصادية لمواجهة الهجرة الشرعية التي تنجر عن البطالة .

---

[1] فليح حسن خلف ، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق ،الأردن،2001، ص184،183.

[2] عبد الرحيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 61.

[3] مبروك ثرية عبد المقصود ،مرجع سبق ذكره ، ص 21.

[4] عبد الوهاب ميدي ن التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية ، دراسة تجارة مختلفة ،رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر ، 2006-2007 ،ص39.

- زيادة كفاءة رأس المال البشري عن طريق الاستثمار في المورد البشري و هذا ما تتيحه عملية التكامل الاقتصادي و ذلك لمكافحة الفقر و الأمية و الأوبئة إضافة إلى زيادة كفاءة القطاع الإداري و التعليم و الصحة [1].
- توفير مناصب الشغل و الحد من معدلات البطالة و ما ينجر عنها من مشاكل اجتماعية، و هذا لإعادة التوزيع السكاني داخل الدول الأعضاء، و بالتالي تحسين المستوى المعيشي.
- زيادة رفاهية المجتمعات في الدول الأعضاء.

المبحث الثالث :الاتجاهات الجديدة للاتفاقيات التجارية :

نظرا لتنوع الأسباب و الدوافع التي تدعو الدول لإقامة اتفاقيات تجارية و التي تشمل الأهداف السياسية و الأمنية و الإستراتيجية و الاقتصادية، و ضمن هذا التصور جاءت أطروحة الإقليمية الجديدة لتعزز موقفها الاستراتيجي في ظل رؤية متفتحة تجمع بين أنظمتها اقتصاديات متباينة، و لقد دعمت هذه الفكرة المادة 24من اتفاقية الجات، مما جعل الكثير من التوجهات الفكرية الاقتصادية تصف هذا الشكل بالإقليمية الجديدة .

المطلب الأول:ماهية الإقليمية الجديدة ودوافعها.

شهد العالم مؤخرا نشاطا واسع النطاق على صعيد التكتلات الاقتصادية بشتى أنواعها،مما أدى إلى حدوث تشابكات و تعقيدات بين أعضاء التكامل مما أجبر البلدان على محاولة إقامة أنظمة جديدة للعلاقات التجارية و هذا ما ساعد على ظهور ما يسمى بالإقليمية الجديدة أو التوجهات الجديدة للاتفاقيات التجارية .

1.مفهوم الإقليمية الجديدة:

هناك عدة مفاهيم تحاول ترجمة هذا المصطلح، علما أن هذه المفاهيم ليست مبنية على نظريات اقتصادية بل تتبع توجه براغماتي يستند على أبحاث أجريت بهدف تحقيق جملة من الأهداف لصالح دول صناعية كبرى و من أهم هذه التعاريف ما يلي :

لقد قدم الباحث بريجيستن عام 1997 عدة مصطلحات للإقليمية الجديدة و سماها بالمفتوحة (الأقاليم الأكثر انفتاحا على باقي العالم) و نذكرها منها:

1.1. المدخل المفتوح: و يعني أن أي دولة تستطيع التمسك بقواعد اتفاقية التكامل الإقليمي بإمكانها الانضمام إلى تلك الاتفاقية .

2.1. الإقليمية ذات الأفضلية غير الاشتراطية :وتسمى أيضا "بالتعددية المنظمة " و هي تشجع الدول على

---

[1] محمد عاشور ، مرجع سبق ذكره ، ص 18 .

التحرر شريطة ألا يقتصر هذا التحرر على التبادل التجاري فقط.

3.1. الإقليمية ذات الأفضلية الاشتراطية: يهدف هذا النوع إلى تحقيق منطقة تجارة حرة بشروط مغرية حيث يستوجب أخذ الأمر برمته أو تركه على الإطلاق وهذا يدل على أن الانضمام إلى هذه المنطقة بقدر ما هو مغري بالامتيازات بقدر ما هو مرهون بالشروط[1] .

ويرى سمير أمين أن الإقليمية الجديدة التي تحتكم أطرافها إلى دول المركز هي دلالة على التخلف والتبعية الاقتصادية وعليه يؤكد أن إقامة سوق داخلية متكاملة هي ضرورة لانجاز التنمية المنشودة .

ويذهب البعض في تعريفه لمفهوم الإقليمية الجديدة بأنها سياسة تصمم لتخفيض معوقات تدفق التجارة بين بعض الدول بغض النظر عن العامل الجغرافي.

ويطلق بعض الاقتصاديين على الإقليمية الجديدة مصطلح تكتلات التجارة القارية وهي تلك التركيبات التي تتصل بثلاث خصائص وهي:

- أن معظم دول العالم تنتمي إلى تكتل إقليمي على الأقل.
- أن معظم التكتلات الإقليمية تتم بشكل سريع ومتزامن في العالم .
- أن أغلب التكتلات الاقتصادية تتم بين دول الجوار [2].

إن التعريف الذي يتفق عليه كل الباحثين هو أن الإقليمية الجديدة هي الجمع بين الدول المتقدمة والدول النامية وبالتالي إقامة منطقة للتجارة الحرة يتم فيها إلغاء الرسوم الجمركية، وتحدد فيها آليات لحماية الأطراف المتضررة جراء عملية الإنتاج ويميزها عنصر القيادة الذي يعهد للدول المتقدمة.

2. سمات الإقليمية الجديدة:

تتسم الإقليمية الجديدة بجملة من الصفات تميزها عن التكتلات الاقتصادية القديمة و تتمثل هذه السمات فيما يلي:

- أصبحت الترتيبات التكاملية أكثر تعقيدا من حيث الهيكل و العامل الجغرافي .
- ا لإقليمية الجديدة تعكس التوجه الفكري الليبرالي و اقتصاد السوق .
- أصبحت التكتلات الإقليمية ذات نطاق واسع من حيث الأهداف و تعدد من حيث الأوجه و القطاعات.
- تعتبر الإقليمية الجديدة إستراتيجية التوجه الخارجي كمنهج لها .
- تمثل الإقليمية محاولات الاستفادة من مكاسب اقتصاديات الحجم، و تنوع المنتجات و مكاسب زيادة

---

[1] بن عزوز محمد ، الإقليمية الجديدة "الصورة الجديدة للاندماج الاقتصادي الاقليمي" ،مجلة الباحث ،العدد 7ص95.

[2] علاوي محمد لحسن ،الإقليمية الجديدة " المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي "،مجلة الباحث ، العدد 7- 2010 ، ص 109.

الكفاءة التي تتيحها تكتلات الإقليمية الجديدة .

- النقدي و المالي التكامل والسياسي تركز الإقليمية الجديدة على مجالات جديدة مثل الاستثمار وسوق العمل و التعاون التكنولوجي.

- تعطي التكتلات الإقليمية الجديدة أهمية بارزة للاستثمار الأجنبي و عوامل جذبه .
- ظهور ترتيبات تكاملية مختلطة ذات التزامات تبادلية بين الأعضاء[1].
- الإقليمية الجديدة تشمل عادة دولة صغيرة واحدة أو أكثر تترابط مع دول كبيرةNAFTA نافتا ،المكسيك صغيرة مقارنة با لو.م.ا .
- تكون الدولة الصغيرة عادة قد قامت بإصلاحات أحادية الجانب أو تعمل على ذلك .
- التحركات الدراماتيكية للتجارة الحرة بين الأعضاء ليست واردة أي عادة ما تكون درجة التحرير متواضعة .
- التحرير الذي يتم تحقيقه يكون في المقام الأول من قبل الدول الصغيرة مقارنة بالدول الكبيرة .
- غالبا ما تنطوي الترتيبات الإقليمية على تكامل عميق أي أن الشركاء يركزون على تكييف و تنسيق مجموعات متنوعة من السياسات الاقتصادية بالمقام الأول .
- الترتيبات الإقليمية عادة ما تكون إقليمية جغرافيا [2].

3.دوافع الإقليمية الجديدة:

لقد أصبحت الإقليمية الجديدة أثرا لا يمكن تجاهله في كافة بلدان العالم و ذلك راجع لجملة من الدوافع التي تقف وراء اتجاه الدول نحو الإقليمية الجديدة و تنقسم هذه الدوافع إلى:

1.3. الدوافع الكامنة في البيئة الاقتصادية المحلية :

- محاولة رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال الاستفادة من اقتصاديات الحجم داخل المنطقة التكاملية، و ذلك عن طريق تحقيق منافع اقتصادية في هيكل إنتاجي أكثر كفاءة.
- الرغبة في إصلاح القطاع المحلي.
- زيادة فرص الصناعات الإقليمية في المنافسة عن طريق توسيع الأسواق الإقليمية .
- سعي الدول الصغرى للنفاذ إلى الأسواق عن طريق اتفاقيات تجارية مع دول كبرى .
- تحسين الدول الأعضاء لقدراتهم التفاوضية في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

---

[1] Panl Krugman "The more Toward Free Trade Zones Federal Bank of Kamas City 1991,p.6-5".

[2] Wilfred.J ,Etler ,The new Regionalism ,The economic Journal ,1998p1150-1151.

- الرغبة في تنمية صناعات جديدة محلية [1].

2.3. الدوافع الكامنة في البيئة الاقتصادية الدولية :

هناك تطورات حدثت في الثمانينيات كان لها أثر كبير في تحفيز الدول للاتجاه نحو الإقليمية الجديدة و من أهم هذه التطورات ما يلي:

- إقامة الاتحاد الأوروبي و من هنا ساد اعتقاد لدى باقي دول العالم أن السوق الأوروبية أقل انفتاحا على العالم الخارجي، و بالتالي فإنه على هذه الأخيرة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أو تشكيل تكتلات خاصة بها.
- إن انهيار المعسكر الاشتراكي و تحول البلدان إلى اقتصاد السوق شجعت البلدان على إقامة تكتلات إقليمية .
- انتشار نظم التحرير الاقتصادي في الدول النامية أدى إلى تقارب في الفكر الاقتصادي مما أدى إلى تراجع سياسات الإحلال محل الواردات لصالح تحرير السوق .
- تنامي ظاهرة العولمة وما انجر عنها من تغيرات جذرية في طبيعة العلاقات بين مراكز اتخاذ القرار و من ثم بين الدول حيث أدى التقدم التكنولوجي إلى التقارب بين مختلف أجزاء العالم و بالتالي خروج المنشآت من نطاق الاقتصاد المحلي إلى الاقتصاد العالمي .
- الاشتراك في وضع برامج للحفاظ على البيئة و تخفيض درجات التلوث[2].

6.الأبعاد الاقتصادية للإقليمية الجديدة:

هناك أبعاد تبحث الإقليمية الجديدة في استغلالها و تتمثل هذه الأبعاد في البعد التجاري، البعد الجغرافي، البعد الإستراتيجي و يمكن عرضها على النحو التالي:

1.4. البعد التجاري:

حسب نظرية التجارة الدولية في هذا المجال فإن للانفتاح أثآر في المدى الطويل على النمو تتعلق بالتخصص القطاعي للاقتصاديات, و تطرح الاتفاقيات التجارية مشكلة كلفة الحصيلة الجبائية و التي تعتبر عبئا على البلدان النامية و ذلك لكونها مصدر أساسي للتمويل في هذه البلدان،كما أن الإقليمية الجديدة تطرح آليات داخلية بهدف حماية الأعضاء المتضررين، و التي يؤثر غيابها على توزيع مكاسب الاندماج داخل الدول الأعضاء، و في هذا السياق يطرح مشكل التخصص حيث تتخصص البلدان النامية في مشاريع صناعية أو غير صناعية

---

[1] Carnnen ,"Regional Economic Integration "published in 26-03-2005.Fole A/Regional Economic Integration htt/www.du.edul.ccacho/current .htnl .pp : 12.

[2] جلطي غانم ، بن منصور عبد الله ،إشكالية تطور مفهوم التعاون الدولي ، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثانية ،جامعة سعد دحلب ،البليدة ،21-22ماي 2002 ، ص8.

و بعوائد ثابتة نسبيا و هذا يجعلها غير قادرة على المنافسة في الأسواق الأكثر انفتاحا و عليه فإن مزايا المقارنة الداخلية بين الأعضاء من جهة و مزايا المقارنة الخارجية مع العالم الخارجي من جهة أخرى, ينتج عنها أثار تؤدي إلى التقارب أو التباعد مع العلم أن مزايا المقاربة تعتمد على اليد العاملة المؤهلة و كثافة رأس المال و اللذان يلاحظ انخفاض نسبتها في البلدان النامية إلا أن حيازة هذه البلدان على عوامل الانتاج والموارد قد يؤدي إلى التقارب و هذا ما نلاحظه في الإقليمية الجديدة على أرض الواقع[1] .

2.4. تنسيق السياسات:

إن الاتفاق بشأن تكاليف الاندماج عادة ما يؤدي إلى بعض التكاليف الانتقالية و التي ترتبط بعملية التكيف مع الوضع الجديد و قد تكون هذه الأخيرة مرتفعة و هذا ما ينتج عنه ضغوطات اجتماعية، و على الرغم من أن المنافع قد تكون أكبر من التكاليف في الأجلين القصير و المتوسط إلا أن الساسة ينظرون إلى هذا الوضع على أنه أطول مما يودون تقبله[2]، ويعيد الباحثون أهمية الإقليمية الجديدة من التغيرات الحالية الدائمة وبعضها عابر .

ورغم أن سلطة الدولة متراجعة في ظل الإقليمية الجديدة إلا أن دورها في بعض القطاعات المهمة مثل الأمن و الدفاع بل إن دورها كإطار رئيسي للشرعية الديمقراطية قد تم تعزيزه, و غالبا ما يتم تعزيز الحوكمة الإقليمية سياسيا كمكمل أو مستوى فرعي للحكم الوطني و المحلي، قد تدفع التحديات الخارجية السلطات الإقليمية إلى تنسيق سياسي أفضل و توجيه متعدد المستويات كحكم مجزأ.

وهنالك سيناريو آخر مبني على إعادة التنظيم على المستويين المحلي و الدولي، و من المرجح أن هذا الأخير يعزز النظام متعدد المستويات للسلطة، و إعادة التوازن لصالح الحوكمة العامة المنسقة مركزيا. و مع ذلك نجد أن هذه العملية مثيرة للجدل إلى حد كبير فيما يتعلق بانجازاتها في مناطق مختلفة من بلدان العالم، و ما إذا كانت الإقليمية الجديدة من الممكن أن تدعم تعددية الأطراف ما بعد الهيمنة [3].

3.4. البعد الثقافي:

على الرغم من أن تأثير الاختلافات الثقافية في تزايد على المستوى الدولي و الصراعات تحت القومية بعد نهاية الحرب الباردة إلا أننا لا نستطيع التنبؤ بتناسق الحضارات و التكتلات الإقليمية،و بناءا على هذا يقدم تي ماير T-Meyer تحليلا للنقاش النظري الحالي حول العلاقة بين العوامل الثقافية و السياسية و الاقتصادية التي

---

[1] بن عزوز محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 102،103.

[2] احمد جلال و آخرون ، الاندماج الاقتصادي العربي بين الأمل و الواقع ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، القاهرة ، 2004ص28، 30.

[3] Mario telo ,Introduction ,Globalization , New Regionalism and the role of the European Union European ,Union and New Regionalism p10,11,12.

تشكل العولمة العالمية و الذي نستنتج من خلاله أن الترتيبات الإقليمية تقدم درجة عالية التمايز الداخلي في أنماط الحضارة (التقليدية، الأصولية ،الحداثة) والجمع بينهما و توازنهما مع تطورات التاريخ، و من الممكن أيضا استخدام القيم الثقافية كأدوات على المستويين المحلي و الدولي،وخاصة الأوقات الصعبة في حالة الأزمات الاقتصادية و الاجتماعية ، علاوة على ذلك تساعد الإقليمية الجديدة على تقليل الصراع بين الدول و مع ذلك فقد أظهر العصر الحديث أن قضايا الهوية الثقافية على نمو و متزايد من حيث التأثير على الإقليمية الجديدة، و ذلك كون الإقليمية الجديدة مبنية على مناطق التجارة الحرة و محاولة [1]إنشاء نوع من الحضارة الإقليمية (متجانسة دينيا أو عرقيا).

4.4. البعد الاستراتيجي :

إن التحولات الاقتصادية التي تنجر عن الاقتصاد العالمي الجديد تعتمد على التوسع الصناعي الخاضع لسلطة الشركات العالمية ضمن إستراتيجية محكمة و إقليمية جزئية و نظرية الألعاب، و تثبت هذه الأخيرة أنه من الممكن تكوين كيانات اقتصادية أو أقاليم جزئية دون أن ينجم أي ضرر على العالم الخارجي بالنسبة للتكتل، و يمكن تحقيق التبادل الحر عن طريق إبرام اتفاقيات تجارية إقليمية داعمة للاندماج الإقليمي، وذلك في ظل رؤية نظرية الألعاب La Theorie des Jeux " شريطة أن يكون الهدف من هذه الاتفاقيات هو إرادة الأعضاء في تعظيم نسبة الأرباح و التقليل من الآثار السلبية و هذا كله في إطار استراتيجي، و ذلك لأن هذه النظرية مبنية على فكرة "اختر إستراتيجيتك المعبرة و الممثلة لمصالحك بصورة حسنة،مفترضا أن خصمك يقوم بتحليلها، و يكون رد فعله الأفضل معبر و ممثل لمصالحه".

وإذا نظرنا إلى التعاون التنافسي في إستراتيجية التجارة البينية في ظل مبادئ هذه النظرية و التي ترتكز على إزالة الحواجز الجمركية، فإننا نجد أن أعضاء التكامل يسعون لتحقيق أكبر منفعة، و بناء على هذا تتخلى تدريجيا على مبدأ الحماية التجارية, و من هنا تواجه الدول الأعضاء مشكل في اختيار الإستراتيجية الأنسب بين الحماية أو التبادل الحر و أيهما أكثر تحقيقا للمكاسب المحتملة [2].

المطلب الثاني: أشكال و اتجاهات الإقليمية الجديدة و مستوياتها.

تأخذ الإقليمية الجديدة عدة أشكال و اتجاهات، و ذلك حسب توسعها و تأثيراتها، و من هذا المنطلق سنحاول ذكر أشكال الإقليمية الجديدة و اتجاهاتها و مستوياتها و علاقاتها بقيم النظام العالمي.

---

[1] Regionalism in world politics : regional organization and International Order ,New York ,Oxford University Press 1995pp301-302.

[2] بن عزوز محمد ، مرجع سبق ذكره ، ص12،13.

1. أشكال الإقليمية الجديدة:

تعمل الإقليمية على إيجاد صيغ تساعد على تحقيق الاندماج المرن و الذي تنشأ في ظله مقاصة بين التوسع الراسي أو العمومي و التوسع الأفقي للاندماج بين التكتلات الاقتصادية و هذا ما جعل الكثير ينادي و يؤيد الاندماج المرن باعتباره أحد المناهج الحديثة للتكامل الاقتصادي.

1.1. التوسع العمودي:

يقصد به تعميق الاندماج الاقتصادي و الذي يهدف إلى تسهيل التبادل التجاري و تحريره إلى أقصى حد ممكن وذلك عن طريق إزالة الحواجز الجمركية و غير الجمركية و التي تعيق انتقال السلع بين أعضاء التكتل، أي أن هذا الشكل لا يركز على تعدد الاختيارات و الأطراف بقدر ما يركز على تعميق التكامل و جعله أكثر فعالية .

2.1. التوسع الأفقي:

على عكس الشكل الرأسي أو العمودي فهذا الشكل يركز على اختيار الأطراف أو الشركاء الذين سيتم تحرير التجارة معهم و بأكبر عدد ممكن و يطلق على النوع "الإقليمية الجمعية" ويرى مؤيدو هذا الشكل على أنه أكثر انفتاحا و جذبا للاستثمار الأجنبي، و يقوم هذا الأخير على إزالة بعض الحواجز الجمركية و تنسيق السياسات التجارية بين أطراف التكتل , و يسمى أيضا هذا الشكل بالتكامل الاقتصادي العميق، و ذلك لكون البلدان تسعى إلى تحقيق أقصى قدر من المكاسب عن طريق الانضمام إلى عدة اتفاقيات ثنائية و متعددة [1].

2. مستويات الإقليمية الجديدة:

على الرغم من الأدبيات الهائلة التي سعت إلى تحديد مستويات الإقليمية الجديدة إلا أنه و حتى الآن هناك إجماع ضئيل على المصطلحات الخاصة بهذا الأخير، و التي تبنى على الجهوية و بالتالي تشكيل العديد من الأشكال في العلاقات المتبادلة بين الدول الأعضاء، و التي يتضح لنا من خلالها أنه هناك مستويين أساسيين و هما .

1.2. المستوى الإقليمي الأدنى:

يقصد به المناطق الأصغر أو ما يسمى بالمناطق الوسطية أو المحيطية و التي طالما أنها تظهر درجة معينة من التماسك الداخلي فيجب أن ينظر إليها على أنها تشكيلات اقتصادية إقليمية مثل جماعة غرب إفريقيا ،إلا أنها اقل رسمية فيما بين الدول إذا ما تم مقارنتها بالمناطق الكبيرة, و كلا المستويين يتأثر و بشكل متزايد

[1] رابح فضيل ، التكامل الاقتصادي الاور ومغاربي بين العولمة و الإقليمية رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2004 ص 62.

بالجهات الفاعلة غير الحكومية .

و المبادرات مبنية بشكل عام حول الشراكة بين القطاع الخاص و الدولة في حالة المستوى الإقليمي الأدنى، حيث يوفر القطاع الخاص رأس المال و اليد العاملة، بينما يوفر القطاع العام البنية التحتية و الحوافز المالية و الإطار الإداري لجذب الصناعة و الاستثمار[1].

2.2. المستوى الإقليمي الأعلى:

يقصد به الجهات الفاعلة التي تتوسط بين المناطق بطريقة رسمية و كشخصيات قانونية، حيث أصبح نمط العلاقات بين الأقاليم أكثر شيوعا مثل الجاليات الجديدة العاملة على المستوى الإقليمي, حيث أن الترتيبات عبر الإقليمية هي طوعية إلا أنه يمكن أن تصبح رسمية و بالتالي تشكل هيكل لنظام عالمي متعدد الأقاليم .

تعتبر الأقاليمية هي آخر خطوة في تنظير الإقليمية، حيث إن التداخل بين الأقاليم يشكل جزء من السياسة الخارجية لـلتكتلات التجارية، و ذلك لكون تعددية الأطراف الحديثة و المقترنة بالعولمة يقودها السوق في عالم خالي من تحكم سيادة الدولة القومية على عكس تعددية الأطراف التقليدية و التي تعتبر أكثر حصرية لأنها ترتكز بشكل أساسي على مبدأ القرب الجغرافي [2].

3.اتجاهات الإقليمية الجديدة:

لقد تميزت تجارب الاندماج الإقليمي بالمناسبة غير الكاملة وتمايز المنتجات، إلا أن التغيرات الاقتصادية العالمية من جهة, و تفكك هيكل الإنتاج الصناعي العالمي من جهة أخرى تبين مفهوم الأسواق المجزئة[3]، و التي تؤثر على الدول دون الأخرى إلا أن البلدان التي تتمتع بتغطية تكاليف الإنتاج و النوعية و الجودة أصبحت تتحكم في الأسواق لكون هذه الميزات تحدد أذواق المستهلكين، و هذه الرؤية تترجم اتجاهات الإقليمية الجديدة و يمكن حصرها في نموذجين هما:

1.3. النموذج التجاري:

يقوم هذا النموذج على إرساء مناطق التبادل الحر و تسهيل التبادل التجاري و ذلك عن طريق إزالة و تخفيض الحواجز الجمركية و غير الجمركية التي تقف في طريق انتقالية السلع و الخدمات بين الدول الأعضاء, و من أمثلة هذا النموذج "اتفاقية الامتيازات غير المتباينة "(اتفاقية يبرمها الاتحاد الأوروبي), إلا أن إزالة الحواجز الجمركية لا يعم في حالة العالم الخارجي فهو يقتصر على دول الاتحاد أو التكتل فقط[4].

---

[1] Bjorn Henttne ,Beyond the New Regionalism ,Rever: New Political Economy ,Vol10,2005 p556-557.

[2] B jorn Henttne ,Beyond the New Regionalism ,op .cit p558,561-

[3] Bensidoun L,et chevalier .A-Economie mondial ,édition le découvert ,paris 2003p69.

[4] شيخ فتيحة ، الاندماج الاقتصادي المغاربي بين الإقليمية و العولمة ، ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر سنة 2006ص 65.

2.3. النموذج الصناعي:

يقوم هذا النموذج على توجه الإقليمية الجديدة نحو تشكيل تكتل صناعي يتميز بظهور نوع جديد من تقسيم العمل بين دول مختلفة لإنتاج نفس السلعة و هو ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحد، حيث أصبح إنتاج سلعة واحدة يتجزأ بين إنتاج عدد من الدول، وأحيانا بين الولايات والمقاطعات من نفس الدولة [1].

4. الإقليمية و قيم النظام العالمي :

السؤال هنا عما إذا كان النظام العالمي الإقليمي ايجابيا أم سلبيا بخصوص التنمية ؟

وللإ جابة على هذا السؤال يجب علينا التطرق إلى الأثر الذي يعتري قيم النظام العالمي في ظل الإقليمية الجديدة، و سنركز على ثلاث قيم للنظام العالمي و هي التنمية و السلام و الاستدامة السيئة.

1.4. الإقليمية التنموية:

إذا ناقشنا دور الإقليمية في التنمية، فإننا نجد أنه كلما كانت الدولة صناعية أكثر قلت قدرتها على خدمة الغرض، و بالتالي يمكن أن توفر النزعة الإقليمية المناسبة قاعدة إقليمية للتنمية في حالة البلدان الصغيرة و المفككة مع القليل من تكامل الاقتصاد، و هذا ما يجعل أنه من الضروري فهم الفرق بين الإقليمية الحديثة و التقليدية من منظور تنموي حيث كانت الإقليمية التقليدية تفرض من الخارج لأسباب جيوسياسية، و بالتالي القليل من حوافز التعاون الاقتصادي، على عكس الإقليمية الحديثة التي تهدف إلى تنمية الدول الأعضاء بغض النظر عن الأسباب الجيوسياسية، إضافة إلى نهجها الحذر بخصوص تحرير التجارة، كما أنه أكثر انتقائية في علاقاته الخارجية و حريص على الرؤية لمصالح المنطقة ككل .

2.4.الإقليمية و السلام:

في حالة النزاعات بين الدول و داخلها فإن معظم الدول تمنع الحلول العقلانية، في حين أن المستوى الإقليمي يتيح إمكانية جديدة و غير مستغلة سابقا لحل النزاعات تحت مظلة تعددية الأطراف، و ذلك بتدخل الفاعلين في هذه التكتلات لفض النزاعات بين الأعضاء، و ذلك لكونها تهدد المصلحة العامة و من الممكن أن تؤدي إلى تفكك التكتل. و بعد النظر إلى الحالات التي تم تسجيلها سابقا مثل البوسنة أوروبا، ليبيريا، إفريقيا...الخ فإننا نجد أن طبيعة الصراع نفسه تختلف حيث يمكننا التمييز بين نوعين وهما:

- صراعات مستقرة و مضبوطة أي أنها لا تهدد الأمن الإقليمي بل تستخدم كذريعة للتدخل إضافة إلى طموحات أخرى مثل القوة الإقليمية .

---

[1] محمد بن عزوز، مرجع سبق ذكره ، ص 100.

- صراعات متفجرة و غير قابلة للسيطرة و تسمى أيضا بالثقوب السوداء، و هي تشكل تهديدا مباشرا على الأمن الإقليمي و وتحل النزاعات على الشكل التالي:
- يكون التدخل عمليات احادية ومتعددة الأطراف من الدول المجاورة أو من قوة إقليمية من قبل منظمة إقليمية أو دولية مثل منظمة الأمم المتحدة.[1] .

3.4. الإقليمية و الاستدامة البيئية:

من المعروف أن الحدود البيئية و السياسية نادرا ما تتطابق و قد أدركت الدول و بشكل متزايد أنه يمكن حل بعض المشاكل البيئية في إطار الدولة القومية، إلا أن بعض المشاكل ثنائية أو عالمية و لا يمكن دراستها بمعزل عن العالم الخارجي، و ذلك لكونها تشكل تهديدا على الأمن القومي, و هذا ما يستوجب تدخل أطراف أو هيئات لحل هذه النزاعات و لحماية البيئة و العمل على استدامتها، و هذا تحت مظلة تعددية الأطراف[2].

المطلب الثالث:الإقليمية الجديدة و التكامل الاقتصادي:

هناك جدل واسع حول ما إذا كان هناك في مجال العلاقات الدولية منطق واحد أو اثنين فيما يتعلق بالإقليمية، أي ما إذا كانت الجغرافيا السياسية و الرأسمالية مدمجة أم كلاهما جزءان مستقلان من مجال التحقيق، و هذا ما تم الإجابة عنه من خلال الأدبيات التي ناقشت المناطق الحرة و الإقليمية، حيث أثبتت أن هذين المنطقين يمكن فصلهما من حيث التحليل، و لكن إذا نظرنا إلى الجانب التجريبي، فإننا نجدهما متشابكين.

1. العولمة و الأقلمة :

في المجال الأمني تم إعطاء الأولوية لضعف الترتيبات العالمية على المستويين الوطني و الإقليمي، و كقوى كبرى فإنها تمارس نفوذا حاسما أحاديا و متعدد الأطراف على المستوى الوطني و الإقليمي، إلا أن الأمر يختلف تماما في المجال الاقتصادي و ذلك لكون العولمة ذات أثر كبير في هذا المجال،لأنها تخلق بشكل متزايد حالة أو واقع اقتصادي مستقل يتفاعل بشكل مباشر مع كل من الصعيد الوطني و الإقليمي، و نظرا لانتشار القوى الاقتصادية و التكنولوجية عبر الحدود والذي يساعد على تشكيل مناطق إقليمية، و هذا يؤكد عدم إمكانية ربط الإقليمية الجديدة بالعوامل الوطنية فقط, بل ترتبط بالمستوى العالمي و على نطاق واسع .

و هنالك نقطة أخرى يجب الإشارة إليها و هي العلاقة بين الإقليمية و تعددية الأطراف حيث تتخذ الترتيبات التجارية الإقليمية كنقطة انطلاق لها دائما، و تقييم ما إذا كانت الإقليمية مغلقة أو مفتوحة، و هناك من يرى أن العولمة تتطلب تكاملا إقليميا عميقا و يرفض وجهة النظر التقليدية التي مفادها أن الاستثمار الأجنبي

---

[1] B jorn Hettne. Andras Inotai ,the new Regionalism , "Implications for global development and International Security "Research for Action p 41-42.

[2] B jorn Hettne ,Andrras Inotai ,The New Regionalism ,op cit ,p42-43.

المباشر و التجارة بدائل لبعضهما البعض، و بدلا من ذلك يرى أن التوسع في الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة يؤديان إلى إنشاء مجموعات إقليمية تهدف إلى تحسين الكفاءة و تقليل التكاليف[1] .

2. نحو إقليمية جديدة:

يبدو للديناميكية الإقليمية بعدين مترابطين و هما عملية التغيير داخل المنطقة وخارجها، وغالبا ما تسمى عملية التغيير داخل المنطقة من الناحية المفاهمية بمتعددة الأبعاد (اقتصادية ،بيئية ، ثقافية ، أمنية) حيث تجري هذه الأبعاد في وقت واحد على عدة مستويات، و تبنى على جملة من المبادئ مثل الترابط الاقتصادي و الروابط المؤسسية و الثقة السياسية و الانتماء الثقافي، و هذا ما تبلور في الاتحاد الأوروبي و اتحاد شرق آسيا، بالإضافة إلى الجهات الفاعلة في السوق العالمية هناك هناك أيضا جهات أخرى عابرة للحدود و التي تخلق أنواعا جديدة من الشبكات الإقليمية غير الرسمية تنطوي على معاملات غير قانونية في المنتجات و السلع المتداولة عبر الحدود، ورغم ذلك فإن هذه المساحات الاقتصادية ليست غير سياسية، و عادة ما يستغلها أصحاب الجريمة المنظمة و تجار المخدرات و يطلق على هذا النوع من الإقليمية بإقليمية الظل[2].

3. الفرق بين الإقليمية الجديدة و التكامل الاقتصادي:

هناك جملة من النقاط يمكننا من خلالها التفريق بين الإقليمية التقليدية و الإقليمية الجديدة.

1.3. النطاق الجغرافي:

حسب الصيغة التقليدية للتكامل الاقتصادي فإنه يضم الدول ذات الحدود الجغرافية المتجاورة، أما بالنسبة للإقليمية الجديدة، فإن العامل الجغرافي ليس له أهمية.

2.3. الخصائص الإقليمية:

إن التكامل التقليدي يتطلب قدرا كبيرا من التجانس و الاقتصادي على عكس الإقليمية الجديدة التي لا تأخذ التجانس الاقتصادي بعين الاعتبار و تنشأ بين دول متباينة من حيث المستوى الاقتصادي، كما أن الدول المتقدمة هي التي تتولى القيادة.

3.3.الخصائص الاجتماعية و الثقافية:

إن نظرنا إلى المبادئ التي يرتكز عليها المنهج التقليدي، فإننا نجده يولي أهمية كبيرة للخصائص الاجتماعية و الثقافية لكونها تساعد على التقارب و التعاون على عكس الإقليمية الجديدة التي لا تأخذ هذا المبدأ بعين الاعتبار، و ذلك بسبب تباعد أعضاء التكتل من حيث العامل الجغرافي .

---

[1] RAIMO Vay Nynen ,Regionalism :Old and New ,University of Notre Dane and Helsinki collegian for advanced studies -2003-p32-34.

[2] RAIMO ,Vay Nyner ,Regionalism :Old and New ,op, cite ,p-39-40.

4.3.الدوافع السياسية:

إن الدافع السياسي للمنهج التقليدي هو تحقيق الأمن و السلام و إيقاف الحروب، و ذلك لان هذا الأخير ظهر بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية، أما المنهج الحديث فإن دافعه السياسي يركز على دعم الاستقرار السياسي.

5.3.تحرير التجارة:

في هذا الجانب نجد الصيغة التقليدية للتكامل الاقتصادي تأخذ شكل اتفاقيات تجارية تتدرج من المستوى التفضيلي إلى أعلى مستوى ألا و هو التحاد الاقتصادي التام، في حين أن الصيغة الجديدة للتكامل الاقتصادي تأخذ شكل مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها الدول الأعضاء من حيث المقومات [1].

6.3.تحديد عناصر الإنتاج:

يتم التركيز في هذا العنصر على عاملين أساسيين و هما رأس المال و اليد العاملة، حيث يتم تدرج تحرير هذين العنصرين في الصيغة التقليدية مع تدرج مستويات التكامل، أما في حالة الصيغة الجديدة فإنه يتم تحريرهما منذ البداية.

7.3. عدم اشتراط المعاملة بالمثل :

هذه الخاصية متاحة في التكامل التقليدي لصالح الأعضاء الأقل تقدما، أما في المنهج المعاصر فإنه تم استبدال هذه الخاصية بتعويضات تقدم للدول الأقل تقدما.

8.3. تنسيق السياسات:

يتم تنسيق السياسات بوتيرة تدريجية في حالة التكامل التقليدي مع توسيع صلاحيات السلطة فوق الوطنية، أما في حالة التكامل الحديث فإننا نجد أنه يمنح وزنا أكبر لمطالب الشركات العابرة للقارات.

9.3.نطاق التجارة :

الأساس في الصيغة التقليدية هو للمنتجات الصناعية و ذلك بسبب الإحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي بينما في الصيغة الجديدة فإننا نجد أن نطاق التجارة توسع أكثر ليشمل الخدمات، إضافة إلى التركيز على دعم الصادرات .

---

[1] إبراهيم بوجلخة ، دراسة تحليلية و تقييمية في إطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء الشراكة الأورو جزائرية ، "دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية" ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر ، 2013 ص73.

10.3.المرحلة النهائية:

في حالة الإقليمية التقليدية فإن الهدف الرئيسي هو الوصول إلى وحدة اقتصادية وسياسية، في حين أن الصيغة الجديدة تهدف إلى تحرير التجارة و حركة رأس المال[1].

الجدول رقم(05): مقارنة بين صيغتي الإقليمية الجديدة و التكامل التقليدي.

الخصائص	التكامل التقليدي	الإقليمية الجديدة
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دول متجاورة	إقليم أو أكثر متجاورين
الخصائص الإقليمية	تجانس وتقارب مستويات الاقتصاد	التباين، التقدم، أعضاء يتولون القيادة
الخصائص الثقافية والاجتماعية	التقارب لتكوين الوحدة كهدف نهائي	السماح بالخصوصيات والتفاهم
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن وتوقيف الحروب	دعم الاستقرار السياسي
تحرير التجارة	اتفاقية تفضيلية ثم منطقة حرة ثم اتحاد جمركي	مناطق حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها مختلف المقومات
عدم اشتراط المعاملة بالمثل	منحازة للدول الأكثر تقدما	غير منحازة مع تعويض الدول الأقل تقدما
نطاق التجارة	أساسها المنتجات الصناعية لإحلالها محل الواردات في الإقليم	السلع و الخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير
رأس المال	تحرير تدريجي مع توفر شروط لتكامل نقدي	يفرض من البداية، الحركة من الأكثر إلى الأقل تقدما
العمل	يؤجل لمرحلة وسيطية و يستكمل عند التكامل	غير متاح لمواطني الدول النامية
تنسيق السياسات	تدريجي مع توسيع صلاحيات السلطة	إعطاء وزن أكبر للشركات متعددة الجنسيات وللأعضاء الأكثر تقدما
القائم بالتوجيه	السلطات الرسمية للدول الأعضاء	قطاع الأعمال وعابرات القارات
المرحلة النهائية	وحدة اقتصادية على أمل أن تقضي بوحدة سياسية	مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة و حركة رؤوس الأموال

المصدر:زكريا دمدو. علي العيسى ، تطور الفكر التكاملي بين صيغ التكامل التقليدي ونسق الإقليمية الجديدة ، ورقة مقدمة للمشاركة في الملتقى الدولي الثاني حول:واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، يومي 27/26 فيفري 2012، المركز الجامعي الوادي، ص 08.

[1] إبراهيم بوجلخة مرجع سبق ذكره .

4. ايجابيات و سلبيات الإقليمية الجديدة :

ينجر عن ترتيبات الإقليمية الجديدة جملة من الآثار منها الايجابية و منها السلبية و يمكن إيجازها فيما يلي:

1.4. ايجابيات الإقليمية الجديدة :

- يؤدي تحرير الأسواق و الانفتاح التجاري إلى أفضل توزيع ممكن لعناصر الإنتاج، إضافة إلى زيادة الإنتاجية وانتشار التقدم التقني في البلدان النامية بصورة خاصة، وكذلك التخصص وتقسيم العمل الذي

يحقق عائد يفوق ما يحققه البلد منفردا.

- زيادة حدة المنافسة بين الدول الأعضاء، و بالتالي رفع قدرة و كفاءة الآلية الإنتاجية في الدول النامية، و هذا ما يستوجب إعادة تأهيل القطاعات الاقتصادية و دفع عملية الإصلاح و التعديل الهيكلي و ضبط استراتيجيات صناعة جديدة للدول الأعضاء[1].
- عادة ما تتضمن اتفاقيات الإقليمية الجديدة برامجا لتحديث و تطوير الصناعة و إعادة تأهيل المؤسسات لدول الجنوب و ذلك من خلال التعاون في الميدان العلمي و التقني و في جذب الاستثمار و تحسين نظم الإدارة ...الخ[2].
- حالة النفاذ للمنطقة التفضيلية وما ينتج عنها من مكاسب بسبب اتساع نطاق المنطقة و تحسن شروط دخول منتجاتها إلى السوق الأوسع بعد إجراءات العضوية ضمن الاتفاقيات الإقليمية بين الدول النامية و المتقدمة .
- توفر الشركات العابرة للقارات عنصر رأس المال اللازم لعملية الإنتاج في البلدان النامية و تساهم في تغيير و تعديل استراتيجياتها الصناعية و تفعيل عملية الخوصصة التي تساعد على العملية التمويلية للمؤسسات العاجزة.
- يرتكز دعاة الإقليمية الجديدة إلى ضرورة دعم النمو الاقتصادي من خلال الاهتمام بالاستثمارات المباشرة و إزالة العوائق في وجه الاستثمارات الخارجية، فهي إضافة إلى توفير عنصر رأس المال اللازم لعملية الإنتاج تساهم أيضا في نقل التكنولوجيا الحديثة عن طريق الشركات العابرة للقارات .

---

[1] رمضان محمد.كبداني احم، ما الذي يتعين على الدول العربية عمله للاستفادة من الشراكة الأورو متوسطية ، الملتقى الدولي الثاني ،التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع و الأفاق .جامعة عمار ثليجي ،الأغواط 19،2007/04/17 ص424.

[2] بهاز لويزة ، بوعبدلي أحلام ، الشراكة الأورو متوسطية كدعامة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ،الملتقى الدولي الثاني ص430.

2.4. سلبيات الإقليمية الجديدة:

- الإقليمية الجديدة لم تأخذ الاستثمار الأجنبي من حيث التفاصيل بعين الاعتبار إضافة إلى أثر الاستثمار على العمالة لا يكون بالمستوى المطلوب في حالة اعتماد الاستثمار الأجنبي على تكنولوجيا مكثفة.
- تعود الإقليمية الجديدة بالأثر السلبي على الصناعات الوليدة أو الناشئة، خاصة إذا لم يتم الاتفاق على حمايتها من المنافسة الدولية.
- زيادة حدة المنافسة بعد الانضمام للمنطقة للتفضيلية وهذا يعود سلبيا على ذات البلدان النامية.
- اتفاقيات الإقليمية الجديدة تفتح الباب على مصراعيه أمام المستثمرين الأجانب كافلة لهم حق المشاركة في المناقصات للحصول على العقود، وهو ما يؤدي إلى تجريد المؤسسات الوطنية و المستثمرين من الأفضلية التي كانوا يتمتعون بها من امتيازات التعاقد و الحماية من المنافسة الأجنبية .
- تعتبر الدول النامية مستورد صافي للخدمات و بالتالي فإن تحرير الخدمات على المستوى العالمي لن تستفيد منه الدول النامية.
- انضمام الدول النامية لاتفاقيات التجارة مع الدول المتقدمة يجبرها على تحرير أوسع يمس قطاع الخدمات، لكن في ظل استمرار الأوضاع السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية الراهنة، فإن المؤسسات الخدمية ستكون في وضعية غير تنافسية و بالتالي لا تستطيع الصمود في الأسواق العالمية لمحدودية إمكانياتها .
- ضياع الفرصة التاريخية لاقتصاديات الدول النامية في تشكيل أسواقها الوطنية، فالوضع الراهن يجعل من مضمون الإقليمية المطروحة في شكلها الجديد قد يكون فيه شيء من المغالاة التي تحاول تجاوز حدود السياق التاريخي والنظري من دون معاينة جادة لما هو متاح فعلا.
- عملية تحويل التكنولوجيا للدول النامية بالقدر الذي يمكنها من التحكم في التكنولوجيا الحديثة و زيادة تنافسية منتجاتها على مستوى الأسواق الخارجية عملية غير محققة غالبا[1].

5. مستقبل الإقليمية الجديد في ظل النظام التجاري العالمي الجديد :

يتوقف نجاح الترتيبات الإقليمية الجديدة على مدى قدرتها و مرونتها في مواجهة الإشكالات التي تواجهها في المستقبل و هذا ما يضطر الدول النامية قبل الانضمام لأي تكتل إقليمي مراعاة كافة الجوانب و فيما يلي أهم الإشكالات التي قد تواجهها الإقليمية الجديدة .

[1] خالدي خديجة ، أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 2- 2005 ص91.

1.5. قواعد المنشأ :

لقد لاقت هذه القضية جدلا واسعا في الساحة الاقتصادية و ذلك لكونها ملازمة للاتفاقيات التجارية و تتعلق بمكان منشأ السلع التي تكون محل معاملة تفضيلية في التجارة فيما بين الدول الأعضاء في الترتيب أو الاتفاقية الإقليمية أو الاتفاقية الثنائية، و هذا ما جعل منظمة التجارة العالمية تخضع هذه القضية لإجراءات و معاملات مكثفة للتوفيق بين الدول النامية و المتقدمة[1]، كما يجدر بنا الإشارة إلى أن اختلاف المعاملات الخاصة بقواعد المنشأ ما بين النظام المتعدد الأطراف و الاتفاقيات الإقليمية يعمل على إضعاف النظام التجاري المتعدد الأطراف، و هناك 06 دول عربية أعضاء في منظمة التجارة العربية قد أخطرت المنظمة بقواعد منشأ تفضيلية و 05 دول عربية لم تخطر المنظمة عن قواعد المنشأ التفضيلية [2].

2.5. حماية حقوق الملكية الفكرية :

في حالة ما إذا راجعنا الاتفاقيات التجارة و خاصية الثنائية منها و الموقعة مع كل من الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية فإننا نلاحظ وجود بنود تفوق تلك الواردة في اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية لمنظمة التجارة العالمية و هذا التوجه ليس بالجديد، فقد ظهرت اقتراحات جديدة أثناء المفاوضات على الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية في جولة أوروجواي و مؤتمرات المنظمة مفادها أنه إذا تمت الموافقة على هذه الاتفاقية فإن الو.م.أ ترى أن تسهيل التفاوض سيكون من خلال اتفاقيات ثنائية، غير أن ظهور تباين في حجم التنازلات بهذا الخصوص ولد تضارب بين نظام تعددية الأطراف و اتفاقية TRIPSو هذا أدى إلى إضافة التزامات جديدة على الاتفاقية الخاصة بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية و أصبح يطلق عليها مصطلح TRIPS PLUS .

3.5. تباين القوى و الأداء الاقتصادي : لقد أصبح هذا أمرا واضحا في عالم يتميز بتوجه الدول النامية نحو إقامة اتفاقيات ثنائية مع الدول المتقدمة، و ذلك دون دراسة كافية لانعكاس ذلك على البنية الاقتصادية للدول النامية، أي مدى إمكانية صمود الدول النامية في المنافسة مع الدول المتقدمة، إضافة إلى عدم وجود أهداف محددة وواضحة لهذه الأخيرة يمكن تحقيقها من إقامة اتفاقيات ثنائية، و ذلك لكون بعض البلدان تفتقر إلى المقومات الاقتصادية و القاعدة الإنتاجية، و هذا ما يجبر البلدان النامية على مراجعة حساباتها و توسيع دراساتها قبل عقد أي اتفاقية ثنائية لتفادي انعكاساتها السلبية على الاقتصاد المحلي [3].

---

[1] Lawrence Summers ,Regionalism and the World Trading Systems ,Policy Implication of trade and currency zones , Studies of Federal Bank of Kama city 1991p308.

[2] Larinane Hmarchand ,The political economy of Regionalism ,The third World Quarterly ,London ,2005p209.

[3] علاوي محمد لحسن ، مرجع سبق ذكره ، ص116-117.

الخلاصة:

بناء على ماتطرقنا إليه في هذا الفصل اتضح أن الاتفاقية التجارية هي الملاذ الأخير لبدان العالم بغض النظر عن التطور الاقتصادي أو المسافة أو غيرها وذلك راجع لتحرير قطاع أساسي في الاقتصاد وهو التجارة وفتح أسواق عالمية وإزالة الحواجز الجمركية خاصة في ظل الاتفاقيات المتعدد الأطراف، إلا أن الكثير منها ليس ناجحا وذلك لإهمال عنصر أساسي ألا وهو دراسة متطلبات ومضمون الاتفاقية المراد توقيعها، وما إذا كانت بنودها تتماشى مع اقتصاد البلد المعني، وهذا ما جعل الكثير من البلدان يعاني من مشاكل كثيرة وآثار سلبية على الاقتصاد الوطني، وخير دليل على ذلك اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.

وللاتفاقيات التجارية عموما شكلين من الآثار على التجارة الخارجية وهما الأثر الاستاتيكي و الذي يتمثل في خلق أو تحويل التجارة، والأثر الديناميكي والذي يمس بقية القطاعات سواء الاقتصادية أو غيرها، وتعتبر الاتفاقيات التجارية مساسا بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومبدأ عدم التمييز وهذا ماتولد عنه عدة مشاكل وصار التوفيق بين الاتفاقيات التجارية وقواعد منظمة التجارة العالمية أكثر تعقيدا، وبناء على هذا يحبذ ترسيخ مبدأ سيادة النظام متعدد الأطراف لتجنب هذه المشاكل في توقيع الاتفاقيات التجارية.

الفصل الثالث

الشراكة الأورو جزائرية و أثرهاعلى الاقتصاد الوطني

تمهيد:

الجزائر كغيرها من بلدان العالم تسعى إلى تنمية اقتصادها، و جعل تجارتها أكثر مرونة و انفتاحا و تنافسية، وهذا ما جعلها توقع على عدة اتفاقيات تجارية ومن أهمها اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي والتي سنتناولها في هذا الفصل وسنحاول التطرق إلى مضمونها وأهم القضايا التي جاءت بها و دوافع كل من الجزائر و الاتحاد الأوروبي من وراء التوقيع على هذه الاتفاقية ولا ننسى بطبيعة الحال التطور الفكري لعلاقة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي والإصلاحات التي قامت بها الجزائر لمواكبة متطلبات اتفاقية الشراكة.

كما سنحاول دراسة أثر هذه الاتفاقية على التجارة البينية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 و ذلك بالاستعانة بنموذج الجاذبية و أخذ الدول الأعضاء الأكثر تبادلا مع الجزائر وهي ألمانيا، فرنسا اسبانيا وايطاليا، ثم سنحاول بعد ذلك دراسة أثر تطور التدفقات الجارية بين الجزائر ودول العينة في ظل اتفاقية الشراكة على الاقتصاد الوطني معتمدين في ذلك على نموذج متجه الانحدار الذاتي وذلك لدراسة طبيعة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي و متغيرات التجارة وما إذا كان هناك سببية بين متغيرات الدراسة؟.

المبحث الأول : اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.

لقد شهدت العلاقة الأورو جزائرية منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا عدة تطورات ومراحل ونتائج ايجابية و سلبية، ولعل أهم ما ميز هذه العلاقة هو كون الجزائر مطمع للدول الأوروبية و ذلك لما تزخر به من ثروات ،إضافة إلى الموقع الاستراتيجي الذي تتميز به الدولة .

بناءا على هذا سنحاول التطرق إلى التطور التاريخي للشراكة الأورو جزائرية ،و إلى أهم محاورها و الإصلاحات التي صاحبتها في مجال الاقتصاد و الأطر القانون لهذه الإصلاحات .

المطلب الأول:الإطار التاريخي للعلاقات الأورو جزائرية و دوافعها :

لقد سعت المجموعة الأوروبية منذ تأسيسها عام 1957 إلى بناء علاقة وطيدة مع الجزائر من خلال اللجوء إلى العديد من المفاوضات بهدف عقد اتفاقية تدخل ضمن إطار السياسة المتوسطية الشاملة ،ولقد توجت هذه المفاوضات بعقد اتفاق التعاون بين الجزائر و المجموعة الأوروبية عام 1976.[1]

1.اتفاقية التعاون سنة 1976:

تعتبر فترة السبعينات منعرجا حاسما بالنسبة لدول المغرب العربي حيث وقعت كل من تونس و المغرب على اتفاقيات مع المجموعة الأوروبية .وهذا ما جعل الجزائر تحاول اللحاق بهما و ذلك من خلال جملة من المفاوضات بين الجزائر و المجموعة الأوروبية الاقتصادية ،و التي خلصت إلى التوقيع على اتفاقية التعاون بتاريخ 1976/04/26و التي لم تدخل حيز التنفيذ حتى عام 1978 .ولقد تميزت هذه الاتفاقية بالصيغة التجارية مدعومة ببروتوكولات مالية تتجدد بصفة دورية كل 05 سنوات.[2]

نستخلص مما سبق أن الهدف من هذه الاتفاقية يكمن في ترقية التجارة البينية بين الجزائر و المجموعة لأوروبية و زيادة حجمها ،إضافة إلى تحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية.[3]

2.اتفاقية الساسة المتوسطية :

تبنت المجموعة الأوروبية السياسة الاقتصادية المتوسطية على أساس المصالح الاقتصادية و التي تجسدت منذ تاريخ تأسيسها ،و لقد شملت كل الدول التي تطل على البحر الأبيض المتوسط .و في مطلع السبعينات

---

[1] شواشي فاطمة ، دور الشراكة الاورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و انعكاساتها على التنمية ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ، تخصص قانون العلاقات الاقتصادية الدولية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،

[2] صالح فلاح،الأبعاد الاقتصادية للشراكة الأورو جزائرية بين الحاجة للتنمية ة الخوف من المنافسة ، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة ن جامعة سطيف ، يومي 13-14 نوفمبر 2005 ، ص 05.

[3] غراب رزيق ، سجار نادي، -محتوى الشراكة الاورو-جزائرية يومي 14-13 /نوفمبر 2005 ص07.

قامت دول المجموعة الأوروبية بإعادة هيكلة السياسة الاقتصادية المتوسطية اتجاه الدول المتوسطية .حيث تبنت في بادئ الأمر السياسة المتوسطية الشاملة ثم السياسة المتوسطية الجديدة .[1]

1.2.السياسة المتوسطية الشاملة PMG 1972-1989:

مع مرور الوقت اتضح لأعضاء اتفاقية التعاون انه يجب توحيد السياسة الاقتصادية بينهم حيث انتقدت ألمانيا عام 1981 غياب التقييم الموحد للعلاقة بين المجموعة الأوروبية و بلدان جنوب المتوسط ، خاصة دول المغرب العربي ،و هذا ما أدى إلى عقد اتفاقية جديدة . بالسياسة المتوسطية الشاملة و التي تهدف إلى تسهيل التبادل ودعم النمو الاقتصادي من خلال مشاريع و مساعدات ووسائل تمويل و ذلك بتاريخ أكتوبر 1972 بباريس .حيث سعت فرنسا إلى في هذه القمة إلى إيجاد المشاكل التي تواجه أعضاء التعاون و إيجاد الحلول لها خاصة دول جنوب البحر الأبيض المتوسط .

الجدول رقم (06): مساعدات الاتحاد الأوروبي للجزائر وفقا للبروتوكولات الأربعة للفترة 1978-.1996

البروتوكول	المبالغ المخصصة	المدفوعات	نسبة المدفوعات إلى إجمالي المخصصات
البروتوكول الأول 1978-1981	114	97	%83
البروتوكول الثاني 1981-1986	151	92	%65
البروتوكول الثالث 1986-1991	239	38	%16
البروتوكول 1991 -1996	250	35	%10

المصدر :.اللجنة الأوروبية

ثم تم التوقيع على جملة من البروتوكولات بداية من سنة 1978 إلى غاية 1996 .و على العموم فان الهدف الرئيسي من الساسة المتوسطية الشاملة هو قمة منطقة تبادل تجاري حر و تنمية اقتصاديات الدول الأعضاء غير الأوروبية ،[2]و لقد ركزت هذه الرؤية على 04 مجالات و هي :

---

[1] عابد أمين ،الشراكة الأورو متوسطية و أثارها المتوقعة على تطور القطاع الصناعي في الجزائر ، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2004-2003 ، ص 09.

[2] سيليا بن منصور ،الجذور التاريخية للشراكة الأورو متوسطية مع الإشارة لاتفاق الشراكة الاوروجزائرية،مجلة دفاتر اقتصادية ،العدد 5. الرقم 2 ص 71،69.

- تحرير المبادلات التجارية بين الأعضاء إلى أقصى حد ممكن مع حماية الإنتاج الزراعي لدول المجموعة الأوروبية و الصناعات الوطنية للدول غير الأوروبية .
- إتباع سياسة التمويل في شكل قروض من البنك الأوروبي للاستثمار وفق شروط تفضيلية .
- سياسة عامة بخصوص العمالة المهاجرة من دول المتوسط إلى المجموعة الأوروبية .
- إقامة مشاريع تعاون صناعي بين الجانبين في مجال التنقيب و التسويق و تبادل المعارف و التكنولوجيا[1]

2.2. السياسة المتوسطية الجديدة 1989-1995:

نظرا للنتائج المحتشمة التي حققتها السياسة الشاملة، رأى أعضاء التعاون انه يجب اختيار توجه جديد، حيث كلفت اللجنة الأوروبية من طرف المجلس الأوروبي بإعداد تصور جديد للسياسة المنتهجة من طرف المجموعة الأوروبية اتجاه جيرانها بخصوص من دول البحر الأبيض المتوسط ،و بالفعل قامت اللجنة الأوروبية بإعداد ورقة تضمنت مقترحاتها بخصوص السياسة المتوسطية التي تسجل محل السياسة الشاملة .و لقد تم تقديم هذه الورقة في اجتماع ستراسبورغ عام 1989 و عرفت هذه الورقة باسم "إعادة توجيه السياسة المتوسطية "وقد كانت بمثابة ولادة سياسة متوسطية جديدة ،حيث تم صياغتها لاحقا عام 1990 لتدخل حيز التنفيذ الفعلي عام 1992،و تسمح هذه السياسة للدول الأعضاء بإدارة اقتصادياتها بشكل أفضل .[2]

ولقد حددت وثيقة "التعاون الأوروبي المتوسطي " التي أعلنت في المؤتمر المنعقد بتاريخ افريل 1990برامج المؤتمر و نقاطه الأساسية،و قد تبنى مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي السياسة المتوسطية الجديدة بقرار مفاده التعاون المالي بين جميع الأعضاء ،و من أهم النقاط التي ركزت عليها السياسة مايلي :

- تحفيز الاستثمار .
- زيادة التمويل.
- تحسين الدخول إلى سوق المجموعة.
- تضمين أوثق لبلدان المتوسط غير الأوروبية في مسار التكامل .
- تقوية الحوار الاقتصادي و السياسي خصوصا على المستوى الإقليمي .[3]

3.إعلان برشلونة :

بعد انتهاء الحرب الباردة و سقوط المعسكر الشيوعي ،سارعت مختلف دول العالم إلى إيجاد نظام دولي جديد بهدف تحقيق السلم و الأمن الدوليين ،حيث قام المجلس الأوروبي بعقد قمة "لبرشلونة " رفي شهر جوان

---

[1] .سمير صارم ، أوروبا و العرب من الحوارإلى الشراكة ، دار الفكر، لبنان ، 2000 ص 209.

[2] سيليا بن منصور ، مرجع سبق ذكره ، ص 73.

[3] Meda et le Fonctionnement du partenariat euro, méditerranéen, dossier préparé par l institut de la Méditerranée, Marseille, France ,2000p3-4.

1992 و واضح في بيان له من خلالها على مدى أهمية كل من الضفة الغربية و الضفة الشرقية بالنسبة للاتحاد الأوروبي .[1]

وفي اجتماع أخر للمجلس في "كورفو" باليونان في شهر جوان عام 1994 دعا اللجنة الأوروبية لإعداد ورقة تقييمية للسياسة المتوسطية ،لتنعقد بعدها قمة "أسن" بألمانيا في ديسمبر عام 1994 و التي خلصت إلى ضرورة إقامة شراكة أورو متوسطية ،ليتم تجسيد هذه الفكرة بمؤتمر "برشلونة " بتاريخ 28نوفمبر 1995،حيث حضر هذا المؤتمر كل أعضاء الاتحاد الأوروبي ،و ممثلي دول البحر الأبيض المتوسط و الو.م.ا و دول شرق ووسط أوروبا و البلطيق و ألبانيا و موريتانيا،و ما ميز هذا المؤتمر هو توسيع نطاق الشراكة و التي كانت سابقا عبارة عن اتفاقيات تعاون مبنية على التبادل التجاري فقط ،لتصير أسلوب جديد يغطي كافة الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و السياسي و الثقافية و الإنسانية .[2]

4. مؤتمرات ما بعد برشلونة :

بعد عقد مؤتمر برشلونة توالت اللقاءات بين أعضاء الشراكة و يمكن إدراجها فيما يلي:

1.4. مؤتمر مالطا :

انعقد هذا المؤتمر بتاريخ 15-16 افريل 1997 و هو أول مؤتمر أورو متوسطي بعد مؤتمر برشلونة ،حيث تم التأكيد من خلاله على متابعة التطور الحاصل بشان أقامت منطقة تبادل حر وتدعيم التعاون الإقليمي بالإضافة إلى تقديم الدعم و المساندة بخصوص الإصلاحات الاقتصادية المقررة في إطار الشراكة .

أما فيما يخص الجانب الثقافي فهو لم يشهد اي تحسن ،مما أدى إلى تأكيد الأعضاء على ضرورة الاهتمام بالمجال الثقافي و أخذه بعين الاعتبار .[3]

2.4. مؤتمر باليرمو :

انعقد هذا المؤتمر بتاريخ 3-4 جوان 1998 "بباليرمو "بايطاليا ،ولقد حقق هذا المؤتمر تقدما ملحوظا مقارنة بمؤتمر "مالطا" خاصة فيما يخص قضية الشرق الأوسط ودعم السلام في المنطقة ،و اعتبار ذلك عامل أساسي لإنجاح الشراكة و على العموم فقد تمحور المؤتمر حول النقاط التالية:

- التأكيد على الالتزام وبالمشاركة الحقيقية التي تخدم مصالح جميع الأطراف.
- مراجعة النتائج الفعلية المنجزة على ارض الواقع .

---

[1] عبد الرحمان بابانت.ناصر دادي عدون ، التدقيق الإداري و تأهيل المؤسسات الصغيرة في الجزائر ، دار المحمدي العامة ، الجزائر 2008 ص157.

[2] Otmane Bekenniche ,Le Partenariat Euro ,Méditerranéen ,Les enjeux ,O.P.U, Alger 2011p50.

[3] مباركي سمير ، تطور المؤسسة الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل المتغيرات البيئية الجديدة ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة سيدي بلعباس ، 2013-2012 ص30.

- شرح أسباب التقدم أو التأخر المسجل في مناطق مقارنة بأخرى .
- الموافقة على الأولويات العامة للسنوات القادمة .
- التعهد بإحلال السلام و الأمن في المنطقة .[1]

3.4. مؤتمر شتوتغارد (ألمانيا):

انعقد المؤتمر بتاريخ 13-16افريل 1999 بدعوة من الكنفدرالية الأوروبية و الاتحاد الدولي للمنظمات النقابية الحرة و قد تناول المحور النقاط التالية :

- تعزيز هيكلة التعاون النقابي الأورو متوسطي.
- العمل من اجل تحقيق التوازن بين المصالح الاقتصادية و المصالح الاجتماعية .
- فتح مجالات جديدة للشباب .
- تركيز تطور اجتماعي حقيقي على المستوى الوطني و العالمي .
- إرسال الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان .[2]

4.4. مؤتمر مرسيليا (فرنسا) :

انعقد هذا المؤتمر بتاريخ 15-16نوفمبر 2000 و بحضور جميع وزراء خارجية الدول الأوروبية و المتوسطية،حيث كانت أولى اهتماماتهم القضية الفلسطينية ، ثم تم التطرق بعد ذلك إلى معالجة كل ما يتعلق بالتبادل الحر و الأمن و الهجرة ،و تسهيل تنقل الأشخاص في الحوض المتوسط .[3]

بعدها توالت اللقاءات و من بينها مؤتمر بروكسل 5-6نوفمبر 2001حيث تم التركيز من خلاله على الجانب الأمني و ذلك راجع لأحداث 11سبتمبر 2001 .ثم انعقد مؤتمر أخر "بفالونسيا " بتاريخ 22-23افريل 2002 و هو نفس المؤتمر الذي وقعت فيه الجزائر على اتفاقية الشراكة ليليه بعد ذلك مؤتمر "باريس" بتاريخ 24-25اكتوبر 2004، ومؤتمر "لوكسمبورغ" بتاريخ 30-31 ماي 2005، والذي شجع مساعي التكتلات الجهوية والعمل على حوض البحر الأبيض المتوسط .

5. اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية 1994-1996:

بعد تردد الحكومة الجزائرية في توقيع اتفاقية شراكة مع المجموعة الأوروبية ،أبدت عن نيتها في التوقيع على اتفاقية الشراكة بمؤتمر برشلونة عام 1995و لقد مرت هذه الشراكة بعدة مراحل و هي :

---

[1] عمورة جمال ، دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الاورو متوسطية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتورا في العلوم الاقتصادية ، تحليل مالي ، جامعة الجزائر ، 2006-2005 ، ص223 .

[2] الشراكة الأورو متوسطية و بعدها الاجتماعي ، المنتدى النقابي الأورو متوسطي، 2003 ، ص54.

[3] شواشي فاطمة ، مرجع سبق ذكره ، ص 35.

1.5. المرحلة التمهيدية للمفاوضات:

شهدت العلاقات بين الجزائر و التحاد الأوروبي تطور ملحوظ ،حيث أبدت الحكومة الجزائرية عن نيتها في توقيع اتفاقية الشراكة و ذلك من خلال قيام المفاوض الجزائري بإحضار اللجنة الأوروبية عن موافقة الحكومة الجزائرية على توقيع الاتفاقية و ذلك بتاريخ 13اكتوبر 1993 ،لتبدأ بعد ذلك مرحلة المفاوضات و التي امتدت من جوان 1994 إلى فيفري 1996 ،و التي تهدف إلى توضيع المكاسب و التكاليف التي تنجم عن إبرام هذه الاتفاقية بالنسبة لكل طرف .

2.5. المرحلة الرسمية للمفاوضات 1997-2001:

بعدما كانت المفاوضات الجزائرية مع المجموعة الأوروبية مجرد لقاءات،حاول الطرفين جعلها أكثر رسمية و ذلك بتاريخ 4-5مارس 1997 ببروكسل، حيث تمثلت مطالب الوفد الجزائري فيما يلي :

- انفتاح تدريجي للاقتصاد الجزائري للخصوصية التي تميزه.
- تكثيف و توسيع مجالات التعاون مع الاتحاد الأوروبي.[1]

انعقدت عدة جولات من اجل إرضاء كلا الطرفين حيث عقدت الجولة الثانية بتاريخ 21-23افريل 1997و جولة ثالثة بتاريخ 27-28ماي من نفس السنة،وقد خلصت هذه الجولات إلى الاتفاق على إنشاء 4 مجموعات تهتم بالتعاون الاقتصادي و المالي ،التعاون الاجتماعي و الثقافي ،الزراعة،الخدمات .

إلا انه تم توقيف مسار المفاوضات و ذلك لعدم اخذ المجوعة الأوروبية خصوصية الاقتصاد الجزائري بعين الاعتبار و التي تتمثل في كونه اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى ،إضافة إلى إهمال مسائل هامة كالمديونية ناهيك عن تردي الأوضاع الأمنية في تلك الفترة بسبب العشرية السوداء[2] ،ليتم بعد ذلك استئناف المفاوضات بتاريخ 17افريل 2000 مقابل شرطين وضعتهما الحكومة الجزائرية و هما :

- تأجيل عملية التفكيك الجمركي إلى ما بعد 2002 لحماية التنوع الوطني .
- مراعاة خصوصية القطاع الزراعي .

وبتاريخ 12-13فيفري 2001 عقدت جولة تمحورت حول المجال القضائي و الأمني و حرية تنقل الأشخاص، وانعقاد جولة أخرى تناولت حركة رؤوس الأموال في 15-16مارس 2001،أما جولة 03-05 ماي من نفس السنة فقد تناولت قطاع الزراعة و الخدمات .لتتوج هذه المفاوضات بتوقيع اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحادي الأوروبي بتاريخ 19 ديسمبر 2001و تم الإعلان عنها من طرف وزير الخارجية

---

[1] هاني حبيب ، الشراكة الاورو متوسطية ما لها وما عليها ، دار الفكر ، سوريا ، 2003 ، ص 48.

[2] M.Belmoukadem .W.Halim ,Partenariat euro Algérien gains et risqué ,Intervention au Colloque Internationale sur 'Les impacts et Les Conséquence de l'accord d'association sur l'économie Algérienne et sur le system des petites et moyennes entreprises ,Univ :Sétif ,13-14 /11/2006 p13.

الجزائري .[1]

3.5. التوقيع على اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية :

بعد استكمال جولات التفاوض و التي بلغت 17جولة ،تنازلت الجزائر على مبدأ خصوصية الاقتصاد، وبالمقابل قبل الاتحاد الأوروبي حرية تنقل الأشخاص و مكافحة الإرهاب ضمن إطار المفاوضات ،ليتم بذلك توقيع اتفاق الشراكة الأورو جزائرية يوم 19ديسمبر 2001بمقر اللجنة الأوروبية "ببروكسل " و يليه بعد ذلك التوقيع الرسمي يوم 22افريل 2002 "بفالنسيا" الاسبانية من عبد العزيز بالخادم ووزير الخارجية الجزائري وكريس باتن Chris Patten وأيضا وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، و قد قامت الحكومة الجزائرية تحسبا لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ بتنصيب لجنة وزارية دائمة لمتابعة حسن تطبيق الاتفاق ،ليدخل بعد ذلك الاتفاق حيز التنفيذ بتاريخ 01سبتمبر 2005.[2]

6.دوافع الشراكة الاورو جزائرية :

تكتسي اتفاقية ة الشراكة الأورو جزائرية طابعا خاصا باعتبارها تهتم بجواب عديدة ،الأمر الذي دفع بكل من الاتحاد الأوروبي و الجزائر إلى توقيع اتفاقية شراكة ،إلا انه لكل جانب دوافعه الخاصة ،و فيما يلي سنتطرق إلى أهم هذه الدوافع .

1.6. دوافع الجزائر :

- تأهيل الاقتصاد الجزائري و دخول السوق العالمية من أوسع أبوابها، باعتبار أن الاتحاد الأوروبي من القوى المحركة للتنمية الاقتصادية .
- تدفق رؤوس الأموال بهدف تمويل المشاريع عن طريق المساعدات و القروض إضافة إلى جلب العملة الصعبة .
- مواجهة المنافسة الخارجية .
- الاستفادة من الإعفاءات الجمركية على المواد الأولية التي تدخل كمكون أساسي في الصناعات الوطنية.
- التعاون في المجال الأمني من اجل تخطي الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد .
- مواكبة التقدم التكنولوجي في مجال الاستثمار ،و محاولة الخروج من التبعية النفطية .[3]
- إقامة منطقة تبادل حر .

---

[1] فيروز سلطاني ، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية و الدولية ، دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الاورو متوسطية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة بسكرة ، 2013-2011 ، ص170.

[2] هاني حبيب ، الشراكة الاورو متوسطية ما لها وما عليها ، مرجع سبق ذكره ، ص48.

[3] براق محمد .عبيلة محمد ، دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،العدد 04، شلف، 2006 ص153.

2.2. دوافع الاتحاد الأوروبي:

- نظرا لحجم الإنتاج الضخم و ضيق سعة الأسواق الأوروبية إضافة إلى أن معظم البلدان العربية لم تصل إلى تغطية حاجياتها ،فإنها تسعى إلى دخول أسواق جديدة .
- الحد من الزحف الأمريكي الذي يتجه نحو القارة الإفريقية لاسيما دول الشمال .
- إقامة منطقة ازدهار مجاورة ينعم فيها الاتحاد الأوروبي بعلاقات تعاونية .
- محاولة احتواء مشكلة الهجرة المتزايدة ،خاصة من دول المغرب العربي لقرب موقعها الجغرافي .و ذلك عن طريق فتح مناصب شغل في هذه البلدان .
- احتواء موجة العنف التي تكتسح في بعض البلدان المتوسطة عن طريق خطة محاربة الإرهاب .[1]
- يرى الاتحاد الأوروبي أن الجزائر تملك موقع استراتيجي باعتبارها بوابة إفريقيا إضافة إلى الثروات التي تزخر بها ،و هذا عامل محفز لإقامة شراكة معها .[2]

المطلب الثاني :المحاور الاقتصادية لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية :

لم تختلف اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية عن الاتفاقيات الموقعة بين الاتحاد الأوروبي و دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط من حيث الأهداف و الدوافع .وقد فشلت هذه الاتفاقية 110 مواد موزعة على مختلف المجالات ،و سنحاول في هذا المطلب التركيز على الجانب الاقتصادي و المالي و أهم النقاط التي تناولها هذا الشق ،و سنتناول أيضا الهدف الاسمي لهذه الشراكة ألا و هو إقامة منطقة تبادل حر بين الطرفين .

1. التعاون الاقتصادي :

يلتزم الطرفان في هذا المحور على تفعيل التعاون كما هو منصوص عليه في الاتفاقية ،كما تم تحديد القطاعات المعنية بالتعاون في هذا السياق مثل القطاعات التي تعاني من مشاكل داخلية، او التي تم الاتفاق على تحرير مبادلتها التجارية ،إضافة إلى القطاعات التي تسمح بالتقارب بين اقتصاد الطرفين ،خاصة التي تساعد على رفع معدلات النمو الاقتصادي و خلق مناصب عمل .[3]

وعلى العموم تتمثل هذه القطاعات فيما يلي :

- التعاون في النشاطات التي تعاني من مشاكل و صعوبات داخلية أو تلك النشاطات التي تأثرت بعمليات تحرير الاقتصاد الجزائري عامة ،و تحرير المبادلات بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر بصفة خاصة .

---

[1] ضياء مجيد الموسوي ، العولمة و اقتصاديات السوق الحرة .ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ط 02 ، 2005 ، ص169.

[2] فاطمة الزهراء رفايقية ، الشراكة الاورو متوسطية رهانات حصيلة و آفاق التجربة الجزائرية و العقبات المحيطة ، ط 01 ، دار زهران للنشر و التوزيع ،الأردن ، 2014 ، ص59.

[3] محمد لحسن علاوي .عبد الحميد بخاري ، تفعيل الشراكة الأورو جزائرية كآلية للاندماج الاقتصادي العالمي، مجلة دراسات ، العدد الاقتصادي ،المجلد 8 العدد 01/01/2017 ، ص 11،12.

- القطاعات التي ترمي إلى تسهيل التقارب بين الطرفين ،خاصة القطاعات التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية
- وكذا توفير مناصب الشغل و تنويع الصادرات الجزائرية التي تعاني من التبعية لقطاع المحروقات ،و إيجاد بدائل أخرى مثل المؤسسات المتوسطة و الصغيرة ،السياحة و الزراعة ...الخ.
- العمل على تقوية الروابط بين دول المغرب العربي بهدف تحقيق تكامل اقتصادي عربي.
- تطبيق التعاون الاقتصادي في مجالات أخرى تستدعي التعاون و نذكر منها :

2. التعاون في المجال العلمي و التكنولوجي:

الهدف من هذا التعاون هو نقل التكنولوجيا ،و محاولة الجزائر الاستفادة من الخبرة التقنية المتوفرة لدى الاتحاد الأوروبي .[1]

3. التعاون في المجال البيئي :

يسعى الطرفان من خلال هذا التعاون إلى الحفاظ على البيئة و مكافحة التلوث و الاهتمام بالمسائل التي تتعلق بالتصحر .

4. التعاون في المجال الصناعي :

يقصد به دعم وتطوير الاستثمار المباشر ،و مساندة الجهود الجزائرية المبذولة و الهادفة إلى إعادة هيكلة الصناعة بمختلف أشكالها.[2]

5. التعاون في مجال ترقية و حماية الاستثمار :

يتجلى الهدف الرئيسي من هذا التعاون في توفير الجو أو المناخ الملائم لتدق الاستثمارات عن طريق وضع إجراءات مبسطة و توفير آليات للاستثمار المشترك و تقديم المساعدات التقنية و تمويل الاستثمار .[3]

6. التعاون في المجال الجمركي :

نظرا لأهمية القطاع الجمركي في عمليات التبادل بين الطرفين فقد أعطت الاتفاقية حصة الأسد لهذا القطاع ،و لقد تم الاتفاق على تعاون من شانه أن يكفل و يضمن نظام تبادل حر بين الطرفين ،مع التركيز على وضع ضوابط لتسهيل عمليات المراقبة و الإجراءات الجمركية .[4]

7. التعاون المالي :

لقد تم التركيز على التعاون المالي و الذي ورد ذكره ضمن محتوى اتفاقية الشراكة في الباب السابع منها

---

[1] انظر المادة 51 من اتفاق الشراكة ص 16.

[2] انظر المادة 52 من اتفاق الشراكة السابق الذكر ص17.

[3] انظر المادة 54 من اتفاق الشراكة السابق الذكر ص17.

[4] انظر المادة 63 من اتفاق الشراكة السابق الذكر ص 20.

،وقد كان الهدف منه تحسين الوضعية المالية للجزائر ،و حسب الاتفاقية فان التعاون يتم في الميادين التالية .

- تسهيل الإصلاحات ووضع إجراءات من شانها تطوير و تحديث الاقتصاد الجزائري و كذا الاهتمام بالجانب الريفي و العمل على تنميته و ترقيته.
- تأهيل البنية التحتية الاقتصادية .
- ترقية الاستثمار الخاص و دعم النشاطات و الأعمال التي تساعد على توفير مناصب شغل .
- مراعاة الآثار التي تنجم عن الإنشاء التدريجي لمنطقة التبادل الحر على الاقتصاد الوطني .[1]

ويعتبر برنامج MEDA المتفق عليه في الشراكة هو الوسيلة الأساسية لتحقيق أهداف التعاون المالي ،و المتمثل في المساعدات المالية و القروض الممنوحة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار ،و لقد تم تقسيم هذه المساعدات على عدة مراحل و هي كالأتي :[2]

1.7. التعاون المالي وفق برنامج MEDA للفترة 1995-1999:

استفادت الجزائر من مساعدات مالية قدرت ب 164مليون اورو من خلال هذا البرنامج و موجهة لدعم 3 محاور أساسية وهي :

- دعم التحويل الاقتصادي .
- دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- تعزيز التعاون الاقتصادي و الاجتماعي .

2.7. التعاون المالي وفق برنامج MEDA للفترة 2000-2000 :

يهدف هذا البرنامج لتحضير الاقتصاد الجزائري لدخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ ،و قد بلغ الغلاف المالي المخصص في هذا البرنامج 340مليون اورو و قد وجه للقطاعات التالية :

- دعم قطاع البريد و المواصلات .
- دعم الصحافة و قطاع الإعلام في الجزائر .
- دعم و تحديث سلك الشرطة و منها شرطة الحدود.
- دعم المؤسسات المصغرة في إطار الصناديق الاجتماعية .
- دعم إصلاح قطاع التكوين المهني .
- دعم برامج التنمية المحلية .

---

[1] حمزة فطيمة ، الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي و تأثيراتها على الاقتصاد الجزائري ، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية و الإدارية ، المجلد 03العدد 01 جوان 2020 ، ص 87.

[2] شريط عابد ، دراسة تحليلية لواقع و أفاق الشراكة الاقتصادية الاورو متوسطية "حالة دول المغرب العربي" ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2004 ص 180.

- دعم برامج تحديث القطاع الإداري في الجزائر .
- دعم برامج إعادة أعمار المناطق المتضررة من الإرهاب .
- دعم برامج تطوير القطاع التربوي و قطاع العدالة.
- دعم برنامج معالجة النفايات الصلبة الحضرية، و تطوير برامج قطاع المياه.
- دعم المنظمات غير الحكومية و تحديثها .
- دعم برامج اتفاقيات الشراكة .
- دعم برامج تسهيلات القطاع التجاري.[1]

3.7. البرنامج التاشيري 2007-2010:

قدرت المساعدات الأوروبية للجزائر من خلال هذا البرنامج ب € 220 مليون بمعدل € 55 مليون سنويا ، ولقد وجه هذا البرنامج لدعم القطاعات التالية :

- دعم الشركات الصغيرة .
- دعم التنويع الاقتصادي .
- تعزيز المؤسسات الحكومية و القانونية .
- تحسين التعليم و معالجة المياه.

4.7. البرنامج التأشيري 2011-2013:

وصلت المساعدات المالية الممنوعة للجزائر في هذا البرنامج إلى€ 172 مليون بمعدل € 57.33 مليون سنويا .و موجه لتمويل و دعم ستة برامج.[2]

8. تجارة الخدمات :

لقد أولى كل من المجموعة الأوروبية و الجزائر أهمية بالغة لتجارة الخدمات، وذلك في الباب الثالث من اتفاق الشراكة، الذي نص على ضرورة و إلزامية الاتحاد الأوروبي وكل أعضاء الشراكة بمنح الجزائر نقص المعاملة التي هي مفيدة بناء على المادة الثانية من الاتفاق العام حول تجارة الخدمات و التي يطلق عليها اسم AGCS و هي إحدى الاتفاقيات التجارية التي تدعمها المنظمة العالمية للتجارة إضافة إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية GATT والاتفاقية العامة المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية TRIPS[3] .كما تمنح الجزائر

---

[1] طرافي الهام، تأهيل القطاع الصناعي الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009 ، ص 76 .

[2] شطاب نادية . سلامة وفاء ، أثر الشراكة اتفاقية الاورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري ، مجلة معارف ،العدد 20 –جوان 2016 ص 277،276 .

[3] انظر المادة 30 من اتفاق الشراكة السابق الذكر ص 11 .

أيضا للدول الأعضاء نفس المعاملة التي تمنحها لفروعها و شركاتها ،خاصة في حالة أداء خدمة عابرة للحدود.[1]

إما بخصوص النقل فانه يرخص لكل طرف إنشاء و استغلال فروع مستقلة أو فرع من شركات الطرف الأخر على إقليميه في ظروف لا تقل رعاية عن تلك الممنوحة لشركات بلدان أخرى .

9. المدفوعات و رؤوس الأموال و المنافسة :

يتعلق التعاون في هذا الجانب بعملية الدفع لرأس المال و المنافسة و إجراءات اقتصادية أخرى ،حيث تعهد الطرفان بالسماح بعمليات الدفع و تسوية الصفقات بالعملات القابلة للتحويل،مع الالتزام بإمكانية قيام كل عضو بعملية تحويل أو إخراج الأرباح الناتجة عن رؤوس الأموال المستثمرة،إضافة إلى حرية انتقال رأس المال المتعلق بالاستثمارات المباشرة في الجزائر التي تقوم بها الشركات المنشئة وفقا للتشريع الذي ورد في الاتفاقية (المادتين 38-39) ،ولقد تم التفا قايضا على اتخاذ إجراءات تقييدية في الحالات الخاصة كتعرض أحد الطرفين لاختلالات في ميزان المدفوعات، شريطة إعلام الطرف الأخر بهذه الإجراءات.[2]

10. إقامة منطقة تبادل حر :

يعتبر تحرير التبادل التجاري الذي جاء في الباب الثاني لاتفاقية الشراكة العمود الفقري لها ،حيث يتم بموجب هذه الأخيرة تحرير التجارة بشكل كامل بين الطرفين و ذلك في اجل 12سنة بدا من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ أي بحدود عام 2017 . و هذا التحرير خاص بالمنتجات الصناعية فقط ،أما بخصوص الصيد البحري و المنتجات الزراعية فقد عمد الاتحاد الأوروبي إلى تحريرها تدريجيا و بصفة غير كاملة و خاضعة لنظام أفضليات متبادلة بين الطرفين يشمل تحقيق جزئي أو كلي للرسوم الجمركية ،ووضع قيود غير جمر وكية ،و هذا إن دل فإنما يدل على رغبة الاتحاد الأوروبي في التعامل مع المسالة بما تقتضيه مصالحه فقط ،و هو نفس الأسلوب المعتمد مع باقي أعضاء الاتفاقية .[3]

1.10.مبادئ منطقة التبادل الحر بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي :

تقوم منطقة التبادل الحر في إطار الشراكة الأورو جزائرية على جملة من المبادئ نذكر منها:

مبدأ المعاملة بالمثل :بعدما كانت التسهيلات الجارية الخاصة بالسلع المصنعة بموجب اتفاقيات التعاون تمنح من قبل طرف واحد و هو المجموعة الأوروبية و التي تسمح بدخول هذه السلع إلى أسواقها بكل حرية و من دون إجبار الطرف الجزائري على القيام بذلك ،صار كل من الطرفين ملزم بتحرير التبادل التجاري الخاص بالسلع المصنعة و ذلك بعد قيام منطقة تبادل حر بين الطرفين و هو ما يسمى بمبدأ المعاملة بالمثل .

---

[1] شواشي فاطمة ، مرجع سبق ذكره ، ص 81،82 .

[2] صحبي محمد أمين ، مستقبل اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية بين العوائق القانونية والأفق الاقتصادية ، مجلة الحوار المتوسطي المجلد 11 ،العدد 1مارس 2020 ، ص 323،324 .

[3] ميموني سمير ، اتفاق الشراكة الاورو جزائرية : قراءة في المحتوى الاقتصادي و إبراز لتداعيات تنفيذه على قطاع الصناعات التحويلية ، مجلة الاقتصاد الجديد ،العدد 04 سبتمبر 2012 ، ص 196 ،197.

مبدأ التدرج : يقصد بذلك إن منطقة التبادل الحر لاتفاق مباشرة بين الطرفين بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ،و إنما يتم إنشائها تدريجيا خلال فترة زمنية تقدر ب12سنة .

مبدأ المرونة و التكيف: أي انه في إطار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية فانه يمكن للجزائر أن تغير رزنامة التفكيك الجمركي الخاص بالمنتجات المصنعة و إحداث بعض التعديلات خلال الفترة الانتقالية،و ذلك بعد إعلام الطرف الثاني ،و بطبيعة الحالة فان هذه التعديلات متاحة في حالة ما إذا تسببت عملية التفكيك الجمركي بأضرار بليغة على القطاعات الاقتصادية .[1]

2.10. خصائص منطقة التبادل الحر بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي :

هناك عدة خصائص تميز هذه المنطقة عن غيرها و من أهم هذه الخصائص ما يلي :

- هي منطقة للتبادل الحر بين بلدان من جهة و مجموعة بلدان من جهة أخرى
- هي منطقة للتبادل الحر بين اقتصاديات ذات مستويات متباينة .
- هي منطقة للتبادل الحر بين طرفين يطبقان سياسة حمائية بينية متفاوتة إضافة إلى سياسة حمائية من جانب الطرف الأوروبي في المجال الزراعي .[2]

3.9. تحرير التبادل في مجال السلع في إطار اتفاقية الشراكة :

يسعى اتفاق الشراكة الاورو جزائرية إلى تحرير انتقال السلع بين طرفي الاتفاقية و ذلك بإقامة منطقة تبادل حر بين الطرفين حيث تنحصر هذه السلع في المنتجات المصنعة و المنتجات الزراعية و منتجات الصيد البحري و يختلف تحرير تبادل هذه المنتجات من حيث التعريفة الجمركية المفروضة بالتفضيل و سنتطرق إلى ذلك فيما يلي:

1.3.10.المنتجات الصناعية :

يتعلق الأمر بالمنتجات الأصلية لكل من الجزائر و الاتحاد الأوروبي ،والخاصة بالفصول 25الى 97 من المدونة المنسقة للاتحاد الأوروبي و التعريفة الجمركية الجزائرية باستثناء بعض المنتجات و التي ورد ذكرها في الملحق رقم (01) ،حيث أن المنتجات الصناعية المصدرة من الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي معفية من جميع الحقوق الجمركية و من الرسوم التي لها اثر مكافئ ،و أيضا من كل قيد كمي أو أي إجراء له اثر مكافئ ،في حين أن المنتجات الصناعية التي تستوردها الجزائر من الاتحاد الأوروبي فقد تم تقسيمها إلى ثلاثة أصناف و

---

[1] ملوك عثمان . بلال بوجمعة ، مساهمة دخول اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية حيز التنفيذ في التنمية المبادلات التجارية البينة خلال الفترة 2005-2014، مجلة التكامل الاقتصادي ، مجلد 04 رقم3 ،ص59،60 .

[2] بلقاسم زايري، عبد القادر دربال ، الآثار المتوقعة لمنطقة التبادل الحر الاورو متوسطية على أداء و تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر،مجلة Les Cahiers du CREAD 18 رقم 61 /2002 ص14.

هي :

- الصنف الأول من المنتجات و المذكور في الملحق رقم (02) فان التعريفة الجمركية و الرسوم ذات الأثر المكافئ تلغى عند بدء سريان الاتفاق .
- الصنف الثاني و يشمل قائمة المنتجات الواردة في الملحق رقم (03) و يتم إلغاء التعريفة فيها تدريجيا كما يلي :
- بعد سنتين من بدء سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية و الرسوم 80%من الحقوق الأساسية .
- بعد 03 من بدء سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية و الرسوم سنوات 70% من الحقوق الأساسية .
- بعد 04 من بدء سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية و الرسوم سنوات 60% من الحقوق الأساسية .
- بعد من بدء سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية و الرسوم 05سنوات 40% من الحقوق الأساسية .
- بعد من بدء سريان الاتفاق تصبح الحقوق الجمركية و الرسوم 06 سنوات 20% من الحقوق الأساسية .
- بعد 07 سنوات من بدء سريان الاتفاق تلغى الحقوق المتبقية .[1]

الصنف الثالث يشمل بقية السلع التي لم تذكر في الملحقين 01 و03 و تلغى التعريفة تدريجيا وفق الرزنامة التالية :

- سنتان بعد التعريفة تصبح الحقوق الجمركية و الرسوم 90% من الحقوق الأساسية .
- 03 سنوات بعد التعريفة تصبح الحقوق الجمركية و الرسوم 80% من الحقوق الأساسية .
- 04 سنوات بعد التعريفة تصبح الحقوق الجمركية و الرسوم 70% من الحقوق الأساسية .
- 05 سنوات بعد التعريفة تصبح الحقوق الجمركية و الرسوم 60% من الحقوق الأساسية .
- 07 سنوات بعد التعريفة تصبح الحقوق الجمركية و الرسوم 50% من الحقوق الأساسية .
- 08سنوات بعد التعريفة تصبح الحقوق الجمركية و الرسوم 40% من الحقوق الأساسية .
- 09 سنوات بعد التعريفة تصبح الحقوق الجمركية و الرسوم 20% من الحقوق الأساسية .
- 10 سنوات بعد التعريفة تصبح الحقوق الجمركية و الرسوم 10% من الحقوق الأساسية .
- 11 سنة بعد التعريفة تصبح الحقوق الجمركية و الرسوم 05% من الحقوق الأساسية .
- 12 سنة بعد سريان الاتفاق تلغى الحقوق و الرسوم كليا .

2.3.10. المنتجات الزراعية و منتجات الصيد البحري و المنتجات الزراعية المحولة :

وقعت الجزائر على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والتي دخلت حيز التنفيذ سبتمبر2005 بهدف إقامة منطقة لتحرير التبادل التجاري بين الطرفين و ذلك بحلول عام 2020 ،و في شتى المجالات ،و هذا بشكل

[1] باطا عبد الحميد ، الشراكة الأورو متوسطية أثرها على الاقتصاد الجزائري ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الأول ، ص 57،58.

تدريجي و ذلك من خلال الاستفادة من الاتفاقيات التفضيلية في إطار الشراكة الأورو متوسطية ،ووفقا لأحكام اتفاقية الجات 1994 و غيرها من الاتفاقيات المتعددة الأطراف بشان التجارة . و تندرج الاتفاقيات بشأن السلع الزراعية تحت الفصل 01 إلى 24 من التعريفة الجمركية ،و بين الفصل الثاني كيفية التحرير التدريجي و التجارة في المنتجات الزراعية و المنتجات الزراعية المحولة و منتجات الصيد البحري ذات المنشأ الجزائري و الأوروبي ،حيث تخضع صادرات المنتجات السابقة الذكر المنتجة بالجزائر تندرج في إطار بروتوكول واحد من الاتفاقية من تخفيض الرسوم الجمركية و الرسوم المماثلة بما يعادل 40%إلى 100% أما الصادرات التي تتجاوز الحصص التصديرية فتخضع لرسوم جمركي منصوص عليه الاتفاقية ،أما بخصوص المنتجات الموسمية و المصدرة إلى أوروبا فهي مقيدة بجداول زمنية أين تصدر على مدى فترات معينة .

مما يتعلق بالواردات من المنتجات الزراعية الأوروبية فإنها تخضع للرسوم الجمركية و الرسوم المماثلة من 05%إلى 30%و يتم تخفيضها بنسب تتراوح بين 20%إلى 100%في حدود التعريفة المحددة ،قصد تلبية طموحات البلاد في تنمية الاقتصاد .قدمت الجزائر طلبا لمراجعة الاتفاقية 10 جوان 2010 خاصة في ما يتعلق بالمنتجات المتفق عليها في البداية وفقا للأحكام البروتوكول 02و 05 ،و قد بدا تشغيل النظام الجديد منذ01يناير 2010الى غاية 2020 و يتعلق الأمر من مراجعة 36 من التعريفة الجمركية ،منها 34 خاصة بالمنتجات الزراعية و 02 من المنتجات الزراعية المصنعة و تشمل ما يلي .

- إلغاء 25 حصة جمركية للمنتجات الزراعية الممنوحة للاتحاد الأوروبي .[1]
- إعادة فتح 09 و تعديل حصتين تعريفية تفضيلية للمنتجات الزراعية الممنوحة للاتحاد الأوروبي.
- إلغاء التفضيل التعريفي لمنتجين (2) من المنتجات الغذائية المصدرة من الاتحاد إلى الجزائر في مقابل دفع تعويض للاتحاد الأوروبي لتغطية خسارة الرسوم الجمركية المتحصلة من طرف أوروبا .

3.3.10.الأحكام المشتركة :

نصت الاتفاقية الأورو جزائرية بهذا الخصوص بين الطرفين الفصل 03 من الباب الثاني من خلال المواد 17الى 27 حيث تم الاتفاق على أن يكون هناك إدخال حق أو رسم جمركي عند الاستيراد و التصدير في إطار المبادلات بين الطرفين و التي تدخل تحت مظلة منطقة تحرير التجارة ،و من أهم الأحكام التي تضمنها هذا الفصل من الاتفاقية ما يلي :

- عدم الرفع بهدف الحقوق –الرسوم المطبقة عند دخول الاتفاق حيز التنفيذ كما لا يتم إدخال أي قيد كمي جديد[2].

---

[1] ماموني شهرا زاد ، أثر الاتفاقية الشراكة الأوروبية على الصادرات الجزائرية للمنتجات الزراعية ، حالة الخضر والفواكه أ مجلة الاقتصاد الدولي العولمة ،المجلد 3 العدد 1، 2020 ، ص120، 121 .

[2] هويد عبد الجليل ،الشراكة الاورو متوسطة على التجارة الخارجية في الجزائر .مذكر مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة

- إلغاء الحق الإضافي المؤقت المتعلق بالمنتجات الواردة في الملحق 04 من طرف الجزائر بدءا من الفاتح جانفي 2006 ، كما يقوم كل طرف بإعلام الطرف الأخر بالحقوق القاعدية المطبقة في جانفي 2002.
- لا يمكن للمنتجات ذات المنشأ الجزائري أن تحظى عند عمليات استيرادها .
- المجموعة برعاية أكثر من تلك المعمول بها بين الدول الأعضاء .
- لا يحوى هذا الاتفاق دون إبقاء الاتحادات الجمركية أو مناطق التبادل الحر طالما لا يترتب عنه تغير نظام المبادلات المنصوص عليها في الاتفاق .[1]

المطلب الثالث :الجوانب غير الاقتصادية لاتفاقية الشراكة :

إذا تصفحنا محتوى هذه الاتفاقية فإننا نجد أن اهتمام الطرفين لم يقتصر على الجانب الاقتصادي فقط،بل أخذ الجوانب السياسية و الأمنية و الاجتماعية و حتى الثقافية و الإنسانية بعين الاعتبار،و هذا على عكس ما جاءت به اتفاقية 1997 و التي ركزت على الجانب الاقتصادي فقط ،و بناء على هذا سنحاول أن نتطرق إلى هذه الجوانب و ذكر أهم ما عالجته و الأحكام المتعلقة بها و ذلك في النقاط التالية :

1. الجانب السياسي و الأمني :

رغم اختلاف طرق تحقيق الأمن و الاستقرار في الحوض المتوسطي حسب ميشال فوشيه حيث قال "يوجد عدة رؤى متفاوتة بل و متناقضة للمجموعة المتوسطية أو الأورو متوسطية فيما يخص المبادرات الأمنية ". إلا انه هناك شبه إجماع من طرف الدول الأوروبية حول المخاطر التي صارت تهدد مصالحهم والنابعة من الدول جنوب البحر الأبيض المتوسط و المتمثلة في نظرهم في التطرف الديني والإرهاب، الجريمة المنظمة، وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط بسبب العجز عن التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية و انتشار الأسلحة [2] ،وبهدف إيجاد حلول لهذه المخاطر وتفاديها ركز كل من الجزائر والمجموعة الأوروبية على هذا الجانب في مقدمة محاور الاتفاقية، وقد تناول الطرفين في هذا الجانب كل من المسائل السياسية و الأمنية و كذلك العدالة و الشؤون الداخلية.

1.1. الاهتمام بالمسائل السياسية و الأمنية:

لقد ركزت الاتفاقية على هذا العنصر بشكل كبير ، نظرا لأهمية المنطقة المتوسطة في امن أوروبا ،وهذا في

الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي ، كلية العلوم التجارية والتسيير الاقتصادي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة .الجزائر ،2012- 2013ص73.

[1] شواشي فاطمة ، مرجع سبق ذكره ، ص90،91 .

[2] زكري لامية ، الشراكة الاورو متوسطية.جوانبها .أهدافها . والياتها ، حوليات جامعة الجزائر 01العدد الجزء الرابع /ديسمبر 2018 ، ص 90.

الباب الأول من الاتفاقية ،حيث نص على ضرورة تنظيم الحوار السياسي و الأمني بين الطرفين ،والتي من شانها أن تساعد على تطور ورقي المنطقة المتوسطية وجعلها ملاذا للأمن والاستقرار.[1]

وحسب الفقرة 02 من المادة 03 من اتفاقية الشراكة فان التعاون السياسي و الأمني تتمثل في محاولة تقريب الطرفين وذلك بتطور التفاهم المتبادل بينهما ، وضرورة دعم الأمن والاستقرار في المنطقة المتوسطة[2] ،وتؤكد المادة 04 من الاتفاقية على ضمان السلم والأمن وتحقيق التنمية ودعم الجهود المبذولة للتعاون بين الطرفين حيث نصت على ما يلي "يتعلق الحوار السياسي بكافة المواضيع ذات الاهتمام المشترك بالنسبة للطرفين لاسيما الظروف التي من شانها ضمان السلم و الأمن و التنمية الإقليمية مع مساندة جهود التعاون ".

و يتم هذا الحوار كلما دعت الحاجة إلى ذلك ،و على عدة مستويات تتمثل فيما يلي :

على المستوى الوزاري: يتم إجراء الحوار السياسي في هذه الحالة في إطار مجلس الشراكة .

على مستوى الموظفين السامين: موظفون يمثلون الطرف الجزائري من جهة و الطرف الأوروبي من جهة أخرى .

على مستوى القنوات و الممثلين: الدبلوماسيين من خلال ما يعقد من جلسات عمل و الاجتماعات الدولية .

في حالة الضرورة يتم بأي طريقة يريانها مناسبة أو أكثر فعالية [3].

يتضح لنا من خلال نص المادة 90من اتفاقية الشراكة أن التعاون في مجال مكافحة الإرهاب كان من ضمن أولويات هذه الشراكة لكون الجزائر كانت تمر بأزمة خانقة بسبب العشرية السوداء ،شريطة أن يكون هذا التعاون لا يخل بالاتفاقيات الدولية التي صادق عليها الطرفان ،إضافة إلى احترام التشريعات و النصوص القانونية و التنظيمية لكلا الطرفين .[4]

2.1. التعاون في مجال العدالة و الشؤون الداخلية :

لقد تناول الطرفان في إطار التعاون في هذا المجال عدة نقاط و تتمثل فيما يلي :

1.2.1. تعزيز المؤسسات و سيادة القانون في مجال العدل و الشؤون الداخلية :

لقد أولى الطرفان أهمية خاصة في الاتفاقية لتعزيز المؤسسات في مجال اتفاق القانون و سير العدالة . و هذا يشمل تعزيز سيادة القانون ،حيث يضمن الطرفان احترام حقوق مواطني الطرفين دون أي تمييز على التراب الوطني للطرف الآخر،و هذه الأحكام لا تغطي الاختلافات في العلاج على أساس الجنسية .

---

[1] الفقرة 01 من المادة 03 من اتفاق الشراكة السابق الذكر ص 04 .

[2] الفقرة 02 من المادة 03 من اتفاق الشراكة السابق الذكر ص 05.

[3] المادة 04 من اتفاق الشراكة السابق الذكر ص 05 .

[4] المادة 90 من اتفاق الشراكة السابق الذكر ص 25.

2.2.1. نقل الاشخاص :

إن المعنيين بالحرص على تسهيل تنقل الأشخاص بين الطرفين سيضمنون التطبيق الجاد لإجراءات التنقل من إصدار للتأشيرات و فحصها ،و تسريع إصدارها لأفراد الطرف الثاني في الاتفاقية و هذا في إطار القوانين الوطنية السارية ،كما انه يتم مراجعة هذه الأحكام بصفة دورية من طرق لجنة الشراكة .

3.2.1. التعاون في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية:

تناول الطرفان هذا الجانب عدة نقاط و تمثلت فيما يلي :

- أكد الطرفان على أهمية تبادل المعلومات حول تدفق الهجرة غير الشرعية،و التعاون في مراقبة هذه الأخيرة و منعها ، هذا من جهة و من جهة أخرى توافق كل دولة عضو على إعادة القبول لمواطنيها الموجودين بشكل غير قانوني على ارض الطرف الثاني بعد إجراءات تحديد الهوية .
- فحص الجهود المشتركة من طرف مجلس الشراكة في إطار منع الهجرة غير الشرعية .
- تسهيل و رعاية الأفراد المقيمين بشكل غير قانوني .

2. التعاون القانوني و القضائي :

اتفق الطرفان على ضرورة التعاون القانوني و القضائي باعتباره مكمل لأشكال التعاون المنصوص عليها في الاتفاقية ،حيث يركز هذا التعاون على عدة نقاط وهي :

- تبادل الخبرات في تحسين إدارة العدالة المدنية .
- التعاون في معالجة النزاعات ذات الطابع المدني أو التجاري أو الأسري .
- تعزيز الآليات القائمة في مسائل المساعدة المتبادلة أو تسليم المجرمين في المسائل الجنائية .
- حماية الحقوق الفردية و الحريات و مكافحة الجريمة المنظمة .
- يشمل هذا التعاون إقامة دورات تكوينية متخصصة .[1]

3. الجانب الثقافي و الاجتماعي و الإنساني :

لم تقتصر اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي على المجال الاقتصادي والسياسي فقط بل امتدت لتشمل كافة المجالات بما فيها القضايا الاجتماعية والثقافية وحتى الإنسانية ،وهذا ما سنحاول أن نتطرق إليه فيما يلي :

1.3.التعاون الاجتماعي والثقافي :

تتجلى مظاهر التعاون الاجتماعي والثقافي بين الطرفين من خلال تضمن محتوى الاتفاقية جملة من الأحكام والمواد القانونية والتي تمس كافة القطاعات ،حيث يشمل هذا الجانب أربعة فصول رئيسية وهذا ما ورد في الباب السادس وتتمثل هذه الفصول فيما يلي :

[1] Journal Official de la République Algérienne N31,Conventions et Accords International 03/04/2005 p 19-20

1.1.3.قطاع العمال :

تمنح كل دولة عضو في الاتفاقية العمال الجزائريين العاملين في أراضيها معاملة خالية من أي تمييز على أساس الجنسية ،وهذا فيما يتعلق بظروف العمل والأجور و الفصل بالنسبة لمواطنيها،حتى و إن كان العمال المرخص لهم بممارسة عمل مقابل اجر في أراضي الدول الأعضاء مؤقتين،كما تمنح الجزائر نفس المعاملة لرعايا الدول الأعضاء العاملين في أراضيها ،ويتمتع العمال الجزائريين وأي أفراد من أسرهم يعيشون معهم في مجال الضمان الاجتماعي بمعاملة خالية من أي تمييز على أساس الجنسية ،ويشمل الضمان الاجتماعي حسب ما جاء في الاتفاقية كل من استحقاقات المرض و الأمومة و العجز و الشيخوخة و الورثة و إعانات الحوادث الصناعية و الأمراض المهنية و البطالة و استحقاقات الأسرة .

- تضاف جميع فترات التامين أو العمل التي أكملها هؤلاء العمال في مختلف الدول الأعضاء معا لغرض المعاشات التقاعدية و المعاشات السنوية فيما يتعلق بالشيخوخة و استحقاقات الأسرة و الأمومة و الرعاية الطبية للعمال و أفراد أسرهم المقيمين معهم .
- يمكن للعمال المعنيين أن ينتقلوا بحرية إلى الجزائر بالمعدلات المطبقة بموجب تشريعات الدولة العضو ،و تمنح الجزائر معاملة بالمثل في هذا الشأن بالنسبة لرعايا الدول الأعضاء .[1]

تسري الأحكام السالفة الذكر على مواطني الأعضاء المقيمين أو العاملين بشكل قانوني في أراضي البلدان المضيفة لهم ، و قبل دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ يتولى مجلس الشراكة تبني أحكام و قواعد تفضيلية للتعاون الإداري شريطة أن لا تؤثر هذه الأخيرة على أي حقوق أو التزامات ناشئة عن الاتفاقات الثنائية التي تربط الجزائر و الدول الأعضاء ،حيث تنص الاتفاقية على معاملة أفضل لموطني الجزائر أو الدول الأعضاء .

2.1.3. الحوار في الشؤون الاجتماعية :

يدخل الطرفان في حوار حول أي قضية اجتماعية تهم أعضاء الاتفاقية و ذلك بهدف إيجاد السبل الكفيلة بتحقيق تقدم في المجال الاجتماعي بالنسبة للرعايا المقيمين في الدول الأعضاء خاصة ظروف المعيشة و عمل العمال و عائلاتهم و الهجرة و الهجرة غير الشرعية و شروط عودة الأشخاص الذين ينتهكون التشريع الخاص بحق الإقامة في الدول المضيفة ،و القضاء على أي تمييز على أساس الجنسية بين الأفراد المقيمين و السكان الأصليين للدول الأعضاء .

3.1.3. التعاون في الشؤون الاجتماعية :

لقد أدرك الطرفان مدى أهمية التنمية الاجتماعية و التي يجب أن تساير التنمية الاقتصادية ،و بناء على هذا سيعطي الطرفان الأولوية لاحترام الحقوق الاجتماعية الأساسية [2] ،إضافة إلى تنفيذ برامج في المجال الاجتماعي شريطة التركيز على النقاط التالية :

---

[1] Council of The European Union ,Legislative Acts –and Other Instruments , Brussels -12 April2002 p 61 , 62.
[2] Council of The European Union ,op cit P64, 65.

- المساهمة في تحسين ظروف المعيشة و خلق فرص العمل ،و إعادة توطين العائدين بسبب وضعهم غير القانوني بموجب تشريعات الدولة المعنية .
- الاستثمار الإنتاجي أو إنشاء الأعمال التجارية في الجزائر من قبل الجزائريين العمال و الجزائريين المقيمين قانونيا في الجماعة .
- تعزيز دور المرأة في عملية التنمية الاقتصادية من خلال التعليم ووسائط الإعلام ،تماشيا مع سياسة الدولة الجزائرية .
- تعزيز برنامج تنظيم الأسرة الجزائرية و حماية الأم و الطفل .
- تحسين الرعاية الاجتماعية و أنظمة الصحة .
- تنفيذ و تمويل برامج التبادل والترفيه لمجموعات مختلطة من الشباب الجزائري و الأوروبي المقيمين في الدول الأعضاء ، بهدف تعزيز المعرفة المتبادلة و تعزيز التسامح .
- تحسين ظروف المعيشية في المناطق الفقيرة .
- تعزيز الحوار الاجتماعي و المهني.
- تعزيز احترام حقوق الإنسان في السياق الاجتماعي والمهني .
- المساهمة في تطور قطاع الإسكان ، خاصة فيما يتعلق بالإسكان المنخفض التكلفة .
- التخفيض من الآثار السلبية لتعديل الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية .
- تحسين نظام التدريب المهني .[1]

4.1.3. التعاون في مجال التعليم و الثقافة :

إضافة إلى ما سبق ذكره تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز تبادل المعلومات والتعاون الثقافي ، مع مراعاة الخطط الثنائية في الدول الأعضاء ، إضافة إلى تعزيز معرفة اكبر و فهم متبادل للثقافات المعنية ، كما يجب إعطاء اهتمام خاص لتعزيز ودعم الأنشطة المشتركة في شتى المجالات ، بما في ذلك الصحافة و السينما والتلفزيون و تشجيع برامج التبادل الشبابي ،ويتمثل التعاون في هذا المجال على الجوانب التالية :

- الترجمة الأدبية.
- حفظ وترميم الآثار والمواقع ذات الأهمية التاريخية والثقافية .
- تدريب العاملين في المجال الثقافي .
- تبادل الفنانين والأعمال الفنية .
- تنظيم الأحداث الثقافية .

---

[1] المادة 74 من اتفاقية الشراكة السابقة الذكر ص 23.

- زيادة الوعي المتبادل ونشر المعلومات حول الأحداث الثقافية الهامة .
- تشجيع التعاون في المجال السمعي البصري ،خاصة التدريب والإنتاج المشترك .
- توزيع المجلات والمنشورات الأدبية والفنية والعلمية .[1]

إضافة إلى التعاون الثقافي هدفت الاتفاقية إلى التعاون في مجال التعليم والتدريب ولقد تم التركيز على بعض النقاط في هذا الجانب وتتمثل في :

- المساهمة في تحسين نظام التعليم والتدريب بما في ذالك التدريب المهني .
- تطوير مستوى خبرة كبار الموظفين في القطاعين العام والخاص .
- التشجيع على إقامة روابط دائم بين الهيئات المتخصصة على أراضي الطرفين من اجل تجميع وتبادل الخبرات و الأساليب .
- إعطاء أهمية بالغة لشق التعليم العالي و البحث العلمي وترقية الجامعات .

ولقد تم وضع جملة من البرامج بهدف تحقيق التعاون في مجال التعليم بصفة عامة ومن أهم هذه البرامج ما يلي :

- برنامج اراسموس مندوس MUNDUS ERASMUS وهو عبارة عن منح مقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي في مجال التعليم والتربية .
- برنامج تومبوس Tempus وهو عبارة عن دعم وتمويل من طرف الاتحاد الأوروبي لصالح الجامعات بهدف تطويرها.
- الإبداع في التعليم العالي .
- الفورم الجامعي الأورو متوسطي .
- التعليم والتدريب من اجل العمل .[2]

2.3. التعاون الإنساني :

نظرا للدور الكبير الذي يلعبه مبدأ احترام حقوق الإنسان في تحقيق الاستقرار فإننا نجد أن إقامة أي علاقات بين الدولة لا تخلو من التشديد على هذا المبدأ ،ونظرا لكون الاتحاد الأوروبي احد أقوى التكتلات في العالم فانه يرغب في إقامة منطقة يسودها الأمن والاستقرار خاصة المنطقة المطلة على البحر الأبيض المتوسط وهذا ما دفع أعضاء اتفاقية الشراكة إلى التركيز على مبدأ حقوق الإنسان وتدوينه في نص الاتفاقية .

وحسب ما ورد في المادة 02 من اتفاقية الشراكة فقد شدد الأعضاء على ضرورة احترام مبدأ حقوق الإنسان

---

[1] Council of The European Union op. cit p67 -68.

[2] مبارك بوعشة . ليليا بن منصور ، الشراكة الأورو متوسطة كآلية لترقية الجامعات الجزائرية مع الإشارة لبرنامج Tempus ، مجلة الاقتصاد الصناعي العدد 10 جوان 2016 ص 52.

وتعزيز مبدأ الديمقراطية لما لهما من أهمية في صناعة القرار وبناء سياسات الدولة داخليا وخارجيا ،وان الإخلال بالنصوص التي وردت في هذا الجانب او عدم احترامها يعتبر إخلالا بالاتفاقية وعصيان التزاماتها، وقد تعهد أطراف الاتفاقية بالالتزام باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وضمان الممارسة الفعالة لهذه الحقوق بما في ذلك حرية الرأي والتعبير و التفكير على سبيل المثال :[1]

المطلب الرابع :الإصلاحات الاقتصادية المرافقة للشراكة الأورو جزائرية .

إن توجه الجزائر إلى اقتصاد السوق و دخولها في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي و التي توجت بالشراكة الأورو جزائرية يستوجب إصلاحات واسعة في كافة المجالات خاصة المجال الاقتصادي .وقد قامت الجزائر بعدة محاولات بهدف إصلاح هذا الأخير وقد قدمت هذه الإصلاحات النظام المالي و المصرفي و قطاع التجارة خاصة فيما يخص الأطر القانونية و المبادلات التجارية ،و امتدت هذه الإصلاحات لتشمل قطاع الاستثمار ،و على ضوء هذا سنحاول التطرق إلى أهم الإصلاحات التي انتهجتها الجزائر في ظل اتفاقية الشراكة وذلك من خلال النقاط التالية :

1. إصلاح النظام المالي و المصرفي :

مرت الإصلاحات في هذا القطاع بعدة مراحل ولعل أهم هذه المراحل ما يلي :

1.1. إصلاح المالي والمصرفي منذ 1990 :

لقد شهدت الجزائر منذ الاستقلال جملة من الإصلاحات والإجراءات بخصوص هذا القطاع بدا من فترة التأمينات 1966 و1967 ثم إعادة البنية الهيكلية للنظام المصرفي سنة 1982 وعقبتها بعد ذلك إصلاحات التسعينات و أهم ما ميزها صدور قانون النقد والقرض 90-10 عام1990 ، و الذي عدل مسار النظام المصرفي الجزائري،حيث أعاد تنشيط وظيفة الوساطة المالية و إبراز دور السياسة النقدية ، وتم استرجاع كل الصلاحيات لصالح البنك المركزي بخصوص تسيير النقد والائتمان،ونفس الشيء بالنسبة للبنوك التجارية فقد استرجعت كافة صلاحياتها ، إضافة إلى هذا فقد تم أيضا عزم دائرة الميزانية عن دائرة النقدية حيث تم وضع سقف لتمويل البنك المركزي لميزانية الدولة ،مع ضرورة استرجاع هذه الأموال في كل سنة [2]،وقد أتاح هذا القانون المجال أمام المؤسسات المالية الأجنبية لفتح فروع لها في الجزائر حيث يشرف على هذه العملية مجلس النقد والقرض ، وهو الذي يقرر منح الترخيص لهذه المؤسسات من عدمه .ولقد تم فتح عدة فروع في الجزائر مثل:

- تأسيس بنك البركة بتاريخ 12/06/ 1990 في شكل شركة مساهمة بين بنك الفلاحة وتنمية الريفية

---

[1] شواشي فاطمة ، مرجع سبق ذكره ، ص 104 ،105.

[2] بن عزوز بن علي .كتوش عاشور ، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية و منهج الإصلاح ،مداخلة ضمن ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية واقع و تحديات ، ص 490.

ومجموعة البركة بالسعودية بمساهمة 51 %و49 %على التوالي .

- بنك الأعمال الخاصة (بنك الاتحاد) انشأ بتاريخ 05 /1995 .

2.1.الإصلاحات خلال الفترة 2003-2005:

تميزت هذه الفترة بإجراء عدة تعديلات على قانون النقد والقرض 10/90 ومن أهمها :

- الأمر 03-11 المؤرخ في 2003/08/26 و الذي يتعلق بتنظيم بنك الجزائر ،حيث تم فرض إجراءات أكثر صرامة على البنوك و التأكيد على سلطة البنك المركزي .
- القانون رقم 01-04 الصادر بتاريخ 2004/03/04 و الذي ركز على وضع حد ادني لقيمة رأس مال حيث كان الحد الأدنى لرأس مال البنوك سنة 1990 قد قدر ب 500مليون دينار جزائري و ب10مليون د.ج بالنسبة للمؤسسات المالية،في حين تم تعديله عام 2004 ليقدر ب 205 مليار د.ج للبنوك و 500مليون د.ج للمؤسسات المالية .
- القانون رقم 02-04 الصادر 2004/03/04 و الذي جاء لتحديد شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر ،و الذي يتراوح ما بين 0%و 15% كحد أقصى .
- القانون رقم 03-04 الصادر بتاريخ 2004/03/04 و الذي يعالج نظام ضمان الودائع المصرفية .[1]

3.1. الإصلاحات خلال الفترة 2006-2009 :

إضافة إلى الإصلاحات السابقة قامت الجزائر بإصلاحات أخرى تدخل ضمن متطلبات الشراكة الأورو جزائرية و المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة ، حيث تم إصدار عدة لوائح من طرف بنك الجزائر و نذكر منها :

- اللائحة التنظيمية الصادرة سنة 2006 تحت رقم 07-01 و المؤرخ ب 2006/09/24 و يتضمن جملة من الالتزامات أو الشروط و تتمثل فيما يلي :
- الترخص لإنشاء بنك و مؤسسة مالية .
- الترخيص لإنشاء فرع بنك و فرع مؤسسة مالية أجنبية .
- اعتماد بنك و مؤسسة مالية أو فروع بنك و مؤسسة مالية أجنبية .
- القرار رقم 07-01 المؤرخ في 2007/02/23 يتضمن مبدأ قابلية تحويل العملة المحلية في المبادلات الدولية الجارية ،و قواعد انتقالها من و إلى الخارج .

[1] إبراهيم بوجلخة ، دراسة تحكيمية و تقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأورو جزائرية "دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية" ، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر 2012،2013 ، ص 191.

- القرار الصادر سنة 2008 و الذي يحدد قيمة الحد الأدنى لرأس مال المؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر .
- القرار رقم 09-01 المؤرخ في 2009/02/17 يتعلق بإمكانية فتح حساب بالعملة الصعبة في بنك وسيط معتمد لصالح الأشخاص الطبيعيين الأجانب المقيمين و غير المقيمين و كذلك الأشخاص المعنويين غير المقيمين .

2. الإصلاحات المتعلقة بالاستثمار في الجزائر :

لقد شهد هذا القطاع عدة إصلاحات بداية من التسعينات و إلى يومنا هذا بهدف تنمية الاقتصاد الوطني،حيث شملت هذه الإصلاحات جملة من الإجراءات تمثلت غالبيتها في الإعفاءات و الحوافز و التسهيلات بغرض جلب الاستثمار الأجنبي ،و من أهم هذه الإصلاحات ما يلي :

1.2. إصدار قانون الاستثمار في الجزائر 1993 :

صدر قانون الاستثمار في الجزائر بتاريخ 1993/10/05 بهدف تهيئة البنية لقطاع الاستثمارات بصفة عامة و جذب الاستثمارات الأجنبية ،و هذا ما جعله من أفضل قوانين الاستثمار في البلدان العربية و النامية،و لقد جاء المرسوم رقم 93-12 في إطار هذا القانون ليوضع مختلف الإجراءات التي وضعتها الحكومة بهدف تنمية و ترقية هذا القطاع و لعل أهمها ما يلي:

1.1.2. سياسة الحوافز بالنسبة للنظام العام :

تستفيد الاستثمارات و لمدة 03 سنوات من جملة من الإعفاءات و تتمثل فيما يلي :

- إعفاءات ضريبية لنقل الملكية .
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للسلع و الخدمات الموظفة مباشرة في انجاز الاستثمار .
- تطبيق نسبة منخفضة تقدر ب9% كرسم جمركي على السلع المستوردة للمشروع .
- الإعفاء من 02الى 05 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات و الرسم المهني ،و تخفيض 07% من مساهمة أرباب العمل في نظام الضمان الاجتماعي .[1]
- الإعفاء من ضريبة الأرباح النشاط المهني في حال تصدير منتجات المشروع حسب رقم الأعمال للصادرات .

لقد جاء هذا القانون بجملة من الحواجز في إطار تنمية و تطوير مناطق معينة تتمثل هذه الحوافز فيما يلي :

[1] مهري عبد المالك . بورحلة منهجية . سايحي الخامسة ، واقع و أفاق التجربة الجزائرية في إصلاح المناخ الاستثماري و انعكاساته على الاستثمار الأجنبي ، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و إدارة الأعمال ، المجلد 09،العدد 01/2020 ، ص 156.

- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بأشغال أساس البناء .
- التنازل على الأراضي الحكومية لصالح المستمر بأسعار منخفضة ،قد تصل إلى الدينار الرمزي .
- رفع مدة الإعفاء من الضريبة على الأرباح و الرسم المهني إلى فترة تتراوح ما بين 05الى 10 سنوات .
- بعد انتهاء فترة الإعفاء ،يمنح للمستثمر حفظ إضافي في الضريبة على الأرباح بنسبة نصف الخفض في النظام العام.

2.1.2. سياسة الحوافز بالنسبة لنظام المناطق الحرة :

جاء قانون الاستثمار بجملة من الحواجز و الإعفاءات لصالح المناطق الحرة بهدف إنشاء صناعات حديثة ذات قدرات تنافسية عالية و موجهة للتصدير ،و هذه المناطق هي متاحة للجميع و مهما كانت طبيعة الاستثمار و من الإعفاءات و الحوافز الممنوحة في هذا الإطار ما يلي :

- الإعفاءات من جميع الضرائب و الرسوم على السيارات السياحية ما لم ترتبط بالمشروع .
- تسهيل حركة التخزين من دون تحديد المدة و الإعفاءات من دفع الضمان و تسهيل حركة التصدير و الاستيراد .
- تعيين اليد العاملة الوطنية أو الأجنبية حسب عقود مرضية للأطراف .
- الإعفاء الضريبي لعوائد رأس المال الموزعة .

3.1.2. سياسة الحوافز لنظام الجنوب :

لقد تم منح حوافز إضافية للاستثمارات في مناطق أبرزها اقتناء الأراضي الصحراوية للمشاريع الزراعية و تخفيض نسبة 50%من الفوائد على قروض الاستثمار .[1]

2.2. القانون الجديد للاستثمار في الجزائر 2001 :

على الرغم من الحوافز و الإعفاءات التي جاء بها قانون الاستثمار 1993 و الايجابيات التي حققها،لا أن تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر لا يزال محتشم،و هو اقل من الطموحات التي كانت تأملها الحكومة،و هذا ما اجبر المشرع الجزائري على تشريع مرسوم تنفيذي سنة 2001 بهدف تعزيز مبادئ المرسوم إضافة إلى تقديم عدة مزايا و ضمانات للمستثمرين تتمثل فيما يلي :

1.2.2. المزايا المقدمة تحت عنوان النظام العام في مرحلة انجاز المشروع .

شملت المزايا و الإعفاء المقدمة لصالح الاستثمارات في هذه المرحلة ما يلي :

- الإعفاء من دفع حقوق الملكية و الرسم على القيمة المضافة بخصوص السلع التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار .

[1] منصوري الزين ، واقع و أفاق سياسية الاستثمار في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الثاني ، ماي 2005 ، ص 180،181.

- الإعفاء من دفع حق الملكية على كل المقتنيات العقارية .
- الإعفاء من حقوق التسجيل و مصاريف الإشهار العقاري .
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات و الرسم على النشاط المهني لمدة 03سنوات في حال خلق المشروع 100 منصب شغل ،و تمدد هذه الفترة لتصل إلى 05 سنوات في حالة تجاوز خلق مناصب الشغل 100 منصب ،شريطة أن يصرح بهذه الاستثمارات لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات و أن لا تدخل ضمن المناطق المستفيدة من إعانة صندوق الجنوب و الهضاب العليا .
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات و الرسم على النشاط المهني لمدة 05 سنوات لصالح الاستثمارات الإستراتيجية المحددة من طرف طرق المجلس الوطني للاستثمار .

2.2.2. المزايا المقدمة تحت عنوان النظام الاستثنائي :

تمنح هذه المزايا في حالة انجاز الاستثمارات ومن بين هذه المزايا ما يلي .

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية .
- الإعفاء من دفع تسجيل العقود التاسيسة للشركا ت إضافة إلى تخفيض حقوق عقود الزيادة في رأس المال .
- الإعفاء من دفع الرسم على القيمة المضافة و الحقوق الجمركية للسلع و الخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز المشروع سواء كانت محلية أو مستوردة .
- بعد معاينة المصالح الجبائية للاستغلال تعفى الاستثمارات لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات و الرسم على النشاط المهني و العقاري .[1]

إضافة إلى ما سبق قام المشرع الجزائري بتعديلات أخرى سنة 2014 ترتكز على المعاملة بالمثل بالنسبة للأشخاص المعنويين و الطبيعيين الأجانب، مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع دولهم الأصلية ،و بحلول سنة 2015 ظهرت تعديلات جديدة أخرى على قانون الاستثمار أهمها ما يلي:

- منع إعفاءات للمشاريع الاستثمارية في إطار انجازها شريطة أن يكون رأس ما لها اقل من 2 ملياردير .
- تخفيض يقدر ب 03% من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية .
- الإعفاء من الرسوم و الحقوق الجمركية بالنسبة للاستثمارات التي تدخل ضمن مجال البحث و التصوير .
- تخفيض الضريبة على أرباح الشركات لمدة 05 سنوات بداية من 2015.
- توحيد الضريبة لكل النشاطات لتصبح 23% .

وفي سنة 2016 صدر قانون جديد للاستثمار ومن أهم ما جاء به في حالة ممارسة نشاط مختلط، أو عدة نشاطات لا تمنح المزايا التي وردت في هذا القانون، إلا لتلك القابلة للاستفادة من المزايا كالسلع بما فيها المجددة، و تعفى أيضا من إجراءات التجارة الخارجية و التوطين البنكي، و من بين التحفيزات التي جاء بها

[1] تقرير الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة ، قانون الاستثمار في الجزائر ، فيفري 2015 ص 15،21.

هذا القانون ما يلي:

- منح تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية خلال فترة انجاز الاستثمار .
- منح تخفيض بنسبة 50 % من مبلغ الإتاوة الايجارية خلال مرحلة الاستغلال .
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات خلال مرحلة الاستغلال .
- إعفاء من الرسم على القيمة المضافة لمدة لا تتجاوز 05 سنوات للسلع المنتجة و التي تدخل في إطار الصناعات الناشئة [1].

و بالنسبة للضمانات الممنوحة للاستثمارات حسب ما جاء في قوانين الاستثمار ما يلي:

- الحرية الكاملة للمستثمر باستثناء المناطق المحتكرة من طرف الحكومة .
- إلغاء التمييز المتعلق بالمستثمرين و الاستثمارات حسب المادة 14 من الأمر 03-01.
- ضمان حرية التحويل لرؤوس الأموال و المداخيل و الفوائد الناتج عن الاستثمار .[2]

3. الإصلاحات المتعلقة بقطاع التجارة :

لقد انتهجت الجزائر غداة التسعينات جملة من الإجراءات و الإصلاحات في كافة المجالات خاصة الاقتصادية منها، و ذلك في إطار تهيئة الساحة الاقتصادية لدخول اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية حيز التنفيذ و كذلك للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بالدرجة الأولى ،و هذا بهدف مواجهة الانعكاسات التي تنتج عن إقامة منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية .

وترتكز هذه الإصلاحات عموما على التحرير التجاري و الاقتصادي و تطوير الصادرات خارج المحروقات ،و ما يتطلبه الأمر من إصدار قوانين و تشريعات منظمة لذلك .

1.3. إصلاحات الأطر القانونية :

بعد التوقيع على اتفاقية الشراكة و بالضبط سنة 2003 قامت الحكومة الجزائرية بإصلاحات عميقة في القوانين و التشريعات التجارية ،ليتم إصدار تشريعات تنظيمية للأنشطة التجارية كما يلي:

- إصلاح القانون التجاري .
- مراجعة القانون رقم 04-08 المؤرخ في 2004/08/14 المتعلق بالسجل التجاري .
- تسهيل إجراءات القيد في السجل التجاري .
- تأطير المهن و النشاطات التجارية التي تستوجب قوانين خاصة القانون رقم 04-02 الصادر بتاريخ

---

[1] فايزة بالعابد . مصطفى بياض ، واقع الاستثمار الأجنبي المباشرة في ظل تحولات قانون الاستثمار الجزائري خلال 1982-2016 ،مجلة اقتصاديات الأعمال و التجارة ، المجلد 05 ، العدد 02/2020 ، ص182 ،184.

[2] مهري عبد المالك . بورحلة منجية . سايحي الخامسة ، مرجع سبق ذكره ، ص 160،161.

جوان 2004 و الذي يتضمن الإجراءات المطبقة على الأنشطة التجارية[1] .

2.3. الإصلاحات في مجال المنافسة :

كان الأمر رقم 95-06 الصادر بتاريخ 1995/01/25 هو المعنى بتنظيم المنافسة ،إلا انه بعد توقيع اتفاقية الشراكة تم تعديل هذا الأمر ،حيث جاء الأمر 03-03 الصادر بتاريخ 2003/07/19 كقانون جديد لتنظيم المنافسة و ذلك في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة لتعزيز البنية التحتية لاقتصاد السوق ،إضافة إلى اندماج الجزائر في القطاعات الاقتصادية العالمية ،و لقد كان هناك عدة أسباب و دوافع تقف وراء الإصلاحات التي مست قانون المنافسة و من أهمها :

- فصل التشريعات التي تتعلق بالمنافسة مثل الاتفاقيات و التسعينات عن الممارسات التجارية .
- إرساء معالم المشاورة و التعاون بين إدارة التجارة و مجلس المنافسة و المؤسسات .
- إعادة هيكلة مجلس المنافسة و منحه صلاحيات أكثر لضبط السوق و ترقية المنافسة .
- الالتزام بمتطلبات اندماج الجزائر في الاقتصاد الجهوي و العالمي في إطار الشراكة الاورو جزائرية مثل تطوير التشريع الوطني في مجال المنافسة .

و لقد جاء الأمر 03-03 بعدة إجراءات و يمكن إيجازها فيما يلي .

- تحديد شروط ممارسة المنافسة في السوق .
- تطبيق مبدأ تحرير الأسعار ماعدا أسعار السلع الإستراتيجية .
- منع الممارسات المقيدة للمنافسة .تحديد كيفية تسيير مجلس المنافسة .[2]
- بعد دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ سنة 2005 تم تعديل الأمر 03-03 بالقانون رقم 08-12 الصادر بتاريخ 2008/06/25 و لقد تضمن هذا الأمر جملة من الإصلاحات أيضا و من أهمها .
- توسيع الممارسات التي تقيد المنافسة و هذا حسب المادة 10.
- مجلس المنافسة هو سلطة إدارية مستقلة تحت وصاية وزارة التجارة و هذا حسب المادة 23.
- يتم تخصيص ميزانية مجلس المنافسة من ميزانية وزارة التجارة .
- توسيع مجلس المنافسة ليشمل ممثلين عن المستهلكين .
- المواد 56،58،59،62،63 تنص عن العقوبات المطبقة .[3]

3.3. إصلاحات النظام الجمركي :

لقد شهد النظام الجمركي في الجزائر عدة إصلاحات تمثلت في تقليص عدد المعدلات المفروضة تخفيض

---

[1] إبراهيم بوجلخة ، مرجع سبق ذكره ، ص 192.

[2] Ministre du Commerce .www.mini commerce .gov-dz.

[3] القانون بتاريخ 25/06/2008، المتمم و المعدل للأمر رقم 03 -01 و المتعلق بالمنافسة .

قيمة المعدلات الضريبية حيث بلغت 25% عام 1986 كأقصى حد ليتم تخفيضها حتى بلغت 45%سنة 2000و هذا لتهيئة الساحة التجارية أمام إقامة منطقة التبادل الحر و الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ،إلى أن هذا لم يكن كافيا .لتشرع الجزائر في إصلاحيات أخرى على ذات القطاع سنة 2001. حيث تم تقليص التعريفة الجمركية مرة أخرى لتصل إلى 30% كحد أقصى بالنسبة للسلع الاستهلاكية و 15% للمنتجات المصنعة و 5% بالنسبة للمواد الأولية ومواد التجهيز،[1] إضافة إلى التعديلات السابقة قام المشرع الجزائري بتعديلات أخرى سنة 2004 حيث صدر القانون 03-04 والذي يتعلق بالقواعد العامة المطبقة على استيراد و تصدير البضائع ،ويليه بعد ذلك عدة تعديلات أهمها وضع (03) نسب و هي المعمول بها إلى يومنا هذا،إضافة إلى الإعفاءات .

4.3. ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات :

نظرا لكون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بامتياز ،فان فكرة تنويع و ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات صارت مطروحة اليوم أكثر من أي وقت مضى .و من هذا المنطق و لمواجهة التحديات الكبرى في إطار اتفاقية الشراكة اتخذت الحكومة الجزائرية إجراءات كثيرة بهدف تنويع الاقتصاد الوطني و ترقية صادراتها ،و لقد مست هذه الأخيرة كافة الجوانب والتي تبرزها فيما يلي :

1.4.3. الإجراءات المؤسساتية :

نظرا لتوقيع اتفاقية الشراكة و بهدف تحرير التجارة الخارجية خاصة الصادرات خارج المحروقات ،قامت الحكومة بجملة من الإصلاحات المؤسساتية و إنشاء مجموعة من الهيئات بغية الوقوف على هذه الإستراتيجية و من بين هذه الهيئات ما يلي :

1.1.4.3.الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات (CAGEX):

من أهم المهام الموكلة لهذه الشركة تأمين الصادرات الوطنية من الأخطار السياسية و التجارية .

2.1.4.3.المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات خارج المحروقات (CNCPE) :

يقوم المجلس بتحديد الأهداف الأساسية لترقية الصادرات خارج المحروقات إضافة إلى تطوير البرامج و الإجراءات المتخذة في إطار هذه الإستراتيجية .

3.1.4.3.الوكالة الوطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات (ALGEX) :

تشرف هذه الوكالة على تطوير المنتجات و الصناعات المحلية و تنويع الصادرات و ذلك من خلال وضع مخططات لترقية الصادرات ارج قطاع المحروقات .

2.4.3. الإجراءات التنظيمية :

تتمحور هذه الإجراءات حول تسهيل و تحفيز عملية ترقية الصادرات خارجة المحروقات من خلال الدعم

[1] الأمر 02-01 المؤرخ في 20/08/2001 ، الجريدة الرسمية رقم 47.

المالي و الإعفاءات و من بين هذه الإجراءات ما يلي:

1.2.4.3.التحرير الكلي لعمليات التصدير :

يتجسد هذا التحرير في التسجيل البسيط للمصدرين في السجل التجاري و كذا إجبارية التوطين البنكي و إرجاع عائدات التصدير بالعملة الصعبة استنادا إلى نظام البنك الجزائري رقم 13-91.[1]

2.2.4.3.الإعفاءات الضريبية:

من أهم الامتيازات التي تساعد المصدرين ما يلي:

- **الرسم على القيمة المضافة (TVA)** :حسب المادة 14 فان العمليات المعفية من الرسم على القيمة المضافة هي تلك العمليات التي تعلق بتصنيع و بيع السلع الموجهة أساسا إلى التصدير ،و كذا العملية المتعلقة بتصنيع و بيع السلع الوطنية الموجهة إلى المحلات تحت رقابة الجمارك .
- **الضريبة علة أرباح الشركات (IBS)**: تستفيد الشركات من الإعفاء من هذه الضريبة ماعدا عمليات النقل و عمليات إعادة التامين .

5.3. الدعم المالي:

لقد تم تأسيس صندوق ترقية الصادرات بموجب قانون المالية لسنة1996 ،حيث يتكفل بدعم المصدرين ماليا في أنشطة الترقية و التسويق للمنتجات في الأسواق الخارجية ،إضافة إلى منح الدعم المالي لأي مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري للتصدير و يتم تحديد مبلغ الدعم من طرف وزارة التجارة .

6.3. التسهيلات المتعلقة بعملية التصدير :

إضافة إلى ما سبق قامت الحكومة بإجراءات أخرى على مستوى الموانئ و المطارات بغية تسهيل عمليات التصدير و تبسيطها ،و من أهم هذه الإجراءات ما يلي:

1.6.3. التسهيلات الجمركية:

بغية تشجيع عملية التصدير أقدمت إدارة الإدارة الجمركية على جملة من التسهيلات لصالح المصدرين مثل الإعفاء من دفع الكفالة في إطار القبول المؤقت للتغليفات المستعملة للسلع الموجهة للتصدير .

2.6.3. التسهيلات على مستوى الموانئ :

قامت المؤسسة الوطنية الجزائرية (EPAL) بجملة من الإجراءات منذ سنة 2003 بغية تبسيط و تسهيل عملية التصدير مثل إقامة مخازن لاستلام السلع الموجهة للتصدير ، إنشاء مناطق خاصة على رصيف الموانئ

[1] Documents de L'agence nationale de promotion de Commerce extérieur sur la site officiel de L'agence : www.algex .dz.

لتحضير السلع للتصدير ،إضافة إلى الإعفاء لمدة 10ايام من تكاليف تخزين السلع ...الخ .[1]

المبحث الثاني : تقدير التدفقات التجارية الجزائرية في ظل اتفاقية الشراكة .

يعتبر الاقتصاد القياسي احد فروع علم الاقتصاد و هو يهتم بالتقييم العملي للعلاقات الاقتصادية ،و صيانة الفرضيات الاقتصادية بعبارات رياضية ،بحيث يمكن اختبارها إحصائيا ،و هو يشكل أساسا لقسم كبير من النظريات الخاصة بالاقتصاد و الأعمال.

لقد أظهر نموذج الجاذبية قوة تجريبية و تفسيرية كبيرة لوصف التدفقات التجارية ،و هذا ما جعله يستخدم على نطاق واسع في العديد من الدراسات ،لتحليل و تقييم أثار الاتفاقيات التجارية على تدفقات التبادل التجاري ،رغم كونه لا يرتكز على أساس نظري قوي ،وبناء على هذا سنحاول في هذا المبحث دراسة و تقييم أثار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية على التدفقات التجارية في الجزائر ،مع اخذ الدول الأعضاء الأكثر تبادلا مع الجزائر كعينة للدراسة ،و محاولة تحليل انعكاس هذه الاتفاقية على الاقتصاد الوطني بمختلف قطاعاته، وفي دراستنا سنحاول اعتماد نموذجين لتقييم وتحليل الإشكالية، أولهما نموذج الجاذبية وذلك بغية تحليل أثر الانضمام إلى اتفاقية الشراكة على التدفقات التجارية الوطنية، والنموذج الثاني هو متجه الانحدار الذاتي (VAR) والذي سنتطرق إليه في المبحث الثالث لدراسة أثر التدفقات التجارية بين الجزائر وأهم الشركاء الأوروبيين في ظل اتفاقية الشراكة.

المطلب الأول: مدخل إلى الاقتصاد القياسي .

مصطلح الاقتصاد القياسي جاء بالغة الانجليزية (Econometrics) و الذي يتركب من كلمتين في الأصل و هما Econo و Metrics و اللتان تم اشتقاقهما من كلمة اقتصاد وكلمة قياس بالغة الانجليزية، وإذا تم التدقيق في التسمية فإننا نجد أنه من الأجدر أن يطلق عليه اسم القياس الاقتصادي[2].

لقد تم استخدام مصطلح الاقتصاد القياسي لأول مرة سنة 1926 ويعود الفضل في ذلك للاقتصادي Ranger Frich ، في حين يؤرخ البعض ظهور هذا المصطلح أول مرة في الثلاثينات من نفس القرن من طرف الاقتصادي كورنو Korno ، والذي استخدم التحليل الكمي في أبحاثه، وبناء على هذا يعتبر هذا الباحث من رواد الاقتصاد القياسي .[3]

---

[1] فيصل بهلولي ، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية و الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، مجلة الباحث ، المجلد 11، العدد 11/2012 ، ص 118،119.

[2] قاسم الغيمي . ملهم ديبو ، الاقتصاد القياسي ، منشورات جامعة دمشق ، مطبعة الروضة ،2009، ص 20.

[3] عبد القادر محمد . عبد القادر عطية ، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،

1. تعريف الاقتصاد القياسي :

لقد أعطى بعض علماء الاقتصاد مثل ساموبلسون و ستون تعريفا للاقتصاد القياسي على أنه أحد فروع علم الاقتصاد، يستخدم التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الواقعية المبنية على أساس التماسك بين النظرية و المشاهدة متخذا في ذلك أساليب الاستقرار الملائمة .[1]

يعرفه كل من Malinvaud، Rothier، Klein على أنه "علم استعمال طرق الاستقرار والاستدلال الإحصائيين و لا سيما الاحتمالات و الاختبارات، ونظرية التنبؤ والتقدير للتحقيق من العلاقات التي تمكننا النظرية الاقتصادية من صياغتها على شكل فرضيات .[2]

ويمكن تعريف الاقتصاد القياسي أيضا على أنه " أداة توفيقية بما بين النظرية الاقتصادية الرياضيات الاقتصادية و الإحصاء .لكن يختلف تماما عن كل هذه الفروع ،و يعتمد باحثو الاقتصاد القياسي على مبادئ النظرية الاقتصادية عند بنائهم لنموذج الاقتصاد القياسي .مستعملين النظرية الإحصائية و تقنيات الاقتصاد القياسي،و من ثمة يختبرون ميدانيا بعض العلاقات الموجودة مثل العلوم الاجتماعية و الإنسانية ،الصحة ،النقل و غيرها ."[3]

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكننا إعطاء تعريف شامل للاقتصاد القياسي على أنه فرع من فروع العلم يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية اعتمادا على بيانات واقعية، بهدف اختبار مدى صحة هذه العلاقات وتحليلها، وبصفة أخرى هو ذلك العلم الذي يستعين بالطرق الرياضية والإحصائية لتحديد فعل القوانين الاقتصادية الموضوعية تحديدا كميا، ومما سبق يمكن تحديد علاقة الاقتصاد القياسي بالنظرية الاقتصادية و الرياضية و الإحصائية بشكل واضح من خلال الشكل التالي [4] .

2005، ص 3.

[1] .عصام عزيز الشريف ، مقدمة في الاقتصاد القياسي ، الطبعة 02 ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 1981 ، ص7.

[2] قاسم النعيمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 21.

[3] صالح تومي ، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي ، الجزء الاول، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ، 1999 ، ص 1.

[4] محمد محمود عطوة ، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق ، المكتبة العصرية المنصورة ، 2002 ، ص 16،20.

الشكل رقم(08):علاقة الاقتصاد القياسي بالنظرية الاقتصادية والرياضية والإحصائية.

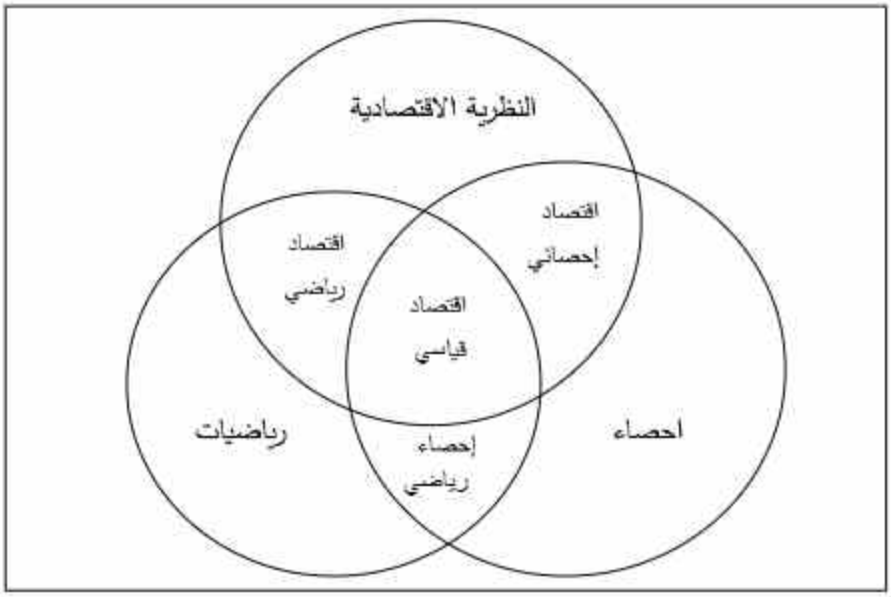

المصدر: محمد محمود عطوة ، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق ، المكتبة العصرية المنصورة ، 2002 ، ص 21.

2. أهداف الاقتصاد القياسي :

هناك ثلاثة اهداف تسعى نظرية الاقتصاد القياسي لتحقيقها و تتمثل فيا يلي:

1.2. التحليل:

يقصد به محاولة اختبار النظرية الاقتصادية، وذلك عن طريق الحصول على الدليل العملي لاختبار القدرة التفسيرية للنظريات الاقتصادية ،و لتقرير مدى تفسير هذه الأخيرة للسلوك الفعلي للوحدات الاقتصادية .[1]

2.2. وضع السياسات:

محاولة إيجاد تقديرات دقيقة و صحيحة للمعالم الاقتصادية بهدف اتخاذ القرارات و السياسات الاقتصادية ،و من أمثلة هذه العلاقات و التي يجب دراسة معالمها ما يلي:

- أثر الزيادة في عجز الموازنة العامة على أسعار الفائدة و التضخم .
- ماهية العلاقة بين مستوى معدل الفائدة و مؤشر دون جونسون الصناعي .
- كيفية تأشير اندماج و اتحاد المنشات على عوائد الأوراق المالية .
- أثر العجز التجاري على مستوى التوظيف .
- العلاقة بين الكتلة النقدية و النشاط الاقتصادي .
- أثر البنك المركزي لسعر الخصم على ظاهرة الركود التضخمي .

[1] محمد محمود عطوة ، مرجع سبق ذكره ، ص 23.

- أثر الضرائب على الدخل .
- هل مستوى الرخاء الاقتصادي يؤثر على أنواع الجريمة في المدن ؟

3.2. التنبؤ :

يقصد بذلك استخدام التقديرات المحصل عليها كمدخلات في الاقتصاد القياسي بغية التنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغيرات الاقتصادية .

3.فروع الاقتصاد القياسي :

يمكن التمييز بين فرعين للاقتصاد القياسي و هما:

1.3. الاقتصادي القياسي النظري:

هو فرع من علم الاقتصاد القياسي ،يتضمن تطبيق أساليب الاقتصاد القياسي في مجالات محددة من مجالات النظرية الاقتصادية مثل دوال دول الطلب ،و ذلك بغية قياس العلاقات الاقتصادية في هذه المجالات ،و اختبار مدى شرح النظرية و الواقع الفعلي ،و محاولة التنبؤ بتطور الظاهرة مستقبلا .

2.3. الاقتصاد القياسي النظري :

هو فرع من علم الاقتصاد القياسي يتضمن طرق و أساليب إحصائية لقياس العلاقات الاقتصادية والتي يتم توصيفها عن طريق النماذج القياسية، ويعتمد الاقتصاد القياسي في هذا المجال بشكل كبير على الإحصاء الرياضي .[1]

4.منهجية البحث في الاقتصاد القياسي :

يجب أن يعرف الباحث في مجال الاقتصاد القياسي ا ناي دراسة تتكون من أربع مراحل و هي:

1.4. المرحلة الأولى توصيف النموذج :

تعتبر أهم خطوة لان بقية الخطوات تعتمد عليها، وتتطلب تحديد الظاهرة المراد تفسيرها، ثم محاولة دراسة العلاقة بين متغيرات هذه الظاهرة في صورة رياضية، وتعتمد هذه المرحلة على النظرية الاقتصادية و تتضمن مرحلة توصيف النموذج ما يلي :

- تحديد المتغير التابع و المتغير أو المتغيرات المستقلة .
- معرفة التوقعات النظرية لما يمكن أن تكون عليه إشارة معالم الدوال .
- تحديد الشكل الرياضي للنموذج .
- تحويل النموذج الرياضي إلى نموذج احتمالي.

2.4. المرحلة الثانية تقدير معالم النموذج :

في هذه المرحلة يتم تقدير معالم النموذج بأنسب طريقة، ويجب على الباحث أن يلم بكافة طرق و فروض

[1] سمير محمد عبد العزيز ، الاقتصاد القياسي مدخل في اتخاذ القرارات ، مكتبة الإشعاع ، الإسكندرية ، 1997 ، ص26.

القياس، وتتضمن هذه المرحلة ما يلي :

- جمع البيانات عن متغيرات الدراسة ،و هناك نوعان من البيانات تستخدم في تقدير النموذج و هي .
- بيانات السلاسل الزمنية .
- البيانات المقطعية .
- دراسة الشروط الخاصة بالتمييز للدالة تحت الدراسة .
- اختبار الأسلوب المناسب لتقدير معالم النموذج .[1]

3.4. المرحلة الثالثة تقييم النموذج :

في هذه المرحلة يتم اعتماد ثلاثة معايير و هي:

1.3.4. المعايير الاقتصادية :

تم تحديدها من خلال النظرية الاقتصادية ،و تتعلق بحجم و إشارة المعلمات المقدرة، والتي يجب أن تتوافق مع النظرية الاقتصادية وفي حالة العكس يتم رفض المعلمات المقدرة .

2.3.4. المعايير الإحصائية :

الغرض منها اختبار مدى الثقة الإحصائية في عملية و التقدير ومن أهمها اختبار المعنوية ومعالم التحديد .

3.3.4. المعايير القياسية:

تهدف إلى التأكيد من صحة الافتراضات التي بنيت عليها المعايير الإحصائية في الواقع، فإن كانت كذلك فهذا يدل على عدم التحيز والاتساق، وفي حالة العكس تفقد ذلك، وبالتالي تصير المعايير الإحصائية غير صالحة لقياس مدى الثقة في المعلمات المقدرة .

4.3.4. المرحلة الرابعة تقييم التنبؤ للنموذج المقدر :

بعد بناء النموذج و تقييم معاملاته، يتم تقسيم النموذج و ذلك من خلال ما يلي:

- وصف الظاهرة بشكل صحيح .
- قدرته على توضيح المشاهدات الواقعية .
- قدرة النموذج على التنبؤ [2].

المطلب الثاني: تقدير نموذج الجاذبية للتدفقات التجارية مع أهم الشركاء الأوربيين.

إن أول ظهور لمصطلح الجاذبية كان سنة 1687من طرف نيوتن و ذلك في مجال الفيزياء، حيث صاغ قوى الجذب بين جسمين على النحو التالي :

---

[1] محمد محمود عطوة ، مرجع سبق ذكره ، ص 30،24.

[2] مجيد علي حسين . عفاف عبد الجبار ، الاقتصاد القياسي "النظرية و التطبيق " دار وائل للنشر ، الطبعة 01، عمان ، 1998 ص 39.

$$F_{ij} = G\frac{M_i M_j}{D_{ij}^2}$$

حيث:

F_{ij} : مقدار قوة الجذب .

M_i و M_j : الحجوم .

D_{ij}: المسافة بين الجسمين .

G : ثابت الجاذبية يعقد على وحدات قياس القوة و مجالها[1] .

ثم تبلور هذا القانون ليصير أحد أهم النماذج التي تستخدم في مجال الاقتصاد، حيث استخدم أول مرة في هذا المجال من طرف كاري سنة 1860 لتفسير قوة الجذب في التجارة في المناطق الكبيرة ،ثم استخدمه بعد ذلك تينبرغين Tinbergen سنة 1962 و Poyhonen سنة 1963، ويعود الفضل في تطوير هذا النموذج في شكله النهائي لأندرسن سنة 1979 حيث طور نموذج قياسي يقيس حجم التجارة الثنائية و تفسير تدفقات التجارة بين الدول [2].

1.تعريف نموذج الجاذبية:

هو عبارة عن أداة تحليلية تستخدم على نطاق واسع لنمذجة التدفقات البينية بين الكيانات الجغرافية المختلفة، ويطبق على مختلفة التفاعلات البينية كالتفاعلات الاجتماعية و التجارية مثل الهجرة و التدفقات التجارية[3]، وصنف من أحسن النماذج اقتصاديا، ولقد كان يستعمل في البادئ في الظواهر الفيزيائية ثم توسع النصف الثاني من القرن 20 ليشمل الظواهر الاجتماعية و الاقتصادية [4].

2.أشكال نموذج الجاذبية:

يأخذ نموذج الجاذبية شكلين أساسيين وهما كما يلي:

1.2. نموذج الجاذبية البسيط :

يعرف النموذج الأساسي للجاذبية بتدفق التجارة (صادرات أو واردات) من الدولة أ إلى الدولة ب على انه يساوي حاصل ضرب الناتج المحلي الإجمالي لكل من الدولتين Y_j, Y_i مقسوما على المسافة بينهما وتنميط

---

[1] .Witada Anukoon Wattaka ,Trade and Investment Division ESCAP ART Net-GIZ capacity Building Work Ship in Introductory to Gravity modeling -19.21/04/2016.

[2] عبد الله ياسين. بلحاج فراجي ، تحليل أداء التجارة الخارجية العربية لدول الخليج وفق نموذج الجاذبية ، مجلة البدر ، المجلد 09 ، العدد 03-مارس2017 ن ص 79.

[3] Roberto Fernandez , Gravity Distance and Traffic Flows in Mexico , Working paper N 1030 , Oxford University Centre for The Environment , 2008 , p02 .

[4] بولعباس مختار ، محددات الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2017 ، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 02 – 2018،ص 60 .

التعبير بالثابت A ويمكن كتابة النموذج البسيط على الشكل التالي:

$$T_{ij} = A\frac{Y_i^{\propto} \times Y_j^{\beta}}{D_{ij}}$$

حيث أن :

T_{ij} : تدفق التجارة بين الدولتين Iو J.

A : ثابت

Y_i ،Y_j :يعبران عن حجم الاقتصاد للدولتين ،كما يقاس بالناتج المحلي للدولتين

D_{ij} : المسافة بين الدولتين

ويمكن أن تتحول هذه المعادلة إلى شكل خطي لأغراض التحليل الاقتصادي من خلال توظيف اللوغاريتم و يمكن صياغتها على الشكل التالي:

$$L_n(T_{ijt}) = L_n(A) + \propto_1 L_n(Y_{it}) + \propto_2 L_n(Y_{jt}) - \propto_3 L_n(D_{ij}).$$

نلاحظ من خلال هذه، المعادلة تفسير اللوغاريتم تدفقات التجارة وهي المتغير التابع بالاعتماد على ثلاثة متغيرات مستقلة و هي لوغاريتم حجم اقتصاد الدولة المصرة و لوغاريتم حجم اقتصاد الدولة المستورة و لوغاريتم المسافة بين الدولتين ، ويمكن استخدام معلمات النموذج $\propto_1, \propto_2, \propto_3$ كمقياس لمرونة التدفقات التجارية لتفسير مستوى حجم اقتصاديات الدول أو المسافة بينهما، وكلما زاد حجم اقتصاد الدولة I بنسبة 1% تزيد تدفقات التجارة بنسبة $\propto_1$% ، في حيث تنقلص تدفقات التجارة بين الدولتين إذا ما زادت المسافة بنسبة 1% [1].

2.2. نموذج الجاذبية الموسع :

إن النتائج التطبيقية لنماذج الجاذبية تشير إلى أن متطيرات النموذج البسيط تفسر جزء بسيطا من التغيرات في تدفقات التجارة[2]، وهذا ما جعل الكثيرين من رواد الاقتصاد يدأبون على إدخال متغيرات إضافة تأخذ عدم تجانس الدولة المعنية بعين الاعتبار مثل مستوى متوسط الدخل، عدد السكان، مستوى الأسعار، الحدود المشتركة، اللغة التاريخ الاستعمار، أسعار الصرف، الاستثمار الأجنبي المباشر، و بعد إضافة هذه المتغيرات إلى الصيغة البسيطة للنموذج فإن هذه الأخيرة تعى في صورتها الموسعة وفق العلاقة التالية :

$$lnT_{ijt}=\beta_0 + \beta_1 lngdp_{it} + \beta_2 lngdp_{jt} + \beta_3 lngdpp_{it} + \beta_4 lngdpp_{jt} + \beta_5 lnpop_{it} + \beta_6 lnpop_{jt} + D_{ij} + Border_{ij} + Langage + Colonizer + \varepsilon_{ijt}$$

حيث أن :

---

[1] عون الله سعاد ، تقدير تطور الصادرات الجزائرية باستخدام نموذج الجاذبية ، مجلة البديل الاقتصادية ، المجلد 06 ن العدد 01-2020 ، ص 44.

[2] Frédérique Festoc . Nolwenn Roudaut , Intégration est-ouest dans L UE :un processus a cheve ? , document de recherche applique centre de Commerce International , Novembre 2005 , p 10 .

i : مؤثر الدولة الأولى.

j : مؤثر الدولة الثانية .

lnT_{ijt} : لوغاريتم حجم التبادل التجاري بين الدولتين .

$lngdp_{it}$: لوغاريتم حجم الاقتصاد للدولة الأولى معبر عنه بالنتائج الوطني الخام .

$lngdp_{jt}$: لوغاريتم حجم الاقتصاد للدولة الثانية معبر عنه بالنتائج الوطني الخام.

$lngdpp_{it}$: لوغاريتم نصيب الفرد من حجم النتائج الوطني الخام للدولة الأولى .

$lngdpp_{jt}$: لوغاريتم نصيب الفرد من حجم النتائج الوطني الخام للدولة الثانية.

$lnpop_{it}$: لوغاريتم عدد سكان الدولة الأولى .

$lnpop_{jt}$: لوغاريتم عدد سكان الدولة الثانية .

D_{ij}: المسافة بين البلدين.

$Border_{ij}$: متغير وهمي يعبر عن الحدود المشتركة ،يأخذ القيمة 1 في حالة حدود مشتركة ، والقيمة في حالة العكس .

$Langage$:متغير وهمي يعبر عن اللغة و يأخذ القيمة 1 في حالة ما إذا حانت الدولتين لهما نفس اللغة ، و القيمة في حالة عكس .

$Colonizer$:متغير وهمي يعبر عن التاريخ الاستعماري ويأخذ القيمة 1 في حالة ما إذا كان للبلدين تاريخ استعماري مشترك ، والقيمة0 في حالة العكس .

ε_{ijt}:الحد العشوائي و الذي يتضمن باقي عوامل التغيرات التي تدخل في تفسير المتغير التابع[1].

3.تطبيقات نموذج الجاذبية :

لقد شهد نموذج الجاذبية استخدامات واسعة في الدراسات التجريبية لمعالجة المواضيع التي لها علاقة بالتجارة الدولية، ومن أهم هذه الاستخدامات ما يلي :

1.3. التكلفة عند الحدود:

في ظل وجود تسهيلات للحدود المشتركة للتجارة الثنائية بين الدولتين i و j ،فان هناك عوائق قد تقف في طريق التجارة، ومع بقاء بقية العوامل ثابتة فانه يستوجب نمو التجارة البينية بشكل أسرت منها بين أقاليم الدولتين ،وهو ما يطلق عليه اسم أثر الحدود .

2.3. تفسير أنماط التجارة:

يمكننا الاستعانة بنموذج الجاذبية في تفسير أنماط التجارة فيما بين الصناعات، حيث تم وضع مؤثرات لها على مستوى الصناعة .

[1] عون الله سعاد ، مرجع سبق ذكره ن ص 45 ، 46 .

3.3. خلق التجارة مقابل تحويل التجارة :

تم استخدام نموذج الجاذبية في معالجة موضوع الإقليمية، باعتبار أن دولتين i و j وقعتا اتفاقية إقليمية و متغيرين .

الأول هو " Both in " و يقصد به أن الدولتين في اتفاقية .

الثاني هو" In out " و يقصد به أن الدولتين خارج الاتفاقية .

وبناء على هذا فإنه إذا كان المتغير الأول موجبا فإن هناك خلقا للتجارة، وفي حالة ما إذا كانت إشارة "In Out" سالبة فهذا يدل على أنه هناك تحويل للتجارة، ويتم إجراء هذا الاختبار لكي يتم تصوير التجارة المحتملة كنتيجة لأنظمة التكامل الإقليمي .

4.3. تقدير التجارة المحتملة :

يستعمل نموذج الجاذبية أيضا في تفسير الصادرات الثنائية بين دول العينة المدروسة بالاعتماد على المسافة،حجم الاقتصاد ،السكان ...الخ [1].

4.تقدير نموذج الجاذبية .

قبل الشروع في تقدير النموذج يجب الوقوف على أهم خطوات الدراسة والتي تتمثل فيمايلي:

1.4. خطوات الدراسة:

1.1.4. نموذج الانحدار التجميعي :

يعتبر هذا النموذج من أبسط النماذج حيث تكون فيه جميع جميع المعاملات ثابتة لجميع الفترات الزمنية، وتستخدم فيه طريقة المربعات الصغرى في تقدير معلمات النموذج.

2.1.4. نموذج الأثر الثابت:

يسمح هذا النموذج بدراسة تأثير التغير عبر الزمن وذلك من خلال العنصر الثابت في نموذج الانحدار، حيث يتغير المقطع الثابت لكل وحدة على أساس أن لكل وحدة خصائصها غير المقاسة على المتغيرات المستقلة.

3.1.4. نموذج الأثر العشوائي:

يعتبر هذا النموذج هو البديل لنموذج الأثر الثابت، حيث يتم افتراض أن المقطع لكل من البيانات المقطعية أو الزمنية أو كليهما يتغير عشوائيا ضمن وسط حسابي ثابت.

4.1.4. اختبار التداخل الخطي المتعدد:

التداخل الخطي يحدث عند ارتباط بعض المتغيرات المستقلة، وبالتالي فإن طرق التحليل لا يمكنها التمييز تماما بين العوامل التفسيرية، ويمكن الكشف عن هذا الأخير بالاستعانة باختبار معامل تضخم التباين vif ،

[1] J . Howard Wall , Gravity Model Specification and the Effects of the Canada Us Border , federal Reserve Bank S.Louis , Working Paper N 024 , 2008 , p 17 .

فإذا كانت قيمته أكبر من 05 فهذا يعني وجود تداخل خطي.

5.1.4. اختبار عدم ثبات التباين:

يقصد به أن تباين الخطأ العشوائي قد لا يكون ثابتا عبر الزمن، يستخدم اختبار brusch and pegan للكشف عن وجود عدم تجانس التباين، ويمكن معالجة هذا المشكل إما بحذف بعض المتغيرات وهذا لم يعطي نتائج ايجابية في حالتنا، والطريقة الثانية باستخدام robust standar errors [1].

2.4. بناء النموذج:

1.2.4. اختبار النموذج القياسي للصادرات مع كل دول العينة:

أولا سنقوم بتقدير مختلف نماذج الأثر على الصادرات لكل دول العينة.

الجدول رقم(07) :نموذج الانحدار التجميعي بالنسبة للصادرات

```
. reg lnexp lngdp lngdpp lnpop dis cln

      Source |       SS       df       MS              Number of obs =     105
-------------+------------------------------           F(5, 99)      =   95.57
       Model |  127.695905     5  25.539181            Prob > F      =  0.0000
    Residual |  26.454983     99  .26722205            R-squared     =  0.8284
-------------+------------------------------           Adj R-squared =  0.8197
       Total |  154.150888    104  1.48222008           Root MSE      =  .51694

------------------------------------------------------------------------------
       lnexp |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
       lngdp |  -1.335456   .1377316    -9.70   0.000    -1.608745   -1.062167
      lngdpp |   2.102768   .2872762     7.32   0.000     1.532749    2.672786
       lnpop |  -.9573689   .6385877    -1.50   0.137    -2.224465    .3097277
         dis |  -.0001689   .0001187    -1.42   0.158    -.0004044    .0000667
         cln |   .3466126   .1463455     2.37   0.020     .0562313    .6369939
       _cons |   29.73462   10.53527     2.82   0.006      8.83035    50.63889
------------------------------------------------------------------------------
```

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج stata 15

نلاحظ من خلال مخرجات برنامج STATA أن القيمة المحسوبة هي أقل من 0.05 وعليه نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة، أي أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين lnexp وبقية المتغيرات،كما أن قيمة Adj R-squared=0.8197 وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما قيمته 81% من التباين في الصادرات.

[1] علي محمد العبادلة ، محددات تدفق التجارة الخارجية لفلسطين (نموذج الجاذبية 1995-2013) ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماجستير ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، 2015 ، ص 83،85 .

بالنسبة لكل من lngdp، lngdpp و cln يتضح لنا من خلال الجدول أن قيمها المحسوبة كلها أقل من 5% وبالتالي فإن هذه المتغيرات معنوية من الناحية الاقتصادية وهي تؤثر في الصادرات ماعدا المسافة والسكان وهذا راجع لكون أن الإقليمة الجديدة لا تأخذ المسافة بعين الاعتبار لاسيما في ظل التطور التكنولوجي

الجدول رقم(08): اختبار الأثر الثابت بالنسبة للصادرات

```
. xtreg lnexp lngdp lngdpp lnpop dis cln, fe
note: dis omitted because of collinearity
note: cln omitted because of collinearity

Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       105
Group variable: country1                        Number of groups   =         5

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.3790                                         min =        21
     between = 0.6236                                         avg =      21.0
     overall = 0.3568                                         max =        21

                                                F(3,97)            =     19.73
corr(u_i, Xb)  = -0.9230                        Prob > F           =    0.0000

------------------------------------------------------------------------------
       lnexp |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
       lngdp |   .3135201    .359065     0.87   0.385    -.3991245    1.026165
      lngdpp |   1.468776   .3120798     4.71   0.000     .8493836    2.088168
       lnpop |  -3.15212    1.082727    -2.91   0.004    -5.301032   -1.003207
         dis |          0  (omitted)
         cln |          0  (omitted)
       _cons |   52.76228   17.37612     3.04   0.003     18.27549    87.24908
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  2.5038846
     sigma_e |  .46689425
         rho |  .96639805   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
F test that all u_i=0: F(4, 97) = 10.07                     Prob > F = 0.0000
```

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج stata 15

لقد أظهرت نتائج الاختبار أنه يوجد علاقة بين المتغير التابع و بعض المتغيرات المستقلة فقط وهذا راجع إلى وجود علاقة خطية متداخلة وهذا ما يظهر جليا بالنسبة للمسافة و الرابط الاستعماري ،كما أن GDPP و POP فقط من لهما علاقة بالفعل مع الصادرات،حيث أن قيمة معامل التحديد قدرت ب 0.96 وهذا يدل على أن 96% من التباين في الصادرات يعزى إلى الاختلاف في المتغيرات المستقلة ، وعلى ضوء هذا وبالاعتماد على اختبار هوزمان استنتجنا أن اختبار الأثر العشوائي مناسب أكثر من اختبار الأثر الثابت.

الجدول رقم(09) : اختبار الأثر العشوائي بالنسبة للصادرات

```
. xtreg lnexp lngdp lngdpp lnpop dis cln, re

Random-effects GLS regression                   Number of obs      =       105
Group variable: country1                        Number of groups   =         5

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.2331                                         min =        21
     between = 0.9992                                         avg =      21.0
     overall = 0.6264                                         max =        21

                                                Wald chi2(5)       =    477.86
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2        =    0.0000
```

lnexp	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
lngdp	-1.335456	.1377316	-9.70	0.000	-1.605405	-1.065507
lngdpp	2.102768	.2872762	7.32	0.000	1.539717	2.665819
lnpop	-.9573689	.6385877	-1.50	0.134	-2.208978	.2942401
dis	-.0001689	.0001187	-1.42	0.155	-.0004015	.0000638
cln	.3466126	.1463455	2.37	0.018	.0597807	.6334446
_cons	29.73462	10.53527	2.82	0.005	9.085862	50.38338
sigma_u	0					
sigma_e	.46689425					
rho	0	(fraction of variance due to u_i)				

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج stata 15

الجدول أعلاه يوضح لنا نتائج اختبار الأثر العشوائي بالنسبة للصادرات ومن خلاله يمكننا صياغة النموذج القياسي للصادرات على النحو التالي:

$$lnexp = \beta_0 + \beta_1 lngdp_{it} + \beta_2 lngdpp_{it} + \beta_3 lnpop_{it} + \beta_4 dis + \beta_5 cln + \varepsilon_{it}$$

$$lnexp = 29.73462 - 1.335456 lngdp_{it} + 2.10275 lngdpp_{it} - 0.95736 lnpop_{it} - 0.00016 dis + 0.34661 cln + \varepsilon_{it}$$

أظهرت نتائج الاختبار وجود علاقة طردية بين الصادرات وكل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و العامل الاستعماري، في حين كانت العلاقة بينها وبين بقية المتغيرات عكسية، وقد كانت قيمة اختبار wald= 477.86 وقيمتها المحسوبة هي أقل من 0.05 أي أنها معنوية، وعليه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصادرات و بقية المتغيرات.

نلاحظ أيضا أن قيمة الانحدار لكل من GDP و GDPP كانت على التوالي 1.33545- و 2.10276 أي أن التغير في الواردات بقيمة 1000$ يؤدي إلى التغير فيهما بقيمة 13355$- و 2102$ ، أما بالنسبة للمسافة والسكان فبما أن قيمهما المحسوبة أكبر من 0.05 فهما لا يؤثران على الصادرات .

2.2.4. اختبار النموذج القياسي للواردات مع كل دول العينة:

سنقوم بتقدير جميع نماذج الأثر بالنسبة لقطاع الواردات لكل دول العينة.

الجدول رقم(10) : نموذج الانحدار التجميعي بالنسبة للواردات

```
. reg lnimp lngdp lngdpp lnpop dis cln
```

Source	SS	df	MS		
Model	141.297191	5	28.2594381	Number of obs	= 105
Residual	37.3835111	99	.377611223	F(5, 99)	= 74.84
				Prob > F	= 0.0000
Total	178.680702	104	1.71808367	R-squared	= 0.7908
				Adj R-squared	= 0.7802
				Root MSE	= .6145

lnimp	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
lngdp	-1.712298	.1637269	-10.46	0.000	-2.037168	-1.387429
lngdpp	2.108132	.3414962	6.17	0.000	1.430529	2.785735
lnpop	2.157892	.7591138	2.84	0.005	.6516453	3.664138
dis	-.0003019	.0001411	-2.14	0.035	-.0005819	-.0000219
cln	.8060375	.1739666	4.63	0.000	.4608501	1.151225
_cons	-20.81253	12.52368	-1.66	0.100	-45.66224	4.037176

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج stata 15 .

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن القيمة المحسوبة Prop > F قل من 0.05 وبالتالي فإنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الواردات وبقية المتغيرات،كما أن قيمة Adj R-squared=0.7802 وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما قيمته 78% من التباين في الواردات.

من خلال النتائج المحصل عليها نلاحظ أن كل القيم المحسوبة لمتغيرات الدراسة أقل من 5% وبالتالي فإن هذه المتغيرات معنوية من الناحية الاقتصادية وهي تؤثر في الواردات ،حيث أن النمو الاقتصادي و المسافة يؤثران سلبا على قطاع الواردات وذلك بما يعادل 1712$ في GDP مقابل 1000$ في IMP، في حين أن العلاقة بينها وبين GDPP و POP كانت طردية حيث أنه مقابل 1000$ في IMP يتغير GDPP بحوالي 2108 $ والسكان بحوالي 2157 نسمة، أما بالنسبة للرابط الاستعماري فإنه يؤثر إيجابا على الواردات .

الجدول رقم (11): اختبار الأثر الثابت بالنسبة للواردات

```
. xtreg lnimp lngdp lngdpp lnpop dis cln, fe
note: dis omitted because of collinearity
note: cln omitted because of collinearity

Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       105
Group variable: country1                        Number of groups   =         5

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.5809                                         min =        21
     between = 0.8646                                         avg =      21.0
     overall = 0.5761                                         max =        21

                                                F(3,97)            =     44.82
corr(u_i, Xb)  = -0.9855                        Prob > F           =    0.0000
```

lnimp	Coef.	Std. Err.	t	P>|t|	[95% Conf.	Interval]
lngdp	1.536403	.3212049	4.78	0.000	.8989	2.173906
lngdpp	.8278324	.2791739	2.97	0.004	.2737495	1.381915
lnpop	-1.898101	.9685632	-1.96	0.053	-3.820431	.0242285
dis	0	(omitted)				
cln	0	(omitted)				
_cons	20.14119	15.54397	1.30	0.198	-10.70929	50.99168
sigma_u	4.9387798					
sigma_e	.41766461					
rho	.99289897	(fraction of variance due to u_i)				

```
F test that all u_i=0: F(4, 97) = 52.40                     Prob > F = 0.0000
```

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج stata 15

بعد إجراء الاختبار اتضح لنا أنه يوجد علاقة بين المتغير التابع و بعض المتغيرات المستقلة حيث نلاحظ أن القيمة المحسوبة لكل من الناتج الإجمالي المحلي ونصيب الفرد منه والسكان ذو دلالة إحصائية معنوية أي أنه يوجد علاقة بينهم وبين الواردات ،في حين يوجد علاقة خطية متداخلة بالنسبة لبقية المتغيرات، كما أن قيمة معامل التحديد قدرت ب 0.99 أي أن 99% من التباين في الواردات راجع إلى الاختلاف في المتغيرات المستقلة، وبالاستعانة باختبار هوزمان اتضح أن نموذج الأثر العشوائي هو المناسب لدراسة حالتنا

الجدول رقم(12) : اختبار الأثر العشوائي للواردات

```
. xtreg lnimp lngdp lngdpp lnpop dis cln, re

Random-effects GLS regression                   Number of obs     =       105
Group variable: country1                        Number of groups  =         5

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.1328                                         min =        21
     between = 0.9987                                         avg =      21.0
     overall = 0.7908                                         max =        21

                                                Wald chi2(5)      =    374.19
corr(u_i, X)   = 0 (assumed)                    Prob > chi2       =    0.0000
```

lnimp	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
lngdp	-1.712298	.1637269	-10.46	0.000	-2.033197	-1.3914
lngdpp	2.108132	.3414962	6.17	0.000	1.438812	2.777452
lnpop	2.157892	.7591138	2.84	0.004	.670056	3.645727
dis	-.0003019	.0001411	-2.14	0.032	-.0005784	-.0000253
cln	.8060375	.1739666	4.63	0.000	.4650693	1.147006
_cons	-20.81253	12.52368	-1.66	0.097	-45.3585	3.733439
sigma_u	0					
sigma_e	.41766461					
rho	0	(fraction of variance due to u_i)				

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج stata 15

النموذج القياسي للصادرات:

$$lnimp = \beta_0 + \beta_1 lngdp_{it} + \beta_2 lngdpp_{it} + \beta_3 lnpop_{it} + \beta_4 dis + \beta_5 cln + \varepsilon_{it}$$

$$lnimp = -20.0125 - 1.71229 lngdp_{it} + 2.10813 lngdpp_{it} + 2.15789 lnpop_{it} - 0.00030 dis + 0.80603 cln$$

أظهرت نتائج الاختبار وجود علاقة طردية بين الواردات وكل من نصيب الفرد من الناتج المحلي و السكان و المسافة، في حين كانت العلاقة بينها وبين بقية المتغيرات عكسية، وقد كانت قيمة اختبار wald= 374.19 وقيمتها المحسوبة هي أقل من 0.05 أي أنها معنوية، وعليه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الواردات و بقية المتغيرات.

بالنسبة لكل من POP،GDPP و DIS فقد كان مقدار انحدارها قد قدر على التوالي ب2.1081، 2.15789 و 0.80603 أي أن التغير في الواردات بقيمة 1000$ يؤدي إلى التغير في قيم هذه الأخيرة بحوالي 2108$ ، 2157 نسمة أما بالنسبة لبقية المتغيرات فهي ذات علاقة عكسية بالواردات حيث أنه مقابل التغير في الواردات ب1000$ ينخفض الناتج المحلي بحوالي1712$.

الجدول رقم(13) : اختبار معامل التضخم vif للارتباط الخطي المتداخل

```
. vif

    Variable |      VIF       1/VIF
-------------+----------------------
       lngdp |    29.13    0.034330
     lngdpp |    28.70    0.034839
       lnpop |    13.38    0.074749
         dis |     6.01    0.166261
         cln |     1.35    0.742684
-------------+----------------------
    Mean VIF |    15.71
```

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج stata 15

عند إجراء اختبار التداخل الخطي نلاحظ أن قيمة VIF = 15.71 وهي أكبر من 5 وعليه فإنه يوجد تداخل خطي.

اختبار عدم تجانس التباين

```
. hettest lngdp lngdpp lnpop dis cln

Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test for heteroskedasticity
         Ho: Constant variance
         Variables: lngdp lngdpp lnpop dis cln

         chi2(5)      =    31.50
         Prob > chi2  =   0.0000
```

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج stata 15 .

أوضحت نتائج اختبار تجانس التباين أن القيمة المحسوبة هي أقل من 0.05 و هذا يعني أننا نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم تجانس التباين.

المبحث الثالث :أثر التجارة التدفقات التجارية البينية على الاقتصاد الوطني في ظل اتفاقية الشراكة.

تعتبر التدفقات التجارية الدولية مقياسا ذا أهمية بالغة يعكس إنتاجية البلدان ،و بالتالي يؤثر على الاقتصاد الوطني و يتأثر به.و ينبع هذا الأثر من الدور الذي تلعبه الصادرات والواردات في الاقتصاد الجزائري ،باعتبار أن الصادرات هي الممول الرئيسي لبعث النمو في أي اقتصاد ،و بناء على هذا سنحاول اختبار الأثر المتبادل بين المبادلات التجارية الخارجية في ظل الشراكة الأورو جزائرية و النمو الاقتصادي في الجزائري خلال الفترة

2000،2020 وهذا بالاعتماد على نموذج شعاع الانحدار الذاتي .

المطلب الأول :توصيف نموذج شعاع الانحدار الذاتي :

لقد وجهت للنماذج الاقتصادية الهيكلية جملة من الانتقادات و هذا راجع لهشاشتها و عدم مرونتها في مواجهة الاختلالات الاقتصادية خاصة تلك التي حدثت في السبعينات مثل أزمة البترول، والعجز المالي مما ينتج عن ذلك عدم صلاحيتها للتنبؤ، وهذا ما جعل الاقتصاديين يعيدون صياغة وتقدير هذه النماذج، فظهر ما يسمى بنماذج الانحدار الذاتي[1] ، وهذا ما سيتم معالجته في هذا المطلب.

1.نموذج أشعة الانحدار الذاتي:(Vectorial Auto Regressive (VAR :

أول من اقترح هذا النموذج هو "سيمس"Sims"عام 1981 حيث انه كان يرى بان الطريقة التقليدية في بناء النماذج القياسية تعتمد على المنهج التفسيري إذ تتضمن الكثير من الفرضيات التي لم تختبر بعد مثل استبعاد بعض المتغيرات من المعادلات بغية الوصول إلى تشخيص مقبول للنموذج ،ونفس الشيء بالنسبة لاختبار المتغيرات الخارجية ،و شكل توزيع فترات الإبطاء الزمني .

ويرى "Sims" في نموذجه انه يجب معاملة جميع المتغيرات بنفس الطريقة دون أي شروط مسبقة ،وإدخالها جميعا في المعادلات بعد مدد الإبطاء الزمني نفسها[2]، وقبل تحديد الصيغة الرياضية العامة لنموذج شعاع الانحدار الذاتي نبدأ بعرض نموذج بمتغيرين X_{1t} و X_{2t} ذو تأخير 02 إذا وجدت المعاملات Q_{ij} و Y_{ij} المتغيرين وتكون عندئذ بالشكل التالي: Y_{IJ} .

$$+u_{1t}x_{1t} = u_1 + q_{11}x_{1t-1} + q_{12}x_{1t-2} + q_{21}x_{2t-1} + q_{22}x_{2t-2}$$
$$+u_{2t}x_{2t} = u_2 + \gamma_{11}x_{1t-1} + \gamma_{12}x_{1t-2} + \gamma_{21}x_{2t-1} + \gamma_{22}x_{2t-2}$$

ويمكن كتابة هذه المعادلة بالشكل المصفوفي على النحو التالي:[3]

$$\begin{pmatrix} x_{1t} \\ x_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} u_1 \\ u_2 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} q_{11} & q_{21} \\ \gamma_{11} & \gamma_{21} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} x_{1t-1} \\ x_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} q_{12} & q_{22} \\ \gamma_{12} & \gamma_{22} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} x_{1t-2} \\ x_{2t-2} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} u_{1t} \\ u_{2t} \end{pmatrix}$$

$$\begin{pmatrix} x_{1t} \\ x_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} u_1 \\ u_2 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} q_{11} & q_{21} \\ \gamma_{11} & \gamma_{21} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} lx_{1t} \\ lx_{2t} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} q_{12} & q_{22} \\ \gamma_{12} & \gamma_{22} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} l^2x_{1t} \\ l^2x_{2t} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} u_{1t} \\ u_{2t} \end{pmatrix}$$

---

[1] بريء عدنان . ماجد عبد الرحمان ، طرق التنبؤ الإحصائي ، الجزء الأول ، جامعة الملك سعود ، 2002 ، ص 258 .

[2] عثمان نقار . منذر العواد ، استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي وإجمالي التكوين الرأسمالي في سوريا ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 28 ، العدد 02 – 2012 ، ص 339.

[3] Gilbert Collataz , les processus VAR Notes du Cours de Séries Temporelles Multi variées . 2016 , p 4 , 33.

$$\begin{pmatrix} x_{1t} \\ x_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} u_1 \\ u_2 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} q_{11} & q_{21} \\ \gamma_{11} & \gamma_{21} \end{pmatrix} l \begin{pmatrix} x_{1t} \\ x_{2t} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} q_{12} & q_{22} \\ \gamma_{12} & \gamma_{22} \end{pmatrix} l^2 \begin{pmatrix} x_{1t} \\ x_{2t} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} u_{1t} \\ u_{2t} \end{pmatrix}$$

$$\left[\begin{pmatrix} 1 & 0 \\ 0 & 1 \end{pmatrix} - \begin{pmatrix} q_{11} & q_{21} \\ \gamma_{11} & \gamma_{21} \end{pmatrix} l - \begin{pmatrix} q_{12} & q_{22} \\ \gamma_{12} & \gamma_{22} \end{pmatrix} l^2\right] \begin{pmatrix} x_{1t} \\ x_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} u_1 \\ u_2 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} u_{1t} \\ u_{2t} \end{pmatrix}$$

و أيضا:

$$x_{1t} = u + \sum_{i=1}^{p} \emptyset_i x_{t-1} + u_t$$

بناء على هذا نستطيع تعميم هذه الصيغة على نموذج (VAR) بالشكل التالي :

$$y_t = u + \sum_{i=1}^{p} \emptyset_i y_{t-1} + v_t$$

$$\left(I_{n-} \sum_{i=1}^{p} \emptyset_i l^i\right) y_t = u_t + v_t$$

$$\emptyset(l) y_t = u + v_t$$

و بافتراض أن المتغيرين اللذان يتم دراستهما هما الاستهلاك c_t , و الدخل r_t نجد :[1]

$$y_t = \begin{pmatrix} c_t \\ r_t \end{pmatrix}, u = \begin{pmatrix} u_1 \\ u_2 \end{pmatrix}, \emptyset_1 = \begin{pmatrix} p_{11} & p_{13} \\ p_{21} & p_{23} \end{pmatrix}, \emptyset_2 = \begin{pmatrix} p_{12} & p_{14} \\ p_{22} & p_{24} \end{pmatrix}$$
$$I_2 = \begin{pmatrix} 1 & 0 \\ 0 & 1 \end{pmatrix}, v_t = \begin{pmatrix} v_1 \\ v_2 \end{pmatrix}$$

$$\emptyset(l) = \begin{pmatrix} 1 & 0 \\ 0 & 1 \end{pmatrix} - \begin{pmatrix} p_{11} & p_{13} \\ p_{21} & p_{23} \end{pmatrix} l - \begin{pmatrix} p_{12} & p_{14} \\ p_{22} & p_{24} \end{pmatrix} l^2$$

وعليه يمكن كتابة (p) ل nمتغير و p تأخير بالشكل :

$$y_t = u + \emptyset_1 y_{t-1} + \emptyset_2 y_{t-2} \ldots\ldots + \emptyset_p y_{t-p} + v_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

حيث:

$$, u = \begin{pmatrix} u_1 \\ u_2 \\ \vdots \\ u_n \end{pmatrix}, v_t = \begin{pmatrix} v_{1t} \\ v_{2t} \\ \vdots \\ v_{nt} \end{pmatrix} \emptyset = \begin{pmatrix} p_{11} & p_{12} & p_{1n} \\ p_{21} & p_{22} & p_{2n} \\ \vdots & \vdots & \vdots \\ p_{n1} & p_{n2} & p_{nn} \end{pmatrix} y_t = \begin{pmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \\ \vdots \\ y_{nt} \end{pmatrix}$$

بادخال معامل التأخير على العلاقة (1)نحصل على :

$$\left(I_n - \emptyset_1 l - \emptyset_2 l^2 - \ldots\ldots - \emptyset_p l^p\right) y_t = u + v_t$$

$$\emptyset(l) y_t = u + v_t$$

[1] Tala Didia Thiombiano , Econométries du Séries Temporelles , cours et Exercice Corriges l Harmattan , Paris , 2008 , p 311

و من أجل دراسة الاستقرارية نبحث عن قيم λ_iالناتجة من حساب المحدد التالي :

$$det(I - \emptyset_1\lambda_i - \emptyset_2\lambda_i^2 - \cdots - \emptyset_p\lambda_i^p)$$

و مما سبق لدينا : $\emptyset(l)y_t = u + v_t$

إذا وضعنا: $u = \emptyset_0$

نستطيع أن نكتب: $\emptyset(l)y_t = \emptyset_0 + v_t$

إذا كان النموذج مستقرا فإنه يمكن إيجاد$\emptyset^{-1}$ (l)حيث :

$$\emptyset^{-1}(l) = I + \psi_1 l + \psi_2 l^2 + \cdots + \psi_k l^k$$

مع Ψ_k مصفوفات مربعة بعدها$n \times n$ و $k = 0,1,2,\cdots$

و تحقق : : $\lim_{k\to\infty} \psi_k = 0$

و عليه نستطيع كتابة النموذج كما يلي :

$$\emptyset(l)y_t = \emptyset_0 + v_t \Rightarrow y_t = \emptyset^{-1}(l)(\emptyset_0 + v_t)$$

$$\widetilde{\emptyset_0} + \sum_{i=0}^{\infty}\psi_i u_{t-1} \ , \Psi_i = 1$$

و يكون نموذج VAR مستقرا اذا حققت y_t الشروط التالية [1]:

$$E(y_t) = \mu \ ,\forall_t$$
$$E(y_t) < +\infty$$
$$V(y_t) < +\infty$$
$$COV(Y_t, Y_{t+r}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+n} - \mu)] = 6_n, \forall_n > 0$$

2.بناء نموذج VAR :

إن بناء نموذج متجه الانحدار الذاتي يتطلب جملة من الشروط يجب تحقيقها و تتمثل فيما يلي :

1.2. اختبار الاستقرار:

نقول عن المتغير العشوائي Y_t مستقرا اذا كان التوقع الرياضي ل Y_tوY_{t+n} من أجل كل عدد t وعدد صحيح n و نفس الشيء بالنسبة للتباين كما هو موضح في المعادلة التالية :

$$E(y_t) = E(Y_{t+n})$$

[1] William . H Green , Econometric Analysis , Pearson International Edition , United States , 2003 , P 594.

$V(y_t) = V(Y_{t+n})$

و أيضا إذا كان التباين المشترك ل Y_t و Y_{t+n}مستقلا عن الزمن أي :[1]

$$\frac{d[cov(y_t, Y_{t+n})]}{dt} = 0$$

و عادة ما يعود عدم استقرار السلاسل إلى وجود جذر وحدة ، وبناء على هذا اقترح ديكي و فولر Dickey & Fuller اختبار يكشف عن وجود جذر الوحدة من عدمها ثم قاما بتحسين هذا الاختبار وهو ما يسمى(ADF) Augmented Dikey Fuller وذلك بإدراج عدد من الفروقات ذات الفجوات لتفادي مشكلة الارتباط التسلسلي بين الأخطاء ويأخذ هذا الاختبار الصيغة التالية:

$$\Delta Y_t = \delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \propto_i \Delta Y_{t-1} + \mu_t$$

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \propto_i \Delta Y_{t-1} + \mu_t$$

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \propto_i \Delta Y_{t-1} + \mu_t$$

و جرى اختبار فرض العدم (H_0)في النماذج الثلاثة مقابل الفرض البديل (H_1) على النحو التالي :

السلسلة الزمنية غير مستقرة : $H_0: S = 0 \leftrightarrow$

السلسلة الزمنية مستقرة : $H_0 : S < 0 \leftrightarrow$.

هناك طريقة أخرى أيضا لدراسة استقرارية السلاسل و هي اختبار "فيليبس بيرون"Philips –Perron و الذي يعتمد على الأساليب الإحصائية غير المعلمية لمعالجة الارتباط التسلسلي بين الأخطاء، دون إضافة فروقات ذات فجوة زمنية و ذلك باعتماد المعادلة التالية :

$$X_t = u + PX_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

X_{t-1}: المتغير قيد الدراسة في الفترة t-1.

ε_t:حد الخطأ العشوائي .

X_t:المتغير قيد الدراسة في الفترة

u:مقدار ثابت .

وفقا لهذا الاختبار تقدر المعاملة السابقة باستخدام طريقة المربعات الصغرى و يتم إجراء التصحيح غير المعلمي للإحصائية الخاصة بالمعلمة ،و حسب هذا الاختبار فان السلسلة تكون إذا كانت قيمة سالبة و معنوية إحصائيا .

2.2. تحديد فترات الإبطاء في نموذج VAR:

تستخدم اختبارات تحديد الإبطاء المناسبة لتطبيق اختبار العلاقة السببية و تقدير نموذج متجه الانحدار

[1] عثمان نقار ، مرجع سبق ذكره ، ص 341.

الذاتي (VAR)،و من بين المعايير المستخدمة في هذا الاختبار ما يلي:

1.2.2. معيار خطا التنبؤ النهائي (FPE) : يعطي هذا المعيار بالعلاقة التالية[1]:

$$FPE = \left(\frac{N+P-n}{N-P*n}\right)^{n} det\Omega(P)$$

حيث

Ω : مصفوفة التباينات و التغيرات المقدرة للبواقي .

n : عدد المتغيرات الداخلية .

N : عدد المشاهدات الكلية .

و يتم حسابFPE المتعلقة بالقيم المتتالية لP حتى $K = \frac{N}{10}$ كاقصى حد ،ثم يتم تحديد اصغر قيمة ل FPE واخذ عدد مدد التباطؤ الزمني منها أي:

$$FPE(P) = Min_{p=1}^{k} FPE(P)$$

2.2.2. معيار المعلومات لAKAIKE : يحسب هذا المعيار وفق العلاقة التالية [2]:

$$AIC(P) = \log\left(det\Omega(P)\right) + 2\left(\frac{n^2P}{N}\right)$$

حيث :

Ω : مصفوفة التباينات و المتغيرات المقدرة للبواقي .

n : عدد المتغيرات الداخلية.

N : عدد المشاهدات الكلية .

نختار بعد ذلك p_0التي تحقق العلاقة :

$$AIC(P_0) = Min_{p=1}^{k} AIC(P)$$

3.2.2. معيار المعلومات البايزية BIC : يتم حسابه وفق العلاقة الآتية:

$$BIC(P) = \log\left(det\Omega(P)\right) + \left(\frac{n^2 \times P \times \log N}{N}\right)$$

بعد ذلك يتم أخذ مدد التباطؤ الزمني بحيث تحقق:

$$BIC(P_0) = Min_{p=1}^{k} BIC(P)$$

4.2.2. معيار معلومات(Hannan & Quinn Information Criterion(HQIC : يحسب هذا المعيار وفق العلاقة التالية :

$$HQIC(P) = \log\left(det\Omega(P)\right) + \left(2n^2 P_C \frac{\log\log N}{N}\right)$$

---

[1] J,B, Ceom well. M,J,Hannan . W,C,Labyse . M,Terraza ,Multivariate Test for Time Series Models , SAGE Publications , California , 1994 , p 73,75 .

[2] عثمان نقار . منذر العواد ، مرجع سبق ذكره ، ص 343، 344 .

حيث :

C : مؤشر لقوة المعيار و يعتبر مساويا ل2في التطبيق العملي .

يتم أخذ عدد فترات التباطؤ الزمني بحيث تحقق:

$$HQIC(P_0) = Min_{p=1}^{k} HQIC(P)$$

3.2. اختبار السببية :

حسب Granger فإن المتغير العشوائي X يسبب المتغير العشوائيY إذا كانت هناك معلومات في ماضيX مفيدة في التنبؤ بY ،و هذه المعلومات غير موجودة في ماضي Y ، ويمكن كتابة ذلك على النحو التالي: [1]

$$y_t = \alpha_1 + \sum_{j=1}^{m} \beta_{1j}\, y_{t-j} + \sum_{j=1}^{m} \delta_{1j}\, x_{t-j} + \varepsilon_{1t}$$

$$x_t = \alpha_2 + \sum_{j=1}^{m} \beta_{2j}\, y_{t-j} + \sum_{j=1}^{m} \delta_{2j}\, x_{t-j} + \varepsilon_{2t}$$

حيث أن :

m: درجة الإبطاء .

$\propto_j$:الحدود الثابتة .

ε_{jt}: حدود الأخطاء العشوائية الغير مترابطة ذاتيا بمتوسط حسابي يساوي صفر و تباين ثابت عبر الزمن .

و من أجل اختبار اتجاه العلاقة السببية منX إلى Y فإن فرضية العدم $_{01}$ و الفرضية البديلة H_{11} يعبر عنهما كالآتي:

$$H_{01}: \delta_{1j} = 0 \qquad (j = 1, 2 \cdots m)$$

$$H_{11}: \delta_{1j} \neq 0 \qquad (j = 1, 2 \cdots m)$$

أما اختبار اتجاه العلاقة السببية من Y إلى X فإن فرضية العدم $_{02}$ و الفرضية البديلة H_{22} يأخذان الصيغة التالية:

$$H_{02}: \delta_{2j} = 0 \qquad (j = 1, 2 \cdots m)$$
$$H_{22}: \delta_{2j} \neq 0 \qquad (j = 1, 2 \cdots m)$$

أما الباحث Sims فقد رأى أن Xلا تكون سببا ل Y،إذا كان إجراء انحدار للمتغير X_t على المتغيرات $X_{t-1} \cdots\cdots X_{t-p}$ و Y_t ، $Y_{t+1} \cdots\cdots Y_{t+p}$ ،وهذا يقود إلى الحصول على معلمات مساوية للصفر، أي أن Y_t لا تكون سببا لX_t إذا كانت القيم المستقبلية لY_t لا تساعدنا في التنبؤ المتعلق بالسلسلةX_t .

و يمكننا ترجمة هذا في النموذج الآتي و ذلك بافتراض y_{1t} و y_{2t} متغيرات الدراسة:[2]

$$y_{1t} = a_1^0 + \sum_{i=1}^{p} a_{1i}\, y_{1t-i}^1 + \sum_{i=1}^{p} a_{1i}\, y_{2t-i}^2 + \sum_{i=1}^{p} b_i\, y_{2t+i}^2 + \varepsilon_{1t}$$

---

[1] قريب الله عبد المجيد عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ، ص 126 ، 127 .

[2] عبدلي ادريس ، محاولة بناء نموذج قياسي للطلب على النقد في الجزائر باستخدام تقنية نماذج أشعة الانحدار الذاتي 1970-2004 ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر 2006 ، ص 89 .

$$y_{2t} = a_2^0 + \sum_{i=1}^{p} a_{2i}\, y_{1t-i}^1 + \sum_{i=1}^{p} a_{2i}\, y_{2t-i}^2 + \sum_{i=1}^{p} b_i\, y_{1t+i}^1 + \varepsilon_{2t}$$

المتغيرة y_{1t} لا تسبب المتغيرة y_{2t} إذا كانت الفرضية الآتية محققة :

$$H_0: b_1^2 = b_2^2 = \cdots = b_p^2 = 0$$

المتغيرة y_{2t}لا تسبب المتغيرةy_{1t} إذا كانت الفرضية الآتية محققة :

$$H_0: b_1^1 = b_2^1 = \cdots = b_p^1 = 0$$

المطلب الثاني:بناء نموذج متجه الانحدار الذاتي.

أول خطوة لبناء النموذج هي دراسة استقرارية المتغيرات والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (14):اسقرارية السلاسل وفق اختبار ADF و اختبار PP .

الاختبار / المتغيرات	ADF				PP			
	المستوى		الفرق الأول		المستوى		الفرق الأول	
GDP	-2.023	-1.746	-	-	0.769	-3.6	-	-
EXP	-1.274	-3.6	-3.632	-3.6	-1.321	-3.6	-4.653	-3.6
IMP	-0.234	-3.6	-3.617	-3.6	-0.004	-3.6	-2.799	-1.95
ER	-0.983	-3.6	-4.178	-3.6	-0.726	-3.6	-4.128	-3.6
DO	-1.075	-3.6	-3.785	-3.6	-1.105	-3.6	-4.751	-3.6

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات stata 15

نلاحظ من خلال الجدول أن القيم المحسوبة لمتغيرات الدراسة عند المستوى حسب اختبار ديكي فولر الموسع قد قدرت ب 1.274−، 0.234−، 0.983−، 1.075− بالنسبة لكل من الصادرات ،الواردات ، سعر الصرف و مؤشر الانفتاح التجاري على التوالي وقيمه المطلقة كلها أقل من القيمة المطلقة للقيمة الجدولية المقدرة ب 3.6− ماعدا النمو الاقتصادي الذي كانت قيمته الإحصائية تقدر ب 2.023− والتي قيمتها المطلقة أكبر من القيمة المطلقة لقيمتها الجدولية والمقدرة ب 1.746− وهذا يعني أن سلاسل المتغير السابقة كلها بها جذر الوحدة ، وهذا ما يستدعي إجراء الفرق الأول لكل المتغيرات عدا GDP بعد إعادة الاختبار عند الفرق الأول لكل من EXP،IMP،ER وDO تم التوصل إلى أن سلاسل هذه الأخير معنوية عند الفرق الأول وهذا ما يجعلها صالحة للدراسة .

وبخصوص اختبار فيليبس بيرون فالنتائج كانت مشابهة لاختبار ديكي فولر تقريبا أعلاه ،حيث كانت القيمة المطلقة لقيمها المحسوبة أقل من القيمة المطلقة للقيمة الجدولية عند المستوى كما هو موضح في الجدول ،وهذا إن دل فإنما يدل على وجود جذر الوحدة في سلاسل الدراسة ،وبالتالي استوجب إعادة إجراء الاختبار

عند الفرق الأول للمتغيرات كلها ، وقد خلص الاختبار إلى أن كل المتغيرات صارت معنوية وخالية من جذر الوحدة حيث قدرت القيم المحسوبة لكل من الصادرات ،الواردات ، سعر الصرف و مؤشر الانفتاح التجاري على التوالي ب 4.653- ،2.799- ،4.128- ،4.751- ،وبالتالي فإن القيمة المطلقة لقيمها المحسوبة أقل من القيمة المطلقة لقيمها الجدولية ، ماعدا النمو الاقتصادي والذي اكتفينا باختبار ADF.

الجدول رقم (15): تحديد فترات الإبطاء المثلى.

lag	LL	LR	df	p	FPE	AIC	HQIC	SBIC
0	-742.663				8.2e+29	83.0737	83.1078	83.321
1	-688.95	107.43	25	0.000	3.9e+28	79.8834	80.088	81.3673
2	-642.584	92.732*	25	0.000	8.6e+27*	77.5094*	77.8845*	80.23*

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات stata 15

لبناء نموذج متجه الانحدار الذاتي var في أي دراسة من المهم تحديد طول فترة التأخر الزمني المناسبة في النموذج أو ما يسمى بفترات الإبطاء الزمني ،والجدول أعلاه يوضح لنا بعض المعايير الإحصائية في اختيار طول فترة الإبطاء وقد تم تخصيص إبطاءين كأقصى طول ،وهذا ما اتضح لنا في معطيات الجدول السابق حيث كانت الفترة الثانية هي فترة الإبطاء المثلى هذا حسب كافة المعايير سواء AIC أو HQIC أو غيرهما، وهذا يعني أنه سيتم دراسة العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة عند الفجوة الثانية.

الجدول رقم(16) : تقدير النموذج بالنسبة ل GDP و EXP

	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
gdp						
L1.	.9002994	.444694	2.02	0.043	.0287153	1.771884
L2.	-.0183736	.4207813	-0.02	0.980	-.8350898	.8143427
dexp						
L1.	.0001732	.0000776	2.23	0.026	.0000212	.0003252
L2.	.000073	.0000891	0.82	0.413	-.0001017	.0002477
dimp						
L1.	.0002439	.000069	3.53	0.000	.0001086	.0003791
L2.	.0000277	.0000768	0.36	0.718	-.0001228	.0001782
der						
L1.	38.70533	20.60761	1.88	0.060	-1.684844	79.09551
L2.	-6.464845	22.96666	-0.28	0.778	-51.47867	38.54898
ddo						
L1.	-30251	11921.91	-2.54	0.011	-53617.52	-6884.483
L2.	-12816.22	13719.2	-0.93	0.350	-39705.35	14072.92
_cons	1890.163	743.7938	2.54	0.011	432.3535	3347.972

dexp						
gdp						
L1.	-4926.144	8613.861	-0.57	0.568	-21822.76	11966.47
L2.	3252.744	8156.343	0.40	0.690	-12733.4	19238.88
dexp						
L1.	3.942205	1.503242	2.62	0.009	.9959054	6.888504
L2.	-1.277151	1.727746	-0.74	0.460	-4.663471	2.109169
dimp						
L1.	2.875883	1.337606	2.15	0.032	.2542244	5.497543
L2.	-3.996931	1.488601	-2.69	0.007	-6.914595	-1.079268
der						
L1.	-234217.6	399453.3	-0.59	0.558	-1017133	548697.7
L2.	-545086.1	445181.2	-1.22	0.221	-1417827	327451.1
ddo						
L1.	-6.72e+08	2.31e+08	-2.91	0.004	-1.13e+09	-2.19e+08
L2.	2.19e+08	2.65e+08	0.82	0.411	-3.02e+08	7.40e+08
_cons	3.18e+07	1.44e+07	2.21	0.027	3551394	6.01e+07

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات STATA 15

يوضح الجدول تقدير النموذج مع أخذ GDP و EXP كمتغيرين تابعين، حيث يتضح لنا جليا بالنسبة للنمو الاقتصادي أن كل القيم المحسوبة p للمتغيرات المستقلة هي أقل من 0.05 وهذا يعني أن هذه المتغيرات تؤثر على النمو الاقتصادي عند الإبطاء، الأول كما نلاحظ أيضا أن هذا التأثير كله تأثير ايجابي ماعدا DO فهو يؤثر سلبا على GDP.

أما بالنسبة للصادرات فهناك متغيرين فقط لهما تأثير عليها و هما IMP وDO ،حيث تؤثر عليها الواردات تأثيرا ايجابيا عند الإبطاء الأول على عكس الانفتاح التجاري الذي يؤثر سلبا عند نفس الإبطاء.

الجدول رقم (17): تقدير النموذج بالنسبة ل IMP ، ER و DO.

dimp						
gdp						
L1.	-5986.627	3547.354	-1.69	0.092	-12940.49	967.2341
L2.	4885.1	3357.168	1.46	0.146	-1694.929	11465.03
dexp						
L1.	.9866676	.6187375	1.59	0.111	-.2260355	2.199371
L2.	.9868737	.711144	1.39	0.165	-.406943	2.38069
dimp						
L1.	1.060036	.5905617	1.93	0.053	-.0140447	2.134117
L2.	-.3016237	.6127112	-0.83	0.742	-1.402516	.9992682
der						
L1.	61124.86	168416.1	0.37	0.710	-261134.8	383374.5
L2.	-4506.044	183037.3	-0.02	0.980	-363665	354612.9
ddo						
L1.	-1.68e+08	9.51e+07	-1.76	0.078	-3.54e+08	1.88e+07
L2.	-1.36e+08	1.03e+08	-1.34	0.215	-3.50e+08	7.67e+07
_cons	1.39e+07	5934236	3.35	0.001	8250128	3.15e+07

ddo						
gdp						
L1.	-.0000487	.0000676	-0.72	0.471	-.0001813	.0000839
L2.	.0000343	.000064	0.54	0.593	-.0000912	.0001597
dexp						
L1.	2.68e-08	1.18e-08	2.28	0.023	3.72e-09	5.00e-08
L2.	-1.09e-09	1.36e-08	-0.08	0.936	-2.77e-08	2.55e-08
dimp						
L1.	1.97e-08	1.05e-08	1.88	0.061	-8.71e-10	4.03e-08
L2.	-2.67e-08	1.17e-08	-2.28	0.022	-4.96e-08	-3.78e-09
der						
L1.	-.0025588	.0031346	-0.82	0.414	-.0087024	.0035849
L2.	-.0041621	.0034934	-1.19	0.233	-.0110091	.0026849
ddo						
L1.	-4.693905	1.813417	-2.59	0.010	-8.248137	-1.139674
L2.	.429408	2.086798	0.21	0.833	-3.650641	4.509457
_cons	.2728429	.1131369	2.41	0.016	.0510986	.4945871

der						
gdp						
L1.	.0106385	.0063315	1.68	0.093	-.001771	.0230481
L2.	-.0080451	.0059911	-1.34	0.179	-.0197874	.0036972
dexp						
L1.	-9.93e-07	1.10e-06	-0.90	0.368	-3.16e-06	1.17e-06
L2.	1.67e-08	1.27e-06	0.01	0.990	-2.47e-06	2.50e-06
dimp						
L1.	-6.57e-07	9.83e-07	-0.67	0.504	-2.58e-06	1.27e-06
L2.	1.60e-06	1.09e-06	1.46	0.144	-5.44e-07	3.74e-06
der						
L1.	-.4218346	.2934104	-1.44	0.151	-.9969085	.1532392
L2.	-.3219422	.3269984	-0.98	0.325	-.9628474	.3189629
ddo						
L1.	134.2664	169.7438	0.79	0.429	-198.4253	466.9581
L2.	-58.43984	195.3335	-0.30	0.765	-441.2864	324.4067
_cons	-43.05638	10.59011	-4.07	0.000	-63.81261	-22.30014

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات STATA 15.

تمثل الجداول أعلاه تقديرات النموذج لكل من IMP ، DO و ER ،حيث نلاحظ أن معظم القيم المحسوبة هي أكبر من 0.05 وبالتالي لا يوجد تأثير ماعدا الصادرات التي لها تأثير ايجابي عند الإبطاء الأول على الانفتاح التجاري، وأيضا الواردات والتي تؤثر سلبا على الانفتاح التجاري عند فترة الإبطاء الثانية.

الجدول رقم(18) : استقرارية النموذج

Eigenvalue			Modulus
.910271			.910271
.2470312	+	.80117081	.838391
.2470312	−	.80117081	.838391
−.2472162	+	.77493731	.813415
−.2472162	−	.77493731	.813415
.6009864	+	.45999251	.756821
.6009864	−	.45999251	.756821
−.3398403	+	.60940831	.697761
−.3398403	−	.60940831	.697761
−.6403926			.640393

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات STATA 15.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن كل الجذور العكسية لكثير الحدود المرافقة لجزء الانحدار الذاتي هي ذات قيمة تقل عن الواحد وبالتالي تقع داخل دائرة الوحدة أي أن النموذج المقدر يحقق خاصية الاستقرار ، وعليه يمكن استخدامه لدراسة وتحليل مختلف العلاقات المحتمل وجودها بين متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (19) :اختبار السببية حسب جرانجر

Equation	Excluded	chi2	df	Prob > chi2
gdp	dexp	6.1524	2	0.046
gdp	dimp	13.133	2	0.001
gdp	der	4.1119	2	0.128
gdp	ddo	7.443	2	0.024
gdp	ALL	15.276	8	0.054
dexp	gdp	5.4606	2	0.065
dexp	dimp	10.572	2	0.005
dexp	der	1.5866	2	0.452
dexp	ddo	9.0149	2	0.011
dexp	ALL	31.143	8	0.000
dimp	gdp	11.695	2	0.003
dimp	dexp	5.0382	2	0.081
dimp	der	.15245	2	0.927
dimp	ddo	4.7678	2	0.092
dimp	ALL	21.013	8	0.007
der	gdp	22.179	2	0.000
der	dexp	.81739	2	0.665
der	dimp	2.3816	2	0.304
der	ddo	.70306	2	0.704
der	ALL	30.367	8	0.000
ddo	gdp	6.3781	2	0.041
ddo	dexp	5.2089	2	0.074
ddo	dimp	7.8032	2	0.020
ddo	der	1.7124	2	0.425
ddo	ALL	31.279	8	0.000

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات STATA 15

تعبر معطيات الجدول السابق عن العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، ونلاحظ من خلاله أن القيمة المحسوبة لكل من IMP،EXP وDO على التوالي قد قدرت ب 0.046 ،0.01 و 0.024 وهي كلها أقل من القيمة 5% أي أن التغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي الإجمالي تسبب في التغيرات التي تمس متغيرات الدراسة ماعدا سعر الصرف الذي كانت قيمته المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية.

كما نلاحظ أيضا أن التقلبات التي تحصل في الصادرات لها تأثير على تلك التي تطرأ على الواردات والانفتاح التجاري و هذا ما تم تأكيده من خلال معطيات الجدول حيث قدرت قيمها المحسوبة على التوالي ب

0.005 و 0.01 وكلاهما أقل من القيمة 0.05، أما بالنسبة للواردات فالتغيرات التي تمسها تسبب في التغيرات التي يشهدها النمو الاقتصادي والصادرات فقط، في حين يؤثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي والواردات.

اختبار التوزيع الطبيعيJARQUE BERA :

العتبة الحرجة التي بموجبها ترفض الفرضية تكون بدلالة عتبة القيمة الاحتمالية ∝ و باستخدام القيم الاحتمالية (p-value) وباعتبار عتبة ∝ .في الغالب تعتبر عتبة 0.05 نجد ما يلي:

إذا كانت القيمة الاحتمالي p أصغر من العتبة∝ : ترفض الفرضية المنعدمة.

إذا كانت القيمة الاحتمالية p أكبر من العتبة∝ : لا ترفض الفرضية المنعدمة.

الجدول رقم (20) :اختبار التوزيع الطبيعيJARQUE BERA

Equation	chi2	df	Prob > chi2
gdp	0.263	2	0.87674
dexp	2.265	2	0.32216
dimp	0.355	2	0.83732
der	0.175	2	0.91609
ddo	0.447	2	0.79975
ALL	3.506	10	0.96690

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات STATA15.

من خلال مخرجات برنامج stata15 الموضحة في الجدول السابق نلاحظ أن كل القيم المحسوبة هي أكبر من القيمة الجدولية 0.05 وبالتالي لا نرفض الفرضية المنعدمة ونقول أن التوزيع الطبيعي ليس به مشاكل.

الجدول رقم (21):تحليل تجزئة التباين لمتغيرات الدراسة.

الفترات	GDP				EXP			
	DEXP	**DIMP**	DER	DDO	GDP	DIMP	**DER**	**DDO**
0	0	0	0	0	0	0	0	0
1	0.057884	0.012154	0.202436	0.109362	0	0.661606	0.386675	0.870021
2	0. 149273	0.107541	0.313759	0.13604	0.01034	0.579544	0.300392	0.823563
3	0.302793	0.183714	0.260817	0.276026	0.03716	0.399049	0.264108	0.487703
4	0.29836	0.20462	0.261676	0.300033	0.084404	0.384807	0.26083	0.464669
5	0.292861	0.209663	0.26717	0.291971	0.125782	0.395525	0.275692	0.451868
6	0.285314	0.203764	0.256938	0.283176	0.154119	0.394334	0.278422	0.442896
7	0.295732	0.21778	0.270955	0.293486	0.177112	0.385046	0.270955	0.293486
8	0.295704	0.228094	0.267376	0.29548	0.18947	0.37659	0.275864	0.423665

الفترات	DIMP				DER			
	GDP	**DEXP**	**DER**	**DDO**	**GDP**	**DEXP**	**DIMP**	**DDO**
0	0	0	0	0	0	0	0	0
1	0	0.001456	0	0.019684	0	0	0	0.000245
2	0.037366	0.015952	0.001456	0.019748	0.042496	0.000559	0.011916	0.005746
3	0.004064	0.237261	0.152354	0.220128	0.085465	0.00636	0.008119	0.006318
4	0.005781	0.200516	0.132565	0.192392	0.116455	0.041515	0.015843	0.030055
5	0.008144	0.191713	0.131983	0.187458	0.136121	0.067862	0.030984	0.054962
6	0.007561	0.20665	0.152408	0.205696	0.146123	0.066222	0.04524	0.054729
7	0.007356	0.201042	0.148993	0.199857	0.152507	0.070687	0.043416	0.057715
8	0.007301	0.206735	0.160889	0.208412	0.156299	0.071704	0.046323	0.059609

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات **STATA 15**.

الجدول رقم (22):تحليل تجزئة التباين لمتغيرات الدراسة.

الفترات	DDO			
	GDP	DEXP	DIMP	DER
0	0	0	0	0
1	0	0	0	0
2	0.003549	0.01687	0.005966	0.001098
3	0.007183	0.012261	0.004064	0.003814
4	0.008939	0.015887	0.005781	0.005442
5	0.009639	0.016313	0.008144	0.006728
6	0.104660	0.016515	0.007561	0.006469
7	0.011035	0.016078	0.007356	0.006525
8	0.011247	0.015641	0.007301	0.006488

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات STATA 15

نلاحظ من خلال مخرجات برنامج stata والممثلة في الجدول أعلاه و التي توضح تجزئة التباين لمتغيرات الدراسة أن حدوث صدمة في الناتج المحلي الإجمالي يؤثر سلبا على كل متغيرات الدراسة في الفترة الأولى ،إلا أن الأثر على قطاع التجارة منخفض جدا حيث قدرت نسبة أثر الصدمة ب 5% و 1% بالنسبة للواردات والصادرات وحوالي 20% و 11% بالنسبة لكل من سعر الصرف و الانفتاح التجاري ،وقد استمر الأثر إلى غاية الفترة الثامنة حيث بدأ يأخذ منحى تصاعدي بالنسبة للصادرات والواردات على عكس الانفتاح التجاري وسعر الصرف .

كما يتضح لنا جليا أن الصدمات التي تمس قطاع الصادرات تؤثر سلبا على GDP مع بداية الفترة الثانية حيث تأخذ منحى متزايد مع مرور الوقت ، في حين تؤثر إيجابا على كل من الواردات و الانفتاح التجاري خلال الفترة الأولى ليبدأ هذا الأثر بالتراجع مع مرور الوقت ليصل في نهاية الفترات على التوالي إلى 37% و 42%، أما بخصوص سعر الصرف فهو يؤثر عليه سلبا بدءا من الفترة الرابعة ويبقى الأثر متذبذبا خلال بقية الفترات .

في حين أن الطفرات التي تطرأ على قطاع الواردات فهي تؤثر على النمو الاقتصادي وسعر الصرف مع الفترة الثانية وبنسبة 4% و 0.14% وهي نسب منخفضة جدا لتبدأ استجابة النمو الاقتصادي بالتلاشي نسبيا لتصل في نهاية الفترات إلى 0.73% على عكس سعر الصرف،إلا أن الصادرات والانفتاح التجاري فقد كانت استجابتهما للطفرة في الفترة الأولى إلا أن هذه الاستجابة تكاد تكون منعدمة حيث قدرت ب0.14% و 1%

لتبدأ بعد ذلك بالتزايد لتصل في آخر فترة إلى حوالي 21% لكلا المتغيرين.

إن التغيرات التي تطرأ على كل من سعر الصرف و الانفتاح التجاري لها استجابة تكاد تنعدم وكلها متأخرة حتى الفترة الثانية ماعدا استجابة DO لـER فقد كانت مع بداية الفترة الأولى ،كما أن استجابة الصادرات والواردات بدأت تتزايد شيئا فشيئا للطفرات التي تمس سعر الصرف لتصل كأقصى حد مع نهاية الفترة الثامنة إلى حوالي 7% و5% على التوالي.

على العموم فإن متغيرات الدراسة ذات أثر سلبي على الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل و القصير وذلك راجع لكون الاقتصاد الجزائري ريعي بشكل كبير و بنسبة تفوق 90% وقد شهدت أسعار النفط طفرات متتالية خلال فترة الدراسة و ذلك منذ سنة 2008 ،وهذا له أثر سلبي على الميزان التجاري و بالتالي على النمو الاقتصادي خلال الطفرة ، إضافة إلى أن الجهاز الإنتاجي الجزائري هش و ضعيف من حيث مرونة الاستجابة للطلب الداخلي وهذا يؤدي إلى الاعتماد على الواردات، وبالتالي يؤدي إلى ضعف القطاع الإنتاجي و عليه الصادرات وهذا ما يجعل أي صدمة تمس هذين الأخيرين يكون لها أثر سلبي على الاقتصاد.

أضف إلى ذلك المشاكل السياسية التي شهدتها الجزائر و لا ننسى الطفرة الصحية التي كان لها أثر سلبي على متغيرات الدراسة بسبب غلق المواصلات بين الدول ،وتوقيف الأنشطة الاقتصادية خاصة قطاعي الصادرات والواردات وبالتالي انخفاض السيولة ،وهذا كان بمثابة صدمة لكل متغيرات الدراسة.

الخلاصة :

إذا نظرنا إلى اتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي من حيث المضمون و الأهداف فإننا نجد أنها الملاذ الأول والأخير لبناء الاقتصاد الوطني و تنويعه و الخروج من التبعية النفطية، إلا أن الواقع عكس ذلك تماما وأن اتفاقية الشراكة ما هي إلا تكريس لتبعية الاقتصاد الجزائري لاقتصاد دول أوروبا والجزائر عبارة عن هدف للمنتجات الأوروبية ،زد على ذلك هشاشة الاقتصاد المحلي وافتقاده للمنافسة على الصعيد الدولي مما يجعل الجزائر تعتمد على الواردات بشكل كبيرو هذا سيرسخ مبدأ كون الجزائر بلد مستورد بامتياز ،أضف إلى ذلك ضعف المنتوج المحلي أمام المنتوجات الأوروبية مما يجعله غير مرغوب فيه على مستوى الأسواق الخارجية ولا ننسى قواعد المنشأ التي وردت في الاتفاقية والتي زادت الطين بلة أمام الصادرات الجزائري وهذا ما جعل الكثير من المستوردين يتوجهون إلى دول أخرى ويتخلون عن المعاملة التفضيلية التي تنشأ عن الاتفاقية.

بالنسبة لميزانية الدولة فإن تحرير التجارة و إلغاء الرسوم الجمركية يؤدي إلى نقص مواردها مما يجعل الحكومة تلجأ إلى فرض رسوم داخلية لاستدراك الخسائر التي مستها جراء رفع الحماية على التجارة الخارجية ،ولا ننسى القطاع الزراعي الذي كان معفى من التحرير وذلك لحماية مصالح الدول الأوروبية.

كما أن النتائج التي خلصنا إليها من خلال نموذجي الدراسة لم تكن مشجعة إلا في حالات محدودة خاصة بالنسبة إلى نموذج الجاذبية الذي كان يعاني من العلاقات الخطية المتداخلة مما أدى إلى اللجوء إلى نموذج الأثر العشوائي والذي كانت نتائجه أكثر ايجابية مقارنة بنموذج الأثر الثابت.

أما بخصوص نموذج متجه الانحدار الذاتي فقد لاحظنا وجود علاقة سببية بين معظم متغيرات الدراسة كما اتضح لنا من خلال إجراء اختبار تحليل التباين أن كل المتغيرات تستجيب للصدمات التي تطرأ على المتغيرات المستقلة سواء في الفترة الأولى أو الثانية إلى غاية نهاية الفترات ماعدا بعض الحالات الخاصة .

الخـاتمة

الخاتمة :

تعتبر الاتفاقيات التجارية الحل الأخير بالنسبة لمعظم الدول خاصة الدول غير صناعية وذلك لترقية اقتصادها وتطوير قطاع التجارة الخارجية وتنميته باعتباره همزة وصل مع العالم الخارجي ،إلا أن كل هذا في ظل ظروف معينة ،أهمها أن تركز البلدان التي تريد التوقيع على اتفاقية ما عن مضمون هذه الاتفاقية ودوافعها و شروطها وما إذا كانت تتناسب مع اقتصادياتها.

وهذا هو بيت القصيد في حالة الجزائر ،وذلك لأنها لم تركز على ما إذا كان الاقتصاد الوطني يتماشى مع معطيات اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية ، أضف إلى ذلك كون المفاوضات كانت بين بلد واحد غير متطور مع مجموعة من البلدان ذات القوة الاقتصادية ،هذا وأسباب أخرى ما جعل العلاقات الجزائرية تؤدي إلى سيناريو واحد محتمل على المدى الطويل وهو هيمنة الاتحاد الأوروبي على الجزائر ،مع محاولة تحقيق الأهداف المشتركة من جانب واحد فقط، وعلى فقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

نتائج الدراسة النظرية:

- اتفاقية الشراكة هي تكريس لتبعية الاقتصاد الجزائري لدول أوروبا ،حيث أن أكثر من 50% من الواردات الجزائرية كانت من أوروبا وبعد إبرام الاتفاقية تم ترسيخ هذا النهج وصارت الجزائر مجرد سوق استهلاكي للاتحاد الأوروبي.
- إن تحرير التجارة الذي كان من المفروض الدخول فيه سنة 2017 والذي تم تأجيله لا يخدم المصالح الجزائرية لأنه سيؤدي إلى بناء علاقات تجارية بين طرفين غير متكافئين يكون الثقل الرابح فيها للجانب الأقوى أي الاتحاد الأوروبي.
- غن خلق منطقة تجارة حرة بشكلها الكلاسيكي يؤدي إلى تحويل التجارة في اتجاه واحد لصالح الاتحاد الأوروبي ،خاصة في ظل إقصاء المنتوجات الفلاحية من الاتفاقية واستمرار عجز الميزان التجاري الجزائري خارج المحروقات.
- نظرا لضعف المنتجات الجزائرية و عدم قدرتها على المنافسة على الصعيد الخارجي تم القضاء على العديد من الصناعات المحلية وتسريح العمال ،وترسيخ مبدأ كون الجزائر بلد مستورد.

قواعد المنشأ التي جاءت بها الاتفاقية أكثر تعقيدا مما جعلها تشكل عثرة في طريق الصادرات الجزائرية.

- تهدف الشراكة في الظاهر إلى تعزيز التعاون في شتى المجالات كما ورد في مضمونها خاصة القطاع التجاري والصناعي ، إلا أنها في واقع الأمر تخدم الصالح الأوروبي ومزاياها محدودة بالنسبة للجزائر .

- اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية تعكس التفاوت في موازين القوى بين أطراف الشراكة ،كون الاتحاد الأوروبي يتفاوض ككتلة اقتصادية متحدة وذات قوة اقتصادية أمام دولة منفردة مما جعل القوة التفاوضية لدى هذه الأخير وبالتالي تنعكس سلبا على اقتصاده بسبب الشروط المتفق عليها.
- استثناء الاتحاد الأوروبي الملف الزراعي وممارسة سياسة حمائية عليه وذلك لمواجهة بعض المنتوجات الفلاحية التي تتمتع بها الجزائر في حين يمارس سياسة التحرير في العديد من المنتوجات التي تخدم مصالحه فقط.
- المساعدات المالية الممنوحة في إطار مشروع ميدا قليلة مقارنة بتلك التي تمنحها للدول الأوروبية ،كما أن هذه المساعدات لم تكتمل.
- انخفاض نسبة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر رغم التسهيلات التي تقدمها الحكومة، و الاستثمارات الأجنبية التي تم استقطابها بالفعل معظمها تتجه إلى قطاع المحروقات.

نتائج الدراسة القياسية:

أولا بالنسبة لنموذج متجه الانحدار الذاتي var

- كل القيم المحسوبة لمتغيرات الدراسة كانت أقل من الواحد وهذا ما يجعل النموذج مستقر وصالح لدراسة العلاقات المحتملة بين متغيرات الدراسة.
- بالنسبة للنمو الاقتصادي فإن القيم المحسوبة p لكل المتغيرات المستقلة هي أقل من 0.05 وهذا يعني أن هذه المتغيرات تؤثر على النمو الاقتصادي تأثيرا ايجابيا ماعدا DO فهو يؤثر سلبا على GDP وذلك رجع لكون الواردات تطرح في حالة النمو الاقتصادي على عكس الانفتاح التجاري.
- عند إجراء اختبار السببية حسب granger أوضحت النتائج أن القيمة المحسوبة لكل من IMP،EXP و DOعلى التوالي قد قدرت ب 0.046 ،0.01 و 0.024 وهي كلها أقل من القيمة 5% ،وبالتالي فإن التغيرات التي تطرأ على هذه الأخيرة تسبب في التغير الذي يحدث في الناتج الإجمالي المحلي، ماعدا سعر الصرف الذي قدرت قيمته المحسوبة ب 0.128 وهي غير معنوية وهذا يعني أنه لا يسبب في التغيرات التي تطرأ على الناتج الإجمالي المحلي.
- أوضح اختبار التوزيع الطبيعي ل JARQU BERA أن التوزيع الطبيعي ليس به المشاكل، حيث كانت القيمة المحسوبة لكل متغيرات الدراسة أكبر من 5%.

- بعد إجراء اختبار تحليل التباين تم التوصل إلى أن الناتج الإجمالي المحلي يستجيب للطفرات التي تطرأ على متغيرات الدراسة مع بداية الفترة الأولى والثانية كأقصى حد خاصة بالنسبة للصادرات وذلك لكون الاقتصاد الوطني يعاني من التبعية النفطية، وكون الجزائر بلد مستورد.

النتائج بالنسبة لنموذج الجاذبية:

- اتضح لنا من خلال اختبار الانحدار التجميعي لكل من الصادرات و الواردات وجود علاقة اقتصادية بين هذه الأخيرة ومتغيرات الدراسة ،حيث كانت المتغيرات المستقلة تفسر حوالي 81% من EXP ، و78% من IMP .
- وجود مشاكل بنموذج الأثر الثابت لكل من الصادرات و الواردات وذلك بسبب وجود علاقة خطية متداخلة وبالاستعانة باختبار هوزمان اتضح أن اختبار الأثر العشوائي أكثر ملاءمة ،حيث أظهرت نتائج اختبار العشوائي أن قيمة wald= 477.86 وقيمتها المحسوبة هي أقل من 0.05 أي أنها معنوية، وعليه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصادرات و بقية المتغيرات، كما أنه يوجد علاقة طردية بين الصادرات وكل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و العامل الاستعماري وهذا ما أكده الاختبار حيث كانت قيمها موجبة وقيمتها المحسوبة معنوية، في حين كانت العلاقة بينها وبين بقية المتغيرات عكسية، ، كما أن قيمة الانحدار لكل من GDP و GDPP كانت على التوالي 1.33545- و 2.10276 أي أن التغير في الواردات بقيمة 1000$ يؤدي إلى التغير فيهما بقيمة 13355$- و 2102$.
- كانت النتائج بالنسبة للواردات مشابهة تقريبا للصادرات، حيث قدرت قيمة اختبار wald= 374.19 وقيمتها المحسوبة هي أقل من 0.05 أي أنها معنوية، وعليه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الواردات و بقية المتغيرات، وقد لاحظنا أيضا وجود علاقة طردية بين الواردات وكل من نصيب الفرد من الناتج المحلي و السكان و المسافة، وقد كانت قيم الانحدار لكل من GDPP ، POP على التوالي 2.1081، 2.15789 أي أن التغير في الواردات بقيمة 1000$ يقابله التغير في قيم هذه الأخيرة بحوالي 2108$ ، 2157 نسمة.
- بعد إجراء اختبار معامل التضخم VIF اتضح أن قيمته أكبر من 5 وبالتالي يوجد تداخل خطي.

التوصيات :

- يتوقع تعطل أو حتى انهيار الشراكة الأورو جزائرية في ظل الثغرات السالفة الذكر، والحل الوحيد لإنقاذ المبادرة هو تنفيذ شراكة حقيقية من خلال تشجيع ومضاعفة المشاريع الإقليمية .

- إذا استمر الاتحاد الأوروبي في نفس السياسة مع الجزائر فإنه من المستحسن البحث شراكات جديدة للخروج من العبودية واستنزاف الثروات الجزائرية مثل الشراكة مع الصين .
- إعادة تأهيل القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات ومحاولة تنويع الاقتصاد الوطني ، ووضع آليات فعالة لتطوير المؤسسات الصغير و المتوسطة لمواجهة المنافسة الدولية، وهذا من خلال الاستفادة من الفترة الانتقالية التي يتمتع خلالها المنتوج الوطني بالحماية ، وذلك لزيادة التنافسية لمواجهة المرحلة ما بعد إقامة منطقة التبادل الحر .
- نظرا للآثار السلبية الناتجة عن تحرير التجارة يجب إدخال التعديلات اللازمة لتطبيق الاتفاقية خاصة تلك التي تشمل السياسة الضريبية و سياسة الإنفاق ،والاستفادة من التدابير الحمائية المسموح بها والتي تتعلق بإمكانية مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي.
- استحداث مناخ جذاب للاستثمارات الأجنبية عن طريق وضع القوانين المناسبة والقضاء على البيروقراطية وذلك لتحفيز العرض على المدى المتوسط خاصة في القطاعات التصديرية .
- الاهتمام بالقطاعات التي تملك الجزائر فيه الميزة النسبية مثل الفلاحة والسياحة، وإعادة بعثها وذلك عن طريق تسطير برامج لتنميتها.

آفاق البحث:

رغم محاولتنا جاهدا للإحاطة بكل محاور الدراسة إلا أننا أهملنا عدة مواضيع والتي يمكن اقتراحها كمواضيع بعث أكاديمية مستقبلا:

- دور المؤسسات الصغير والمتوسطة في رفع معدلات التجارة البينة تحت مظلة اتفاقية الشراكة.
- تسليط الضوء على قطاع الزراعة والسياحة وأثرهما على التجارة البينية (دراسة حالة الجزائر).
- استخدام نموذج الجاذبية لدراسة محددات الاستثمار الأجنبي في ظل اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.
- تسليط الضوء على قواعد المنشأ التي وردت في اتفاقية الشراكة و أثرها على قطاع التجارة.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع باللغة العربية:

الكتب :

1. حسام ،علي داوود و آخرون .اقتصاديات التجارة الخارجية ،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان.
2. عطاء الله علي الزبون –التجارة الخارجية ،دار اليازوني للنشر و التوزيع عمان.
3. جمال – جويدان الجميل – التجارة الدولية – مركز الكتاب الأكاديمي عمان 2006.
4. موسى – سعيد مطر و آخرون – التجارة الخارجية – دار صفاء للنشر و التوزيع عمان 2001.
5. حميدي عبد العظيم اقتصاديات التجارة الدولية مكتبة زهراء الشرق مصر 1996.
6. محمد احمد السريتي – اقتصاديات التجارة الخارجية –ط1– مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع – الإسكندرية.
7. محمد دياب – التجارة الدولية مصر العولمة – الجزء الأول – دار النهضة العربية .القاهرة 2001.
8. رنات مختار – التجارة الدولية و دورها في النمو الاقتصادي –ط1– منشورات الحياة الجزائر 2009.
9. نيفين حسين شمت – التنافسية الدولية و تأثيرها على التجارة العربية و العالمية ، دار التعليم الجامعي ،مصر 2010.
10. خليل الشحماني – منظمة التجارة العالمية و الدول النامية . دار النقاس لبنان 2003.
11. محمد دياب .التجارة الدولية في عصر العولمة –دار المنهل اللبناني ط1.
12. سامي عفيفي حاتم– التجارة الدولية بين التنظير و التنظيم – الدار المصرية اللبنانية ط2– 1993.
13. رنان مختار ، التجارة الدولية و دورها في النمو الاقتصادي ، منشورات الحياة، ط 1 ، الجزائر 2009 .
14. زكري لمية ، الشراكة الاورو متوسطية جوانبها أهدافها ، حوليات جامعة الجزائر 01 العدد الجزء الرابع./ ديسمبر 2018
15. عبد المجيد قدي ، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2003.
16. سامي خليل، الاقتصاد الدولي " نظرية التجارة الدولية " ، الجزء الاول ، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع مصر، 1999 .

17.سامي عفيفي حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم ، الدار المصرية اللبنانية ، ط 2 ، لبنان سنة 1994 .

18. سامي عفيفي حاتم ،التجار ة الخارجية بين التنظير و التنظيم ، الطبعة 2 ،الدار المصرية اللبنانية ، مصر 1994 .

19. سمير صارم ، أوروبا و العرب من الحوار إلى الشراكة ، دار الفكر ، لبنان ، 2000 .

20. سمير محمد عبد العزيز ، الاقتصاد القياسي مدخل في اتخاذ القرارات ، مكتبة الإشعاع ، الإسكندرية، 1997 .

21. شيخ فتيحة ، الاندماج الاقتصادي المغاربي بين الإقليمية و العولمة ، ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر سنة 2006.

22. صالح تومي ، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي ، الجزء الأول ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999 .

23. ضياء مجيد الموسوي ، العولمة و اقتصاديات السوق الحرة . ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ط 02 ، 2005 .

24. عادل احمد حشيش . مجدي شهاب ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، منشورات الحلي الحقوقية ، لبنان عام 2003 .

25. عادل أحمد حشيش ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الدار الجامعية للنشر ، لبنان.

26. عبد الرحمان سيدي احمد ، ناصر دادي عدون ، التدقيق الإداري و تأهيل المؤسسات الصغيرة في الجزائر ، دار المحمدي العامة ، الجزائر 2008 .

27. عبد الرحمان سيدي أحمد ، الاقتصاديات الدولية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2001 .

28. عبد القادر محمد . عبد القادر عطية ، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق ، الدار الجامعية ،الإسكندرية، 2005 .

29. عبد المنعم عفر . احمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية 1999 .

30. عصام عزيز الشرفي ، مقدمة في الاقتصاد القياسي ، الطبعة 02 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1981 .

31. عطاء الله علي الزبون ،التجار ة الخارجية , دار البازوني للنشر و التوزيع ، عمان 2015 .
32. علي عبد الفتاح أبو شرار ،الاقتصاد الدولي ، نظريات و سياسات ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، 2007 .
33. فاطمة الزهراء رفايقية ، الشراكة الاوور متوسطية رهانات حصيلة و آفاق التجربة الجزائرية و العقبات المحيطة ، ط 01 ، دار زهران للنشر و التوزيع ، الأردن، 2014 .
34. فليح حسن خلف ، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق الأردن 2001 .
35. قاسم الغيمي . ملهم ديبو ، الاقتصاد القياسي ، منشورات جامعة دمشق ، مطبعة الروضة ، 2009 .
36.كامل بكري ، الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية ، بيروت ، لبنان 1988 .
37.كامل بكري ،التكامل الاقتصادي ، المكتب العربي الحديث للطباعة و النشر ، الإسكندرية 1984 .
38.لكحل عبد الحفيظ ، الحديث في شرح المصطلحات التاريخية ، دار الحديث للنشر والتوزيع 2004 .
39.مبروك نزيه عبد المقصود ،التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية إسلامية ، دار رؤية للنشر ،الإسكندرية 2007 .
40.مجدي محمود ، يسرى عدلي ، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، مصر . .
41.مجيد علي حسني . عفاف عبد الجابر ، الاقتصاد القياسي " النظرية و التطبيق " دار وائل للنشر ، الطبعة 01 ،عمان، 1998 .
42. محمد احمد السيريتي،اقتصاديات التجارة الخارجية : مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية ، 2009 ، ص188 ، 189 .
43.محمد دياب ، التجارة الدولية عصر العولمة ، الجزء الأول ، دار النهضة العربية ، القاهرة .2001 .
44.محمد صفوان قابل ، تحرير التجارة الخارجية بين التأييد و المعارضة ، دار الحكمة لمنشر ، مصر سنة 2002
45.محمد عاشور ، التكامل الإقليمي في إفريقيا : الضرورات و المعوقات ، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية ، القاهرة 2007.
46. محمد محمود عطوة ، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق ، المكتبة العصرية المنصورة ، 2002 .
47.محمد يوسف ، القانون الدولي العام ، ط 03 ،، دار وائل للنشر والتوزيع ا ،الأردن 2007 .
48.محمد يوسف ، القانون الدولي العام ، ط 03 ،، دار وائل للنشر والتوزيع ا ،الأردن 2007 .
49.محمود الإمام ، التكامل الاقتصادي بين النظرية و التطبيق ، معيد البحوث و الدراسات العربية ،القاهرة

. 2000

50.محمود يونس ، أساسيات التجار ة الدولية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ن مصر .

51.محمود يونس ، اقتصاديات دولية ، الدار الجامعة ، مصر ، 2007 .

52.محمود ،يونس ،اقتصاديات دولية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2006

53.مورد خاي كريانين، الاقتصاد الدولي ، مدخل السياسات ، ترجمة محمد إبراهيم منصور و عمي مسعود عطية ، دار المريخ ،الرياض 2006 .

54.مونسى . سعيد مطر و آخرون ، التجار ة الخارجية، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمنا 2001 .

55.نيفين حسين شمت ، التنافسية الدولية و تأثيرها عمى التجارة العربية و العالمية ، دار التعليم الجامعي ، مصر 2010 .

56. هاني حبيب ، الشراكة الاوور متوسطية ما لها وما عليها ، دار الفكر ، سوريا ، 2003 .

المذكرات :

1. إبراهيم بوجلخة ، دراسة تحكيمية و تقييمية طار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الاورو الجزائري" دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية " ، مذكرة ماجستير ، تخصص اقتصاد دولي كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، الجزائر 2012 / 2013 .

2. بن البار امحمد ، ،دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي ، حالة الجزائر 1970 – 2009،مذكرة ماجستير جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، سنة 2012 .

3. بوزيدة حميد ، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح 1992 – 2004 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، الجزائر ، سنة 2006

4. جاري فاتح ، الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على التجارة الخارجية ، ،رسالة ماجستر جامعة الجزائر الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير سنة 2002 .

5. خالدي خديجة ، أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر ، العدد 2 – 2005

6. رابح فضيل ، التكامل الاقتصادي الاورور ومغاربي بين العولمة و الإقليمية رسالة دكتوراه ، كمية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2004 .

7. رقاني زين ، علاقة الواردات بنمو الناتج الداخلي الخام دراسة قياسية حالة الجزائر 1970 – 2011 ، مذكرة ماجستر جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .

8. زاهي محمد الأمين– أثر الإصلاحات الاقتصادية على التجار ة الخارجية الجزائرية وانضمامها إلى OMC

، 1974– 2007 – رسالة ماجستر ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2009 .
9. زايد مراد– دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق ، حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة يوسف بن خدة 2006.
10. شريط عابد ، دراسة تحليلية لواقع و أفاق الشراكة الاقتصادية الاوور متوسطية " حالة دول المغرب العربي ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2004 .
11. شواشي فاطمة ، دور الشراكة الاورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و انعكاساتها على التنمية رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ، تخصص قانون العلاقات الاقتصادية الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2005 .
12. طرافي الهام ، تأهيل القطاع الصناعي الجزائري الاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2009 .
13. عابد آمين، الشراكة الاورو متوسطية و أثارها المتوقعة على تطور القطاع الصناعي في الجزائر، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 2003 – 2004 .
14. عبد الوهاب ميدي التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، دراسة تجارة مختلفة ،رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر 2006 – 2007 .
15. عبدلي ادريس ، محاولة بناء نموذج قياسي لمطلب على النقد في الجزائر باستخدام تقنية نماذج أشعة الانحدار الذاتي1970 – 2004 ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة بن يوسف بن خدة ، الجزائر 2006 .
16. علي محمد العبادلة ، محددات تدفق التجار ة الخارجية لفلسطين (نموذج الجاذبية 1995 – 2013) ، مذكرة مقدمة ،لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماجستير ، كلية التجارة ، الجامعة الإسلامية ، غزة 2015 .
17 . عمورة جمال ، دراسة تحليلية و تقييمية اتفاقيات الشراكة العربية الاورو متوسطية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتورا في العلوم الاقتصادية، تحليل مالي ، جامعة الجزائر ، 2005 – 2006 .
18 . فيروز سمطاين ، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية و الدولية ، دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الاوور متوسطية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة بسكرة ، 2011 – 2013 .
19 . كبير سمية ، سياسة التجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية ، دراسة حالة الجزائر ،أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير سنة 2008

20 . مباركي سمري ، تطور المؤسسة الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل المتغيرات البيئية الجديدة ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة سيدي بلعباس، 2012 – 2013 .

21 . هويد عبد الجليل ، الشراكة الاورو متوسطة على التجارة الخارجية في الجزائر. مذكر مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي ، كلية العلوم التجارية والتسيير الاقتصادي ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة . الجزائر ، 2012 – 2013 .

المقالات:

3. مناصري يحي . مكيدة علي ، دراسة تحليلية لواقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التوجهات الحديثة للتجارة الدولية، مجلة البشرية الاقتصادية ، المجلة 6 . العدد 1 ، سنة 2020 .

4. أحمد الكواز، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي . مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد 81 ،الكويت مارس , 2009 .

5. احمد الكواز، التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي الإقليمي ، جسر التنمية . المعهد العربي للتخطيط . 2009

6. احمد الكواز، التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي ، مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت العدد 73 ، عام 2008 .

7. اضاءات ، معهد الدراسات المصرفية ، التجارة الخارجية ، السلسلة 8 ، العدد 12 ، الكويت 2016 .

8. اولاد زاوي عبد الرحمان . حريش ناجي ، سياسات تحرير التجارة الخارجية كمدخل لتنويع صادرات الدول المغاربية

9. دراسة مقارنة بين تونس والجزائر ، مجلة الباحث ، جامعة سكيكدة ، العدد 07 ، سنة 2017 .

10.باطا عبد الحميد ، الشراكة الاورو متوسطية أثرها على الاقتصاد الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،العدد الأول .

11. براق محمد،عبيلة محمد ، دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 04 ، شلف ، 2006 .

12. بالقاسم زايري،عبد القادر دربال ، الآثار المتوقعة لمنطقة التبادل الحر الاوورو متوسطة على تأهيل القطاع الصناعي في الجزائري ، مترجمة دفاتر العدد 18 رقم 61 / 2002 .

13. بن عزوز محمد، الإقليمية الجديدة " الصورة الجديدة للاندماج الاقتصادي الإقليمي" ،مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المجلد 06 ،العدد 01 .

14. بلعباس مختار، محددات الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000 – 2017، مجلة دفاتر اقتصادية،

المجلد 10 ،العدد 02 – 2018 .

15. بيبي يوسف، الثابت والمتغير في إصلاح سياسة التجارة الخارجية في الجزائر ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة ، العدد 16 ، جامعة الجزائر 2001 ،.

16. حسان خضر،التصنيف التجاري ، المعيد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية ، العدد 52،الكويت2006 .

17. محمد الكواز، مناطق التجارة الحرة مجلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت . العدد 92 ، 2010 .

15 . حمزة فطيمة ، الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي و تأثيراتها على الاقتصاد الجزائر ، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية و الإدارية، المجلد 03 العدد 01 جوان 2020 .

16 . شطاب نادية . سلامة وفاء ، أثر الشراكة اتفاقية الاورو جزائرية على الاقتصاد الجزائري ، مجلة معارف ، العدد20 – جوان 2016 .

17 .صالح تومي. عيسى شقبقب ، النمذجة القياسية للتجارة الخارجية في الجزائر 1970 ، 2002 ، مجلة الباحث،جامعة ورقلة ،العدد 04 ، 2006

18 .صحبي محمد أمين ، مستقبل اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية العوائق القانونية الأفق الاقتصادية ، مجلة الحوار المتوسطي المجلد 11 ، العدد 1 مارس 2020

19 .عبد الغني عماد ،التكامل الاقتصادي و السوق العربية المشتركة " أسباب التعثر وشروط الانطلاقة. مجلة المستقبل العربي ، المجلد 22 ،العدد 250 ، 31 ديسمبر 1999 .

20 .عبد الله ياسين . بلحاج فراجي ، تحميل أداء التجارة الخارجية العربية لدول الخليج وفق نموذج الجاذبية ، مجلة البدر ، المجلد 09 ، العدد 03 – مارس 2017 .

21 .عثمان نقرا . منذر العواد ، استخدام نماذج VAR في التنبؤ ودراسة العلاقة السببية بين إجمالي الناتج المحلي الإجمالي التكوين الرأسمالي في سوريا ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 28 ، العدد 02 ، 2012 .

22 .علاوي محمد لحسن ،الإقليمية الجديدة " المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي التقييم " ،مجلة الباحث ، العدد7 – 2010 .

23 .عون الله سعاد ، تقدير تطور الصادرات الجزائرية باستخدام نموذج الجاذبية ، مجلة البديل الاقتصادية ، المجلد 06 ن العدد 01 – 2020 .

24 .فايزة بالعابد . مصطفى بياض ، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر ة في ظل تحو بلت قانون الاستثمار الجزائري خلال 1982 – 2016 ، مجلة اقتصاديات الأعمال و التجارة ، ا لمجلد 05 ، العدد 02 / 2020 .

25 .فيصل بهلولي ، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاورو متوسطية و انضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، مجلة الباحث، المجلد 11 ، العدد 11 / 2012 .
26 .ليليا بن منصور ، الجذور التاريخية للشراكة الاوور متوسطية مع الإشارة للاتفاق الشراكة الاوور الجزائرية، مجلة دفاتر اقتصادية ، العدد 5 . الرقم 2
27 .ماموني شهرازاد ، أثر اتفاقية الشراكة الأوروبية على الصادرات الجزائرية للمنتجات الزراعية ، حالة الخضر و الفواكه مجلة الاقتصاد الدولي العولمة ، المجل د 3 العدد 1 ، 2020 .
28 .مبارك بوعشة . ليليا بن منصور ، الشراكة الاورو متوسطة كآلية لترقية الجامعات الجزائرية مع الإشارة لبرنامج Tempus ، مجلة الاقتصاد الصناعي العدد 10 جوان2016 .
29 .محمد صحبي أمين ، مستقبل اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية بين العوائق القانونية و الأفق الاقتصادية ، مجلة الحوار المتوسطي ، المجلد 11 ، العدد 01 مارس2020 .
30 محمد لحسن علاوي. عبد الحميد بخاري ، تفعيل الشراكة الاورو جزائرية كآلية للاندماج الاقتصادي العالمي ،
31 مجلة دراسات ، العدد الاقتصادي ، المجلد 8 العدد 01 / 01 / 2017 .
32 مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من اجل التنمية (CRIAD) .
33 ملوك عثمان . بلال بوجمعة ، مساهمة دخول اتفاقية الشراكة الاورو جزائرية حيز التنفيذ في التنمية المبادلات التجارية البينة خلال الفترة 2005 – 2014 ، مجلة التكامل الاقتصادي ، مجلد 04 رقم 3 .
34 . منصوري الزين ، واقع و أفاق سياسية للاستثمار في الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد الثامن ،ماي 2005 ، .
35 مهري عبد المالك . بورحلة منهجية . سايحي الخامسة ، واقع و أفاق التجربة الجزائرية في إصلاح المناخ الاستثماري و انعكاساتها على الاستثمار الأجنبي، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و إدارة الأعمال، المجلد09 ، العدد 01 / 2020 .
36 ميموني سمير ، اتفاق الشراكة الاورو جزائرية :قراءة في المحتوى الاقتصادي و إبراز لتداعيات تنفيذه على قطاع الصناعات التحويلية ، مجلة الاقتصاد الجديد ،العدد 04 سبتمبر 2012 .

الملتقيات والندوات :

1 . بن عزوز بن علي . كشوت عاشور ، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية و منهج الإصلاح ، مداخلة ضمن ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية واقع و تحديات .
2 . بياز لويزة ، بوعبدلي أحلام، الشراكة الاورو متوسطية كدعامة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي ،الملتقى

الدولي الثاني .
3 . بوكساني رشدي . دبيش احمد ، معوقات و مقومات التكامل الاقتصادي المغاربي ، الندوة العلمية الدولية حول : التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية و الأوروبية ، جامعة سطيف ، الجزائر 8 – 9 ماي 2004 .
4 . جلطي غانم ، بن منصور عبد اهلل ،إشكالية تطور مفهوم التعاون الدولي ، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد ،الجزائري في الألفية الثانية ،جامعة سعد دحلب ،البليدة 21 – 22 ماي 2002 .
5 . داودي الطيب ،التكامل العربي الإسلامي ضرورة حضارية لمواجهة التكتلات الكبرى ، الندوة العالمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفصيل الشراكة العربية الأوروبية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف 08 ، 09 ، ماي 2004 .
6 . رمضان محمد . كبداني احمد، ما الذي يتعين على الدول العربية عمله للاستفادة من الشراكة الاورو متوسطية ، الملتقى الدولي الثاني ،التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع و اؤلفقا . جامعة عمار ثليجي ،الاغواط ،1791 / 04 / 2007 .
7 . الشراكة الاورو متوسطية و بعدها الاجتماعي ، المنتدى النقابي الاورو متوسيط ، 2003 ، ص 54 .
8 . صالح فتلح، الأبعاد الاقتصادية للشراكة الاورو جزائرية بين الحاجة للتنمية ة الخوف من المنافسة ، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة جامعة سطيف ، يومي 13 – 14 نوفمبر 2005 .
9 . راغب رزقي ، سجار نادية ، محتوى الشراكة الاورو– جزائرية، مداخلة في الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة ن جامعة سطيف يومي13 – 14 / نوفمبر 2005 .

المراسيم والقوانين :

1 المرسوم المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 13 – 141 ، المؤرخ سنة 2013 ، بشأن مزاولة الأنشطة .
2 المادة25 من قانون المالية سنة 2013 .
3 قرير الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة ، قانون الاستثمار في الجزائرية ، فيفري 2015
4 المؤتمر 01 – 02 المؤرخ في 20 / 08 / 2001 ، الجريدة الرسمية رقم 47 .
5 القانون بتاريخ 25 / 06 / 2008 ، المتمم و المعدل للأمر رقم 03 – 01 و المتعلق بالمنافسة .
6 المرسوم التنفيذي 13 – 321 . المؤرخ ب 26 سبتمبر 2013
7 المادة 75 مكرر من القانون رقم 17 – 04 المؤرخ ب 16 / 02 / 2017 بشأن رمز جمركي .

8 المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 17 - 353 المؤرخ ب 7 / 12 / 2017 .

المصادر المراجع باللغة الأجنبية:

1. .M.Belmoukadem.W.Halim,Partenariat Euro Algerien gains et risque , Intervention au Colloque Internationale sur 'Les impacts et Les Conséquence de l'accord d'association sur l'économie Algérienne et sur le system des petites et moyennes entreprises ,Univ :Sétif ,13-14 /11/2006.
2. Witada Anukoon Wattaka ,Trade and Investment Division ESCAP ART Net-GIZ capacity Building Work Ship in Introductory to Gravity modeling - 19.21/04/2016.
3. Andreas Durs ,Manfred elereg-Introduction : The purpose design and effects of preferential trade Agreements -2015.
4. Ardreas Dur, International Trade :Commercial Policy and Trade Negotiations, University Salzburg .AUSTRALIA .2015.
5. B jorn Hettne. Andras Inotai ,the new Regionalism , "Implications for global development and International Security "Research for Action .
6. B,Blassa ,The theory of Economic Integration :An Introduction .
7. Ben Sheperd ,Introduction to gravity,Art net building Work shop trade research behind the borders Gravity modeling 2008.
8. Benissad Hocine -Algérie restructuration et reformes économique 1979-1993 - OPU .1994..
9. Benissad Hocine – la reforme économique en Algérie – éédition 2 , OPU , Algérie , 1991 .
10. Bensidoun L,et chevalier .A-Economie mondial ,édition le découvert ,paris 2003.
11. Bernand Guillocgon ,Annie Kwaeeki ,Economie International: Commerce et Macro économie Dundo , 5em Edition..
12. Bjorn Henttne,Beyond the New Regionalism, Rever :New Political Economy ,Vol 10,2005 .
13. Bojana Todorovic ,Key Issues in Multiple Trade Linearization of Economics in Transition,Ministry of Economy and Regional Development of Republic of SERBIA .
14. Business International et Mondialisation ,Traduit par Semeon fongane ,1ere Edition deboeck , France 2004 .
15. Carnnen ,"Regional Economic Integration "published in 26-03-2005.Fole A/Regional Economic Integration
16. Christian Aubia ,Philip Norel-Economie Internationale :Faits , Théorie et Politique -Education du Seuil Paris ,2000.
17. Christianser Hans ,MENA ,OECD Investment Programme ,Incentives and Free Zone in the MENA Region .
18. Council of The European Union ,Legislative Acts –and Other Instruments ,

Brussels -12 April2002.
19.Documents de L'agence nationale de promotion de Commerce extérieur sur la site officiel de L'agence : www.algex .dz.
20.Economic and Social Council ,Officiate Records ,1993 ,Supplement No .6(EL 1993/26)
21.Eivind Hoffmann ,Mary Chamie , Standard Statistical Classification , Basic Principles ,Statistical Commission 30TH Season , New York 1999 .
22.Emmanuel Nyahoho Pierre - Paul Proulux , Le Commerce International Théorie -Politiques et Perspective , Presse d université du Québec Québec 2006.
23.F, Machlup .A history of thought on Economic Integration -Macmitan London - 1977.
24.Francaise –Nicolas. A l'heure de la mondialisation :Mondialisation et Intégration régionale,de dynamiques complémentaire ,cahiers Français ,2003 N37 P 61.
25.Frédérique Festoc . Nolwenn Roudaut , Intégration est-ouest dans L UE :un processus a cheve ? , document de recherche applique centre de Commerce International , Novembre 2005 .
26.Gilbert Collataz , les processus VAR Notes du Cours de Séries Temporelles Multi variées . 2016 .
27.Giorgia Albertin ,Regionalism or Multilateralism ?Apolitical Economy choice ,IMF Working paper ,2008.
28.Hamid Ali Ibrahim , Statistical , Economic and Social Research and Training Centre of Islamic Countries , Statistical Classification 2015.
29.Iordanis Petsas ,The Instruments of Trade Policy ,International Economics : Theory and Policy , Edition 6 .
30. J . Howard Wall , Gravity Model Specification and the Effects of the Canada Us Border ,federal Reserve Bank S.Louis , Working Paper N 024 , 2008 .
31. J,B, Ceom well. M,J,Hannan . W,C,Labyse . M,Terraza ,Multivariate Test for Time Series Models , SAGE Publications , California , 1994 .
32.Jean Coussy . Economie Politique des Intégrations Régionales : approche historique .Revue : mondes en dévêtement 2001 .
33.Jean Louis ,A. L'Europe Sociale historique et état de lieux 1997 Etudes et recherches n 3 .
34.Jean -Marc .SIROEN .Mondialisation .Protectionnisme et Libre Échangé :Accord Préférentiels régionalisme et multilatéralisme.
35.J-F .Mittoin –F. Pequeral- les Unions Economiques régionales –Paris Armant colin -1999 .
36.Joseph Laroche ,politique internationale :les Intégrations et recomposition international ,LGDJ,2000.
37.Journal Official de la République Algérienne N31,Conventions et Accords International 03/04/2005 .

38.Kerry ,A-Chase –Trading blocs :states ,Firms ,and regions in the world Economy –the University of Michigan press .
39.KPMG Algeria .Guide to Investing in Algeria 2009.
40.Larinane Hmarchand ,The political economy of Regionalism ,The third World Quarterly ,London ,2005.
41.Lawrence Summers ,Regionalism and the World Trading Systems ,Policy Implication of trade and currency zones ,Studies of Federal Bank of Kama city 1991.
42.Mario telo ,Introduction ,Globalization , New Regionalism and the role of the European Union European ,Union and New Regionalism .
43.Meda et le Fonctionnement du partenariat euro, méditerranéen, dossier préparé par le institut de la Méditerranée, Marseille, France ,2000.
44.Merve Demir, Ayce Sepli ,The Effects of Protectionist Policies on International Trade , International Journal of Social Sciences Turkey , 2017 , Volume 3 ,Issues 2 ,.
45.Michel Rainelli –La Nouvelle Théorie du Commerce International , La Découverte – 3emme édition -2003 .
46.Miroslavn .jovanovic and Richard lipsey ,International "limits and prospects"2nd edition ,London 1998.
47.Nachida Bouzidi , le nono pole de l'etet sur le commerce extéterieure : l'expérience Algérienne –thése de doctorat en sciences économiques , univ d'Alger , 1983 .
48.Omar T, Mohammadi – International Trade and Investment in Algeria :An Over View –Michigan State Journal of International Low , Vol 18 : 3 ,2010 .
49.Ordinance 06-08 .established in 15/07/2006
50.Otmane Bekenniche ,Le Partenariat Euro ,Méditerranéen ,Les enjeux ,O.P.U, Alger 2011.
51.Panl Krugman "The more Toward Free Trade Zones Federal Bank of Kamas City 1991.
52.RAIMO Vay Nynen ,Regionalism :Old and New ,University of Notre Dane and Helsinki collegian for advanced studies -2003.
53.Regionalism in world politics : regional organization and International Order ,New York ,Oxford University Press 1995.
54.Roberto Fernandez , Gravity Distance and Traffic Flows in Mexico , Working paper N 1030 , Oxford University Centre for The Environment , 2008 .
55.Rodrik D.political Economy of trade policy . Handbook of International Economics ,1995-Elsevier . Vol 3 .
56.Roger Blein ,Des Conventions de Yaoundé a' l'accord de Cotonou :Grain de sel .2007 n 39 .
57.S,Khorana ,S.Mcguire and ,N,Perdilis ,Multilateral Agreements and Global

governance of International Trade Regimes ,Atlantic Future ,Mexico 2014 .
58. Sali Kone ,Is ECONOMIC Integration between Developing Countries A singular process ?
59. Sanjaya Acharya ,Trade Liberalization Palgrave Dictionary of Emerging and Transition Economics ,The Edition 2015 .
60. Suhail Abboushi ,Trade Protectionism :Reasons and Outcomes Competitiveness Review An International Business Journal , 2016 .
61. Tala Didia Thiombiano , Econométries du Séries Temporelles , cours et Exercice Corriges l Harmattan , Paris , 2008.
62. UNESCO . International Standard Classification of Education COM/ST/ISCED,Paris 1976.
63. United Nation Publication , International Merchandise Trade Statistics ,Statistical Papers 2010 , Series M , No 52 .
64. United Nation Publication ,Sates ,NO-51-17-1.Statistical Papers –NO 10/Rev 1-1951 ,SALES , N -51-17-1.
65. United Nations ,Statistics Division Department Economic and Social Affairs , Statistics Division at a Glance ,2015.
66. United Nations Conference on Trade and Development ,Trade Policy Framework for Countries .2018 .
67. Wilfred.J ,Etler ,The new Regionalism ,The economic Journal ,1998.
68. William . H Green , Econometric Analysis , Pearson International Edition , United States ,2003.
69. World Trade Report ,The Design of International Trade Agreements 2007.
70. Salih Kone ,Is Economic Integration between Developing Countries A singular Process ?-journal of Economic Integration JeI, .

المواقع االلكترونية:

1. htt/www.du.edul.ccacho/current .htnl .
2. Ministre du Commerce .www.mini commerce .gov–dz.

الملاحق

الملاحق:

ANNEXE 1

Liste des produits agricoles et produits agricoles transformés relevant des chapitres 25 à 97 du tarif douanier, visés aux articles 7 et 14 de l'accord d'association.

Ces produits ne sont pas concernés par le calendrier des réductions de droits de douane prévues pour les produits industriels, ils sont concernés par les dispositions réservées aux produits agricoles prévues dans le protocole n°1 et celles réservées aux produits agricoles transformés prévues dans le protocole n°5 :

Code SH 2905.43 (mannitol)

Code SH 2905.44 (sorbitol)

Code SH 2905.45 (glycérol)

Position du SH 33.01 (huiles essentielles)

Code SH 3302.10 (huiles odoriférantes)

Positions du SH 35.01 à 35.05 (matières albuminoïdes, produits à base d'amidons ou de fécules Modifiés, colles)

Code SH 3809.10 (agents d'apprêt ou de finissage)

Position du SH 38.23 (Acides gras industriels; huiles acides de raffinage; alcools gras industriels)

Code SH 3824.60 (sorbitol, autre que celui de 29.05.44)

Positions du SH 41.01 à 41.03 (peaux)

Position du SH 43.01 (pelleteries brutes)

Positions du SH 50.01 à 50.03 (soie grège et déchets de soie)

Positions du SH 51.01 à 51.03 (laine et poils d'animaux)

Positions du SH 52.01 à 52.03 (coton brut, déchets de coton et coton cardé ou peigné)

Position du SH 53.01 (lin brut)

Position du SH 53.02 (chanvre brut)

ANNEXE 2

Liste des produits industriels originaires de la Communauté qui sont importés en Algérie, visés à l'article 9, paragraphe 1 de l'accord d'association.

Les droits de douane et taxes d'effet équivalent applicables à l'importation en Algérie de ces produits sont supprimés immédiatement dès le 1er septembre 2005, date d'entrée en vigueur de cet accord.

Code SH						
25010010	25223000	26209900	28011000	28209000	28323000	28419000
25010090	25231000	26211000	28012000	28211000	28331100	28421000
25020000	25232100	26219000	28013000	28212000	28331900	28429010
25030000	25232900	27060000	28020000	28220000	28332100	28429090
25041000	25233000	27071010	28030000	28230000	28332200	28431000
25049000	25239000	27071090	28041000	28241000	28332300	28432100
25051000	25240000	27072010	28042100	28242000	28332400	28432900
25059000	25251000	27072090	28042900	28249000	28332500	28433000
25061000	25252000	27073010	28043000	28251000	28332600	28439000
25062100	25253000	27073090	28044000	28252000	28332700	28441000
25062900	25261000	27074000	28045000	28253000	28332900	28442000
25070010	25262000	27075000	28046100	28254000	28333000	28443000
25070020	25281000	27076000	28046900	28255000	28334000	28444000
25081000	25289000	27079100	28047000	28256000	28341000	28445000
25082000	25291000	27079910	28048000	28257000	28342100	28451000
25083000	25292100	27079920	28049000	28258000	28342910	28459000
25084010	25292200	27079930	28051100	28259000	28342990	28461000
25084090	25293000	27079940	28051200	28261100	28351000	28469000
25085000	25301000	27079990	28051900	28261200	28352200	28470000
25086000	25302000	27081000	28053000	28261900	28352300	28480000
25087000	25309000	27082000	28054000	28262000	28352400	28491000
25090000	26011100	27090010	28061000	28263000	28352500	28492000
25101000	26011200	27101121	28062000	28269000	28352600	28499000
25102000	26012000	27101122	28070000	28271000	28352900	28500000
25111000	26020000	27101123	28080010	28272000	28353100	28510010
25112000	26030000	27101124	28080020	28273100	28353900	28510090
25120010	26040000	27101125	28091000	28273200	28361000	29011000
25120090	26050000	27101129	28092000	28273300	28362000	29012100
25131100	26060000	27101941	28100000	28273400	28363000	29012200
25131900	26070000	27101942	28111100	28273500	28364000	29012300
25132000	26080000	27101943	28111900	28273600	28365000	29012400
25140000	26090000	27101944	28112100	28273910	28366000	29012900
25151100	26100000	27101945	28112200	28273990	28367000	29021100
25151200	26110000	27101946	28112300	28274100	28369100	29021900
25152010	26121000	27101947	28112900	28274980	28369200	29022000
25152020	26122000	27101949	28121000	28275100	28369900	29023000
25161100	26131000	27111220	28129000	28275900	28371100	29024100
25161200	26139000	27111320	28131000	28276000	28371900	29024200
25162100	26140000	27111420	28139000	28281000	28372000	29024300
25162200	26151000	27111920	28141000	28289010	28380000	29024400
25169000	26159000	27112920	28142000	28289020	28391100	29025000
25171000	26161000	27121020	28151100	28289090	28391900	29026000
25172000	26169010	27122020	28151200	28291100	28392000	29027000
25173000	26169090	27129020	28152010	28291900	28399000	29029000
25174100	26171000	27129040	28152020	28299010	28401100	29031100

29071400	29151200	29183000	29269000	29362300	31043000	32151900
29071500	29151300	29189000	29270000	29362600	31049000	32159000
29071900	29152100	29190000	29280000	29362700	31051000	33029000
29072100	29152200	29201000	29291000	29362800	31052000	34031110
29072200	29152300	29209010	29299000	29362900	31053000	34031910
29072300	29152400	29209020	29301000	29369000	31054000	34041000
29072900	29152900	29209090	29302000	29371100	31055100	34042000
29081000	29153100	29211100	29303000	29371200	31052000	34049000
29082000	29153200	29211200	29304000	29371900	31053000	34070020
29089010	29153300	29211900	29309000	29372100	31054000	34070030
36010000	38070010	39022000	39153000	40012910	40081100	44081010
36020010	38070020	39023000	39159000	40012990	40081900	44081020
36020020	38070090	39029000	39161000	40013010	40082100	44081090
36020030	38081090	39031100	39162000	40013090	40082900	44083110
36020040	38082090	39031900	39171000	40021110	40091100	44083120
36020090	38083090	39032000	39172100	40021120	40091200	44083190
36030010	38084090	39033000	39172200	40021190	40092100	44083910
36030020	38089090	39039000	39172300	40021910	40092200	44083920
36030030	38099100	39041000	39172900	40021920	40093100	44083990
36030090	38099200	39042100	39175100	40021990	40093200	44089010
37011000	38099300	39042200	39175200	40022010	40094100	44089020
37012000	38101000	39043000	39175300	40022020	40094200	44089090
37013000	38109000	39044000	39175900	40022090	40141000	44091000
37019100	38111100	39045000	39174000	40023110	41041100	44092000
37019900	38111900	39046100	39181000	40023120	41041900	44102100
37021000	38112100	39046900	39185000	40023190	41051000	44102900
37022000	38112900	39049000	39191000	40023910	41053000	44103100
37023100	38119000	39051200	39199000	40023920	41062100	44103200
37023200	38121000	39051900	39201010	40023990	41062200	44103300
37023900	38122000	39052100	39201090	40024110	41063100	44103900
37024100	38123000	39052900	39202010	40024120	41063200	44109000
37024200	38130000	39053000	39202090	40024190	41064000	44111100
37024300	38140000	39059100	39203010	40024910	41069100	44111900
37024400	38151100	39059900	39203090	40024920	41069200	44112100
37025100	38151200	39061000	39204300	40024990	41071100	44112900
37025200	38151900	39069000	39204900	40025110	41071200	44113100
37025300	38159000	39071000	39205100	40025120	41071900	44113900
37025400	38160000	39072000	39205900	40025190	41079100	44119100
37025500	38170000	39073000	39206100	40025910	41079200	44119900
37025600	38180000	39074000	39206200	40025920	41079900	44121300
37029100	38200000	39075010	39206300	40025990	41120000	44121400
37029300	38210000	39075090	39206900	40026010	41131000	44121900
37029400	38220000	39076000	39207110	40026020	41132000	44122200
37029500	38241000	39079100	39207119	40026090	41133000	44122300
37031000	38242000	39079900	39207190	40027010	41139000	44122900
37032000	38243000	39081000	39207199	40027020	41141000	44129200
37039000	38244000	39089000	39207200	40027090	41142000	44129300
37061000	38245000	39091000	39207300	40028010	41151000	44129900
37069000	38247100	39092000	39207900	40028020	41152000	44130000
37071000	38247900	39093000	39209100	40028090	44031000	45011000
37079000	38249000	39094000	39209200	40029110	44032000	45019000
38011000	38251000	39095000	39209300	40029120	44034100	45020010
38012000	38252000	39100000	39209400	40029190	44034900	45020090
38013000	38253000	39111000	39209910	40029910	44039100	47010000
38019000	38254100	39119000	39209990	40029920	44039200	47020000
38021000	38254900	39121100	39211100	40029990	44039900	47031100
38029000	38255000	39121200	39211200	40030000	44041000	47031900

29071400	29151200	29183800	29269800	29362300	31043000	32151900
29071500	29151300	29189000	29270000	29362680	31049000	32159000
29071900	29152100	29190000	29280000	29362700	31051000	33029000
29072100	29152200	29201000	29291000	29362800	31052000	34031110
29072200	29152300	29209010	29299000	29362900	31053000	34031910
29072300	29152400	29209020	29301000	29369000	31054000	34041000
29072900	29152900	29209090	29302000	29371100	31055100	34042000
29081000	29153100	29211100	29303000	29371200	31052000	34049000
29082000	29153200	29211200	29304000	29371900	31053000	34070020
29089010	29153300	29211900	29309000	29372100	31054000	34070030
36010000	38070010	39022000	39153000	40012910	40081100	44081010
36020010	38070020	39023000	39159000	40012990	40081900	44081020
36020020	38070090	39029000	39161000	40013010	40082100	44081090
36020030	38081000	39031100	39162000	40013090	40082900	44083110
36020040	38082000	39031900	39171000	40021110	40091100	44083120
36020090	38083000	39032000	39172100	40021120	40091200	44083190
36030010	38084000	39033000	39172200	40021190	40092100	44083910
36030020	38089000	39039000	39172300	40021910	40092200	44083920
36030030	38099100	39041000	39172900	40021920	40093100	44083990
36030090	38099200	39042100	39173100	40021990	40093200	44089010
37011000	38099300	39042200	39173200	40022010	40094100	44089020
37012000	38101000	39043000	39173300	40022020	40094200	44089090
37013000	38109000	39044000	39173900	40022090	40141000	44091000
37019100	38111100	39045000	39174000	40023110	41041100	44092000
37019900	38111900	39046100	39181000	40023120	41041900	44102100
37021000	38112100	39046900	39189000	40023190	41051000	44102900
37022000	38112900	39049000	39191000	40023910	41053000	44103100
37023100	38119000	39051200	39199000	40023920	41062100	44103200
37023200	38121000	39051900	39201010	40023990	41062200	44103900
37023900	38122000	39052100	39201090	40024110	41063100	44103900
37024100	38123000	39052900	39202010	40024120	41063200	44109000
37024200	38130000	39053000	39202090	40024190	41064000	44111100
37024300	38140000	39059100	39203010	40024910	41069100	44111900
37024400	38151100	39059900	39203090	40024920	41069200	44112100
37025100	38151200	39061000	39204300	40024990	41071100	44112900
37025200	38151900	39069000	39204900	40025110	41071200	44113100
37025300	38159000	39071000	39205100	40025120	41071900	44113900
37025400	38160000	39072000	39205900	40025190	41079100	44119100
37025500	38170000	39073000	39206100	40025910	41079200	44119900
37025600	38180000	39074000	39206200	40025920	41079900	44121300
37029100	38200000	39075010	39206300	40025990	41120000	44121400
37029300	38210000	39075090	39206900	40026010	41131000	44121900
37029400	38220000	39076000	39207110	40026020	41132000	44122200
37029500	38241000	39079100	39207119	40026090	41133000	44122300
37031000	38242000	39079900	39207190	40027010	41139000	44122900
37032000	38243000	39081000	39207199	40027020	41141000	44129200
37039000	38244000	39089000	39207200	40027090	41142000	44129300
37061000	38245000	39091000	39207300	40028010	41151000	44129900
37069000	38247100	39092000	39207900	40028020	41152000	44130000
37071000	38247900	39093000	39209100	40028090	44031000	45011000
37079000	38249000	39094000	39209200	40029110	44032000	45019000
38011000	38251000	39095000	39209300	40029120	44034100	45020010
38012000	38252000	39100000	39209400	40029190	44034900	45020090
38013000	38253000	39111000	39209910	40029910	44039100	47010000
38019000	38254100	39119000	39209990	40029920	44039200	47020000
38021000	38254900	39121100	39211100	40029990	44039900	47031100
38029000	38255000	39121200	39211200	40030000	44041000	47031900

38030000	38256100	39122800	39211400	40040000	44042000	47032100
38040000	38256900	39123100	39211910	40051000	44050000	47032900
38051000	38259000	39123900	39211920	40052000	44061000	47041100
38052000	39011000	39129000	39219000	40059110	44069000	47041900
38059000	39012000	39131000	40011010	40059120	44071000	47042100
38061000	39013000	39139000	40011020	40059900	44072400	47042900
38062000	39019000	39140000	40011090	40061000	44072500	47050000
38063000	39021010	39151000	40012100	40069000	44079200	47061000
38069000	39021090	39152000	40012200	40070000	44079900	47062000
47069100	48103100	52054100	54024300	55096900	68062000	70072000
47069200	48103200	52054200	54024900	55099100	68069000	70080000
47069300	48103900	52054300	54025100	55099200	68080000	70101010
47071000	48109100	52054400	54025200	55099900	68091100	70101090
47072000	48109900	52054600	54025900	55101100	68091900	70102000
47073000	48111000	52054700	54026100	55101200	68099000	70109010
47079000	48114100	52054800	54026200	55102000	68101100	70109091
48010000	48114900	52061100	54026900	55103000	68101900	70109092
48021000	48115190	52061200	54031000	55109000	68109100	70109099
48022000	48115910	52061300	54032000	55111000	68109900	70111000
48023000	48115990	52061400	54033100	55112000	68111000	70112000
48024000	48116010	52061500	54033200	55113000	68112000	70119000
48025400	48116090	52062100	54033300	56031100	68113000	70191100
48025500	48119000	52062200	54033900	56031200	68119000	70191200
48025700	48120000	52062300	54034100	56031300	68131000	70191900
48025900	48184010	52062400	54034200	56031400	68139000	70193100
48026100	48192020	52062500	54034900	56039100	68141000	70193200
48026900	48221000	52063100	54041000	56039200	68149000	70193910
48041100	48229000	52063200	54049000	56039300	68151000	70194000
48041900	48231200	52063300	54050000	56039400	68152000	70195100
48042100	48231900	52063400	54061000	56041000	68159100	70195200
48042900	48232000	52063500	54062000	56042000	68159900	70195900
48043100	50040000	52064100	55011000	56049000	69010000	70199000
48043900	50050000	52064200	55012000	56050000	69021000	70200020
48044100	50060000	52064300	55013000	56060000	69022000	70200030
48044200	51040000	52064400	55019000	59021000	69029000	71021010
48044900	51051000	52064500	55020000	59022000	69031000	71022100
48045100	51052100	53031000	55031000	59029000	69032000	71022900
48045200	51052900	53039000	55032000	59080000	69039000	71031010
48045900	51054000	53041000	55033000	59090000	69041000	71039110
48051100	51061000	53049000	55034000	59100000	69049000	71039910
48051200	51062000	53051100	55039000	59111000	69051000	71041010
48051900	51071000	53051900	55041000	59112000	69059000	71042010
48052400	51072000	53052100	55049000	59113100	69060000	71049010
48052500	51081000	53052900	55051000	59113200	70010000	71051000
48053000	51082000	53059010	55052000	59114000	70021000	71059000
48054000	51100000	53059090	55061000	59119010	70022000	71061000
48059100	52041100	53061010	55062000	59119020	70023100	71069100
48059200	52041900	53062010	55063000	59119090	70023200	71069210
48059300	52051100	53071000	55069000	64061010	70023900	71069220
48061000	52051200	53072000	55070000	64061020	70031200	71069290
48062000	52051300	53081000	55081010	64061030	70031900	71070010
48063000	52051400	53082010	55082010	64061040	70032000	71070020
48064000	52051500	53089010	55091100	64061090	70033000	71082000
48070000	52052100	53089030	55091200	64062010	70042000	71101100
48081000	52052200	53089090	55092100	64062020	70049000	71101910
48082000	52052300	54011010	55092200	64069100	70051000	71101920
48083000	52052400	54012010	55093100	64069910	70052100	71101990

48089000	52052600	54021000	55095200	6406992O	70052900	71102100
48091000	52052700	54022000	55094200	6406993O	70053000	71102910
48092000	52052800	54023100	55095100	6406994O	70060000	71102990
48099000	52053100	54023200	55095200	6406995O	70071110	71103100
48101300	52053200	54023300	55095300	6406996O	70071190	71103910
48101900	52053500	54023900	55095900	6406999O	70071900	71103990
48102100	52053400	54024100	55096100	66020010	70072110	71104100
48102900	52053500	54024200	55096200	68061000	70072190	71104910
71104990	72091800	72179000	72286400	74012000	75051100	79011200
71110000	72092500	72181000	72287000	74020000	75051200	79012000
71123000	72092600	72189100	72288010	74031100	75052100	79020000
72011000	72092700	72189900	72288020	74031200	75052200	79031000
72012000	72092800	72191100	72291000	74031300	75061000	79039000
72015000	72099000	72191200	72292000	74031900	75062000	79040000
72021100	72101100	72191300	72299000	74032100	75071100	79050000
72021900	72101200	72191400	73011000	74032200	75071200	79060000
72022100	72102000	72192100	73012000	74032300	75072000	79070000
72022900	72105000	72192200	73030000	74032900	75089010	80011000
72023000	72106100	72192300	73041000	74040000	76011000	80012000
72024100	72106900	72192400	73043190	74050000	76012000	80020000
72024900	72107000	72193100	73043990	74061000	76020000	80030000
72025000	72109000	72193200	73044190	74062000	76031000	80040000
72026000	72111300	72193300	73044990	74071000	76032000	80050000
72027000	72111400	72193400	73045190	74072100	76041000	80060000
72028000	72111900	72193500	73045990	74072200	76042100	80070020
72029100	72112300	72199000	73049090	74072900	76042900	81011000
72029200	72112900	72201100	73053910	74081100	76051100	81019400
72029300	72119000	72201200	73053990	74081900	76051900	81019500
72029900	72121000	72202000	73059010	74082100	76052100	81019600
72031000	72122000	72209000	73059090	74082200	76052900	81019700
72039000	72123000	72210000	73064000	74082900	76061100	81019900
72041000	72124000	72221100	73065000	74091100	76061200	81021000
72042100	72125000	72221900	73066000	74091900	76069100	81029400
72042900	72126000	72222000	73069000	74092100	76069200	81029500
72043000	72131000	72223000	73071190	74092900	76071110	81029600
72044100	72132000	72224000	73071900	74093100	76071190	81029700
72044900	72139100	72230000	73072390	74093900	76071910	81029800
72045000	72139900	72241000	73072500	74094000	76071990	81032000
72051000	72141000	72249000	73079110	74099000	76072010	81033000
72052100	72142000	72251100	73079200	74101100	76072090	81039000
72052900	72143000	72251900	73081000	74101200	76081000	81041100
72061000	72149100	72252000	73082000	74102100	76082000	81041900
72069000	72149900	72253000	73084000	74102200	76090000	81042000
72071100	72151000	72254000	73089000	74111000	76109000	81043000
72071200	72155000	72255000	73121000	74112100	76110000	81049000
72071900	72159000	72259100	73129000	74112200	76121000	81052000
72072000	72161010	72259200	73150000	74112900	76129000	81053000
72081000	72161020	72259900	73170010	74121000	76130000	81059000
72082500	72161030	72261100	73170020	74122000	76141000	81060020
72082600	72162100	72261900	73170030	74130000	76149000	81060030
72082700	72162200	72262000	73170090	74142000	76169940	81060090
72083600	72163100	72269100	73181100	74149000	78011000	81072000
72083700	72163200	72269200	73181200	74151000	78019100	81073000
72083800	72163300	72269300	73181300	74152100	78019900	81079000
72083900	72164000	72269400	73181400	74153200	78020000	81082000
72084000	72165010	72269900	73181500	74153300	78030000	81083000
72085100	72165090	72271000	73181600	74153900	78041100	81089000

72085200	72166100	72272000	73181900	74160000	78041900	81092000
72085300	72166900	72279000	73182100	75011000	78042000	81093000
72085400	72169100	72281000	73182200	75012000	78050000	81099000
72089000	72169900	72282000	73182900	75021000	78060010	81101000
72091500	72171000	72283000	73182400	75022000	78060020	81102000
72091600	72172000	72284000	73182500	75031000	78060090	81103000
72091700	72173000	72285000	74031000	75040000	78091100	81110020
81121000	81124100	81131000	81051000	90071000	90211500	97010000
81121090	81124900	81132000	81052000	90072000	90211900	97020000
81122000	81125100	81133000	81053000	90073000	90212000	97030000
81123000	81125200	81134000	81054000	90074000	90213000	97040000
81123900	81125300	81135000	81055000	90075000	90214000	97050000
81124000	81125900	81136000	81056000	90076000	90219000	97060000
81122100	81129200	81139000	81057000	90077000	90221000	97070000
81122200	81129900	81142000	81059000	90079000	90229000	97080000
81122900	81130010	81143100	81059090	90081000	90231000	97090000
81123020	81130090	81143200	81061000	90082000	90232000	97100000
81123030	81131000	81143900	90019020	90083000	90239000	97990000
81123090	81139000	81144000	90019090	90189030	90251000	
81124020	81139000	81145000	90048000	90221900	90259100	

ANNEXE 3

Liste des produits industriels originaires de la communauté importés en Algérie visés à l'article 9, paragraphe 2 de l'accord d'association.

Les droits de douane et taxes d'effet équivalent applicables à l'importation en Algérie de ces produits sont éliminés progressivement à partir de la deuxième année après l'entrée en vigueur de cet accord, sur une période s'étalant sur 5 ans, selon le calendrier suivant:

Deux (2) ans après l'entrée en vigueur du présent accord chaque droit et chaque taxe est ramené à 80% du droit de base ;

Trois (3) ans après l'entrée en vigueur du présent accord, chaque droit et chaque taxe est ramené à 70% du droit de base ;

Quatre (4) ans après l'entrée en vigueur du présent accord, chaque droit et chaque taxe est ramené à 60% du droit de base ;

Cinq (5) ans après l'entrée en vigueur du présent accord, chaque droit et chaque taxe est ramené à 40% du droit de base ;

Six (6) ans après l'entrée en vigueur du présent accord, chaque droit et chaque taxe est ramené à 20% du droit de base ;

Sept (7) ans après l'entrée en vigueur du présent accord, les droits restants sont éliminés.

Code SH						
27011100	30033900	40103900	60054400	73072200	84075200	84137029
27011200	30034000	40111010	60059000	73072310	84073300	84137031
27011900	30039000	40111090	60061000	73079300	84073400	84137039
27012000	30041000	40112010	60062100	73079900	84079000	84137040
27021000	30042000	40112020	60062200	73101000	84081000	84137051
27022000	30043100	40112090	60062300	73102100	84082010	84137052
27030000	30043200	40113000	60062400	73102900	84082090	84137059
27040010	30043900	40114000	60063100	73110010	84089000	84137061
27040020	30044000	40115000	60063200	73110020	84091000	84137062
27050000	30045010	40116100	60063300	73110090	84099110	84137063
27090090	30045090	40116200	60063400	73201000	84099190	84137069
27101938	30049000	40116300	60064100	73202000	84099900	84137070
27111100	30051000	40116900	60064200	73209000	84101100	84137090
27111410	30059000	40119200	60064300	82071300	84101200	84138100
27111910	30061000	40119300	60064400	82071910	84101300	84138200
27112100	30062000	40119400	60069000	82071990	84109000	84139100
27112910	30063000	40119900	63051000	82072000	84111100	84139200
27121010	30064000	40121100	63052000	82073000	84111200	84141000
27122010	30065000	40121200	63053200	82074000	84112100	84142000
27129010	30066000	40121300	63053300	82075000	84112200	84143000
27129030	30067000	40121900	63053900	82076000	84118100	84144000
27129050	30068000	40131010	63059000	82077000	84118200	84151020
27131110	34021100	40131020	70151000	82078000	84119100	84158110
27131210	34021200	40131090	70171000	82079000	84119900	84158210
27132010	34021300	40132000	70172000	82081000	84121000	84158310
27139010	34021900	40139000	70179000	82082000	84122100	84161000

Code SH						
27141010	34031120	40149010	73021000	82083000	84122900	84162000
27141030	34031920	40149090	73023000	82084000	84123100	84163000
27149010	34039100	40151100	73024000	82089000	84123900	84169000
27160000	34039900	40151910	73029000	84011000	84128000	84171000
29362400	37040010	56081110	73042100	84012000	84129000	84172000
29362500	37040090	56081190	73042900	84013000	84131110	84178000
29411000	37051000	56089010	73043110	84014000	84131190	84179000
29412000	37052000	56089020	73043910	84021100	84131910	84191110
29413000	37059000	60034000	73044110	84021200	84131990	84192000
29414000	39269010	60039000	73044910	84021900	84132000	84193100
29415000	39269020	60044000	73045110	84022000	84133000	84193200
29419000	39269030	60049000	73045910	84029000	84134000	84193900
29420000	39269040	60051000	73049010	84041010	84135000	84194000
30011000	39269090	60052100	73051100	84042000	84136000	84195000
30012000	40101100	60052200	73051200	84049000	84137011	84196000
30019010	40101200	60052300	73051900	84051000	84137012	84198112
30019090	40101300	60052400	73052000	84059000	84137013	84199020
30021000	40101900	60053100	73053110	84061000	84137014	84201000
30022000	40103100	60053200	73053190	84068100	84137015	84209100
30023000	40103200	60053300	73061000	84068200	84137016	84209900
30029000	40103300	60053400	73062000	84069000	84137017	84211100
30031000	40103400	60054100	73063000	84071000	84137021	84211200
30032000	40103500	60054200	73071110	84072900	84137022	84211910
30033100	40103600	60054300	73072100	84073100	84137023	84211990
84212100	84279090	84335900	84434000	84539000	84623900	84729010
84212200	84281000	84336010	84435100	84541000	84624100	84733000
84212990	84282000	84336090	84435900	84542000	84624900	84741000
84213900	84283100	84339000	84436000	84543000	84629100	84742000
84219100	84283200	84341000	84439000	84549000	84629900	84743100
84219900	84283300	84342000	84440000	84551000	84631000	84743200
84221120	84283900	84349000	84451100	84552100	84632000	84743900
84221900	84284000	84351000	84451200	84552200	84633000	84748000
84222000	84285000	84359000	84451300	84553000	84639000	84749000
84223000	84286000	84361000	84451900	84559000	84641000	84751000
84224000	84289010	84362100	84452000	84561000	84642000	84752100
84229090	84289090	84362900	84453000	84562000	84649000	84752900
84232000	84291100	84368000	84454000	84563000	84651000	84759000
84233000	84291900	84369100	84459000	84569100	84659100	84771000
84238200	84292000	84369900	84461000	84569900	84659200	84772000
84238900	84293000	84371000	84462100	84571000	84659300	84773000
84242000	84294000	84378000	84462900	84572000	84659400	84774000
84243000	84295100	84379000	84463000	84573000	84659500	84775100
84248100	84295200	84381000	84471100	84581100	84659600	84775900
84248900	84295900	84382000	84471200	84581900	84659900	84778000
84249000	84301000	84383000	84472000	84589100	84661000	84779000
84251100	84302000	84384000	84479000	84589900	84662000	84781000
84251900	84303100	84385000	84481100	84591000	84663000	84789000
84252000	84303900	84386000	84481900	84592100	84669100	84791000
84253100	84304100	84388000	84482000	84592900	84669200	84792000
84253900	84304900	84389000	84483100	84593100	84669300	84793000
84254100	84305000	84391000	84483200	84593900	84669400	84794000
84254200	84306100	84392000	84483300	84594000	84671100	84795000
84254900	84306900	84393000	84483900	84595100	84671900	84796000
84261100	84311000	84399100	84484100	84595900	84672100	84798100
84261200	84312000	84399900	84484200	84596100	84672200	84798200
84261900	84313100	84401000	84484900	84596900	84672900	84798900

Code SH						
84262000	84313900	84409000	84485100	84597000	84678100	84799000
84263000	84314100	84411000	84485900	84601100	84678900	84801000
84264110	84314200	84412000	84490000	84601900	84679100	84802000
84264190	84314300	84413000	84501120	84602100	84679200	84803000
84264900	84314900	84414000	84501220	84602900	84679900	84804100
84269100	84321000	84418000	84501912	84603100	84681000	84804900
84269900	84322100	84419000	84501992	84603900	84682000	84805000
84271010	84322900	84421000	84502000	84604000	84688000	84806000
84271020	84323000	84422000	84509090	84609000	84689000	84807100
84271030	84324000	84423000	84511000	84612010	84711000	84807900
84271040	84328000	84424000	84512900	84612020	84713000	84811030
84272010	84329000	84425000	84514000	84613000	84714100	84812000
84272020	84332000	84431100	84515000	84614000	84714900	84813000
84272030	84333000	84431200	84518000	84619000	84715000	84814000
84272040	84334000	84431900	84519090	84621000	84716000	84821000
84272050	84335100	84432100	84531000	84622100	84717000	84822000
84272060	84335200	84432900	84532000	84622900	84718000	84823000
84279010	84335300	84433000	84538000	84623100	84719000	84824000
84825000	85045000	85339000	85462000	87032330	87088000	90172000
84828000	85049000	85340000	85469000	87032410	87089100	90173000
84829100	85051100	85402000	85471000	87032430	87089200	90178000
84829900	85051900	85404000	85472000	87033110	87089310	90179000
84831000	85052010	85405000	85479000	87033110	87089390	90181100
84832000	85052020	85406000	86011000	87033130	87089400	90181200
84833000	85053000	85407100	86012000	87033210	87089910	90181300
84834000	85059010	85407200	86021000	87033230	87089920	90181400
84835000	85059090	85407900	86029000	87033310	87089990	90181900
84836000	85079000	85408100	86031000	87033330	87091900	90182000
84839000	85121000	85408900	86039000	87041010	87099000	90183200
84841000	85122000	85409100	86040000	87041090	87162000	90183990
84842000	85123000	85409900	86050000	87042110	87163100	90184100
84849000	85124000	85411000	86061000	87042120	87163900	90184910
84851000	85143000	85412100	86062000	87042130	87164000	90184990
84859000	85144000	85412900	86063000	87042190	89020010	90185000
85011000	85149000	85413000	86069100	87042210	89020090	90189020
85013100	85151100	85414000	86069200	87042220	90011000	90189040
85013200	85151900	85415000	86069900	87042290	90013000	90189090
85013300	85152100	85416000	86071100	87042310	90015000	90191000
85013400	85152900	85419000	86071200	87042390	90019000	90192000
85014000	85153100	85421000	86071900	87043110	90021100	90200000
85015100	85153900	85422100	86072100	87043120	90071910	90212190
85015200	85158000	85426000	86072900	87043190	90101000	90221200
85015300	85159000	85427000	86073000	87043210	90104100	90221300
85016110	85171990	85429000	86079100	87043290	90104200	90221400
85016120	85172100	85431100	86079900	87049000	90104900	90221900
85016200	85172200	85432000	86080010	87051000	90105000	90222100
85016300	85173010	85433000	86080020	87052000	90106000	90222900
85016400	85173020	85434000	86080050	87053000	90109000	90223000
85021100	85173030	85438100	86090000	87054000	90111000	90229000
85021200	85175000	85438900	87011010	87059010	90112000	90230000
85021300	85178000	85439000	87011090	87059090	90118000	90241000
85022010	85179000	85441110	87012010	87060010	90119000	90248000
85022090	85309000	85441190	87012090	87060020	90121000	90249000
85023100	85321000	85441910	87013010	87060030	90129000	90251100
85023900	85322100	85441990	87013020	87060090	90131000	90251900

Code SH						
85024000	85322200	85442000	87013090	87071000	90132000	90258000
85030000	85322300	85443000	87019010	87079010	90138010	90259000
85041010	85322400	85444100	87019020	87079090	90141000	90261000
85041090	85322500	85444900	87019030	87081000	90142000	90262000
85042100	85322900	85445100	87019090	87082100	90148000	90268000
85042210	85323000	85445900	87021010	87082900	90149000	90269000
85042220	85329000	85446000	87029010	87083100	90151000	90271000
85042300	85331000	85447000	87032110	87083910	90152000	90272000
85043100	85332100	85451100	87032210	87083990	90153000	90273000
85043200	85332900	85451900	87032230	87084000	90154000	90274000
85043300	85333100	85452000	87032310	87085000	90158000	90275000
85043400	85333900	85459000	87032310	87086000	90159000	90278000
85044000	85334000	85461000	87032320	87087000	90171000	90279000
90281000	90292000	90304000	90312000	90321000	91011100	95089000
90282010	90299000	90308200	90313000	90322000	91091100	95422900
90282020	90301000	90308300	90314100	90328100	91122090	96139000
90283000	90302000	90308900	90314900	90328900	91129010	
90289000	90303100	90309000	90318000	90329000	93061000	
90291000	90303900	90311000	90319000	90330000	95044000	

ANNEXE 4

Liste des produits originaires de la communauté importés en Algérie, soumis au Droit Additionn Provisoire (DAP) actuellement au taux de 12%.

La date référence de soumission de ces produits à ce droit est le 1er janvier 2002, les produits q ont été soumis au DAP après la date du 1er janvier 2002 ne sont pas pris en considération et ils n sont pas concernés par ce droit.

Ce Droit Additionnel Provisoire (DAP) qui est considéré comme étant une taxe d'effet équivalen va être supprimé par l'Algérie au plus tard le 1er janvier 2006 (article 17.4) de l'accord.

Position tarifaire (Tarif douanier algérien)	**Libellé**
0401.1000	D'une teneur en poids de matières grasses n'excédant pas 1%
0401.2010	Lait
0401.2020	Crème de lait
0401.3010	Lait
0401.3020	Crème de lait
0403.1000	Yoghourt
0405.1000	Beurre
0406.2000	Fromages râpés ou en poudre de tous types
0406.3000	Fromages fondus, autres que râpés ou en poudre
0406.4000	Fromages à pâte persillée
0406.9090	Autres
0407.0020	Œufs de consommation
0409.0000	Miel naturel
0701.9000	Autres
0703.2000	Aulx
0710.1000	Pommes de terre
0710.2100	Pois (pisum sativum)
0710.2200	Haricots (vigna spp., phaséolus spp.)
0710.2900	Autres
0710.3000	Epinards, tétragones (épinards de Nouvelle zélande) et arroches (épinards géants)
0710.4000	Maïs doux
0710.8000	Autres légumes
0710.9000	Mélanges de légumes
0711.2000	Olives
0711.3000	Câpres
0711.4000	Concombres et cornichons
0712.9010	Pommes de terre, même coupées en morceaux ou en tranches ou bien broyées ou pulvérisées, mais non autrement…
0712.9090	Autres
0801.1100	Desséchées
0801.1900	Autres
0801.2100	En coques
0801.2200	Sans coques

0802.1200	Sans coques
0802.3100	En coques
0802.3200	Sans coques
0806.1000	Frais
0806.2000	Secs
0808.1000	Pommes
0808.2000	Poires et coings
0812.9000	Autres
0813.1000	Abricots
0813.2000	Pruneaux
1101.0000	Farines de froment (blé) ou de méteil
1103.1120	Semoule de froment (blé)
1105.1000	Farine, semoule et poudre
1105.2000	Flocons, granulés et agglomérés sous forme de pellets
1512.1900	Autres
1517.1000	Margarine, à l'exclusion de la margarine liquide
1604.1300	Sardines, sardinelles et sprats ou esprots
1604.1400	Thons, listaos et bonites (sarda spp.)
1604.1600	Anchois
1704.1000	Gommes à mâcher (chewing-gum), même enrobées de sucre
1806.3100	Fourrés
1806.3200	Non fourrés
1806.9000	Autres
1901.2000	Mélanges et pâtes pour la préparation des produits de la boulangerie, de la pâtisserie ou de la biscuiterie
1902.1900	Autres
1902.2000	Pâtes alimentaires farcies (même cuites ou autrement préparées)
1902.3000	Autres pâtes alimentaires
1902.4000	Couscous
1905.3100	Biscuits additionnés d'édulcorants
1905.3900	Gaufres et gaufrettes
1905.4010	Biscottes
1905.4090	Autres
1905.9090	Autres
2001.1000	Concombres et cornichons
2001.9010	Olives
2001.9020	Câpres
2001.9090	Autres
2002.9010	Double concentré de tomates dont la matière sèche soluble n'excède pas 28%
2002.9020	Triple concentré de tomates dont la matière sèche soluble est comprise entre 36 et 38 %
2005.2000	Pommes de terre
2005.4000	Pois (pisum sativum)
2005.5100	Haricots en grains
2005.5900	Autres
2005.9000	Autres légumes et mélanges de légumes
2006.0000	Légumes, fruits, écorces de fruits et autres parties de plantes, confits au sucre (égouttés, glacés,…)
2007.1000	Préparations homogénéisées

2007.9100	Agrumes
2007.9900	Autres
2009.1900	Autres (jus d'oranges)
2009.2000	Autres (jus de pamplemousses ou de pomélos)
2009.3000	Autres (jus d'autres agrumes)
2009.4000	Autres (jus d'ananas)
2009.5000	Jus de tomates
2009.6000	Autres (jus de raisins)
2009.7000	Autres (jus de pommes)
2009.8090	Autres jus
2009.9000	Mélanges de jus
2102.1000	Levures vivantes
2102.2000	Levures mortes
2102.3000	Poudres à lever préparées
2103.3090	Moutarde préparée
2103.9010	Harissa
2103.9090	Autres
2104.1000	Préparations pour soupes, potages ou bouillons ; soupes, potages ou bouillons préparés
2104.2000	Préparations alimentaires composites homogénéisées
2106.9090	Autres préparations alimentaires non dénommées ni comprises ailleurs
2201.1000	Eaux minérales et eaux gazéifiées
2201.9000	Autres
2202.1000	Eaux, y compris les eaux minérales et les eaux gazéifiées, additionnées de sucre ou d'autres édulcorants
2202.9000	Autres
2203.0000	Bières de malt
2204.1000	Vins mousseux
2204.2100	En récipients d'une contenance n'excédant pas 2 l
2204.2900	Autres
2204.3000	Autres moûts de raisin
2209.0000	Vinaigres comestibles et succédanés de vinaigres comestibles obtenus à partir d'acide acétique
2828.9030	Hypochlorite de sodium
3303.0010	Parfums non alcooliques
3303.0020	Parfums alcooliques
3303.0030	Eaux de toilette non alcooliques
3303.0040	Eaux de toilette alcooliques
3304.1000	Produits de maquillage pour les lèvres
3305.9000	Autres
3307.1000	Préparations pour le pré-rasage, le rasage ou l'après-rasage
3307.2000	Désodorisants corporels et antisudoraux
3307.3000	Sels parfumés et autres préparations pour bains
3307.9000	Autres
3401.1100	De toilette (y compris ceux à usage médicaux)
3401.1990	Autres
3402.2000	Préparations conditionnées pour la vente au détail
3605.0000	Allumettes, autres que les articles de pyrotechnie du n° 3604
3923.2100	En polymères de l'éthylène

3923.2900	En autres matières plastiques
3925.9000	Autres
3926.1000	Articles de bureau et articles scolaires
4802.5600	D'un poids au m² de 40g ou plus mais n'excédant pas 150g, en feuilles dont un côté n'excède pas 297mm à l'état non plié
4802.6200	En feuilles dont un côté n'excède pas 435mm et l'autre n'excède pas 297mm à l'état non plié
4814.2000	Papiers peints et revêtements muraux similaires, constitués par du papier enduit ou recouvert....
4817.1000	Enveloppes
4818.1000	Papier hygiénique
4818.3000	Nappes et serviettes de table
4818.4020	Autres serviettes et tampons hygiéniques, couches pour bébés et articles similaires
4820.2000	Cahiers
5407.1000	Tissus obtenus à partir de fils à haute ténacité de nylon ou d'autres polyamides ou de polyesters
5702.9200	De matières textiles synthétiques ou artificielles
5703.1000	De laine ou de poils fins
5703.2000	De nylon ou d'autres polyamides
5805.0000	Tapisseries tissées à la main (genre Gobelins, Flandres, Aubusson, Beauvais et similaires) et tapis
6101.1000	De laine ou de poils fins
6101.2000	De coton
6101.3000	De fibres synthétiques ou artificielles
6101.9000	D'autres matières textiles
6102.1000	De laine ou de poils fins
6102.2000	De coton
6102.3000	De fibres synthétiques ou artificielles
6102.9010	De soie ou de déchets de soie
6102.9090	Autres
6103.1100	De laine ou de poils fins
6103.1200	De fibres synthétiques
6103.1900	D'autres matières textiles
6103.2100	De laine ou de poils fins
6103.2200	De coton
6103.2300	De fibres synthétiques
6103.2900	D'autres matières textiles
6103.3100	De laine ou de poils fins
6103.3200	De coton
6103.3300	De fibres synthétiques
6103.3900	D'autres matières textiles
6103.4100	De laine ou de poils fins
6103.4200	De coton
6103.4300	De fibres synthétiques
6103.4900	D'autres matières textiles
6104.1100	De laine ou de poils fins
6104.1200	De coton
6104.1300	De fibres synthétiques
6104.1900	D'autres matières textiles

6104.2100	De laine ou de poils fins
6104.2200	De coton
6104.2300	De fibres synthétiques
6104.2900	D'autres matières textiles
6104.3100	De laine ou de poils fins
6104.3200	De coton
6104.3300	De fibres synthétiques
6104.3900	D'autres matières textiles
6104.4100	De laine ou de poils fins
6104.4200	De coton
6104.4300	De fibres synthétiques
6104.4400	De fibres artificielles
6104.4900	D'autres matières textiles
6104.5100	De laine ou de poils fins
6104.5200	De coton
6104.5300	De fibres synthétiques
6104.5900	D'autres matières textiles
6104.6100	De laine ou de poils fins
6104.6200	De coton
6104.6300	De fibres synthétiques
6104.6900	D'autres matières textiles
6105.1000	De coton
6105.2000	De fibres synthétiques ou artificielles
6105.9000	D'autres matières textiles
6106.1000	De coton
6106.2000	De fibres synthétiques ou artificielles
6106.9000	D'autres matières textiles
6107.1100	De coton
6107.1200	De fibres synthétiques ou artificielles
6107.1900	D'autres matières textiles
6107.2100	De coton
6107.2200	De fibres synthétiques ou artificielles
6107.2900	D'autres matières textiles
6108.1100	De fibres synthétiques ou artificielles
6108.1900	D'autres matières textiles
6108.2100	De coton
6108.2200	De fibres synthétiques ou artificielles
6108.2900	D'autres matières textiles
6108.3100	De coton
6108.3200	De fibres synthétiques ou artificielles
6108.3910	De soie ou de déchets de soie
6108.3990	Autres
6109.1000	De coton
6109.9000	D'autres matières textiles
6110.1100	De laine
6110.1200	De chèvre de Cachemire
6110.1900	Autres
6110.2000	De coton
6110.3000	De fibres synthétiques ou artificielles
6110.9000	D'autres matières textiles

6111.1000	De laine ou de poils fins
6111.2000	De coton
6111.3000	De fibres synthétiques
6111.9000	D'autres matières textiles
6112.1100	De coton
6112.1200	De fibres synthétiques
6112.1900	D'autres matières textiles
6112.3100	De fibres synthétiques
6112.3900	D'autres matières textiles
6112.4100	De fibres synthétiques
6112.4900	D'autres matières textiles
6115.1100	De fibres synthétiques, titrant en fils simples moins de 67 décitex
6115.1200	De fibres synthétiques, titrant en fils simples 67 décitex ou plus
6115.1900	D'autres matières textiles
6115.2000	Bas et mi-bas de femmes titrant en fils simples de moins de 67 décitex
6115.9100	De laine ou de poils fins
6115.9200	De coton
6115.9300	De fibres synthétiques
6115.9900	D'autres matières textiles
6201.1100	De laine ou de poils fins
6201.1200	De coton
6201.1300	De fibres synthétiques ou artificielles
6201.1900	D'autres matières textiles
6202.1100	De laine ou de poils fins
6202.1200	De coton
6202.1300	De fibres synthétiques ou artificielles
6202.1900	D'autres matières textiles
6203.1100	De laine ou de poils fins
6203.1200	De fibres synthétiques
6203.1900	D'autres matières textiles
6203.2100	De laine ou de poils fins
6203.2200	De coton
6203.2300	De fibres synthétiques
6203.2900	D'autres matières textiles
6203.3100	De laine ou de poils fins
6203.3200	De coton
6203.3300	De fibres synthétiques
6203.3900	D'autres matières textiles
6203.4100	De laine ou de poils fins
6203.4200	De coton
6203.4300	De fibres synthétiques
6203.4900	D'autres matières textiles
6204.1100	De laine ou de poils fins
6204.1200	De coton
6204.1300	De fibres synthétiques
6204.1900	D'autres matières textiles
6204.2100	De laine ou de poils fins
6204.2200	De coton
6204.2300	De fibres synthétiques

6204.2900	D'autres matières textiles
6204.3100	De laine ou de poils fins
6204.3200	De coton
6204.3300	De fibres synthétiques
6204.3900	D'autres matières textiles
6204.4100	De laine ou de poils fins
6204.4200	De coton
6204.4300	De fibres synthétiques
6204.4400	D'autres matières textiles
6204.5100	De laine ou de poils fins
6204.5200	De coton
6204.5300	De fibres synthétiques
6204.5900	D'autres matières textiles
6204.6100	De laine ou de poils fins
6204.6200	De coton
6204.6300	De fibres synthétiques
6204.6900	D'autres matières textiles
6205.1000	De laine ou de poils fins
6205.2000	De coton
6205.3000	De fibres synthétiques ou artificielles
6205.9000	D'autres matières textiles
6206.1000	De soie ou de déchets de soie
6206.2000	De laine ou de poils fins
6206.3000	De coton
6206.4000	De fibres synthétiques ou artificielles
6206.9000	D'autres matières textiles
6207.1100	De coton
6207.1900	D'autres matières textiles
6207.2100	De coton
6207.2200	De fibres synthétiques ou artificielles
6207.2900	D'autres matières textiles
6207.9100	De coton
6208.1100	De fibres synthétiques ou artificielles
6208.1900	D'autres matières textiles
6208.2100	De coton
6208.2200	De fibres synthétiques ou artificielles
6208.2900	D'autres matières textiles
6211.1100	Pour hommes ou garçonnets
6211.1200	Pour femmes ou fillettes
6211.3210	Vêtements de travail
6211.3900	D'autres matières textiles
6212.1000	Soutien-gorges et bustiers
6212.2000	Gaines et gaines-culottes
6213.9000	D'autres matières textiles
6214.1000	De soie ou de déchets de soie
6214.9000	D'autres matières textiles
6215.9000	D'autres matières textiles
6301.2000	Couvertures (autres que les couvertures chauffantes électriques) de laine ou de poils fins
6301.3000	Couvertures (autres que les couvertures chauffantes électriques) de

	coton
6301.4000	Couvertures (autres que les couvertures chauffantes électriques) de fibres synthétiques
6301.9000	Autres couvertures
6302.2100	De coton
6302.2200	De fibres synthétiques ou artificielles
6302.2900	D'autres matières textiles
6304.1900	Autres
6304.9900	Autres qu'en bonneterie, d'autres matières textiles
6309.0000	Articles de friperie
6401.1000	Chaussures comportant, à l'avant, une coquille de protection en métal
6401.9900	Autres
6402.1900	Autres
6402.2000	Chaussures avec dessus en lanières ou brides fixées à la semelle par des tétons
6402.3000	Autres chaussures, comportant à l'avant, une coquille de protection en métal
6402.9900	Autres
6403.1900	Autres
6403.2000	Chaussures à semelles extérieures en cuir naturel et dessus constitués par des lanières en cuir naturel
6403.4000	Autres chaussures, comportant à l'avant une coquille de protection en métal
6403.5100	Couvrant la cheville
6403.5900	Autres
6403.9100	Couvrant la cheville
6403.9900	Autres
6404.1100	Chaussures de sport ; chaussures dites de tennis, de basket-ball, de gymnastique, d'entraînement….
6404.1900	Autres
6404.2000	Chaussures à semelles extérieures en cuir naturel ou reconstitué
6405.1000	A dessus en cuir naturel ou reconstitué
6405.2000	A dessus en matières textiles
6405.9000	Autres
6908.1000	Carreaux, cubes, dés et articles similaires, même de forme autre que carrée ou rectangulaire, dont…
6908.9000	Autres
6911.1000	Articles pour le service de la table ou de la cuisine
6911.9000	Autres
7003.1200	Colorés dans la masse, opacifiés, plaqués (doublées) ou à couche absorbante, réfléchissante ou non
7007.1110	Pour automobiles
7007.2110	Pour automobiles
7013.1000	Objets en vitrocérame
7013.2900	Autres
7013.3200	En verre d'un coefficient de dilatation linéaire n'excédant pas $5x10^{6}$ par Kelvin
7013.3900	Autres
7020.0010	Ouvrages en cristal

7318.1100	Tires-fond
7318.1200	Autres vis à bois
7318.1500	Autres vis et boulons, même avec leurs écrous ou rondelles
7318.1600	Ecrous
7318.1900	Autres
7318.2100	Rondelles destinées à faire ressort et autres rondelles de blocage
7318.2200	Autres rondelles
7318.2300	Rivets
7318.2900	Autres
7321.1119	Autres
7322.1100	En fonte
7322.1900	Autres
7323.9100	En fonte, non semailles
7323.9200	En fonte semailles
7323.9300	En acier inoxydable
7323.9400	En fer ou en acier, semailles
7323.9900	Autres
7324.1000	Eviers et lavabos en acier inoxydable
7615.1900	Autres
8414.5110	A usage domestique
8415.1090	Autres (climatiseurs split system)
8415.8190	Autres (climatiseurs réversibles)
8418.1019	Autres (réfrigérateurs congélateurs)
8418.2119	Autres (réfrigérateurs à compression)
8418.2219	Autres (réfrigérateurs à absorption)
8418.2919	Autres (autres réfrigérateurs)
8418.3000	Meubles congélateurs conservateurs du type coffre, d'une capacité n'excédant pas 800 l.
8419.1190	Autres (chauffe-eau)
8419.8119	Autres (percolateurs)
8422.1190	Autres (lave-vaisselle)
8405.1190	Autres (lave-linge automatiques)
8450.1290	Autres (lave-linge essoreuses)
8450.1919	Autres (autres lave-linge d'une capacité supérieure à 2,5 kg)
8450.1999	Autres (autres d'une capacité supéri. à 2,5 kg et inférieure à 10 kg
8452.1090	Autres (machines à coudre)
8481.8010	Articles de robinetterie sanitaire
8481.9000	Parties
8501.4000	Autres moteurs à courant alternatif, monophasés
8501.5100	D'une puissance n'excédant pas 750 W
8504.1010	D'une puissance n'excédant pas 40 W et d'une tension égale ou inférieure à 220 V
8506.1000	Au bioxyde de manganèse
8507.1000	Au plomb, des types utilisés pour le démarrage des moteurs à piston
8509.4000	Broyeurs et mélangeurs pour aliments ; presse-fruits et presse-légumes
8516.1000	Chauffe-eau et thermo-plongeurs électriques
8516.3100	Sèche-cheveux
8516.4000	Fers à repasser électriques

8516.7100	Appareils pour la préparation du café ou du thé
8517.1100	Postes téléphoniques d'usagers par fil à combinés sans fils
8517.1990	Autres (combiné avec fil)
8527.1300	Autres appareils combinés avec un appareil d'enregistrement ou de reproduction du son
8527.2100	Combinés à un appareil d'enregistrement ou de reproduction du son
8527.3130	Autres
8528.1290	Autres
8528.1390	Autres
8528.2190	Autres
8529.1060	Autres antennes
8529.1070	Parties
8533.1000	Résistances fixes au carbone, agglomérées ou à couches
8536.5010	Interrupteurs, sectionneurs
8536.5090	Autres
8536.6190	Autres
8536.6910	Prises de courant
8536.6990	Autres
8536.9020	Barrettes
8539.2200	Autres, d'une puissance n'excédant pas 200W et d'une tension excédant 100V
8543.8900	Autres
8711.1090	Autres
9001.4000	Verres de lunetterie en verre
9006.5200	Autres, pour pellicules en rouleaux d'une largeur inférieure à 35mm
9006.5300	Autres, pour pellicules en rouleaux d'une largeur de 35mm
9028.2010	Compteurs d'eau
9401.6100	Rembourrées.
9401.6900	Autres.
9401.7100	Rembourrées.
9401.7900	Autres.
9403.5000	Meubles en bois des types utilisés dans les chambres à coucher.
9403.6000	Autres meubles en bois.
9403.8000	Meubles en autres matières, y compris le rotin, l'osier, le bambou ou les matières similaires.
9404.1000	Sommiers.
9404.2900	En autres matières.
9405.1000	Lustres et autres appareils d'éclairage électriques à suspendre ou à fixer aux plafonds ou aux murs.
9405.4000	Autres appareils d'éclairage électrique.
9405.9100	En verre.
9405.9900	Autres.
9606.2100	En matières plastiques, non recouverts de matières textiles.
9606.2200	En métaux communs, non recouverts de matières textiles.
9606.2900	Autres.
9607.1100	Avec agrafes en métaux communs.
9607.1900	Autres.
9608.1000	Stylos et crayons à bille.

9608.9900	Autres.
9609.1000	Crayons à gaine.
9617.0000	Bouteilles isolantes et autres récipients iso thermiques montés, dont l'isolation est assurée par le vide.

PROTOCOLE N° 2

Relatif au régime applicable à l'importation en Algérie des produits agricoles originaires de la Communauté

Les réductions des droits de douane et les contingents tarifaires préférentiels à l'importation en Algérie des produits agricoles originaires de la Communauté énumérés dans ce protocole, sont indiqués ci-après :

NC	Désignation des marchandises	Droits de Douane Appliqués (%)	Réduction des droits de douanes (%)	Contingents Tarifaires Préférentiels (tonnes)
		a)	b)	c)
0102 10 00	Animaux vivants de l'espèce bovine, reproducteurs de race pure	5	100	50
0102 90	Animaux vivants de l'espèce bovine, autres que reproducteurs de race pure	5	100	5.000
0105 11	Coqs et poules (poussins d'un jour)	5	100	20
0105 12	Dindes et dindons (poussins d'un jour)	5	100	100
0202 20 00	Viandes des animaux de l'espèce bovine congelés, en morceaux non désossés	30	20	200
0202 30 00	Viandes des animaux de l'espèce bovine, congelées, désossées	30	20	11.000
0203	Viandes des animaux de l'espèce porcine, fraîches, réfrigérés ou congelés	30	100	200
0207 11 00 0207 12 00	Viandes de coqs et de poules, non découpées en morceaux, fraîches ou réfrigérées ou congelées	30	50	2.500
0402 10	Lait et crème de lait, concentrés ou additionnés de sucre ou d'autres édulcorants, en poudre, en granulés ou sous d'autres formes solides, d'une teneur en poids de matière grasse n'excédant pas 1,5%.	5	100	30.000
0402 21	Lait et crème de lait, sans addition de sucre ou d'autres édulcorants, en poudre, en granulés ou sous d'autres formes solides, d'une teneur en poids de matières grasse excédant 1,5%	5	100	40.000
0406 90 20	Fromages de fonte pour la transformation	30	50	2.500
0406 90 10	Autres fromages à pâte molle non cuite ou pressée demi-cuite ou cuite	30	100	800
0406 90 90	Autres (de type italien et gouda)	30	100	
0407 00 30	Oeufs de gibier	30	100	100
0602 20 00	Arbres, arbustes, arbrisseaux et buissons, à fruits comestibles, greffés ou non	5	100	Illimité
0602 90 10	Plants fruitiers non greffés (sauvageons)	5	100	illimité
0602 90 20	Jeunes plants forestiers	5	100	illimité
0602 90 90	Autres : Plantes d'intérieur, vivantes et plants de légumes et fraisiers	5	100	illimité
0701 10 00	Pommes de terre, à l'état frais ou réfrigéré, de semence	5	100	45.000
ex 0713	Légumes à cosse, secs, écossés, même décortiqués ou cassés autres que de semence	5	100	3.000
0802 12 00	Amandes sans coques	30	20	100
0805	Agrumes, frais ou secs	30	20	100
0810 90 00	Autres fruits frais	30	100	500
0813 20 00	Pruneaux	30	20	50
0813 50 00	Mélange de fruits séchés ou de fruits à coques du présent chapitre			
0904	Poivre (du genre Piper) ; piments du genre Capsicum ou du genre Pimenta, séchés ou broyés ou pulvérisés	30	100	50
0909 30	Graines de cumin, non broyés ou pulvérisés	30	100	50
0910 91 00 0910 99 00	Autres épices	30	100	50
1001 10 90	Froment (blé) dur autre que de semence	5	100	100.000
1001 90 90	Autres que froment (blé) dur autre que de semence	5	100	300.000
1003 00 90	Orge autre que de semence	15	50	200.000
1004 00 90	Avoine autre que de semence	15	100	1.500
1005 90 00	Maïs, autre que de semence	15	100	500
1006	Riz	5	100	2.000

1008 30 90	Alpiste autre que de semence	30	100	500
1103 13	Gruaux et semoule de maïs	30	50	1.000
1105 20 00	Flocons granulés et agglomérés sous forme de pellets, de pomme de terre	30	20	100
1107 10	Malt non torréfié	30	100	1.500
1108 12 00	Amidon de maïs	30	20	1.000
1207 99 00	Autres graines et fruits oléagineux, même concassés	5	100	100
1209 21 00	Graines fourragères de luzerne	5	100	Illimité
1209 91 00	Graines de légumes à ensemencer	5	100	Illimité
1209 99 00	Autres que graines de légumes	5	100	Illimité
1210 20 00	Cônes de houblon broyés, moulus ou sous forme de pellets ;lupuline	5	100	Illimité
1211 90 00	Autres plantes, parties de plantes, graines et fruits des espèces utilisées principalement en parfumerie, en médecine ou à usages insecticides, parasiticides ou similaires, frais ou secs, même coupés, concassés ou pulvérisés	5	100	Illimité
1212 30 90	Noyaux et amandes de fruits et autres produits végétaux servant principalement à l'alimentation humaine non dénommés ailleurs	30	100	illimité
1507 10 10	Huile de soja brute, même dégommées	15	50	1.000
1507 90 00	Huile de soya autre que brute	30	20	1.000
1511 90 00	Huiles de palme et ses fractions, même raffinées mais non modifiées chimiquement, autres que brutes	30	100	250
1512 11 10	Huile de tournesol ou de carthame et leurs fractions brutes	15	50	25.000
1514 11 10	Huiles de navette ou de colza, et leurs fractions, brutes	15	100	20.000
1514 91 11	Huiles de moutarde, et leurs fractions, brutes			
1514 19 00	Huiles de navette ou colza autres que brutes	30	100	2.500
1514 91 19	Huiles de moutarde autres que brutes			
1516 20	Graisses et huiles végétales et leurs fractions (sauf 1516 2010)	30	100	2.000
1517 10 00	Margarine à l'exclusion de la margarine liquide	30	100	2.000
1517 90 00	Autres	30		
1601 00 00	Saucisses, saucissons et produits similaires, de viande, d'abats ou de sang ; préparation alimentaire à base de ces produits	30	20	20
1602 50	Autres préparations et conserves de viande, d'abats et de sang de l'espèce bovine	30	20	20
1701 99 00	Sucres de canne ou de betterave et saccharose chimiquement pur, autres que bruts non additionnés d'aromatisants ou de colorants	30	100	150.000
1702 90	Autres sucres, y compris le sucre inverti (ou interverti), et les autres sucres et sirop de sucre, contenant en poids à l'état sec 50% de fructose	30	100	500
1703 90 00	Mélasses résultant de l'extraction ou du raffinage du sucre autres que les mélasses de canne	15	100	1.000
	Autres légumes préparés ou conservés autrement qu'au vinaigre ou à l'acide acétique, non congelés, autres que les produits du 20 06			
2005 40 00	Pois (Pisum Sativum)	30	100	200
2005 59 00	Haricots autres qu'en grains	30	20	250
2005 60 00	Asperges	30	100	500
2005 90 00	Autres légumes et mélanges de légumes	30	20	200
	Confitures, gelées, marmelades, purées et pâtes de fruits, obtenues par cuisson avec ou sans addition de sucre ou d'autres édulcorants. Préparations non homogénéisées autres que d'agrumes			
2007 99 00		30	20	100
2008 19 00	Fruits et parties comestibles de plantes, autrement préparés ou conservés, avec ou sans addition de sucre ou d'autres édulcorants ou d'alcool, non dénommés ni compris ailleurs. Autres fruits à coques que les arachides, y compris les mélanges	30	20	100
2008 20 00	Ananas, autrement préparé ou conservé, avec ou sans addition de sucre ou d'autres édulcorants ou d'alcool, non dénommé ni compris ailleurs	30	100	100
2009 41 00	Jus d'ananas	15	100	200
2009 80 10	Jus de tout autre fruit ou légume	15	100	100
2204 10 00	Vins mousseux	30	100	10.000
	Sons, remoulages et autres résidus même agglomérés sous forme de pellets, du criblage, de la mouture ou d'autres traitements des céréales ou de légumineuses :			
2302 20 00	de riz	30	100	1.000
2304 00 00	Tourteaux et autres résidus solides, même broyés ou agglomérés sous forme de pellets, de l'extraction de l'huile de soya	30	100	10.000

2306 30 00	Tourteaux et autres résidus solides, même broyés ou agglomérés sous forme de pellets, de l'extraction de graisses ou huiles végétales, autres que ceux des n° 23 04 ou 2305 : de tournesol	30	100	1.000
2309 90 00	Préparations de types utilées pour l'alimentation des animaux autres que pour chiens et chats	15	50	1.000
2401 10 00	Tabacs, non écotés	15	100	8.500
2401 20 00	Tabacs partiellement ou totalement écôtés	15	100	1.000
5201 00	Coton non cardé, ni peigné	5	100	illimité

الملخص:

تعتبر الاتفاقيات التجارية من المفاهيم التي قد ظهرت في العصر الحديث، والتي صارت وسيلة أكثر من ضرورية في تحرير التجارة و دفع عجلة التنمية، وهذا ما جعلنا نطرح إشكالية أثر التجارة البينية في ظل الاتفاقيات التجارية على الاقتصاد الوطني، حيث أخذنا اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية كدراسة حالة وقد تم الاستعانة معتمدين في ببرنامج STATA 2015 معتمدين في ذلك على من نموذج الجاذبية ونموذج متجه الانحدار الذاتي var ،و قد تناولنا قبل ذلك موضوع التجارة الخارجية وتوجهاتها الفكرية وأهم الجهود المبذولة لتحرير هذه الأخيرة في الجزائر ،كما وقفنا أيضا على الاتفاقيات التجارية ومستوياتها ،ثم عرجنا بعد ذلك على تاريخ علاقة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي واتفاقية الشراكة الاورو جزائرية ودوافعها، وقد تم الخروج بنتيجة رئيسة مفادها أن اتفاقية الشراكة الا وجه آخر لتكريس استغلال دول أوروبا لخيرات الجزائر.

الكلمات المفتاحية :
اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية – نموذج VAR– نموذج الجاذبية

Abstract:

The Trade conventions were considered as a concept that was raised in the modern era .which is not negotiable due to its importance to free commerce and push up the development wheel .

That what motivated us to pose the impact of the two way trade in light of the commercials conventions on economy. While .we took the Euro Algeria partnership as a case study .using the Gravity model and the gradient vector model VAR .

So we investigated the Foreign Trade and its intellectual directions and the main efforts made to free it in Algeria than we lied to the commercial Agreements and its levels .so fore .we stand on the Algerian partnership history with the European Union and the Euro Algeria Partnership and its motives to a main result that highlighted that the Euro Algeria Partnership is a another face to exploit dedication the European countries to the Algerian bounties.

key words :
Euro Algeria Partnership - model VAR - Gravity model